المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

ISSN (ONLINE) 2569-7366

رقم التسجيل: VR.3341.6321.B

المركز الديمقراطي العربي

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arabic Center

International Journal Economic Studies

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

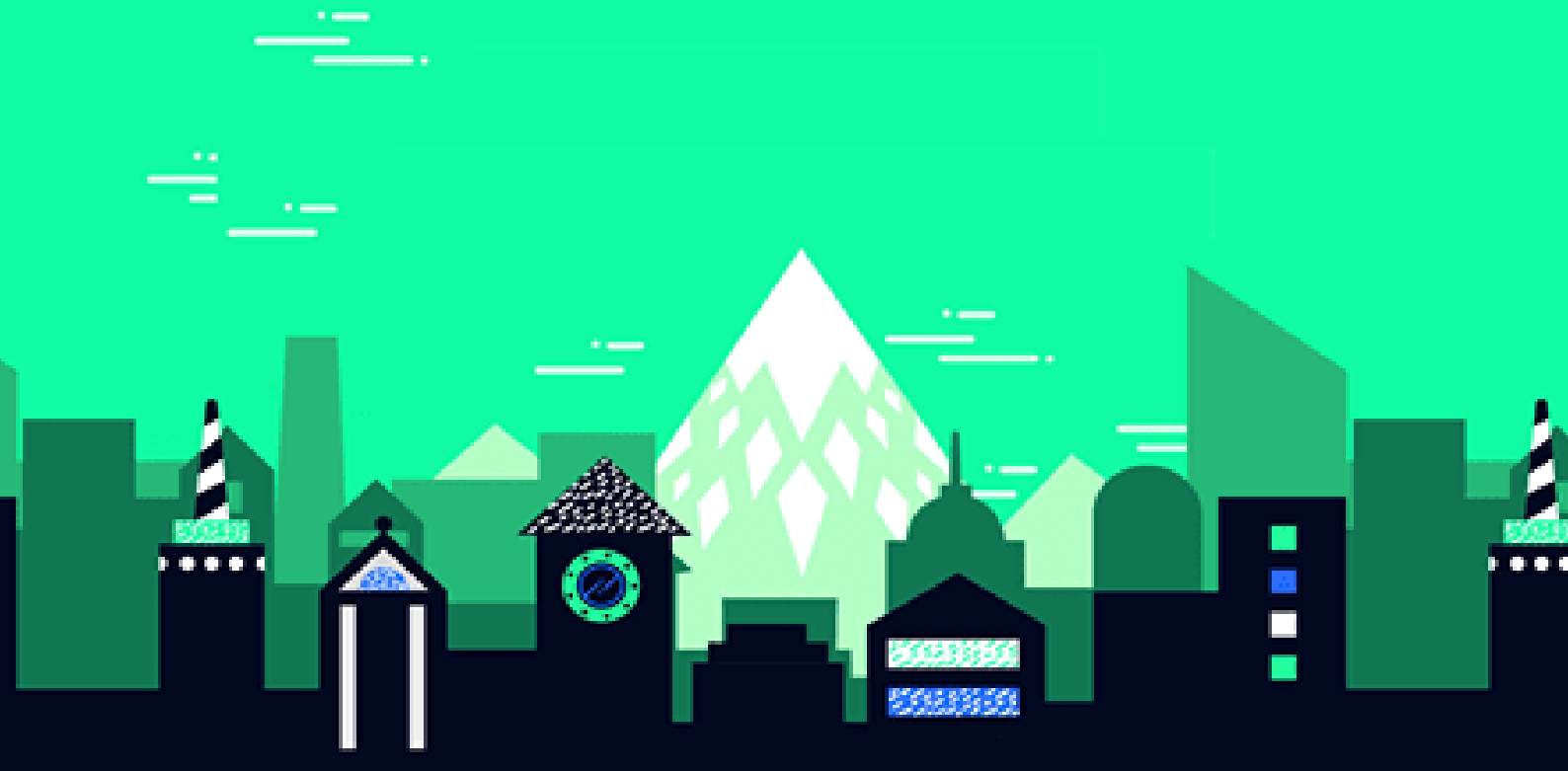

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

International Journal Economic Studies

العدد 22 (أبريل- أغسطس 2022)
المجلد الخامس

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية
D.A.C

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

برلين / ألمانيا

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

economie@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية - برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري ISSN (ONLINE) 2569-7366

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية مجلة دولية علمية محكّمة، ربع سنوية، تصدر من ألمانيا - برلين عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاقتصادية في اللغة العربية والانجليزية والفرنسية. تصدر بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

أهداف ومجالات المجلة:

تهدف المجلة إلى نشر الدراسات والبحوث العلمية والفكرية التي تتبنى المعايير العلمية الرصينة في مختلف فروع المعرفة الاقتصادية لتحقيق بما يسهم في بناء فكر اقتصادي حديث وفعال لدى الاقتصاديين العرب لتحقيق التطور الاقتصادي من الناحية العلمية والتطبيقية.

تتنوع اهتمامات المجلة بشكل يضم طيفا واسعا من القضايا والمواضيع الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد العالمي والعربي على حدٍ سواء، مثل: السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، التجارية وسياسة الصرف الأجنبي)، التنسيق الدولي للسياسات الاقتصادية الكلية، سياسات واستراتيجيات التنمية وتمويلها في الدول النامية والناشئة، قضايا الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية، التنويع الاقتصادي والبدائل الممكنة، الأزمات (المالية، المصرفية، العملة، الديون السيادية...)، المؤسسات المالية، الأسواق المالية وإصلاح القطاع المالي، التكتلات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المؤسسات المالية الدولية وإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي، الحروب المالية، استشراف الاقتصاد العربي والعالمي وتغير موازين القوة في الاقتصاد العالمي، وكالات التصنيف العالمية، الأمن الغذائي والطاقوي، الطاقات المتجددة، اقتصاد الخدمات، اقتصاد المعرفة، الشركات متعددة الجنسية ودورها المتعاظم في الاقتصاد العالمي، الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الاقتصاد والأخلاق.

تمنح المجلة حيزا مهما للدراسات النقدية "critical studies" للفكر الاقتصادي السائد والليبرالية الجديدة وقضايا العولمة، وتقديم النظريات والأفكار والبدائل الجديدة المطروحة في الاقتصاد العالمي. كما ترحب المجلة بتقارير المؤتمرات والندوات الاقتصادية، ومراجعات الكتب الاقتصادية الحديثة والتعليق عليها.

رئيس المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية:

أ. عمار شرعان Aamar Sharaan

رئيس التحرير:

د. أحمد بوهكو Dr. Ahmed Bouhkou

المغرب Maroc

رئيسة اللجنة العلمية:

د. منال محمود خيري Dr. manal mahmoud khairy

مصر Egypt

مدير التحرير:

أ. ذي يزن الاعوش Dhi Yazan Elaawach

اليمن Yemen

هيئة التحريـــر:

د. عبد الله بونعاج، المغرب Dr. Abdellah Bounaaj, Morocco

د. يوسف الرقاي، المغرب Dr. Youssef Errakay, Morocco

د. إيمان نية، المغرب Dr. imane Nya, Morocco

د. الصغير ميسم، الجزائر Dr. maissam elsaghir, Algeria

أعضاء اللجنة العلمية:

- **د. شاهر إسماعيل الشاهر**
جامعة صن يات سين الحكومية - الصين

- **د. علي منصور سعيد عطية**
أستاذ محاضر تخصص فلسفة الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة اجدابيا - ليبيا

- **د. بلال نجاح جبير**
عضو دائرة البحوث الزراعية لوزارة الزراعة العراقية، تخصص الاقتصاد الزراعي، جامعة بغداد - العراق

- **د. منير خروف**
استاذ تعليم عالي، تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة قالمة - الجزائر

- **د. سعيد بربيش**
استاذ جامعي، جامعة ابن زهر، كلية الاقتصاد والتسيير، كلميم - المغرب

- **د. أيمن هشام محمود عزريل**
متخصص نظم معلومات محاسبية محوسبة، مديرية التربية والتعليم، سلفيت - فلسطين

- **د. هشام الصرمي**
استاذ مساعد، علوم اقتصادية، جامعة عدن - اليمن

- **د. دوعاء ممدوح سليمان**
أستاذة محاضرة، تخصص الاستثمار والتمويل والتحليل الكمي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، القاهرة - مصر

- **د. انيسة سدرة**
أستاذة محاضرة (ب)، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03 - الجزائر

- **د. عامر شبل زيا**
باحث في الشؤون الاقتصادية، مدير سابق في وزارة الثقافة العراقية، تخصص إدارة واقتصاد - العراق

- **د. ربيعة ملال**
أستاذة محاضر (أ)، تخصص تسيير، جامعة سعيدة - الجزائر

- **أ.م.د. حسن شاكر الشمري**
أستاذ محاضر، تخصص اقتصاد، جامعة الكوفة - العراق

- **د. ابو بكر خوالد**
أستاذ محاضر(ب)، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية عنابة - الجزائر

- **د. ليندة فريحة**
أستاذة محاضرة (أ)، تخصص علوم التسيير والتسويق، جامعة قالمة - الجزائر

- **د. عطار نسيمة**
أستاذة محاضرة (أ)، تخصص القانون العام، جامعة تلمسان - الجزائر

- **د. طالب دليلة**
أستاذة محاضرة، الإحصاء الوصفي والرياضي بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر

- **د. بن شعيب فاطمة الزهراء**
أستاذ محاضر (أ)، دكتوراه علوم شعبة العلوم الاقتصادية تخصص "نقود بنوك ومالية" المركز الجامعي مغنية - الجزائر

- **د. يونس الشمراح**
علوم اقتصادية، استاذ مؤقت بالمدرسة العليا للتجارة والتسيير، طنجة - المغرب

- **د. توفيق بن الشيخ بن أحمد**
أستاذ محاضر، علوم اقتصادية جامعة 8 مايو قالمة – الجزائر

- **د. بوعتلي محمد**
وأستاذ مؤقت في المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، الجزائر

- **د. خليفي عبد الكريم**
القانون الدولي والعلاقات الدولية، عضو اللجنة العلمية لقسم العلوم التجارية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة امحمد بوقرة، بومرداس - الجزائر

- **د. كركوري مباركة حنان**
أستاذ مساعد (ب)، قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 - الجزائر

- **د. زواويد لزهاري**
أستاذ محاضر (ب)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية - الجزائر

- **د. بن زيدان فاطمة الزهرة**
أستاذة محاضرة (أ)، العلوم الاقتصادية - الجزائر

- **د. ايمان بو قرة**
استاذة جامعية كلية العلوم الاقتصادية جامعة غرداية - الجزائر

- **د. مراد بودية سكينة**
استاذة اقتصاد عمومي واجتماعي، تلمسان – الجزائر

- **د. هند ابن الخياط الزكاري الحسني**
الاقتصاد وعلوم الإدارة، جامعة ابن طفيل، القنيطرة - المغرب

- **د. محمد جلول زعادي**
أستاذ محاضر (أ) قانون التعاون الدولي، جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة - الجزائر

- **د. ناصر ميلاد محمد بن يونس**
محاضر محاسبة، الجامعة الأسمرية الإسلامية - ليبيا

- **د. أكرم شتيح**
أستاذ محاضر (ب)، جامعة الجزائر 03 - الجزائر

- **د. الحافظ النويني**
جامعة عبد المالك السعدي - المغرب

- **د. سكينة خضراوي**
مساعد تعليم عالي بوزارة التعليم العالي - تونس

- **د. حسن المكراز**
أستاذ التعليم العالي مساعد، جامعة ابن زهر، اكادير - المغرب

- **د. ميثم منفي كاظم العميدي**
أستاذ مساعد، كلية الإمام الكاظم - العراق

- **د. بدر شحدة سعيد حمدان**
استاذ الاقتصاد المساعد، جامعة فلسطين - فلسطين

- **د. مداح عبد الباسط**
أستاذ محاضر، جامعة الجزائر 3 - الجزائر

- **د. محمد الغواطي**
أستاذ التعليم العالي مساعد، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا - المغرب

- **د. يحي عبد الرحمن يحي الحفنى**
قسم بحوث التمويل والتعاون الزراعى، معهد بحوث االقتصاد الزراعى، مركز البحوث الزراعية - مصر

- **د. الصغير ميسم**
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس - الجزائر

- **د. رزين عكاشة**
أستاذ محاضر تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سعيدة- الجزائر

- **د. منير عوادي**
المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر

- **د. عائشة عوماري**
جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر

- **د. هيثم حميد مطلك المنصور**
جامعة بغداد، العراق

- **د. فخاري فاروق**
أستاذ محاضر، تخصص بنوك ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر

- **د. الحورمي محمد**
استاذ الاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض مراكش، المغرب

- **د. وجدان عبدالله السودي**
استاذة مساعدة، كلية الاقتصاد والادارة، الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

- **د. عالي طوير**
استاذ جامعي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، جامعة محمد الخامس، المغرب

- **د. بوخاري هشام**
أستاذ مساعد قسم، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر

فهرس المحتويات

	المقال	الصفحة
1	**سياسات البنوك المركزية في مواجهة كوفيد 19** **د. وجدان عبدالله علي السودي**، الجامعة الاسلامية بمنيسوتا **د. نبيلة فارس حسين العلاونة**، الجامعة الاسلامية بمنيسوتا	1
2	**قياس أثر النفقات الجارية على الدين العام في فلسطين** **د. عماد سالم محمد ابو ميري**، فلسطين، قطاع غزة	12
3	**تأثير التسويق الوردى على السلوك الشرائى للنساء** **حسابو أحمد حسابو آدم**، أستاذ مشارك فى إدارة الأعمال، جامعة الإمام المهدى، السودان **ميادة فريد حسن بيومى**، أستاذ مساعد فى إدارة الأعمال، جامعة الإمام المهدى، السودان	33
4	**أثر كفاءة الرقابة المالية على تنمية الإيرادات غير النفطية في جمهورية جنوب السودن** **د. نورالدين صالح عبيد سالم**، أستاذ المحاسبة المشارك - قسم المحاسبة - كلية العلوم الإدارية، جامعة البحر الأحمر - جمهورية السودان **د. روفائيل حسن كورتكجوك**، أستاذ المحاسبة المساعد - قسم المحاسبة - كلية الإقتصاد والعلوم الإجتماعية، جامعة أعالي النيل - جمهورية جنوب السودان	49
5	**التنمية والتنويع الاقتصادي في ليبيا "دراسة تحليلية لواقع التنمية وإشكالية تحقيق التنويع الاقتصادي"** **مخلوف مفتاح محمد**، جامعة الزيتونة ـ ليبيا	72
6	**تحليل العلاقة بين الديون الخارجية والنمو الاقتصادي: دراسة حالة دول شمال افريقيا** **سمرحسن الباجوري**، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة	84
7	**مساهمة الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة على ضوء تجارب بعض الدول (دراسة حالة الجزائر)** **د. بــلاّغ ســامية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر	100
8	**دور القيادة الرؤيوية في تعزيز إدارة المخاطر المصرفية** **دراسة تحليلية لآراء عينة من القيادات المصرفية في القطاع المصرفي الخاص** **أ.د صفاء تايه محمد**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق **إسراء فالح خلف الظالمي**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق	119
9	**أثر الإفصاح المالي للبلديات على تعزيز المشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية الأردنية** **خالد غالب احمد القضاة**، باحث مالي واقتصادي، بلدية الزرقاء الكبرى. الأردن	135

155	محددات البطالة في الجزائر خلال 1990-2021 دراسة قياسية باستعمال منهجية ARDL د. مليكة موهوني، جامعة الجزائر3، الجزائر إيمان العلمي، جامعة الجزائر3، الجزائر	10
173	دور قطاع التعدين في الاقتصاد السوداني (2011 ــ 2020) أبوبكر عبد الفتاح محمد أحمد، باحث اقتصادي، مدير تسويق شركه باسقات للدعاية والاعلان، السودان سامي الروح عبد الفتاح، باحث اقتصادي، مدير عام شركة المرتجز للتجاره والخدمات، السودان	11
193	Analysais of the interna public debt and the possibility of financing investment in the environment of the Iraqi economy for the period (2004-2000) **Dr. Nagham Hamid Abdul Khader Al-Yasiri,** Wasit University Faculty of Management and Economics. **Dr. Rabab Nazim Khazam Al-Akili,** Ministry of Oil, Petroleum Products Distribution Company/ Wasit branch. **Dr. Kawtar Karim Abdul Razzaq,** Wasit University Faculty of Management and Economics.	12
209	Impact of green intellectual capital on the environmental performance of business **Dr. Ali Aboudi Nehme Al-Jubouri,** Imam Al-Kadhum Collage (IKC). **Dr. Sanaa J. Mohammed,** Technical Institute of Kufa, Al-Furat Al-Awsat	13
225	The Role of Digital Technology in Stimulating Financial Inclusion **Dr. Eman kadhim abbas.** Wasit University College of Law	14
235	Un engagement fort en RSE : Une contribution à la performance globale de l'entreprise **Hind HAMMOUCH,** Docteur-chercheur, Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales (FSJES) de Fès, Laboratoire des Etudes et Recherche en Management des Organisations et des Territoires (ERMOT), Maroc **Mohamed HEMMI,** Enseignant-chercheur, Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales (FSJES) de Fès, Laboratoire des Etudes et Recherche en Management des Organisations et des Territoires (ERMOT), Maroc	15
251	Les PME au service du développement territorial **Btissam BENFEDDOUL,** Docteur au sein du laboratoire de recherche « territoire, environnement et développement », faculté des sciences humaines et sociales Ibn Tofail, Kénitra. Maroc **Rabia BOUANANI,** Docteur, au sein du laboratoire de recherche « territoire, environnement et développement », faculté des sciences humaines et sociales Ibn Tofail, Kénitra. Maroc **Archane OUHAMOU,** Docteur au sein du laboratoire de recherche « territoire, environnement et développement», faculté des sciences humaines et sociales Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	16

سياسات البنوك المركزية في مواجهة كوفيد 19

Central Banks' Policies in the Face of COVID-19

د. وجدان عبدالله علي السودي، الجامعة الاسلامية بمنيسوتا

د. نبيلة فارس حسين العلاونة، الجامعة الاسلامية بمنيسوتا

الملخص:

أعلنت منظمة الصحة العالمية عن جائحة كوفيد -19 العالمي في 11 مارس 2020, في ذلك الوقت استعد الناس في جميع أنحاء العالم لما قد يحدث، كانت فترة مأساوية فقدت فيها الأرواح وتعرضت سبل العيش لتعطل وستوضح الدراسة التطورات العالمية المتسارعة الناتجة عن أثر فيروس كورونا المستجد وما يشكله من تحديات للاقتصاد الذي كان لا بد من البنوك المركزية اتخاذ اجراءات لاحتواء التداعيات السلبية لكوفيد19، وتهدف هذه الدراسة لبيان الإجراءات والاساليب التي قامت بها البنوك المركزية لاحتواء التداعيات السلبية لفيروس كورونا (covid 19) على الاقتصاد العالمي، وكيف اتخذت من السياسة النقدية اداة فعالة للحد من تداعيات كورونا على الاقتصاد العالمي بتناول تجارب دولية رائده في مواجهة الفيروس وآثاره، وخلصت الدراسة الى أن استجابت البنوك بشكل فعال للمراحل الأولية لأزمة كوفيد 19من خلال مزيج من السياسة النقدية التكميلية التي كانت حاسمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي, من خلال إعادة هيكلة قروض الأفراد والشركات التي تأثرت بتداعيات هذا الفيروس، بالإضافة الى ضخ او توفير سيولة إضافية للاقتصاد من خلال تخفيض الاحتياطي النقدي الإلزامي وتخفيض كلف التمويل وزيادة الآجال للتسهيلات القائمة والمستقبلية للقطاعات الاقتصادية فاستقرار النظام الاقتصاد كان متطلبا يتحقق من خلال مدى الاستجابة لسياسات البنوك المركزية في المجتمعات.

الكلمات المفتاحية: البنوك المركزية، ادوات السياسة النقدية، جائحة كوفيد19، تجارب دولية في مواجهة كوفيد19، اهداف السياسات النقدية غير التقليدية 2030 .

Abstract

The World Health Organization announced the global COVID-19 pandemic on March 11, 2020, at which time people around the world prepared for what might happen. The study will show the accelerating global developments resulting from the impact of the emerging coronavirus and the challenges it poses to the economy, which central banks had to take action to contain the negative repercussions of COVID-19. (covid19) on the global economy, and how monetary policy has been used as an effective tool to reduce Corona's repercussions on the global economy by addressing leading international experiences on HIV and its effects, The study concluded that banks effectively responded to the initial stages of the COVID-19 crisis through a combination of complementary monetary policy that was critical to economic stabilization, Through the restructuring of the loans of individuals and companies affected by the consequences of the virus, as well as the injection or provision of additional liquidity to the economy by reducing the mandatory cash reserve, reducing the cost of financing and increasing the deadlines for existing and future facilities for economic sectors, the stability of the economic system was a requirement achieved through the responsiveness to the policies of central banks in societies

Keywords: Central Banks, Monetary Policy Tools, Covid-19 Pandemic, International Experiences in the Face of Covid-19, Unconventional Monetary Policy Goals.

مقدمة:

ساهمت التداعيات الخاصة بجائحة كوفيد-19 في الحاق الضرر ومضاعفة الأعباء على القطاعات الاقتصادية المختلفة, وذلك أن أثر هذه الجائحة يظهر أولاً في القطاع المالي والنقدي ما أدى إلى فرض مسؤوليات جديدة على البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية بأساليب جديدة ومبتكرة في سبيل تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي, فقد تم الاعتماد عليها وبشكل كامل في الوفاء بهذه المهمة ؛ ولتحقيق ذلك سعت البنوك المركزية إلى تبني سياسات واجراءات تساهم بشكل كبير في مواجهة المخاطر الاقتصادية والمالية, يدور المحور الرئيسي لهذه الدراسة حول أهم السياسات والاجراءات التي اتخذتها البنوك المركزية في مواجهة كوفيد-19

مشكلة الدراسة:

تقوم البنوك المركزية في ادارة السياسة النقدية لبلدانها في ظل الظروف الاقتصادية الطارئة, من خلال أدوات متعددة تختلف باختلاف البيئة الاقتصادية والسياسية وأبعادها المحلية والعالمية, لغرض تحقيق الاستقرار المالي والتأثير في النشاط الاقتصادي, وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي:

كيف واجهت البنوك المركزية جائحة كوفيد-19؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

1. ما السياسات النقدية التي تتبعها البنوك المركزية في الظروف العادية؟
2. ما السياسات والاجراءات التي اتبعتها البنوك المركزية في مواجهة كوفيد-19؟

أهداف الدراسة:

1. التعرف على أهم السياسات النقدية التي تتبعها البنوك المركزية في الظروف العادية.
2. بيان السياسات والاجراءات التي اتبعتها البنوك المركزية في مواجهة كوفيد-19, من خلال عرض تجارب دولية لبعض البنوك المركزية .

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من كونها تتناول أحد أهم السلطات النقدية في الدولة, والتي تؤثر في القطاعات الاقتصادية المختلفة, عن طريق إدارة السياسة النقدية بأساليب جديدة ومبتكرة في سبيل تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي, باستخلاص الدروس من التجارب المختلفة لبعض الدول لمواجهة جائحة كوفيد-19, بهدف تعزيز القدرة على تفادي الأزمات الاقتصادية الطارئة, وتجنب التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي.

منهجية الدراسة:

يعتمد منهج الدراسة على الآتي:

المنهج الوصفي التحليلي: الذي يعتمد على الوصف والملاحظة, لتسهيل عملية التحليل والوصول إلى النتائج المرجوة, وذلك عند عرض أهم الاجراءات التي اتخذتها البنوك المركزية لمواجهة تداعيات كوفيد-19 وعرض التجارب الدولية لبعض البنوك المركزية.

المبحث الأول: السياسات النقدية التي تتبعها البنوك المركزية في الظروف العادية

المطلب الاول: ادوات السياسة النقدية.

البنوك المركزية ظاهرة حديثة واصطلاح (البنك المركزي) هو اصطلاح حديث النشأة في اصله وقد كان قديماً يطلق عليه بنك الاصدار ولاتزال بعض الدوال تستخدم هذه التسمية[1].

أولاً تعريف البنك المركزي:

- " المؤسسة المصرفية الاولى في الدولة فهو بنك الدولة وبنك الاصدار وبنك البنوك والجهة المنوط بها القيام بعمليات الاشراف والرقابة على الائتمان كما انه يمثل سلطة النقدية للبلد التي يتولى فيها إدارة السياسة النقدية بما يكفل تحقيق النمو والتنمية والتشغيل"[2]
- " مؤسسة مصرفية مهمتها الاساسية تنحصر في رقابتها على الائتمان المصرفي, ومهامها الاخرى كاحتكار الاصدار النقدي وإدارة خدمة الدين العام ومراقبة الصرف الاجنبي هي اعباء مكملة وضرورية لتأدية مهمتها في الرقابة على الائتمان المصرفي وتخطيط وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية" [3].

ويظهر جلياً أن الهدف من إنشاء البنك المركزي هو اصلاح النظم المصرفية والنقدية من خلال عدة ادوات يستخدمها من اجل المحافظة على تحقيق المصالح الوطنية والقومية, فالبنك المركزي يعلب دوراً حاسماً في ضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي.

ثانياً: أدوات السياسة النقدية: تستخدم أدوات السياسة النقدية على أنها إما توسعية أو انكماشية، حيث تؤدي السياسة التوسعية إلى زيادة إجمالي المعروض من النقود في الاقتصاد بسرعة أكبر من المعتاد، وتؤدي السياسة الانكماشية إلى توسيع المعروض النقدي بشكل أبطأ من المعتاد أو حتى تقليصه.

تعريف السياسة النقدية: "مجموعة الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عملية الإصدار النقدي والرقابة على الائتمان بصورة لا يمكن معها الفصل بين النقد والائتمان في التأثير الذي تمارسه تلك الإجراءات والتدابير على حركات"[4]

1 - مجدي محمود شهاب,(1990), الاقتصاد النقدي, الدار الجامعية ، بيروت, ص215
2 - لافندي, محمد,(2009), النقود والبنوك, دار الكتاب الجامعية, صنعاء, ط1, ص174
3- الشمري, ناظم محمد,(1988), النقود والمصارف, مديرية دار الكتب, العراق, ص119
4 - عناية, غازي,(2000), التضخم المالي, مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية, ص 16

أدوات السياسة النقدية :

1. سياسة سعر الخصم: تتجسد في سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق مالية, أو نظير ما يقدمه من قروض, للحصول على احتياطيات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض, والهدف من هذه الأداة التأثير على عرض النقدي من خلال خفض سعر الخصم أو رفعه, ففي حالة خفض سعر الخصم تحصل البنوك التقليدية على كمية أكبر من القروض وتزيد احتياطاته ويزيد العرض النقدي, وفي حالة رفع سعر الخصم يحدث العكس[1].
2. سياسة السوق المفتوحة: مقتضى هذه الأداة أن يدخل البنك المركزي في السوق بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية المتمثلة في أذونات الخزانة والسندات الحكومية, والهدف الأساسي من هذه السياسة هو التأثير على حجم الاحتياطات النقدية وبالتالي على قدرة البنوك على منح القروض ومما يؤثر على كمية النقود المتداولة[2].
3. نسبة الاحتياطيات القانونية: تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من أصولها النقدية وودائعها في شكل أصول سائلة لدى البنك, تستخدمها البنوك المركزية للتأثير على قدرة البنوك التقليدية على منح الائتمان, من خلال رفع نسبة الاحتياطي أو تخفيضه لتحكم بالعرض النقدي زيادةً أو نقصاناً[3] .

المطلب الثاني : اهداف السياسة النقدية

تعسى المؤسسات المنظمة والمراقبة للسياسة النقدية لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

1- تحقيق الاستخدام الكامل للموارد ويشمل ذلك على تعبئة الموارد المالية بتوجيهها نحو الإنتاج النافع, وتعبئة الموارد البشرية وذلك بتوفير رؤوس الأموال لأصحاب الافكار والمشاريع المنتجة, وتعبئة الموارد الطبيعة وذلك بحسن استغلالها الاستغلال الامثل[4].

2- تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والتوزيع العادل للدخل والثروة وذلك بان يحصل كل فرد على نصيب يتلاءم مع مردوده من الإنتاج, ويتحقق هذا الهدف من خلال الحد من التقلبات الاقتصادية المؤثرة سلباً على حياة الأفراد وطاقاتهم الإنتاجية[5].

3- المحافظة على استقرار قيمة النقود، من خلال التأثير في كمية النقود المتداولة عبر مجموعة من إجراءات والأدوات التي يتحكم بها البنك المركزي وحصر الظواهر التضخمية التي يؤدي الى تغيرات غير متوقعة في

1 - علي, احمد شعبان, (2011)الازمات والمتغيرات الاقتصادية ودور القطاع المصرفي, مكتبة الوفاء القانونية, الاسكندرية, ط1, ص26

2 - عامر، وحيد مهدي, (2010), السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادية، النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص233.

3 - عبد القادر، السيد متولين, (2010), اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، الأردن، ص190

4 - الوادي, حازم محمود,(2014), النظام النقدي في الاسلام, عالم الكتب الحديثة, الاردن, ص47, 48

5 - بني هاني, حسين, (2002), اقتصاديات النقود والبنوك, دار الكندي, الاردن, ص143, 144

قيمة النقود, ويترتب على هذا زيادة في حجم الاستثمارات واستقرار في الموازين التجارية وميزان المدفوعات وأسعار صرف العملات[1].

وعليه تعتبر آلية السياسة النقدية وأدواتها مهمة في أي نظام اقتصادي, وذلك لإحكام سلطة البنوك المركزية على عرض النقود والوقوف في وجه التقلبات الاقتصادية التي قد تحدث في اي نظام اقتصادي.

المبحث الثاني: إجراءات البنوك المركزية لمواجهة تداعيات كوفيد-19 مع استعراض لتجارب دولية

المطلب الأول: اهداف السياسة النقدية غير التقليدية

مع ما يشهده العالم اليوم من تفشي لجائحة كوفيد-19 وارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات لم يشهدها العالم منذ الكساد العظيم؛ بسبب إجراءات الإغلاق الكامل أو الجزئي, تحركت البنوك المركزية لتلعب أدوارا استثنائية للتصدي للأزمة والتقليل من انعكاساتها السلبية على النشاط الاقتصادي, من خلال مجموعة من الإجراءات غير المعتادة في السياسة النقدية التقليدية, فيما يعرف بالسياسة النقدية غير التقليدية, والتي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير في النشاط الاقتصادي(لتحقيق أهداف اقتصادية محددة), خلال فترة زمنية معينة[2], والتي تتضمن تنظيم عمليات فتح الائتمان والرافعة المالية وأسعار الأصول علاوة على مجموعة من الأدوات الاحترازية المستحدثة في إطار الاستقرار المالي, والتي يمكن استخدامها للحد من انتقال تداعيات الأزمات المالية من القطاع المالي إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى[3] وفي هذا الإطار تتوسع مسؤوليات البنوك المركزية لتشمل مايلي[4]:

1. التحقق من سلامة النظام البنكي في حالة حدوث اختلالات تشكك في قدرته على مواجهة الصدمات.
2. البنك المركزي مقرض أخير ومسؤول عن المؤسسات البنكية المتعثرة
3. تطوير نماذج رياضية لتحديد قدرة النظام المالي على امتصاص تداعيات الأزمات, وتصميم اختيارات التحمل تقوم بها البنوك وتوافيه لنتائجها بصورة دورية

وتسعى السياسة النقدية غير التقليدية لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1. الرفع بشكل مكثف في كمية الأموال المتداولة في الاقتصاد: بهدف الضخ المكثف للسيولة لتفادي عائق تجميد نسب الفائدة, ويحاول البنك المركزي تلبية الطلب على النقد من قبل المتعاملين الاقتصاديين, على أمل أنهم

1 - السويدي, سهام محمد,(2010), استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية, الدار الجامعية, الاسكندرية, ص78, 79.

2 - صاري, علي, (2013), السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والاهداف, المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية, الجزائر, عدد4, ص61

3 - عبو, عمر, قسو,كمال,(2019), دور السياسات النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد وعرض تجارب دولية, مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال,مجلد5, عدد1, ص53.

4 - الشاذلي, أحمد شفيق,(2014), الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه, صندوق النقد العربي, ابو ظبي, الامرات العربية المتحدة, ص53, 58

سينفقون مباشرة هذه الأموال, وفي الظروف العادية لا يمكن استعمال هذه القناة المباشرة عن طريق الكتلة النقدية لأن الطلب على النقد غير مستقر على المدى القصير, أما في الفترات الاستثنائية, فإن عدم الاستقرار المالي على المدى القصير لا يشكل عامل انشغال كبير طالما أن البنك المركزي مستعداً لضخ الأموال بكميات غير محدودة, إلا أنه في بعض الأحيان, يمكن لعرض غير محدود أن لا يكفي لتحفيز الانفاق إذا ما كان الطلب على النقد في حد ذاته غير محدود, ولهذا السبب يتم توجيه عرض النقود نحو الدولة بما أنها المتعامل الاقتصادي الوحيد الذي من المؤكد أنه سينفق الأموال من خلال عجز الميزانية[1], وبذلك فان عمليات التمويل الاستثنائية(التسهيلات الائتمانية) تهدف إلى دعم سير عمل القطاع المالي, وحماية الاقتصاد الحقيقي من تداعيات الأزمات.

2. دعم التوسع في الميزانيات المالية للبنوك المركزية والسعي نحو التأثير في أسعار الفائدة[2]إذ يمكن للبنك المركزي الالتزام بشكل صريح بالإبقاء على نسبة الفائدة الرئيسية في مستوى منخفض جداً وحتى في مستوى الصفر لفترة طويلة, كما يمكنه ضبط شروط مسبقة للرفع في هذه النسبة مستقبلاً, مثل الوصول إلى مستوى معين من التضخم أو البطالة[3] والهدف من هذه السياسة زيادة المعروض النقدي وتوفير تمويل كافي وبدون تكاليف للأنشطة الاقتصادية)

3. إزالة عوائق السيولة في أسواق القروض من خلال شراء السندات مباشرة من هذه الأسواق بهدف التأثير جديا على بدل المخاطرة[4], وذلك بالإبقاء على السيولة وضخ سيولة إضافية؛ ذلك أن السيولة التي تحصل عليها المصارف التجارية من البنك المركزي لا تصل إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة بل تقوم هذه المصارف بشراء سندات حكومية آمنه وأقل خطورة, فعندما يقوم البنك المركزي بشراء سندات حكومية فإن سعرها يرتفع وينخفض العائد عليها؛ لأن سوق السندات يقوم على عنصرين هما السعر والفائدة, فعندما يرتفع السعر يقل العائد, فالذي تفعله المصارف المركزية هو أنها تكثف من عمليات الشراء ليرتفع السعر ويقل العائد, وبذلك تفقد السندات الحكومية بريقها وتقوم المصارف بالتخلص منها, وتبدأ البحث عن خطوط ائتمان أخرى وقطاعات اقتصادية أخرى وهو ما يعرف بتمويل الاقتصاد الحقيقي وبالتالي يتحول مسار السيولة مرة أخرى[5]

يمكن للبنك المركزي أن يقوم محل البنوك والسوق لتمويل الاقتصاد مباشرة من خلال التوسيع في مجموعة القروض الممنوحة للاقتصاد التي يقوم بإعادة تمويلها, ويشتري مباشرة السندات التي تمثل قروضا للاقتصاد(سندات خاصة) وتمكن هذه العمليات في نفس الوقت من إضاءة الحيوية على سوق السندات ومن توفير تمويلات للاقتصاد بشكل مباشر, ومع ذلك؛ يتعين على البنك المركزي تحمل مخاطر القرض ونسب الفائدة والتي لا تندرج ضمن مهامه العادية[6].

1 - عبو, عمر, (2019), دور السياسات النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد وعرض تجارب دولية, مرجع سابق, ص53

2 - خضر, عبدالمالك,(2018), فعالية السياسات النقدية غير التقليدية, مجلة الدراسات المالية والمصرفية, مجلد26, عدد2, ص15

3 - عبو, عمر, (2019), دور السياسات النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد وعرض تجارب دولية, مرجع سابق, ص54

4 - صاري, علي, (2013), السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والاهداف, مرجع سابق, ص 62, 63

5 - عبدالحميد, عبدالعزيز شويش,(2014), التسهيل الكمي ودوره في السياسة النقدية, مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية, العراق, مجلد4, عدد2, ص125

6 - عبو, عمر, (2019), دور السياسات النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد وعرض تجارب دولية, مرجع سابق, ص54

وتكون هذه الاجراءات أكثر فاعلية في الاقتصاديات التي يتم فيها تمويل المؤسسات بالأساس عبر السوق, والتي يقع فيها تسنيد القروض الممنوحة للأسر على نطاق واسع, وفي المقابل, حين توفر الوساطة البنكية الجزء الأعظم من التمويل يتم استعمال تلك الاجراءات التي تؤثر على منحنى نسب الفائدة المتعامل بها.

المطلب الثاني: استعراض لتجارب دولية رائدة في مواجهة جائحة كوفيد-19

في ضوء التطورات العالمية المتسارعة الناتجة عن أثر فيروس كورونا, أعلنت البنوك المركزية في مختلف دول العالم, مجموعة من الإجراءات لمواجهة مخاطر وتداعيات انتشار جائحة كوفيد-19 وفيما يلي عرض لبعضها.

الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي الاردني لمواجهة كوفيد-19[1]

وتتلخص هذه الإجراءات بالسماح للبنوك بإعادة هيكلة قروض الأفراد والشركات, خاصة المتوسطة والصغيرة منها والتي تأثرت بتداعيات هذا الفيروس، بالإضافة الى ضخ سيولة إضافية للاقتصاد الوطني بقيمة 1050 مليون دينار من خلال تخفيض الاحتياطي النقدي الالزامي، على الودائع لدى البنوك 7 %إلى 5% ، الأمر الذي وفر سيولة إضافية للبنوك بمبلغ 550 مليون دينار أردني, مما مكن البنوك من تخفيض أسعار الفائدة التي تتقاضاها على التسهيلات الممنوحة من قبلهم لكافة القطاعات الاقتصادية بما فيها الأفراد والشركات، وجاء هذا الإجراء كمرة أولى منذ عام2009م, وتخفيض كلف التمويل وزيادة الآجال للتسهيلات القائمة والمستقبلية للقطاعات الاقتصادية، بما فيها المشاريع المتوسطة والصغيرة من خلال برنامج البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية، بتخفيض أسعار فائدة البرنامج لتصبح 1.0 % بدلا من 1.75 % للمشاريع داخل محافظة العاصمة 0.5 %بدلا من 1.0 % للمشاريع في باقي المحافظات, بالإضافة إلى ما قام به البنك المركزي من دعم إجراءات الشركة الأردنية لضمان القروض بتخفيض عمولات برامج الشركة ورفع نسبة التغطية التأمينية لبرنامج ضمان المبيعات المحلية وعلى النحو التالي:

1. تخفيض عمولة ضمان برنامج التمويل الصناعي والخدمات من 1.50 % إلى 0.75% لكافة القروض التي سيتم منحها.
2. تخفيض عمولة ضمان قروض المشاريع الناشئة من 1% إلى 0.75 % للقروض التي سيتم منحها.

كما عمل البنك المركزي الأردني إعداد برنامج تمويلي ميسر لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 500 مليون دينار من البنك وبكفالة الشركة الأردنية لضمان القروض.

يهدف برنامج ضمان القروض لمواجهة ازمة كورونا الى تيسير التمويل للمهنيين والحرفيين واصحاب المؤسسات الفردية والشركات الصغيرة والمتوسطة وتمكينهم من الحصول على التمويل بشروط وكلف ميسرة لمساعدة هذه الفئات على تغطية

1 - البنك المركزي الأردني,(2020), التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني, ص35, 36

احتياجاتها التمويلية لغايات تمويل النفقات التشغيلية ورأس المال العامل والموجودات الثابتة، وذلك لتمكين هذه القطاعات من استئناف نشاطاتهم بالمستويات الطبيعية وتوسعة اعمالها خلال المراحل القادمة.

الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي المصري لمواجهة كوفيد-19[1]

فقد اتخذ البنك المركزي المصري عددا من الإجراءات أهمها تلك التي تمثلت في تخفيض أسعار الفائدة بنسبة 3% لتحفيز الاقتصاد على النمو, وكإجراء استثنائي لدعم النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته. والحفاظ على المكتسبات التي حققها الاقتصاد المصري منذ انطلاق برنامج الاصلاح الاقتصادي الوطني, كما عمل البنك المركزي المصري على تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من الأفراد والمؤسسات وتشمل القروض لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي وكذا الشركات المتوسطة والصغيرة لمدة ستة أشهر دون تطبيق غرامات إضافية على التأخير في السداد, وبإحاطة العميل بالتكلفة الاضافية التي سيتحملها.

كما اتاح البنك المركزي المصري التمويل اللازم لاستيراد السلع الاستراتيجية ودعم القطاعات والشركات الأكثر تأثرا وعلى وجه الخصوص السلع الغذائية لتغطية احتياجات الأسواق, وكذلك اتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل رأس المال العامل وبالأخص رواتب العاملين بالشركات, كما أطلق البنك المركزي المصري مبادرة القطاع الخاص الصناعي والزراعي وقطاع المقاولات بإتاحة مبلغ مئة مليار, ويظهر بذلك قدرة البنوك المركزية في مختلف الدول على الاستجابة الفعالة للمراحل الأولية لأزمة كوفيد-19من خلال مزيج من السياسة النقدية التكميلية التي كانت حاسمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي, من خلال إعادة هيكلة قروض الأفراد والشركات التي تأثرت بتداعيات هذا الفيروس، بالإضافة الى ضخ أو توفير سيولة إضافية للاقتصاد من خلال تخفيض الاحتياطي النقدي الإلزامي وتخفيض كلف التمويل وزيادة الآجال للتسهيلات القائمة والمستقبلية للقطاعات الاقتصادية فاستقرار النظام الاقتصاد كان متطلبا يتحقق من خلال مدى الاستجابة لسياسات البنوك المركزية في المجتمعات.

استجابة بنك اليابان لأزمة كوفيد-19 منذ 2020، من خلال التدابير الثلاثة التالية[2]

أولاً: أطلق بنك اليابان برنامجاً خاصاً لدعم تمويل الشركات يتكون البرنامج من:

1. زيادة نسبة مشتريات الأوراق التجارية وسندات الشركات بنسبة اربعة اضعاف للحد الاقصى من حوالي خمسة تريليون ين الى حوالى عشرون تريليون ين اجمالاً.
2. وزيادة عمليات توريد الأموال الخاصة المرتبطة بالتدابير الحكومية الاقتصادية وهي إجراء لتوفير الأموال لتشجيع إقراض المؤسسات المالية للشركات تم هذا الشرط من خلال تقديم الأموال بشروط مواتية

1 - البنك المركزي المصري(يونيو, 2020) .www.cbe.org.eg/ar/pages/highlightspages

2 - Bill English, Kristin Forbes and Angel Ubide,(2021) Monetary Policy and Central Banking in the Covid, Centre for Economic Policy Research, London(UK), p93, 94

للمؤسسات المالية التي تقدم القروض من أجل تشجيعهم على أداء وظائفهم كوسطاء ماليين في ازمة كوفيد-19, فتقدم قروض بدون فوائد لدعم التمويل.

ثانياً: قرر البنك إجراء المزيد من عمليات الشراء النشطة لكل من سندات الحكومة اليابانية وأذونات الخزينة، بهدف الحفاظ على الاستقرار في سوق السندات واستقرار منحنى العائد بأكمله عند مستوى منخفض, فأعلن البنك أنه سيشتري من سندات الحكومة اليابانية دون تعيين الحد الأعلى، وتوفير وافٍ من أموال الين والعملات الأجنبية من خلال عمليات الشراء النشطة من سندات الحكومة اليابانية من خلال مشتريات نشطة من صناديق الاستثمار المتداولة وصناديق الاستثمار العقاري المشتركة

ثالثاً: لتقليل علاوة المخاطرة في أسواق الأصول قرر بنك اليابان الشراء بنشاط من الصناديق المتداولة في البورصة وكذلك صناديق الاستثمار العقاري اليابانية.

استجابة البنك المركزي الأوروبي لكوفيد-19[1]

التدابير الرئيسية التي اتخذها البنك المركزي: التركيز على برامج شراء الأصول (APP) وبرنامج الشراء الطارئ للوباء (PEPP) وبرنامج عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل (LTRO) وعلميات اعادة التمويل طويلة الاجل (TLTRO) وإعادة تمويل الطارئة طويلة الأجل لمواجهة الوباء (PELTRO) بهدف التأكد من أن الموقف العام لسياستها النقدية دعم استقرار الأسواق المالية ووفر سيولة للحفاظ على تدفق الإقراض المصرفي

تبنى البنك المركزي الأوروبي مجموعة أولية من الإجراءات التوسعية:

- **أولاً:** تشجيع الإقراض للفئات الأكثر تضررا من انتشار كوفيد 19وهي الشركات الصغيرة والمتوسطة والعاملين لحسابهم الخاص الذين هم أكثر اعتماداً على الإقراض المصرفي وتواجه صعوبات في جمع التمويل.
- وفي ضوء التدهور التدريجي للوضع الاقتصادي تم تخصيص 1,3 تريليون يورو ، وهو أعلى مستوى على الإطلاق في عمليات إعادة تمويل البنك المركزي الأوروبي ، لليورو, كما استخدام السيولة التي توفرها علميات اعادة التمويل طويلة الاجل لمنح قروض للأسر والشركات على مدى ستة أشهر من تاريخ اعلان حالة الطوارئ, وهذا ادى الى انخفاض أسعار الفائدة على القروض المصرفية ونمو حجم القروض المصرفية الجديدة للشركات.
- **ثانيًا:** قرر البنك المركزي الأوروبي إجراء عمليات إعادة تمويل طويلة الأجل كان الهدف من هذه العمليات توفير تمويل اضافي للبنوك التجارية, واجراء عمليات إعادة التمويل الطارئة طويلة الأجل هذه العمليات أعلى من عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل وعلميات اعادة التمويل طويلة الاجل، نظرًا لأنها مصممة فقط لتُستخدم في ظروف استثنائية.

1 - Aguilar, pablo and others,(2020), the ecb monetary policy response to the covid-19 crisis,banco de espana, Madrid, p13,14,15.

- **ثالثاً**: تعهد البنك المركزي الأوروبي بأن صافي المشتريات في إطار برامج شراء الأصول سيستمر جنباً إلى جنب مع المشتريات تحت المظروف الإضافي المؤقت والهدف من ذلك هو تحسين شروط التمويل في الأسواق المالية عن طريق تقليل الفائدة.

الخاتمة:

أولاً: النتائج:

- شكلت جائحة كوفيد -19 تهديداً على استقرار النشاط الاقتصادي, فاضطرت البنوك المركزية للتفكير خارج الصندوق بسبب هذه الأزمة, لذلك أصبحت أكثر اندفاعاً وابتكاراً في الدفاع عن اقتصاداتها ضد الركود وخطر الكساد.
- تبنت البنوك المركزية سياسات غير مسبوقة في مواجهة تداعيات أزمة كوفيد19 فأبرز ادوات السياسة النقدية في أزمة كوفيد19, التيسير الكمي وشراء السندات الحكومية ودعم برامج الإقراض وتوفير السيولة من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني بما يعزز من قدرة البنوك على زيادة حجم التمويل المصرفي للقطاع الخاص, لتحقيق أسعاراً مستقرة نسبياً ومعدلات بطالة منخفضة.
- ساهمت السياسات والإجراءات التي اتخذتها البنوك المركزية في توفير ظروف تمويل مواتية للشركات والقطاع العام بشكل كبير، كما ساهمت السياسات في ضمان الائتمان (القروض) بشروط سهلة للشركات الصغيرة المتضررة من نقص السيولة.

التوصيات:

- دعوة صناع السياسات لتنفيذ إجراءات جوهرية موجهة على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية عند حدوث الازمات، لمساعدة الأسر ومنشآت الأعمال المتضررة تستهدف تحقيق الاستقرار والتقليل من البطالة.
- يتعين على البنوك المركزية أن تولي اهتماما كبيرا لمسألة وضع سياسات نقدية استباقية وفعالة وتنفيذها بعناية فائقة خلال وقت الازمات, والتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها.

لائحة المراجع:

1. الافندي, محمد,(2009) النقود والبنوك, دار الكتاب الجامعية, صنعاء, ط1, ص174
2. البنك المركزي الأردني,(2020), التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني, ص35, 36
3. البنك المركزي المصري(يونيو, 2020) .www.cbe.org.eg/ar/pages/highlightspages
4. بني هاني, حسين,(2002) اقتصاديات النقود والبنوك, دار الكندي, الاردن, ص143, 144
5. خضر, عبدالمالك,(2018), فعالية السياسات النقدية غير التقليدية, مجلة الدراسات المالية والمصرفية, مجلد26, عدد2, ص15
6. السويدي, سهام محمد,(2010) استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية, الدار الجامعية, الاسكندرية, ص78, 79.
7. الشاذلي, أحمد شفيق,(2014), الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه, صندوق النقد العربي, ابو ظبي, الامرات العربية المتحدة, ص53, 58
8. الشمري, ناظم محمد,(1988) النقود والمصارف, مديرية دار الكتب, العراق, ص119
9. صاري, علي, (2013), السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والاهداف, المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية, الجزائر, عدد4, ص61
10. عامر، وحيد مهدي,(2010), السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادية، النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص233 .
11. عبد القادر، السيد متولين,(2010) ,اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، الأردن،، ص190
12. عبدالحميد, عبدالعزيز شويش,(2014), التسهيل الكمي ودوره في السياسة النقدية, مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية, العراق, مجلد4, عدد2, ص125
13. عبو, عمر, (2019), دور السياسات النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد وعرض تجارب دولية, مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال,مجلد5, عدد1, ص53.
14. علي, احمد شعبان,(2011) الازمات والمتغيرات الاقتصادية ودور القطاع المصرفي, مكتبة الوفاء القانونية, الاسكندرية, ط1, ص26.
15. عناية, غازي,(2000), التضخم المالي, مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية, 2000, ص 16
16. مجدي محمود شهاب,(1990), الاقتصاد النقدي, الدار الجامعية ، بيروت, ص215
17. الوادي, حازم محمود,(2014), النظام النقدي في الاسلام, عالم الكتب الحديثة, الاردن, ص47, 48
18. Aguilar, pablo and others,(2020), the ecb monetary policy response to the covid-19 crisis,banco de espana, Madrid, p13,14,15.
19. Bill English, Kristin Forbes and Angel Ubide,(2021), Monetary Policy and Central Banking in the Covid, Centre for Economic Policy Research, London(UK),, p93, 94
https://www.bde.es/

قياس أثر النفقات الجارية على الدين العام في فلسطين

Measuring the impact of current expenditures on public debt in Palestine

د. عماد سالم محمد ابو ميري

فلسطين، قطاع غزة

الملخص:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة حول قياس وتحليل أثر النفقات الجارية على الدين العام في فلسطين خلال الفترة 2000-2021م، من خلال تتبع التطور التاريخي للدين العام الفلسطيني، كذلك الحجم الحقيقي للنفقات الجارية، والخروج برقم أقرب الى الدقة لحجم الدين العام والمتأخرات المترتبة على السلطة الفلسطينية، وبناءً على أهداف وطبيعة الدراسة اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل القياسي، حيث تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي Eviews من اجل اختبار الفرضيات، وبرنامج SPSS من اجل وصف البيانات المجمعة، وبرنامج الEXCEL من اجل تصميم الرسوم البيانية، وتمثلت ابرز نتائج الدراسة في حث الحكومات الفلسطينية على دراسة موضوع الدين العام على اعلى المستويات من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية قبل اتخاذ قرار الاقتراض، والعمل على تدويل قضية القرصنة الإسرائيلية لأموال ايرادات المقاصة. وخلص الدراسة الى عدة توصيات حيث بينت الدراسة الاحصائية أن هناك علاقة طردية بين النفقات العامة مثل نفقات الاجور والرواتب، النفقات غير الاجور والرواتب (النفقات التشغيلية والتحويلية والنفقات الرأسمالية، كذلك صافي الاقراض)، حيث بينت الدراسة أن الزيادة في وحدة واحدة من نفقات الاجور والرواتب تؤدي الى زيادة بقيمة 47% من الدين العام، وأن الزيادة في وحدة واحدة من النفقات غير الاجور والرواتب تؤدي الى زيادة بقيمة 50% من الدين العام .

الكلمات المفتاحية: الدين العام، الدين الخارجي، مؤشرات المديونية، القروض الحكومية.

Abstract :

The main objective of the study on measuring and analyzing the impact of current expenditures on the public debt in Palestine during the period 2000-2021, by tracing the historical development of the Palestinian public debt, as well as the real size of current expenditures, and coming up with a figure that is closer to the accuracy of the size of the public debt and the arrears of the Palestinian Authority, Based on the objectives and nature of the study, the study relied on the standard analysis method, where the statistical analysis program Eviews was used to test hypotheses, the SPSS program to describe the collected data, and the EXCEL program to design graphs, and the most prominent results of the study were to urge Palestinian governments to study The issue of public debt at the highest levels by the legislative and executive authorities before taking the decision to borrow, and working to internationalize the issue of Israeli piracy of clearing revenue funds. The study concluded with several recommendations, as the statistical study showed that there is a direct relationship between public expenditures such as wages and salaries expenditures, non-wages and salaries expenditures (operating and transfer expenditures and capital expenditures, as well as net lending), as the study showed that the increase in one unit of wages and salaries expenditures leads to an increase of %47 of the public debt, and that an increase in one unit of expenditures other than wages and salaries leads to an increase of %50of the public debt

Key words : public Debt, External Debt, Indicators Of Religion, Government Loans.

مقدمة:

تلجأ الحكومات دوماً إلى توفير إيراداتها من عدة مصادر لتمويل نفقاتها العامة، حيث تواجه معظم هذه الحكومات من وقت لآخر عجزا في إيراداتها، مما يدفعها للاقتراض من مصادر متعددة داخلية وخارجية، وبعد فترة معينة يترتب عليها تسديد هذه الديون، وفي معظم الاحيان تكون علي هذه القروض فوائد وفق جدول سداد متفق عليه، لذا يجب على الحكومة المقترضة أن تأخذ بالاعتبار أن قرارات الاقتراض التي تتخذها ستُحمل عبء سدادها للأجيال القادمة، خاصتاً إذا استخدمت القروض في أوجه إنفاق لا تقود إلى عمليات نمو اقتصادية، فان الحكومة المقترضة ستجد نفسها مضطرة للجوء إلى الاقتراض من جديد لخدمة وتسديد الديون وفوائدها المتراكمة، وإدخال البلاد في حلقة الدين المفرغة التي تفاقم من حدة الأزمة ولا تحلها، أو اللجوء إلى التقشف في النفقات العامة، وبالتالي تردي الخدمات الأساسية، أو زيادة العبء الضريبي.

وكغيره من الاقتصاديات يعاني الاقتصاد الفلسطيني من مشكلة الدين العام، التي عكست طبيعة هذا الاقتصاد القائم على محدودية الموارد، والتبعيّة الاقتصادية للاحتلال الاسرائيلي، والاختلال البنيوي، ويظهر ذلك من تراجع جميع المؤشرات الاقتصادية الكلية، فمنذ إنشاء السلطة وتوقيع اتفاقية أوسلو بينها وبين إسرائيل، بدأت معدلات الدين ولا زالت تنمو بشكل متزايد، رغم تزايد المساعدات والمنح الخارجية.

أولاً: مشكلة الدراسة:

في هذا السياق اتجهت السلطة إلى الاقتراض لتوفير إيرادات جديدة لمواجهة متطلبات عملية التنمية، ولمواجهة عجز الموازنة المستمر، والملاحظ أن حجم الدين العام تزايد بصورة واضحة خلال الفترة (2000-2021) وهو فترة مليئة بالأزمات المالية والاقتصادية. وقد تضمن هذا الدين نوعية، الداخلي والخارجي.

حيث بلغ إجمالي الدين العام المحلي حتى نهاية أبريل عام 2021م، 2.379 مليار دولار تقريباً، بينما بلغ الدين العام الخارجي 1.323 مليار دولار. وتشكل نسبة الدين العام المستحق على الحكومة الفلسطينية 28% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020، البالغ 13.2 مليار دولار. كذلك: يأتي ارتفاع الدين العام مع استمرار تراجع المنح والمساعدات الخارجية، البالغة 370 مليون دولار للميزانية العامة في 2020، مقارنة مع متوسط مليار دولار سنويا، سابقا.

ومما تقدم تنحصر مشكلة الدراسة في قياس وتحليل أثر النفقات الجارية على الدين العام في فلسطين وتحديد مؤشراته وتداعياته. ومن ثم يمكن صياغة المشكلة بالسؤال الرئيسي التالي:

ما العلاقة بين النفقات الجارية والدين العام في فلسطين؟.

وفي ضوء هذا التساؤل الرئيس برزت عدة تساؤلات فرعية لعل أبرزها:

1- ما هي مكونات النفقات الجارية في فلسطين؟.
2- ما هي مكونات الدين العام الفلسطيني ومصادرة؟.
3- ما هي العلاقة بين النفقات الجارية الفلسطينية والدين العام الفلسطيني ؟.
4- ما أثر النفقات الجارية على زيادة حجم الدين العام في فسطين؟

ثانياً: أهمية الدراسة.

انطلاقًا من الأهمية القصوى تكتسب الدراسة أهميتها من وجية نظر الباحث من خلال:

- أحد أهم أسباب اختيار هذه الدراسة هو الارتفاع الكبير للنفقات الجارية الفلسطينية، وما رافقها أيضاً من ارتفاع للدين العام الفلسطيني، ومردوداته السلبية على الاقتصاد الفلسطيني، حيث أصبحت حديث الساعة خاصة في ظل الظروف المالية الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني.

- حداثة الموضوع في الاقتصاد الفلسطيني، والتي تبرز من خلال ما يمكن أن تتوصل له الدراسة من مدلولات نظرية وفكرية باعتبارها تمثل استجابة حقيقية لإحدى أبرز التحديات الرئيسية للسلطة الفلسطينية تفاقم مديونياتها العامة عاما تلو الاخر.

- فتح المجال أمام الباحثين للتعمّق من أجل ايجاد الحلول لبعض المشاكل المتعلقة بالآثار المترتبة على الدين العام للسلطة الفلسطينية، في ضوء المتغيرات والمستجدات الحالية الجارية.

- تقديم المقترحات والسياسات اللازمة للحد من أثر الدين العام للجهات المختصة، سواء من الناحية النظرية أو الناحية المهنية والعملية قياساً بنتائج الدراسة.

ثالثاً: فرضيات الدراسة.

في ضوءِ مشكلة وأهداف الدراسة يمكن تحديد فرضية الدراسة الرئيسية فيما يلي:

HO1: لا يوجد اثر ذو دلاله احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين النفقات الجارية والدين العام في فلسطين. ومن خلال الفرض الرئيس تتفرع الفرضيات الفرعية التالية:

- لا يوجد اثر ذو دلاله احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنفقات الجارية على الدين العام في فلسطين، يعزو للزيادة المطردة في حجم الاجور والرواتب في فلسطين.

- لا يوجد اثر ذو دلاله احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنفقات الجارية على الدين العام في فلسطين، يعزو للزيادة في حجم نفقات الغير اجور ورواتب في فلسطين.

رابعاً: أهدف الدراسة.

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في البحث حول قياس وتحليل أثر النفقات الجارية على الدين العام في فلسطين، من خلال تتبع التطور التاريخي للدين العام الفلسطيني، كذلك الحجم الحقيقي للنفقات الجارية، والخروج برقم أقرب الى الدقة لحجم الدين العام والمتأخرات الحالية والتحقق من معطيات وبيانات وزارة المالية والجهات الحكومية المقدمة في هذا الشأن. ويمكن كذلك تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على مكونات النفقات الجارية في فلسطين؟.

2- توضيح مكونات الدين العام الفلسطيني ومصادرة؟.

3- بيان العلاقة بين النفقات الجارية الفلسطينية والدين العام الفلسطيني ؟.

4- تحديد أثر النفقات الجارية على زيادة حجم الدين العام في فسطين؟.

خامساً: منهجية الدراسة.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل البيانات والمعلومات والتقارير المتوفرة، حول النفقات الجارية للسلطة، كذلك بيانات الدين العام الفلسطينية، واعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل القياسي، من خلال اختبار متغيرات نوعية ومنهجية إحصائية، تستخدم سلاسل زمنية تم التأكد من ثباتها، وتم استخدام برنامج التحليل الاحصائي Eviews من اجل اختبار الفرضيات، وبرنامج SPSS من اجل وصف البيانات المجمعة، وبرنامج ال EXCEL من اجل تصميم الرسوم البيانية.

سادساً: حدود الدراسة.

- **الحدود الزمانية:** اقتصرت الدراسة على الحقبة الزمنية (2000-2021).
- **الحدود المكانية:** دولة فلسطين صاحبة التشوهات الاقتصادية المتواصلة.

سابعاً: الدراسات السابقة.

1- **دراسة: (السيد، 2021):** هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المديونية الخارجية لمصر على التنمية الاقتصادية خلال الفترة 1990-2018م، وقد استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، تم تناول الأدبيات بشكل مختصر عن الدين الخارجي واستعراض أهم الدراسات السابقة في هذا المجال، علاوة على عرض تطور حجم الدين الخارجي المصري وتركيبته وبعض المؤشرات المتعلقة به خلال فترة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية بين المديونية الخارجية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالي، وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع وتحفيز الادخار المحلي؛ لتقليل اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، وألا يتم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلا من أجل المشروعات التنموية، والتي ستساهم بشكل أو بآخر في زيادة قدرة الاقتصاد على الإنتاج وزيادة الناتج الحقيقي.

2- **دراسة: (الجميلي، 2020):** هدفت الدراسة الى دراسة الاسس النظرية للدين العام ومؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق، وتحليل هيكل الدين العام الداخلي والخارجي ومؤشرات قياسه في العراق للمدة المبحوثة، وعملت الدراسة على الجمع بين منهج التحليل الوصفي القائم على الاسس النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية، والمنهج الكمي القياسي القائم على الجانب التطبيقي لقياس وتحليل أثر الدين العام على مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق. وخلصت الدراسة الى نتائج أهمها: أن استمرار العجز المالي في الموازنة العامة أدى الى زيادة في حجم الدين العام الداخلي والخارجي، ويعزو ذلك الى زيادة النفقات العامة بشكل أكبر من الايرادات العامة نتيجة دخول العراق في أكثر من أزمة سياسية وعسكرية كحرب الخليج. والعقوبات الدولية التي فرضت على العراق وتمثلت بالحصار الاقتصادي، وتشير أهم توصياتها الى ضرورة العمل على وضع سياسة مالية جديدة تنسجم مع السياسة النقدية يكون الهدف منها معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة بالصورة التي تؤدي الى تقليل الحاجة المستمرة الى الاقتراض الداخلي أو الخارجي على أن لا يتعارض ذلك ماع الوظائف الاساسية للموازنة العامة.

3- **دراسة: (رابح، 2018):** هدفت الدراسة الى تحليل وقياس العلاقة بين النفقات العامة والبطالة في الجزائر للفترة 1990-2015، منطلقتا من فرضية أن هناك علاقة سببية بين المتغيرين، واتجاهها هو النفقات العامة الى البطالة، ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي للتعرف على معالم مشكلة الدراسة وتحديد أسبابها، وتحليل العلاقة النظرية بين المتغيرين،

بالإضافة الى المنهج الكمي للتعرف على تطور الظاهرتين في الجزائر للفترة المبحوثة، كذلك الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال استخدام النتائج وتعميمها، وخلصت الدارسة الى عدة نتائج والتي جاء أهمها: يعتبر التشغيل أحد الاهداف الهافة التي تسعى النفقات العامة الى تحقيقها باعتبارها أداة هامة من أدوات السياسة المالية، وكانت أهم التوصيات في العمل على تنويع الاقتصاد الوطني بتنمية القطاعات الاخرى الاكثر استقراراً كالزراعة والصناعة والسياحة. وضرورة تقليل الاعتماد على البترول كمصدر أساسي للعملة الصعبة للبلاد.

4- **دراسة: (ابو مدللة، 2015):** هدفت الدراسة إلى البحث في تطور تاريخ الديون الخارجية للدول العربية المقترضة وأسبابها في الفترة المعتمدة، من خلال الاعتماد على النظرية الاقتصادية المتمثلة بالادخار والاستثمار من ناحية والصادرات والواردات من ناحية أخرى، وبيان طاقة الدول المقترضة على خدمة تكاليف دينها الخارجي، وكذلك معرفة الآثار الناجمة عن الدين الخارجي من خلال الإفراط في الاعتماد على هذا النوع من التمويل، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي يستخدم الجداول والنسب المئوية والبيانات ذات العلاقة، ثم اعتماد المنهج القياسي لاختبار فرضيات البحث لتوضيح العلاقة الحقيقية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للتحقق من مدى صحة الفرضية، وخلصت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين الدين الخارجي والناتج المحلي لدول الحالة بالأسلوب الاحصائي الجمعي.

5- **دراسة: (مقداد، 2009):** هدفت الدراسة الى التعرف على واقع الايرادات والنفقات للسلطة الفلسطينية ومواطن الضعف والقوة وحجم الفائض أو العجز، وذلك عبر دراسة التقارير المالية دراسة مقارنة بين عدد السنوات قبل وبعد الحكومة العاشرة، بالإضافة الى الحصول على البيانات الاولية من توزيع استبانة على الخبراء والاكاديميين والمعنيين لعينة من 42 مشاهدة، وخلصت الدراسة الى عدد من النتائج المهكة والمتعلقة بالأداء المالي للسلطة، حيث تبين أن اتفاقية باريس الاقتصادية وقيودها، ونظام المقاصة وتحصيل الايرادات وعدم التزام الاحتلال الاسرائيلي عموماً، أضعف قدرة الحكومات الفلسطينية في التحكم وادارة الايرادات المالية للسلطة، إلا انه يمكن زيادة التحصيل المالي وخفيض النفقات عبر اصدار مجموعة من القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار والضرائب والتحول الى موازنة البرامج والاداء، بالإضافة الى زيادة كفاءة وأداء الاجهزة الرقابية.

سابعاً: الفجوة الحثية:

من خلال استعراض الباحث بعض الدراسات السابقة، فإنه سيتم بيان بعض أوجه التشابه والاختلاف والتمييز بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة ومدى استفادة الباحث من بعض هذه الدراسات من خلال:

*** الاستفادة من الدراسات السابقة.**

- التحديد الدقيق لمشكل الدراسة.
- صياغة التساؤلات الخاصة بالدراسة بشكل علمي يحق أهداف الدراسة.
- تحديد المناهج والاساليب المناسبة لاستخدامات الدراسة

*** أوجه الاتفاق:**

- استخدام المنهج الوصفي التحليلي.
- استخدام تحليل القوائم المالية المنشورة المعتمدة كأداة أساسية في الدراسة.

*** أوجه التميز:**

- تناولت هذه الدراسة موضوع قياس العلاقة بين النفقات الجارية والدين العام في فلسطين، حيث شح الدراسات من هذا النوع وخاصة المحلية والحديثة منها. كذلك المكتبة الفلسطينية تفتقر لمثل هذه الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع، حيث لا زالت المكتبة الفلسطينية تعاني من نقص في الدراسات المتعلقة بهذا الشأن، وحسب المعلومات المتوفرة للباحث تعتبر هذه الدراسة الاولى من نوعها التي تقوم بهكذا دراسة.

الإطار النظري للدراسة

أولاً: هيكل الموازنة العامة الفلسطينية.

تتكون الموازنة العامة الفلسطينية بشكل عام من مكونين أساسيين هما الإيرادات العامة والنفقات العامة، وسنقوم بتعريف سريع لمفهوم للإيرادات العامة حتى يتمكن المتابع والقارئ للدراسة بالإلمام بمفهومها، والفرق بينها وبين النفقات العامة، ولكن الجزء الأهم هنا هو الجزء الآخر من الموازنة الحكومية وهو بند النفقات العامة. والذي يتكون من نفقات جارية ونفقات تطويرية، وهذا ما سنوضحه خلال هذه الدراسة.

- **الايرادات العامة: Public Revenues.**

لقد عرفها (النبي، 2012)، بأنها عبارة عن مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومات للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياستها موضع التنفيذ، كذلك تعرف: بأنها عبارة عن جميع الإيرادات المالية التي تحصل عليها الدولة من أي مصدر كان.

- **النفقات العامة: Public expenditure.**

للنفقات العامة العديد من التعاريف نذكر منها: بأنها مبلغ من المال يخرج من الذمة العامة للدولة (خزينة الدولة)، أو احدى المؤسسات التابعة لها يهدف اشباع حاجة عامة (Michaillat، 2019). ويمكن تقسيم النفقات في فلسطين إلي نفقات جارية ونفقات تطويرية من خلال:

أ- **النفقات الجارية**: وتشمل (الحسني، 2020).

- الرواتب والأجور: رواتب الموظفين والعاملين في أجهزة السلطة الفلسطينية المدنية والعسكرية.
- النفقات غير الاجور والرواتب وهي ضمن النفقات الجارية ولكنها غي الاجور والرواتب وتشمل:

أ- النفقات التحويلية: وتشمل حصة الحكومة من الضمان الاجتماعي 12.5% والتي تدفع لصندوق التأمين والمعاشات (التقاعد)، كذلك الإنفاق على البرامج الإغاثية والرعاية الاجتماعية والمساعدات والتعويضات التي تقدمها للمواطنين المتضررين من الحصار والعدوان الإسرائيلي.

ب- النفقات التشغيلية: وتشمل مصاريف المياه، الكهرباء، الهاتف، البريد والمواصلات، إيجارات المباني، وغيرها المحروقات، القرطاسية، المطبوعات، الصيانة، مهمات السفر، ومصاريف أخرى .

ت- نفقات رأسمالية عادية: وهي النفقات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الموازنة الجارية.

ث- صافي الإقراض: وهي المبالغ التي تدفعها الخزينة سواء بشكل مباشر لشركة توليد وتوزيع الكهرباء للتسديد عن المواطنين، أو خلال الخصم من مستحقات السلطة الفلسطينية (إيرادات المقاصة)، لدى إسرائيل (عفانة، 2021).

جدول رقم (1) يبين إجمالي النفقات الجارية الفلسطينية للفترة 2000- 2021 (مليون دولار)

م	السنة	القيمة	م	السنة	القيمة
1	2000	1199	12	2011	2952
2	2001	1095	13	2012	3047.1
3	2002	994	14	2013	3250.7
4	2003	1240	15	2014	3445.9
5	2004	1528	16	2015	3424.9
6	2005	1994	17	2016	3661.7
7	2006	1426	18	2017	3794.8
8	2007	2567	19	2018	3660.0
9	2008	3273	20	2019	3660.1
10	2009	2920	21	2020	4686.8
11	2010	2983	22	2021	5064.4

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، البيانات السنوية، أعداد مختلفة،.https://www.pma.ps/ar .

- اجمالي النفقات الجارية المدرجة ضمن الجول السابق تشمل(الرواتب والاجور والنفقات غير الرواتب والاجور والتي تشمل كل من النفقات التحويلية، الرأسمالية، التحويلية، والنفقات التشغيلية، كذلك تشمل النفقات الجارية بند صافي الاقراض.

يلاحظ من الجدول السابق أن النفقات الجارية خلال فترة الدراسة قد أخذت بالتزايد، وأنها تستحوذ على الحصة الأكبر من النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية بنسبة قاربت على 86% بالمتوسط خلال الفترة 1995-2015م، ويحتل بند الأجور والرواتب الجزء الأكبر من النفقات العامة للسلطة بالمتوسط حوالي 46.5% خلال نفس الفترة. وعلى الرغم من سياسة الاحتواء التي اتبعتها الحكومة الفلسطينية تجاه إنفاقها الموجه للأجور، فإن التدفقات النقدية ما زالت غير كافية، ويعود الخلل في فاتورة الرواتب إلى الأسباب الآتية:

- التبعات المالية لقانون التقاعد العام، وما يتبعه من تحويلات المساهمة الإلزامية الحكومية.
- النمو الطبيعي لفاتورة الرواتب من غلاء معيشة ووظائف جديدة في الضفة الغربية.
- القطاع العام هو المشغل الرئيسي للعمالة الفلسطينية في ظل غياب دور القطاع الخاص.

والشكل التالي رقم (1) يوضح هيكل النفقات الجارية للسلطة الوطنية خلال فترة الدراسة.

شكل رقم(1) إجمالي النفقات الجارية للفترة 2000-2021

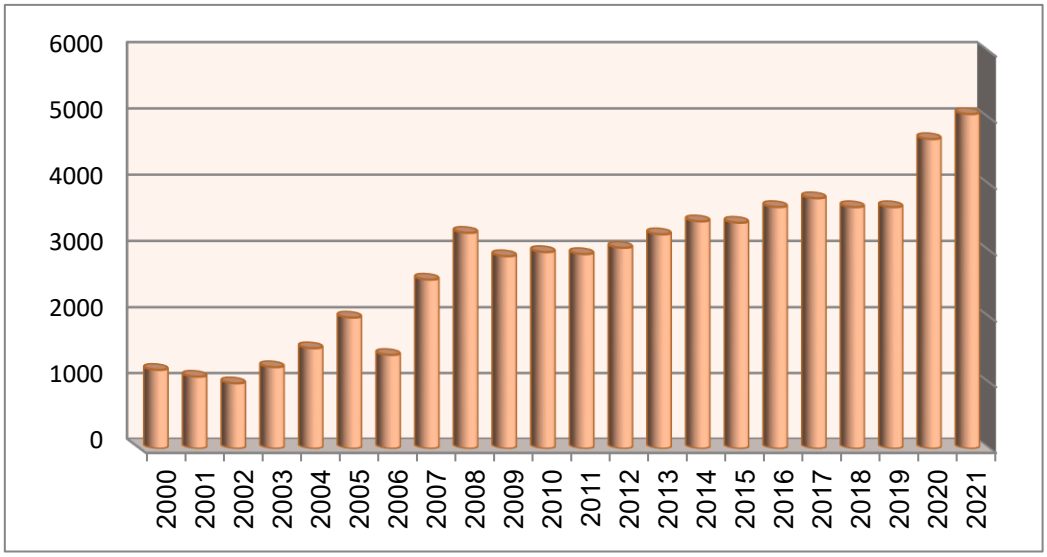

المصدر/ إعداد الباحث من خلال برنامج Excel.

ثانياً: هيكل الدين العام في فلسطين:

كغيره من اقتصاديات الدول النامية، يعاني الاقتصاد الفلسطيني من مشكلة الدين العام، التي عكست طبيعة هذا الاقتصاد القائم على محدودية الموارد، والتبعيّة الاقتصادية، والاختلال البنيوي، ويظهر ذلك من تراجع جميع المؤشرات الاقتصادية الكلية.

1- الدين العام (Government debt).

تشير تعريفات المؤسسات الدولية الى مفهوم الدين العام بأنه كافة الالتزامات الدولية المباشرة للحكومة المعترف بها تجاه بقية الاقتصاد والعالم الخارجي، وهي التزامات نشأت في الماضي وأُدرجت لها جداول زمنية للسداد عن طريق العمليات الحكومية المستقبلية أو لتبقى كديون دائمة. كذلك يؤكد البنك الدولي في تعريفة للدين العام على مبدأ شمولية الدين، من خلال تعريفة له بأنه كامل رصيد الالتزامات الحكومية التعاقدية المباشرة ذات الاجل الثابت، إلا أن هذه الالتزامات مستحقة السداد في تاريخ متفق علية، وهو يشمل الالتزام المحلي والدولي كودائع العملة والودائع النقدية والاوراق المالية (صندوق النقد الدولي، 1996).

كما ويطلق علية كذلك الدين السيادي وهو يُعوف إجرائياً بأنها الأموال التي تقترضها الدولة من الأفراد والمؤسسات المحلية، او المؤسسات والكيانات والدول الخارجية، وذلك عندما تكون الإيرادات العامة لا تكفي لتغطية النفقات العامة بل هي أقل منها، وغالباً تكون هذه الديون لتمويل مشروعات تنموية. كذلك لمواجهة النفقات الجارية العادية حتى يتم تحصيل الضرائب، حيث أن مواعيد التحصيل قد لا تتوافق تماما مع مواعيد النفقات الجارية. وأيضًا هي الديون المترتبة على الحكومات ذات السيادة، وكما وضحنا سابقاً بأن الدين العام ينقسم لقسمين إحداهما خارجي والاخر داخلي كالتالي:

- الدين العام الداخلي:

يُعرف بأنه مبلغ من المال تقوم الدولة باقتراضه داخل حدودها السياسية، ويكون الاكتتاب فيه بين حكومة هذه الدولة والمواطنين المقيمين أو المؤسسات والهيئات المحلية كالبنوك المحلية الموجودون داخل حدود هذه الدولة، وذلك من خلال إصدار أوراق مالية على شكل سندات أو أذونات خزانة، ويكون مبلغ القرض بالعملة الوطنية لهذه الدولة.

- الدين العام الخارجي:

يُعرف البعض الدين الخارجي بأنه تلك المبالغ التي أقترضها اقتصاد قومي ما، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها . ويكون الدفع إما عن طريق الحكومات الوطنية أو الهيئات أو المؤسسات الرسيمة المتفرعة عنيا ، أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية الضامنة لالتزامات هؤلاء الافراد والمؤسسات الخاصة (جابر، 2020).

2- قانون الدين العام الفلسطيني.

تختلف آلية عقد القروض من بلد إلى آخر وفق القوانين التي تنظم هذه العلمية والمعروفة عادة بقوانين الموازنة، وفي الحالة الفلسطينية قيد الدراسة تزداد درجة الحساسية في الاقتصاد الفلسطيني لأزمة الدين العام، نتيجة لعوامل عديدة، تتلخص في قلة او عدم تنوع صادراته، وصغر قاعدة موارده، وقلة مدخراته، وعدم تطور أنظمته المالية، وحاجته إلى توسيع البنية التحتية وتحديثها، وإصلاح الاختلالات الهيكلية المتعددة، التي اوجدها الاحتلال الإسرائيلي على مدى سنوات طويلة (Awad، 2021)، هناك العديد من القوانين في السلطة الوطنية الفلسطينية سنها القانون الأساسي وقانون الموازنة المالية، والتي بموجبها يتم عقد القروض ولا يجوز عقد اي قرض إلا بموجب القانون الخاص بذلك. والتي جاءت كالتالي:

- **قانون الدين العام رقم(24) لسنة 2005م.** (وكالة الانباء الفلسطينية (وفا)، 2021):

يتكون مشروع قانون الدين العام الفلسطيني من أربعة فصول، تحتوي على 42 مادة جاءت كالتالي:

- **الفصل الاول:** يتكوّن من ستة مواد، تتعلق بالتعاريف والأحكام العامة، التي تتكرر في مشروع القانون، وتشكيل لجنة برئاسة الوزير تتولى مهام وإعداد الإطار العام للسياسات، ووضع الاستراتيجيات وتحديد الأهداف لإدارة الدين العام واستخداماته، كذلك تشكيل مديرية "الدين العام" والتي من أهم المهام الموكلة لها دارسة الأسواق المالية، ودارسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقترح تمويلها من خلال الاقتراض، ومسك السجلات اللازمة لمتابعة الدين.
- **الفصل الثاني:** يتكون من (23) مادة، تتعلق بصلب عملية إدارة الدين العام، التي تمتد من تنظيم السجلات الحكومية، وحتى تقييد قيمة السندات الصادرة، مروراً بجميع مراحل خدمتها حتى تاريخ استحقاقها، من أجل توفير الموارد المالية لمقابلة الاستحقاقات المترتبة على الحكومة.
- **الفصل الثالث:** يتكون من ستة مواد، تحدد آلية إدارة الدين العام والأصول، على ألا يتجاوز الرصيد القائم للدين العام على (40%) من الناتج المحلي. وأن تتولى الوزارة إدارة الديون الحكومي، باعتبارها الجهة المخولة بالتوقيع على اتفاقيات القروض للوزارات والمؤسسات العامة في السلطة الوطنية الفلسطينية، وأنه لا يجوز استخدام القرض لغير الغايات التي تم الاقتراض من أجلها إلا بموافقة مسبقة من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب من الوزير.

- **الفصل الرابع:** ويتكون من أربع مواد، تتعلق بالأحكام الختامية لمشروع القانون، كعرض إتفاقيات الدين العام على المجلس التشريعي ونشرة في الجريدة الرسمية، وضرورة إصدار مجلس الوزراء ووزارة المالية للوائح والتعليمات اللازمة لتفيد القانون، وإلغاء كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون، ويتم العمل بهذا القانون بعد ثلاثون يوماً من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية.

3- مصادر الدين العام في فلسطين.

تتنوع مصادر الدين العام في فلسطين، ما بين مؤسسات محلية وعربية ودولية وقروض ثنائية حكومية، حيث شملت الديون الداخلية القروض من المؤسسات المالية والسندات الحكومية، في حين تتكون التزامات وديون السلطة الداخلية من المتأخرات المستحقة عليها لموردي السلع والخدمات من القطاع الخاص، كذلك إضافة الى الديون المستحق على خزانة السلطة لصالح صندوق هيئه التقاعد الفلسطينية، كما وتتمثل مصادر الدين الخارجي في فلسطين في ثلاثة مصادر أساسية والتي سنقوم بتفصيلها على النحو التالي: (سلطة النقد الفلسطينية، 52:2020).

أ- **قروض مؤسسات دولية متعددة الأطراف:** وهي قروض مقدمة للسلطة من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بنك الاستثمار الاوروبي، البنك الإسلامي للتنمية جدة، الصندوق الدولي للتطوير الزراعي، والصناديق العربية مثل: صندوق الأقصى، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتصل فترة سماحة إلى ما يقارب عشر سنوات، كما وتعتبر قروضاً ميسرة تصل فائدتها 3%.

ب- **قروض رسمية ثنائية:** وهي مقدمة من الحكومات الأجنبية والعربية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، مثل: إسبانيا، الصين، النرويج، السويد، وايطاليا، وتصل فترة السماح فيها إلى خمس سنوات، وفترة سداد تتراوح ما بين 15-20 سنة، مع نسبة فائدة يمكن اعتبارها معدومة.

ت- **قروض البنوك التجارية:** وهي القروض التي تقدم من البنوك التجارية الاجنبية بعملات مختلفة، والتي تتعاقد بها السلطة الوطنية منذ العام 1993م، وتتراوح فترة السماح فيها من 1-3 سنوات، ونسبة الفائدة من 1-6% (سلطة النقد الفلسطينية، 52:2020). والجدول التالي يوضح الحجم الحقيقي للدين العام الداخلي والخارجي المتراكم على السلطة الوطنية الفلسطينية للفترة 2000-2020.

جدول رقم (2) يبين تطور الدين العام في فلسطين للفترة 2000-2020 (مليون دولار)

السنة	الدين الداخلي	الدين الخارجي	السنة	الدين الداخلي	الدين الخارجي
2000	342	520	2011	1099	1114
2001	312	559	2012	1358	1097
2002	151	597	2013	1268	1108
2003	238	611	2014	1221	1179
2004	391	611	2015	1431	1054
2005	572	624	2016	1385	1004
2006	462	629	2017	1316	908
2007	417	1034	2018	1258	970
2008	523	1034	2019	1536	1116

2009	649	1087	2020	2115	1215
2010	840	1034			

المصدر: إعداد الباحث استناداً على بيانات الموازنة العامة، وتقارير الاستدامة المالية لسلطة النقد، أعداد مختلفة.

يتضح من الجدول السابق أن الدين الحكومي الخارجي يمتاز بأن معظمه طويل الأجل، بعكس الدين الحكومي المحلي، وهو أقرب للمنح والهبات. وشكلت نسبة الدين الخارجي الفلسطيني نحو 44% من إجمالي الي الدين الحكومي في العام 2019م. ويميل الدين الحكومي الخارجي إلى الاستقرار، لكن أزمة أموال المقاصة خلال العام 2019 أدت إلى ارتفاعه بنسبة 18% عن السنة السابقة، وتعود أعلى القروض في العام 2019 إلى قرض مقدم من صندوق الأقصى بقيمة (513) مليون دولار، وقرض من البنك الدولي بقيمة (272.7) مليون دولار (المراقب الاقتصادي، 2018).

كما وتشير بعض التقارير المحلية والدولية المعنية بالوضع المالي للسلطة الفلسطينية، إلى أن استمرار السلطة في الاستدانة سيزيد من الأعباء المالية عليها، فمديونيتها للبنوك الداخلية وصلت تقريباً إلى مليار دولار، إضافة إلى وجود الديون الخارجية المتراكمة عاماً تلو الاخر، وكل هذه التحديات تجعل الحكومة الفلسطينية أمام واقع مالي صعب، قد يدفعها إلى تقليص النفقات الشهرية، وتأجيل الالتزامات المالية الأخرى بسبب تراكم الديون عليها حيث لا تستطيع الاستدانة من البنوك المحلية، كذلك بأن الاحتلال الإسرائيل يواصل ابتزازها بأموال المقاصة والتي تشكل نحو 60 % من إجمالي الإيرادات الشهرية. أُنظر الشكل التالي رقم (2).

شكل رقم (2) يوضح تطور الدين العام في فلسطين للفترة 2000-2020

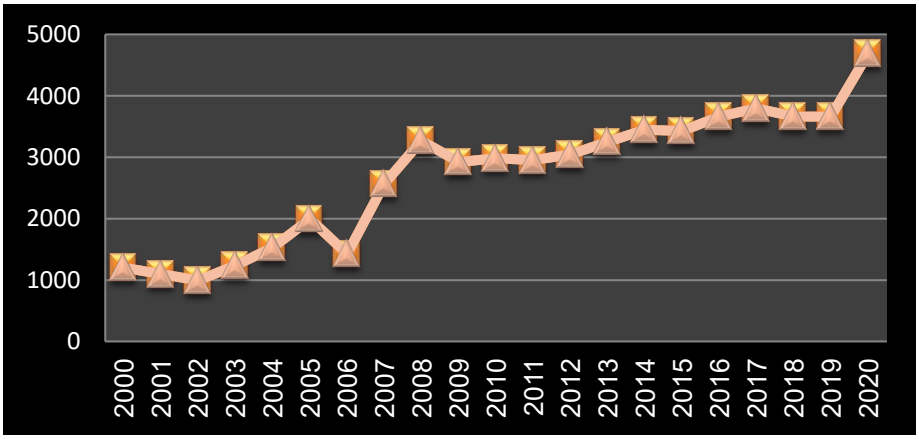

المصدر/ من إعداد الباحث من خلال برنامج Excel.

وكالعادة المتعارف عليها في النظريات الاقتصادية المتعددة، بأن اللجوء إلى الديون بشقيها الداخلي او الخارجي يترتب عليها فوائد كثيرة، متفق عليها كما نصت عليها القوانين المتعارفة حيال هذا الأمر. انظر اجدول التالي.

جدول رقم (3) الفوائد المدفوعة والمستحقة على الحكومة الفلسطينية للفترة 2013-2019 (مليون شيكل)(*)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الفوائد المدفوعة	247	171	228.1	284.1	277	242.7	167.5	138.1
الدين المحلي	223	158	214.7	276.5	273	239.2	148.3	108.7
الدين الخارجي	23.6	13.2	13.44	7.6	4.8	3.5	19.2	29.4
الفوائد المستحقة	324.8	198.6	178.29	296.2	273.8	235.2	187.9	192.4
الدين المحلي	306.1	193.5	160.5	282.8	269.4	229	169.5	171.5
الدين الخارجي	18.7	15.1	17.79	13.4	4.4	6.2	18.4	20.9
الفوائد المدفوعة والمستحقة %	%76	%86.1	%127.9	%95.9	%101.2	%103.2	%89.1	%63

المصدر: إعداد الباحث، معهد أبحاث الدراسات الاقتصادية (ماس) المراقب الاقتصادي، اعداد مختلفة.

في ظل التكلفة المنخفضة للقروض الخارجية فإنه بإمكان السلطة الفلسطينية تمويل عجزها المالي بالاقتراض من الخارج. لكن بيانات الدين العام تظهر أن نحو (50%) من هذا الدين هو داخلي من خلال الاقتراض من المصارف وبسعر فائدة مرتفع نسبياً، وفي هذا دلالة واضحة على أن الحكومة الفلسطينية غير قادرة على الاستمرار في تمويل عجزها المالي المزمن من خلال التمويل الخارجي وبالتالي فإنها تلجأ للاقتراض الداخلي وبتكلفة مرتفعة نسبياً (سلطة النقد الفلسطينية، 52:2020).

من خلال ما سبق تبين أن العبء الحقيقي للقروض الخارجية في فلسطين لا يزال منخفضاً، وذلك كون مواعيد استحقاق هذه القروض وتسديدها لم يستحق بعد. كذلك يمكن ملاحظة فترة السماح والسداد حيث تتراوح فترات السماح من سنتين إلى خمس عشرة سنة، كذلك الفائدة منخفضة وذات معدلات فائدة متغيرة تتراوح ما بين 0-8%، وأغلبية القروض بدون رسوم خدمة او رسوم التزام، أما فترات السداد فهي طويلة الأمد تتراوح بين 10-30 سنة.

4- تطور حجم الدين العام في فلسطين.

السنوات الأولى من عمر السلطة الممتدة من سنة 1997-2000 كانت نسبة الديون الخارجية بمتوسط 42.5% من إجمالي الدين العام، ولكن مع دخول انتفاضة الأقصى أواخر عام 2000، وحتى العام 2012، كان الدين الخارجي مستحوذاً على النسبة الأكبر من إجمالي الدين العام نسبة تجاوزت بعض السنوات 87-79% كما حدث في العامين 2002-2003 (أبو عامر، 2021).

حيث تشير بيانات الدين العام الفلسطيني أن حجم الدين بقي ضمن الحد المسموح به بحسب قانون الدين العام الفلسطيني وهي نسبة 40% كحد أقصى من الناتج المحلي الاجمالي، ومن ناحية أخرى اظهرت البيانات المتاحة للدين العام الفلسطيني، انخفاض مؤشر الدين الخارجي نسبة إلى الصادرات، حيث يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة الفلسطينية على سداد الدين الخارجي، واستخدام العملات الصعبة لتسديد القروض الدولية في حال انخفاض هذا المؤشر، فإن هذا يعني

*- منذ اندلاع حرب الايام الستة في عام 1967م، وحتى الوقت الحالي، أصبحت الشيكل الإسرائيلي العملة المستخدمة في جميع أنحاء دولة فلسطين، وخاصة بعد توقيع اتفاقية باريس في عام 1994، والتي تضمنت في فقراتها أن يعتمد الاقتصاد الفلسطيني كليا على الاقتصاد الإسرائيلي.

ارتفاع في الصادرات وانخفاض في الدين العام او كلاهما، والجدول التالي يوضح حجم الدين العام المتراكم على السلطة الوطنية الفلسطينية خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (4) حجم وتطور النمو في الدين العام للسلطة الفلسطينية 2000-2020 (مليون دولار)

السنة	الدين العام	معدل النمو	السنة	الدين العام	معدل النمو
2000	795	0	2011	2213	6.8
2001	1190	49.7	2012	2483	12.2
2002	1090	8.4-	2013	2376	-4.3
2003	1236	13.4	2014	2217	-6.6
2004	1422	15.0	2015	2537	14.4
2005	1602	12.7	2016	2484	-2.1
2006	1493	6.8-	2017	2543	2.3
2007	1432	4.0-	2018	2369	-6.8
2008	1558	64.3	2019	2795	17.9
2009	1736	5.1	2020	2649	-5.2
2010	1883	-4.0	2021	3848	45.2

المصدر: من اعداد الباحث، بيانات تقارير سلطة النقد، وزارة المالية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أعداد مختلفة.

يوضح الجدول السابق حجم وتطور الدين العام للسلطة ونسبتها في الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو على مر سنوات الدراسة، فيبين أنه منذ وصول السلطة الفلسطينية والدين العام في تزايد، إذ حاولت السلطة الفلسطينية الإنفاق في مجالات البنية التحتية ودعم وبناء المؤسسات، بالاعتماد على مواردها الخاصة وعلى المساعدات الخارجية التي تتلقاها من الخارج، غير أن الدين العام تضاعف ليصل إلى 872 مليون دولار في عام 2001م، وذلك بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى والسياسات التي انتهجتها سلطات الاحتلال ، وفي عامي 2002-2003م، انخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 21.1% و 21.4% على التوالي، إلا أنه عاد إلى الارتفاع مرة أخرى في عام ،2004م، واستمر بالارتفاع حتى عام 2012 حيث وصلت قيمته إلى 2482 مليون، وذلك نتيجة الحروب المتكررة على قطاع غزة، وبعد ذلك بدأ الدين العام بالانخفاض حتى عام 2014 إذ بلغت قيمته 2216 مليون دولار، واستمر في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض حتى عام 2016م (المراقب الاقتصادي، 2018).

كما أظهرت التقارير المالية الفلسطينية أن حجم الدين العام بلغ (2729) مليون دولار، (1644) مليون دولار دين داخلي، وبلغ (1082) مليون دولار دين خارجي عام 2019م، وهو اعلى مبلغ يصل منذ تأسيس السلطة الفلسطينية. وغالباً تبقى هذه البيانات لا تعبر عن الوضع الحقيقي للدين العام وتصنيفاته دون اخذ بعين الاعتبار المتأخرات المستحقة على الحكومة الفلسطينية للقطاع الخاص، وتعتبر المتأخرات هي المبالغ المستحقة على الحكومة الفلسطينية لصالح القطاعات الحيوية الفلسطينية مثل المستشفيات الخاصة، شركات الادوية، التجهيزات واللوجستيات الخاصة في الوزارات، الرواتب والأجور في القطاع الحكومي، ومستحقات هيئة التقاعد الفلسطينية، مع ملاحظة ان جميع هذه المبالغ هي بفائدة 0%، ومن هنا لا بد من تسليط الضوء على هذه المبالغ الهامة، والنظر من الزاوية الأخرى حتى تكتمل الصورة وذلك بسبب ارتباط

المتأخرات مباشرة بالدين العام وقدرة الحكومة على تسديد المستحقات المحلية والخارجية (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 15:2019).

5- اسباب ارتفاع المديونية الخارجية في فلسطين.

غالبا ما تؤخذ قضية الدين العام بشيء من الحساسية، عند كثير من الاوساط السياسية والراي العام، فكأن الدين العام شر يجب الابتعاد عنه، ليس لما يسببه من آثار سلبية محتملة على الاقتصاد فحسب، بل يتعدى ذلك إلى القضايا السيادية خاصة للدول النامية.

وتعود أسباب ارتفاع الدين الخارجي الفلسطيني إلى عوامل خاصة في الشأن الفلسطيني والتي اقتضتها الظروف السياسية والاقتصادية المرتبطة اصلا بالظروف السياسية. ومن خلال ما تقدم كان هناك عدد من التداعيات والاسباب لارتفاع ديون السلطة الوطنية الفلسطينية كان أهما التالي:

- يعزو السبب الرئيسي في استدانة السلطة وتراكم الدين العام والمتأخرات في وجود الاحتلال الاسرائيلي بالدرجة الاولى، واجراءاته التي لا يمكن التنبؤ بطبيعتها او حجمها او وقت حدوثها، إضافة إلى سيطرته على الموارد الطبيعية والحدود والمقدرات الاقتصادية الفلسطينية جميعها. حيث تشكل الايرادات الفلسطينية أساساً من مبالغ المقاصة التي تحولها حكومة الاحتلال الإسرائيلي بعد خصم مستحقاتها ضمن حساباتها، حيث تقدر بنسبة حوالي 50% من الايرادات الشهرية. وتخضع دائما إلى الظروف السياسية في تحويل المبالغ المستحقة إلى السلطة، او تأجيل تحويلها. وبهدف استمرار النفقات التشغيلية الأساسية، تسعى السلطة الفلسطينية إلى تعويض ذلك من خلال الاستدانة من البنوك المحلية. حيث تشكل نسبة القروض من البنوك المحلية حوالي 99%، من الدين الداخلي ونسبة حوالي 60%، من اجمالي الدين الإجمالي (الداخلي والخارجي). وعند النظر إلى الايرادات المتبقية، فإن نصف هذه الايرادات تأتي من المنح والهبات الخارجية، وهي ايضا لا يمكن الاعتماد على استدامتها بكل الأحوال. (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 15:2019)

- كذلك أحد أسباب ارتفاع الدين العام الفلسطيني هو غياب الأسس السليمة في عملية التنمية المحلية، واعتماد السلطة على محاكاة الدول المتقدمة في بناء المؤسسات المختلفة التي اثقلت كاهل الاقتصاد الفلسطيني. حيث تمددت هذه المؤسسات الحكومية وتشابكت وتنازعت على الصلاحيات.

- في الشأن الفلسطيني، فإن عملية الاستدانة تأتي لتمويل نفقات تشغيلية أساسية، ومثال ذلك تمويل السلع والخدمات للقطاعات الطبية والتعليمية والاجتماعية. وليس بهدف القيام بمشاريع تنموية تعمل على زيادة الاستثمار من خلال شراء مواد خام واعادة انتاجها وتصديرها. (سلطة النقد الفلسطينية، 52:2020).

- في الواقع، فإن زيادة النفقات التشغيلية هو ايضا أحد الاسباب في تراكم الدين العام سواء كان الداخلي او الخارجي للسلطة الفلسطينية على مدى السنوات الماضية. تشير حسابات الباحثين بناء على تجميع تقارير مالية الحكومة والدين العام الفلسطيني المنشورة من قبل سلطة النقد الفلسطينية ان الرواتب والأجور للقطاع العام خلال عشر سنوات بنسبة 100%، في مقابل ذلك ارتفع عدد السكان بنسبة 27% لنفس الفترة، وارتفعت عموما النفقات العامة حوالي 70%. خلال هذه الفترة بقيت النفقات التطويرية كما هي دون اي نمو يذكر، بل على العكس انخفضت خلال العشر سنوات الماضية بنسب مختلفة. (مصطفى، 50:2015)

- استمرار ارتفاع الفجوة بين حجم الايرادات الضريبية والنفقات العامة وخاصة التشغيلية مما يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة بالتالي زيادة حجم الدين العام بسبب الاقتراض الحكومي من الداخل او الخارج. حيث شكلت الايرادات التي تجبيها السلطة من الضرائب والرسوم المحلية نسبة لا تتعدى 25% من اجمالي الايرادات العامة (سلطة النقد الفلسطينية، 2016). بينما تبلغ نسبة الايرادات (ضرائب، جمارك، رسوم)، التي تجبى عن طريق الاحتلال 50%، والايرادات من المساعدات الخارجية 25%. مع ملاحظة ان هذ النسب تختلف بين فترة وأخرى تبعا لتدفقات المقاصة والمنح الخارجية وقدرة الجباية المحلية، حيث بلغت نسبة الايرادات المحلية من جباية الرسوم والضرائب المحلية عام 2018 تقريباً 30% من اجمالي الايرادات العامة، ويرجع ذلك إلى وقف تحويلات المقاصة وبالتالي انخفاض ايرادات المقاصة، وكذلك انخفاض حاد في المنح والدعم الخارجي. (سلطة النقد الفلسطينية، 11:2019).

ثالثاً: الدراسة القياسية لأثر النفقات الجارية على حجم الدين العام في فلسطين.

سيتم استخدام عدة أساليب إحصائية مناسبة لتحليل بيانات الدراسة، باستخدام برنامج (Stata) الإحصائي، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- المتوسطات الحسابية (Mean)، القيمة الأعلى والأدنى (Max, Min) الانحراف المعياري (Standard Deviation).
- معامل ارتباط بيرسون: (Person Correlation Coefficient) .
- اختبار التوزيع الطبيعي للعينة : (Normality).
- اختبار وصف النموذج: (Model Specification Test).
- تحليل الانحدار الخطي البسيط: (Simple Regression Analysis) .

بناء النموذج:

سيتم بناء نموذج قياسي لقياس أثر النفقات الجارية (نفقات الاجور والرواتب، نفقات غير الاجور والرواتب، وصافي الاقراض) كمتغيرات مستقله على المتغير التابع المتمثل في الدين العام الحكومي في فلسطين، حيث يتضمن النموذج ثبات العوامل الاخرى التي تؤثر على المتغير التابع، وهذا النموذج يتكون على النحو التالي:

$$(Y) = C + B1*X1 + B2*X2$$

1- **البيانات الاحصائية:** يظهر الجدول التالي بيانات متغيرات الدراسة :

جدول رقم (5) بيانتا متغيرات الدراسة (مليون دولار)

السنة	نفقات الاجور والرواتب	النفقات غير الاجوروالرواتب	الدين العام	السنة	نفقات الاجور والرواتب	النفقات غير الاجوروالرواتب	الدين العام
2000	621.8	592	795	2011	1667.9	1282.2	2213
2001	417.8	432.8	1190	2012	1557.7	1489.4	2483
2002	659.1	397.5	1090	2013	1813.8	1436.9	2376
2003	743	497	1236	2014	1899.6	1546.4	2217
2004	870	658	1422	2015	1759.5	1652.4	2537
2005	1001	993	1602	2016	2051.7	2172.4	2484
2006	658	768	1493	2017	2075	2062	2543

2369	2306	2188	2018	1432	1198	1335	2007
2795	2261	2101.7	2019	1558	1502	177.8	2008
2649	2585	2320	2020	1736	1723	1467	2009
3848	2585	2360	2021	1883	1414.2	1563	2010

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، البيانات السنوية، أعداد مختلفة.

2- الاحصاء الوصفي للبيانات:

من خلال ما تقدم سنبين الاحصاء الوصفي للبيانات وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (6)

يبين الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	Y	X1	X2
Mean	1993.77	1423.109	1434.282
Medina	2048.00	1560.350	1663.150
Maximum	3848.00	2360.000	2585.000
Minimum	795.000	177.8000	397.5000
Std. Dev.	715.801	671.4321	595.8413
Skewness	0.4872	-0.299534	0.080233
Kurtosis	3.1372	1.782504	1.925936
Jarque-Bera	0.8877	1.687746	1.081083
Prbalitity	0.6415	0.430042	0.582433
Sum	43951.0	31308.40	31554.20
Sum Sq. Dev.	107598	9467241	1.168098
N	22	22	22

المصدر: اعداد الباحث من خلال برنامج Eviews.

يتبين من الجدول السابق:-

- أن اقل قيمة لنفقات الاجور والرواتب بلغت (177) مليون دولار عام 2008، وبلغت أكبر قيمة لها (2360) عام 2020، بانحراف معيار بلغ(671)، ومتوسط حسابي (1423). بينما بلغ الوسيط الحسابي (1423).

- كذلك اقل قيمة للنفقات غير الاجور والرواتب بلغت (397) مليون دولار عام 2003، وأكبر قيمة (2585) عام 2021، بانحراف معيار بلغ(595)، ومتوسط حسابي (1434). والوسيط الحسابي للنفقات الجارية (1163).

- كما وبلغت اقل قيمة للدين العام الخارجي في فلسطين بلغ (795) مليون دولار وذلك عام 2000، في حين بلغت أكبر قيمة لها تقريباً (2795) وذلك عام 2019، بانحراف معيار بلغ (795)، ومتوسط حسابي (1883).

3- معامل ارتباط بيرسون للمتغيرات Person correlation matrix.

جدول رقم (6) Person correlation matrix

	Y	X1	X2
Y	1.0000	0.8703	0.8762
X1	0.8703	1.0000	0.8655
X2	0.8762	0.8655	1.0000

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews

يتبين من الجدول السابق أن معامل ارتباط بيرسون ما بين النفقات الجارية والدين العام الفلسطيني بلغ (0.8943)، وهي علاقة طردية، ومن خلال الجدول السابق تبين أن نموذج هذه الدراسة يخلو من مشاكل الارتباط حيث ان المتغيرات المستقلة مرتبطة بالمتغير التابع بشكل مناسب لأغراض التحليل.

4- اختبار التوزيع الطبيعي للعينة Normality

ومن جهة أخرى قام الباحث بإجراء اختبار توزيع البيانات (Histogram Normality) لفحص ما اذا كانت البيانات موزعة بشكل طبيعي، وكانت نتيجة اختبار(Jarqua -Bera) 1.3%، وتشير نتيجة هذا الاختبار أنه لا يوجد مشاكل توزيع طبيعي في الدراسة، حيث أن النسبة أعلى من 5% فلا يوجد مشاكل ذو تأثير هام وتعتبر هذه النسبة مقبولة، هذا ما يوضحه الشكل التالي.

شكل رقم (3) اختبار التوزيع الطبيعي لعينة الدراسة

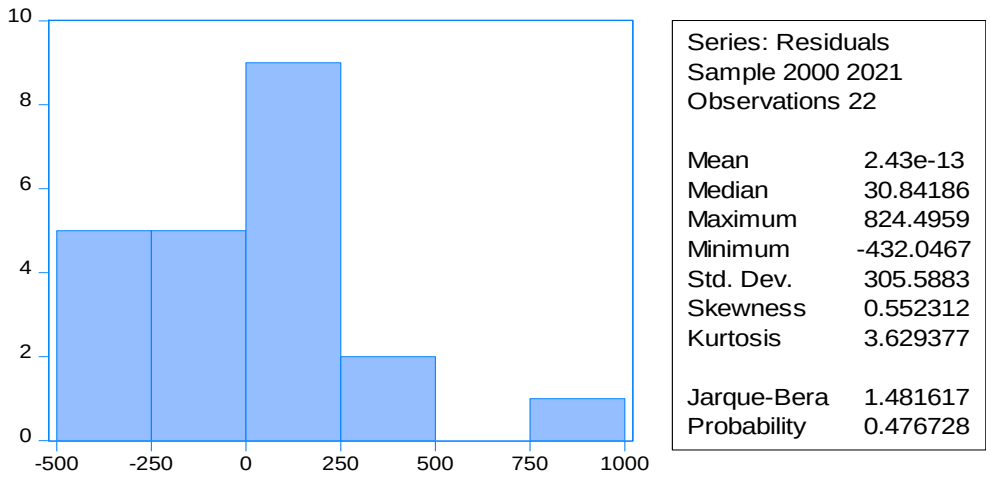

المصدر: من اعداد الباحث من خلال مخرجات برنامج Eviews

5- تحليل الانحدار الخطي المتعدد simple linear regression

معادلة خط الانحدار:

$$Y = 661.278792295 + 0.431940273018*X1 + 0.566879194742*X2 + 0.201372366493*X3$$

جدول رقم (8) تحليل الانحدار الخطي المتعدد

المتغير		Coefficient	Std. Error	t-Statistic	"Sig"	الدلالة
C	الثابت	597.80	166.66	3.5868	0.002	دالة
X1	نفقات الاجوروالرواتب	0.4757	0.2084	2.2818	0.034	دالة
X2	نفقات غيرالاجوروالرواتب	0.5040	0.2011	2.5057	0.021	دالة
1.9= Durbin-Watson stat						
0.81 = R-squared						
0.79 = Adjusted R-squared						

يتبين من الجدول السابق أن:

- قيمة (Durbin-Watson Stat) = (1.9)، وهذا يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.
- معامل التحديد = (0.81)، ومعامل التحديد المعدل = (0.79)، أي أن ما نسبته (79%) من التغير في المتغير التابع يعود للتغير في المتغيرات المستقلة السابقة في الجدول، والنسبة المتبقية تعود للتغير في عوامل أخرى.
- المتغيرات ذات دلالة إحصائية هي: (الثابت، نفقات الاجور والرواتب، نفقات غير الاجور والرواتب)، أي أنها تؤثر في المتغير التابع.
- المتغيرات ذات التأثير الموجب هي: (الثابت، نفقات الاجور والرواتب، نفقات غير الاجور والرواتب)، أي أنها تؤثر طردياً في المتغير التابع.

6- اختبار الفرضيات:

قام الباحث في هذا الجزء باختبار فرضيات الدراسة وذلك بعد التأكد من دقة البيانات وصحتها وتوزيعها الطبيعي، فكانت نتائج هذه الاختبارات كما يلي:

الفرض الرئيس HO1:

لا يوجد اثر ذو دلاله احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين النفقات الجارية والدين العام في فلسطين.

ومن خلال الفرض الرئيس الاولى تفرع فرضيات فرعية كما يلي:

- **الفرض الفرعي الاول:** لا يوجد اثر ذو دلاله احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنفقات الجارية على الدين العام في فلسطين، يعزو للزيادة المطردة في حجم الاجور والرواتب في فلسطين، حيث تبين من اختبار خط الانحدار، أن قيمة T-Value= 2.28، ومعنوية عند مستوى دلالة (0.034)، وأن قيمة R^2 Adjusted =81%، وذلك يعني أن بيانات نفقات الاجور تفسر ما نسبته 82% من بيانات الدين العام الفلسطيني، وبناءاً علية يتم رفض الفرضية ويتم قبول الفرضية البديلة، وان الزيادة في وحدة واحدة من المتغير المستقل، تؤدي الى زيادة بقيمة 47% من المتغير التابع.
- **الفرض الفرعي الثاني:** لا يوجد اثر ذو دلاله احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنفقات الجارية على الدين العام في فلسطين، يعزو للزيادة في حجم نفقات الغير اجور ورواتب في فلسطين، حيث من اختبار خط الانحدار، فإن قيمة T-Value= 2.50، ومعنوية عند مستوى دلالة (0.021)، وهي أقل من قيمة (0.5)، وأن قيمة R^2 Adjusted =81%، وذلك يعني

أن بيانات النفقات غير الاجور والرواتب تفسر ما نسبته 82% من بيانات الدين العام الفلسطيني، وبناءاً علية يتم رفض الفرضية ويتم قبول الفرضية البديلة، وان الزيادة في وحدة واحدة من المتغير المستقل تؤدي الى زيادة بقيمة 50% من المتغير التابع.

النتائج والتوصيات

1: النتائج:

بناء على التحليلات والمناقشات، وللإجابة على تساؤلات الدراسة، توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- الاجابة على التساؤل الاول: تبين أن هناك عجز دائم ومتنامي تعاني منه الموازنة الفلسطينية، وهو يعود الى تراجع الإيرادات، وهذا بدورة نتيجة للممارسات الاسرائيلية في عمليات القرصنة لأموال المقاصة تحت حجج واهية، كذلك تراجع الدعم الخارجي في الآونة الاخيرة، كذلك الفجوة الواضحة بن النفقات والإيرادات.
- الاجابة على التساؤل الثاني: بحسب مقاييس الدين الفلسطيني القائم الى مؤشرات مقياس الدين الفلسطيني، فتبين أن ما تمتلكه السلطة الوطنية في بند الاحتياطات الدولية من العملات الاجنبية، لا تغطي إلا ما يعادل الثلث من رصيد الدين القائم، وتعد هذه النسبة في غاية الخطورة بالنسبة لقدرة السلطة الفلسطينية على الاستمرار في سياسة الاقراض وزيادته في السنوات القادمة.
- الاجابة على التساؤل الاخرى: بينت الدراسة الاحصائية أن هناك علاقة طردية بين النفقات العامة كالأجور والرواتب، النفقات غير الاجور والرواتب (النفقات التشغيلية والتحويلية والنفقات الرأسمالية، وصافي الاقراض)، حيث بينت الدراسة أن الزيادة في وحدة واحدة من نفقات الاجور والرواتب تؤدي الى زيادة بقيمة 47% من الدين العام، وأن الزيادة في وحدة واحدة من النفقات غير الاجور والرواتب تؤدي الى زيادة بقيمة 50% من الدين العام.

2: التوصيات:

- العمل الفوري والجاد باتخاذ خطوات للعمل على ترشيد النفقات الجارية، من خلال وضع حد أدنى وأعلى لنفقات الاجور والرواتب من الموظفين العموميين وخاصة كبار الموظفين.
- على الحكومة الفلسطينية زيادة إيراداتها المحلية دون المساس بالفئات الفقيرة والمهمشة وذوي الدخل المحدود، لتوفير بدائل لتراجع الدعم الخارجي، من خلال سياسات ضريبية تعمل على توسيع الشرائح الضريبية، من خلال استحداث شرائح للدخول المرتفعة، وتوسيع دائرة المكلفين بما يساهم أيضا في تعزيز العدالة الضريبية. كذلك تنشيط الصناعات التصديرية وتشجيعها.
- العمل على تدويل قضية القرصنة الإسرائيلية لأموال ايرادات المقاصة، واعادة النظر من خلال تعديل اتفاقية باريس الاقتصادية لأن الفلسطينيين أحق بأموالهم المسلوبة من قبل الاحتلال.
- دراسة موضوع الدين العام على اعلى المستويات من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية، قبل اتخاذ قرار الاقتراض الخارجي، وذلك بهدف القدرة على تحقيق الاهداف التي من أجلها يتم الاقتراض، وضرورة تبني السلطة خطة إصلاح جذرية في مؤسساتها عبر دمج المؤسسات غير الحكومية في الوزارات لتقليل النفقات الخارجية التي تمولها الميزانية.
- على الحكومة الفلسطينية التخلص من الدين العام من خلال خفض النفقات العليا، واتباع منهجية سليمة لإدارة الدين العام، مع حث الدول الأجنبية على زيادة تمويلها لخزينة السلطة.

لائحة المراجع:

1- Wall (1983). Growth and Development", Third Edition, London, P291

2- Awad .(2021) .Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) Press Report on Economic Forecasts for 2021.

3- Ditté and Dr Peter Roell .(2004) .Past oil price shocks: Political background and economic impact Evidence from three cases, p7 .

4- ابو مدللة واخرون. (2011). " تطور الدين العام في الاراضي الفلسطينية 2000-2011". مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 21، العدد الاول، صفحة 283.

5- اسماعيل السيد. (2021). أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1990-2018. مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد الثاني.

6- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). (2019). اقع الدين العام ومتأخرات القطاع الخاص في فلسطين. رام الله، ص9.

7- البنك الدولي. (2009). تقرير الحمائية التجارية تهديد للاقتصاد في العالم.

8- العباس بلقاسم. (2004). "إدارة الديون الخارجية"،. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد3.

9- المراقب الاقتصادي. (2018). معهد أبحاث الدراسات الاقتصادية (ماس). عدد60، رام الله، فلسطين.

10-خالد أبو عامر. (2021). تطور الدين العام للسلطة الفلسطينية في سياقة السياسي والاقتصادي. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

11-خالد العسيلي. (2020). وزير الاقتصاد الفلسطيني، التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الدولة والمجتمع رام الله، ص6.

12- رائد حلس. (2013). فجوة الموارد المحلية وطرق تمويلها في الاقتصاد الفلسطيني". صفحة جامعة الأزهر، ص23.

13- رفعت المحجوب. (2007). المالية العامة. جامعة القدس المفتوحة، عمان، الاردن، ص449.

14- رياض أبو العطا. (1998). ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي. مصر: دار النهضة.

15- سامي الجميلي. (2020). قياس أثر الدين العام على مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة 2004-2018 باستخدام أنموذج متجة نحو الانحدار الذاتي(var). جامعة الفلوجة، كلية الاقتصاد.

16- سلطة النقد الفلسطينية. (2019). تقرير تطورات المالية والدين العام الفلسطيني. دائرة الأبحاث والسياسات النقدية عن الربع الرابع من العام2018، 2019. رام الله، فلسطين.

17- سلطة النقد الفلسطينية. (2016). تطورات مالية الحكومة والدين العام. الربع الرابع من العام 2015 . دائرة الأبحاث والسياسات النقدية. تاريخ النشر شباط. رام الله ، فلسطين .

18- سلطة النقد الفلسطينية. (2020). التقرير السنوي 2010. رام الله، فلسطين، ص 87.

19- سمير ابو مدللة. (2015). أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي حالة بعض الدول العربية المقترضة. مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، العدد 24، الصفحات 62-83.

20- عبد الغفار عبد الغفار. (2021). الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات أجنبية دراسة الحالة المصرية. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الصفحات 43-52.

21- عدنان يونس. (2011). التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي- تجارب عربية". دار المناهج للنشر والتوزيع،، صفحة 23.

22- عزيزة عبيد. (2015). "أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية على الدين العام للسلطة الفلسطينية". رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة،ص73.

23- عماد أبو ميري. (2021). العلاقة بين عجز الموازنة العامة والمديونية الخارجية للدولة دراسة تحليلية تطبيقية على فلسطين للفترة 2000-2020. الخرطوم: جامعة القران الكريم والعلوم الاسلامية.

24- عمر أبو عيدة. (2013). "قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل أعباء الدين العام الخارجي". مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدارسات، العدد 27، غزة، فمسطين، صفحة 164.

25- فضيلة جنوحات. (2006). تأثير المقاصة على الايرادات الضريبية في فلسطين. جامعة النجاح فلسطين.

26- محمد الرجوب. (2018). أموال المقاصة أداة الإحتلال لابتزاز الفلسطينيين: العربي الجديد https://www.alaraby.co.uk/

27- محمد شاهين. (2012). أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي"، جامعة الازهر. غزة، فلسطين، ص34.

28- محمد عمر. (2004). مفاهيم الدين العام المؤشرات والاثار. بحث مقدم إلى ندوة إدارة الدين العام مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الازهر، مصر.

29- محمد مقداد. (2009). واقع الايرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية في ظل المعوقات الاسرائيلية . مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد السابع، العدد الاول، ص753-807.

30- مدللة مصطفى. (2015). محددات الإيرادات العامة الفلسطينية وتحليلها. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الاعمال، الصفحات 8-50.

31- وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية. (2019). تقرير شهر ايار، جدول رقم (3): الكشف التجمعي للعمليات المالية: الايرادات والمتأخرات . رام الله، فلسطين .

32- وكالة الانباء الفلسطينية (وفا). (11 5, 2021). قانون الدين العام رقم(24) لسنة 2005م. تم الاسترداد من رام الله، فلسطين https://info.wafa.ps/ar.

33- وكالة معا الاخبارية. (2018). الناتج المحلي ونصيب الفرد بالضفة وغزة. بيت لحم: وكالة معا الاخبارية .

تأثير التسويق الوردى على السلوك الشرائى للنساء

Effect of Pink Marketing on Women's Purchasing Behavior

حسابو أحمد حسابو آدم، أستاذ مشارك فى إدارة الأعمال، جامعة الإمام المهدى، السودان
ميادة فريد حسن بيومى، أستاذ مساعد فى إدارة الأعمال، جامعة الإمام المهدى، السودان

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثيرِ التسويق الورديِ للسلع والمنتجات الخدمية التى تقدمها الشركات المنتجة على السلوك الشرائى للنساء العاملات بالتركيز على المزيج التسويقى الوردى، وتقديم بعض المقترحات للمسوقين ومراكز التسوق لتَغيير وجهات النظر التقليديةِ لسلوك النساء الشرائى. خلصت الدراسة إلى نتائج عديدة منها أن الأهمية النسبية لعناصر المزيج التسويقى الوردى أتت بمستويات متدرجة بدءاً من المنتج، التوزيع، السعر والترويج الوردى، وأن إعلانات التسويق الوردي تثير إنتباه المرأة لشراء حاجياتها الأسرية والخاصة من السلع والمنتجات ذات الأسعار العالية والماركات العالمية لمواكبة الموضة وإظهار صورتهن الذهنية وسط زميلاتهن. إقترح الباحثان مجموعة من التوصيات من ضمنها أن الإهتمام بالتواصل الشخصى بالنساء كزبائن للتعرف على تفضيلاتهن من المنتجات والسلع، والتركيز على المغريات العاطفية في الحملات الترويجية الإلكترونية للتسويق الوردى، بالتركيز على الألوان الزاهية والموسيقى الوجدانية وعرض التشكيلات المتنوعة وبتغليف جاذب، وتصميم برامج تسويقية متنوعة حسب الهدف الموجه وتماشياً مع السلوك الشرائى للمرأ كمؤثرة ومستهلكة ومتخذة القرار الشرائى فى نفس الوقت.

الكلمات المفتاحية: المنتج الوردى، السعر الوردى، التوزيع الوردى، الترويج الوردى والسلوك الشرائى.

Abstract

This study aimed to know effect of pink marketing on goods and service products, which can be offered by productive companies for the women employees on their purchasing behavior in concentration on pink marketing mix, also to present some recommendations which may help the marketing centers, and their representatives to change the customary purchasing behavior of women's. The study concluded to various findings such as; the relativity importance of pink marketing mix hierarchy from product, distribution, price and pink promotion, moreover, the marketing advertisement draws the attention of the woman for purchasing her family and private needs of goods and products at international marks and higher prices, for matching the modernization and forming her good mental image among her colleagues. The researchers have presented recommendations such as; targeting personal communication with women as customers, in order to know her preferences of products and goods, in concentration on their emotional inducements in pink marketing during the electronic promotional campaigns, and putting more attention on the attractive colors and emotional music, also exposing various assortments of products revealing good wrapping, also, designing various marketing programs according to their purpose, and according to woman's purchasing behavior, as influential, consumer or decision maker of the purchasing.

Keywords: Pink product, pink pricing, pink distribution, pink promotion & purchasing behavior.

مقدمة:

يعد التسويق أحد الأساليب الضرورية لمواجهة المنافسة ومواكبة التطورات والتغيرات المستمرة فى منظمات الأعمال، من خلال تبني أساليب وأدوات تسويقية حديثة معتمدة على دراسة متطلبات الشرائح السوقية الحالية والمرتقبة، حيث يمثل التسويق الوردي أحد الاتجاهات الحديثة في علم التسويق، معبراً عن فلسفة تسويقية جديدة متوافقة مع سيكولوجية ومتطلبات النساء. من جهة أخرى تلعب النساء دوراً محورياً فى مجتمعاتنا الحضرية والريفية، فيقمن بإتخاذ قرارات شراء المتطلبات الأسرية، مما يثمن دور ونجاح المرأة فى كل المهام التى تقوم بها كمربية أجيال ومستهلكة وصانعة لعمليات القرار الشرائى للأشخاص الآخرين.

مشكلة الدراسة :

ظهرت حاجة العديد من منظمات الأعمال المعاصرة إلى وضع إستراتيجيات تسويقية تبحث عن الإنتفاع من سلوك وقدرات المرأة الشرائى والذى عرف بالتسويق الوردى (Pink Marketing) أو التسويق للمرأة (Marketing to Women)، وبذل المزيد من الجهود الترويجية المتنوعة لتلبية رغبات وتطلعات المرأة العاملة وغير العاملة والعمل على إشباعها ودراسة العوامل التسويقية المؤثرة في سلوكها الشرائى، بهدف تحقيق رضا وكسب ولاء العملاء الرئيسين من النساء والعمل على جذب عملاء جدد (Alexanda & Melnyk, 2016)، لكن من الملاحظ أن الكثير من المنظمات فى دول العالم الثالث والدول الأقل نمواً Least Development Countries (LDC)، ومن بينها السودان تجدها تنظر للمرأة نظرة ضعف وتعاطف، على الرغم من أنها تمثل محور إستقرار الأسر وتساهم مساهمة فاعلة فى سلوكها الشرائى وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة وتأثير التسويق الوردى على الحياة الإقتصادية للدولة، وذلك بسبب خروج المرأة للعمل جنباً إلى جنب مع الرجل فى كل المؤسسات الخاصة والعامة، وما صحابها من قوانين ولوائح تعمل على ترسيخ مبدأ المساواة بينهما، وتكمن مشكلة الدراسة فى السؤال الرئيس التالى:

ما تأثير التسويق الوردى فى السلوك الشرائى للنساء؟

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة من خلال المساهمة المعرفية والعلمية في أحد الموضوعات الحديثة في الفكر التسويقي وهو التسويق الوردي وقياس مدى تأثيره على السلوك الشرائى للنساء، وتستمد أهمية الدراسة من حيث إشتراك النِساءِ في العمليات التسويقيةِ سواء أكانت الحالية أو المستهدفة، مما يؤكد دور وعلاقةِ النِساءِ فى النشاط التسويقى وأهدافِه، خصوصاً فيما يتعلق برضاء الزبائنِ وولائهم للشركة التى تنتج السلع أو الخدمات، كما تعد هذه الدراسة من الدراسات الحديثة فى التسويق الوردى والتى يمكن أن تشكل إضافة للمكتبة الجامعية فى هذا المجال.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف هذه الدراسة فى للتعرف على مدى تأثيرِ التسويق الورديِ للسلع والمنتجات الخدمية التى تقدمها الشركات المنتجة على السلوك الشرائى للنساء العاملات فى محلية كوستى بولاية النيل الأبيض (السودان)، بالتركيز على عناصر المزيجِ التسويقي الوردي الأساسيةِ (المنتج، التوزيع، السعر والترويج)، كما تهدف إلى إبْراز أصناف منتجات التسويق الورديِ التى تقوم بشرائها النِساءِ في المجتمعِ السودانى والمحاولات التى يقوم بها المسوّقون لتَغيير وجهات النظر التقليديةِ

لسلوكهن الشرائى، بسبب ما تتمتع بها النساء من مهاراتِ فكرية وإبداعية مختلفةٍ في مجال تسويق السلع والخدماتِ للنِساءِ الأخريات.

فرضية الدراسة:

للتحقق من الإجابة لسؤال مشكلة الدراسة، تم صياغة الفرضيةَ التالية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التسويق الوردى (المنتج، التوزيع، السعر والترويج الوردى) والسلوك الشرائى للنساء

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: الوحدة التنفيذية لمحلية كوستى، السودان
- الحدود الزمانية: 2019-2021
- الحدود البشرية: النساء العاملات بمحلية كوستى
- الحدود الموضوعية: تأثير التسويق الوردى على السلوك الشرائى للنساء

الإطار النظرى للدراسة:

يتناول الباحثان الإطار النظري لمتغيرات موضوع الدراسة، والتي تتمثل في المتغير المستقل (التسويق الوردى) والمتغير التابع والذى يتمثل فى (السلوك الشرائى للنساء)، علي النحو التالي:

أولاً: التسويق الوردي :

كانت بداية استخدام مصطلح التسويق الوردي إلى العقد الأول من بداية القرن الواحد والعشرين تحت مسمى كيف نسوق للنساء (Berletta, 2003)، تم إستخدام مصطلح التسويق الوردى للدلالة على التسويق الموجه للمرأة، فاللون الوردى (Pink Color) هو لون يعبر عن الأنوثة، لكنه يختلف حسب طبيعة المنتج والحاجات والمتطلبات التى تنوى المرأة شرائها أو إقتنائها، كما يقتصر التسويق الوردى على مجموعات البيع النسائية داخل المؤسسة والتى تركز جهودها البيعية للعملاء من النساء.

تشير العديد من الدراسات أن المنتجات والسلع التي تقدم للعملاء تختلف خصائصها علي حسب نوع العميل، فهناك منتجات تصمم بشكل مباشر للنساء ولا يمكن تصميمها للرجال كمستحضرات التجميل، فلو تم تصميم تلك المنتجات دون مراعاة لرغبات النساء سيظل تسويقاً تقليدياً، أما لو تم تصميمها علي حسب متطلبات النساء بالتركيز على المزيج التسويقي وطبقا لإحتياجاتهن ومتطلباتهن، فهنا يطلق على هذه الحملات التسويقية الموجهة للنساء بالتسويق الوردي، كما أن هناك شركات أخرى تقدم منتجاتها تكون صالحة لكل الشرائح النوعية (الرجال، النساء والأطفال) كالخدمات الفندقية وهو ما يعرف بالتسويق الهجين أو المختلط (Mix Marketing)، وهنا يظهر دور السيدة أو المرأة كمؤثر في القرار والسلوك الشرائي (لبصير، 2018).

تتفق الكثير من أذواق وثقافات الشعوب المختلفة على أن اللون الوردي يرمز للمرأة، ولعله كان السبب وراء تسمية تسويق النساء بالتسويق الوردى، لكن من الخطأ أن تطبق المؤسسة التسويق الوردي بإتباع نهجاً ورديا عند مخاطبة النساء

برسائلها التسويقية، لأن هذا المنهج لا ينطبق على كل النساء فى العصر الحالى، لكن المطلوب توجيه رسائل تسويقية تظهر فهماً وتطابقاً مع نفسية وإحتياجات المرأة (المالك، إبراهيم ،2008).

يعرف (Kaddumi, 2017) التسويق الوردي بأنه عبارة عن تطبيق لعناصرِ المزيج التسويقى (المنتج، السعر، المكان والترويج)، بطريقة متسقة ومتعادلة مع أسلوب الحياة النفسية للمرأة، لتلبية حاجاتها ورغباتها بطريقة ممتازة تسهم فى الوصول إلى مرحلةِ الولاءِ، كما يعرفه (حجازى، 2015) بأنه كل الأنشطة والجهود التسويقية المستهدفة للعملاء من النساء والتى تتضمن المنتج، السعر، المكان (التوزيع) والترويج بطريقة تتناسب مع حاجات ورغبات المرأة، ويرى (أحمد، 2013) أن التسويق الوردى لا يعني الخداع التسويقي للعميل ولكن يعنى الاهتمام بجودة وقيمة المنتج المقدم من خلال تكيف عناصر المزيج التسويقي مع أبعاد وخصائص شخصية السيدات.

يرى (عبد الفتاح، 2017) أن التسويق الوردى لا يقتصر على بيع المنتجات للمرأة فقط، لكنه يمتد ليشتمل على المنتجات الموجهة للرجل، وذلك لأن المرأة فى الغالب تستطيع أن تؤثر على القرارات الشرائية للرجل، أو بمعنى آخر ينبغى على الشركات المنتجة إستهداف المرأة فى جهودها التسويقية، مما تعطى إشارات إيجابية للمرأة على إقناع الرجل لشراء المنتجات.

يعرف الباحثان التسويق الوردى بأنه تلك الجهود التسويقية التى تقوم بها الشركات المسوقة أو مراكز التسويق وفقاً لعناصر التسويق الأساسية (المنتج، التوزيع، التسعير والترويج) لتلبية متطلبات وإحتياجات العنصر النسائى والتى تعكس مركزها الإجتماعى فى المجتمع التى تعيش فيه.

المزيج التسويق الوردى: يشتمل المزيج التسويق االوردى العناصر الأساسية التالية:

- المنتج الوردي (Pink Product): هو الذي تتوافق خصائصه مع رغبات وأذواق النساء، فالمنتج الوردي يختلف عن المنتج الموجه لبقية العملاء، فالرجل يبحث عن المنافع النهائية من الخدمات والمنتجات المقدمة له كالسعر وخصائص المنتج الملموس والتي تخاطب العقل والمنطق عند الرجل، بينما تهتم المرأة ببعض التفاصيل المرتبطة بالأذواق والعواطف وبالخصائص غير الملموسة بالمنتج كالألوان الزاهية، لما لها من تأثير علي الجانب المعنوي والنفسي للمرأة (Li even et al., 2015).
- السعر الوردي (Pink Price): ينبغى علي المسوقين عند تسعير المنتج الوردي مراعاة تناسب السعر مع الجودة وخصائص الخدمات الأخرى، لكون المرأة تنظر للأسعار بشكل تكاملي وهو ما يعرف باسم العلاقات التبادلية التكاملية بين السعر وبقية عناصر المزيج التسويقى (Kadhim et al., 2016) ، في حين أشارت (أزهار،2017) أن النساء يحبذن السعر المرتفع الذى يعكس لهن جودة وقيمة أعلي للمنتج ملبياً الحاجات المعنوية التي لا يراها الرجل في السعر المرتفع.
- المكان أو التوزيع الوردى (Pink Distribution): يتطلب إختيار وتحديد الموقعَ أو مكان بيع المُنتَجات إلى النساءِ كزبوناتِ الأَخْذ في الحسبان التعرف على أذواقِهن في الألوانِ والأشكالِ التى تستعمل في التصاميمِ الخارجيةِ والداخلية للمنتجات المعروضة للبيع، بينما ينصب تركيز الرجال على العوامل الأمنية والإقتصادية في المخازنِ، من خلال إهتمامهم بوجود مكان آمن لإيقاف سيارتَهم وكمية المخزون السلعى المتوفر في المخزنِ، بينما تشير

تأكيدات النساء على نوع التغليف، الديكور والخدمات المصاحبة ومستوى معاملة المسوقين (Al-Rubaei, et, al, 2017 :407).

- الترويج الوردى (Pink Promotion): ينبغى أن تكون طريقَة الإتّصال مَع العملاء من النساء دون إسْتِغْلال لميولِهم الفطريةِ وضعفِهم البنوى، ومن الملاحظ أنْ المرأة أكثرُ عاطفية مِنْ الرجل، حيث ينحصر جل إهتمامها حول المعلومات العاطفية مِنْ المعلوماتِ المنطقيّةِ. يمكن إقناع المرأة لشراء المنتجات من خلال إستمالة عواطفِها، بينما لا يقتنع الرجل بشراء المنتجات إلا من خلال تجاربه السابقة عن خصائص المُنتَجِ، كما يمكن أن يبرز الترويج النماذج الفريدةِ للمُنتَجاتِ من خلال الإعلان عنها لدعم أجهزة الإعلام ودور النشر، بينما ترى 64% مِنْ الأمهاتِ أهمية إستشارة أصدقائهن حول خصائص المُنتَجاتِ المراد شراؤها، مما يَبْرزُ طريقة الإعلان بين النِساءِ "Word of mouth" كأسلوب من أساليب التسويق الوردى (Massoudi,2020).

متطلبات التسويق الوردى الناجح:

أشار (Abdul Fatah, 2017) أن العوامل التالية من أهم متطلبات نجاح التسويق الوردى:

- ينبغى أَنْ تُركّزَ الشركات المنتجة على الإغراءاتِ العاطفيةِ بدلاً من إتباع أساليب الجاذبيةِ المنطقيّةِ في الإعلان للنِساءِ، فالإقناعِ يعتبر أهم وسيلة يجب إتباعها مِن قِبل مناديب البيعِ، مع العلم أن التأثير على عواطفِ المرأة لا يعنى غَشّها أَو عدم الإهتمام بالخصائص المنطقيّةَ للمُنتَجِ مثل النوعيةِ والسعرِ، لكن مع ذلك أثبتت التجارب أن التأثير على الجوانب العاطفية من أهم عوامل نجاح التسويق الوردى الموجه للنساء.
- ينبغى أن تقدم الشركات خدماتَ إضافيةَ ممتازة لكل الزبائن، مما تؤكد نتيجة توصلت إليها بعض الدِراساتَ أنّ 65% مِنْ الزبائنِ النساء لهن ولاءُ في باديء الأمر إلى الأصناف التى تعكس تجارب إيجابية عن المنتجات، لأنك تستطيع كسب ولائهن كُزبائن مِن خلال المعاملة الجيدة في اللقاءِ الأولِ.
- ينبغى إستهداف النِساءِ فى وسائل التواصل الإجتماعي من خلال تكثيف الحملاتَ التسوقية الموجهة لهن، نظراً لأن غالبية النساء يقضين أكثر من 40% من وقتهن فى تصفح وسائل التواصل الإجتماعي بالمقارنة مع نظرائهن من الرجال.
- تخصيص الألوانَ الملائمة للنِساءِ في حال تصميم المُنتَجاتِ والإعلاناتِ، وبخاصة الألوان الورديةِ أَو الحمراءِ وإستبعاد الألوان التى تعكس الصور القاتمة للمرأة كالألوان الزرقاء التى يمكن أن تُناسبُ الرجال.
- في حالة الإعلان للنِساء، يجب على الشركات التَأثير عليهن من خلال إستخدام العباراتِ الواضحةِ المؤثرة على الوعي الشرائى للمرأة، كمن تقول لها لأنك أنثى أَو هذا المُنتَجِ يناسبك، كما يمكن التأثير على المرأة بخلفيةِ إعلانَية من خلال الإشاراتِ التي توحى إلى الأنوثةِ وتقديم مقاطع موسيقية معبرة، فضلاً عن إحضار الزهور والورود في الإعلانِ عن المنتجات.

ثانياً: السلوك الشر ائى للنساء:

يرى كل من (Kraft and Weber, 2012) أن السلوك الشرائى للمرأة يختلف عن السلوك الشرائى للرجل، من حيث درجة الاستجابة للأنشطة التسويقية، فالمرأة تنظر للمنتجات التي تحقق لها إشباعاً لفترة طويلة لحاجاتها ومتطلباتها المستقبلية، أما الرجل فينظر لتحقيق حاجاته الحالية فقط، أما (Sam et al., 2010) يرى أن حجم المشتريات الخاصة بالنساء عبر الإنترنيت، سواء كانت مباشرة أو من خلال التأثير في المجموعات المحيطة بها بلغت نسبتها 85%، بينما بلغت نسبة مشترياتها 58% من مجموع شراء السيارات بالسوق الأمريكية، أما نسبة مشترياتها من شراء الأغذية والمشروبات بلغت 93%، ومن ناحية أخرى أشارت دراسة قامت بها (Delia, 2015) أن النساء من أكثر الفئات إستهلاكاً فى كل المجتمعات على مستوى دول العالم، حيث بلغت نسبة قرارات الشراء الخاصة بالأسرة التى يقمن بها 94%، كما يؤثرن أيضاً بنسبة 59% علي قرارات الشراء الخاصة بالمعارف الآخرين.

العوامل المؤثرة فى السلوك الشر ائى للمرأة :

تختلف الطبيعة السيكولوجية للمرأة عن الطبيعة السيكولوجية للرجل، مما يشير إلى أن دوافع الشراء لدى المرأة تختلف عن دوافع الشراء لدى الرجل، فالمنتج الذي يراه الرجل غالي السعر قد تراه المرأة رخيص السعر، لأنها ترى أنه يلبي حاجاتها المعنوية، لذلك يرى (العسكري، 2003) أن العوامل التالية لها تأثير مباشر على سلوك المرأة الشرائى:

- تبلغ نسبة القرارات الشرائية التى تتخذها المرأة أو تؤثر فيها بشكل كبير 85%، وفى نفس الوقت تشتري المرأة حوالي 50% من المنتجات الخاصة الأخرى كالمنتجات الاستهلاكية والإلكترونيات والسيارات وغيرها.
- تبلغ نسبة إتخاذ قرارات الشراء لدى المرأة 80% من منتجات خدمات الرعاية الصحية، وتبلغ 68% من قرارات شراء السيارات الجديدة، كما تبلغ نسبة مشترياتها على شبكة الإنترنت "Online spending" 85%.
- تبلغ نسبة النساء اللائى يمتلكن حسابات على الشبكات الإجتماعية " شبكات التواصل الإجتماعى" 89%، مما تؤكد ضرورة تكثيف الجهود الترويجية نحو تسويق المنتجات عبر هذه الوسائل وتوجيهها للمرأة.
- تستغرق المرأة وقتا طويلاً لإتخاذ القرار الشرائي، لأنها لا تشتري أى منتج إلا إذا رسمت صورة كاملة عن ميزاته التفضيلية، في حين أن الرجل يحتاج لمواصفات معينة في المنتج فيقوم بشرائه فى حال توافرها.

ثالثاً: العلاقة بين التسويق الوردي والسلوك الشر ائي:

يأتي دور التسويق الوردي في التأثير على السلوك الشرائى للنساء من خلا ل التأثير في مراحل استجابة العميل الشرائية، والتى تبدأ من معرفته بالمنتج وجذب انتباهه وخلق الاهتمام بالمنتج، والتأثير في خلق الرغبة فى سلوكه الشرائى ثم إتخاذ القرارالشرائى، وتعتبر عملية الشراء عملية ديناميكية تتكون من خطوات تمر بها السيدات لإختيار البديل الأفضل من بين مجموعة من البدائل المعروضة والتى تتوافق مع أذواقهن ورغباتهن.

تصبح العلاقة إيجابية بين التسويق الوردي والسلوك الشرائى للعميل خاصة في حالة اهتمام المسوقين بدراسة تصرفات العملاء من السيدات والمراحل التي يمرون بها لاتخاذ القرار الشرائى النهائي وتفضيل مكان عن الآخر، من خلال تحديد التقنيات والأساليب التسويقية المناسبة لكل شريحة من حيث تصميم وتغليف المنتج وتسعيره، وفقاً لقيمة الخدمة

المقدمة للعملاء وقدراتهم الشرائية، والعمل على توجيه الحملات الترويجية والتى يستطيع المسوقون من خلالها جذب إنتباه العملاء من النساء لتغيير سلوكهن الشرائى وإتخاذ قرار الشراء النهائى (أحمد،2017).

الدراسات السابقة:

- دراسة (كرتات، 2021)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على أثر التسويق الوردي على قرارات المستهلك الشرائية لدى طالبات كلية المجتمع بخميس مشيط (السعودية) وتحديد المعوقات والمزايا والفوائد المترتبة على التسويق الوردي، خلصت الدراسة إلى نتائج من ضمنها أن التسويق الوردى من خلال نوعية وجودة المنتجات والجهود الترويجية لها تأثير على القرار الشرائى لدى طالبات كلية المجتمع، كما أوصت الدراسة بتضمين التسويق الوردي في منهج التسويق بجامعة الملك خالد، وتدريب الطالبات على كيفية الاستفادة من توجيه قرار الشراء من خلال التسويق الوردي لمجتمع النساء في منطقة عسير من خلال المشاريع الصغيرة التي تقدم منتجات وردية.
- دراسة (Massoudi، 2020)، هدّفتْ هذه الدراسة لإسْتِكْشاف المزيجِ التسويقيِ الورديِ في كَسْب ولاءِ الزبائن النِساءِ لمُنتَجاتِ التجميل في منطقةِ كردستان، أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ المزيجِ التسويقيِ الورديِ لَهُ علاقة إيجابية بالولاءِ، المُنتَج الوردي، السعر الوردي، والترويج الوردى على مستويات متدرجة، كما أشارت إلى فهم كامل للمزيجِ التسويقيِ الورديِ الفعّالِ لإنْجاز ولاءِ تسويقي للنِساءِ بخاصة في مستحضراتِ وتجهيزاتِ التجميل، وإقترحت الدراسة إلى لفت أنظار المسوقين على دفع النِساءَ المسوقاتِ لزيادة ولائهن لهذه المنتجات.
- دراسة (شحاتة وفياض، 2020)، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق ممارسات التسويق الوردي (بحوث السوق، المزيج التسويقي الوردي والتغذية العكسية) في ولاء السيدات للمنشآت الفندقية من خلال السلوك الشرائى لهن كوسيط، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود تأثير للتسويق الوردي في بناء ولاء السيدات للفندق من خلال التأثير في سلوكياتهن الشرائية، وفي ضوء النتائج تم تقديم مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة اهتمام المسوقين بالفنادق المصرية بممارسات التسويق الوردي بجميع أبعاده، ودراسة خصائص السيدات وتقديم برنامج تسويقي يخاطب احتياجاتهن ورغباتهن، مع تقييم مستوي جودة المزيج التسويقي الوردي بإستمرار.
- دراسة (خليفة، 2019)، هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر استخدام التسويق الوردي (البيع الشخصى والإعلان) في السلوك الشرائي للمرأة، توصلت الدراسة إلى أن البيع الشخصى والإعلان لهما تأثير إيجابى على السلوك الشرائى للمرأة، بينما أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالقوى البيعية والإعلانات المقدمة لما لها من تأثير على السلوك الشرائي للمرأة.
- دراسة (ميمون، 2018)، هدفت الدراسة إلى إبراز أثر التسويق الوردي في ارضاء الزبائن من النساء، خلصت الدراسة إلى نتائج من أبرزها وجود أثر غير دال للتسويق الوردي في ارضاء الزبائن، وذلك بسبب الأثر الدال احصائيا لعناصر المزيج التسويقي الوردي في ارضاء الزبائن، أوصت الدراسة إلى تشجيع المشاريع والمؤسسات الإقتصادية على ضرورة تطبيق منهج التسويق الوردى، ضرورة إعادة النظر فى إستراتيجيات التسعير الوردى

لتتماشى مع حاجات ورغبات الزبائن من النساء، فضلاً عن ضرورة إستخدام الوردى فى الخدمات الصحية الخاصة بالمرأة.

- دراسة (أحمد وبلل، 2017)، هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر التسويق الوردي على قرار الشراء من خلال دراسة العوامل التي تؤثر في نية وقرار شراء النساء لمستحضرات التجميل. أظهرت نتائج الدراسة أن العلامة التجارية، التسعير، وأن النية الشرائية تتوسط العلاقة الإيجابية بين العلامة التجارية، وتأثير الأقران مع قرار الشراء، بينما أوصت الدراسة إلى ضرورة القيام بإجراء دراسات واسعة في الوقت الراهن لغرض نشر فلسفة التسويق الوردي، وكذلك ضرورة القيام بدراسات متخصصة ومتعمقة لفهم طبيعة وخصائص المستهلك (المرأة) في السودان، بهدف اكتساب المعرفة في الكيفية التي تقرر بها النساء شراءالسلع والخدمات.
- دراسة (سعيد وصابرينة، 2015)، تناولت هذه الدراسة تمكين المرأة من خلال التسويق الوردى وأثره على تحقيق التنمية المستدامة، وخلصت إلى نتائج من ضمنها أن المرأة تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة، كمربية للأجيال وفى توليها مهمة اتخاذ قرارات الشراء للكثير من المنتجات الخاصة بالعائلة، وأوصت الدراسة إلى إعطاء فرص أكثر للنساء المسوقات، لقدرتهن على الإقناع أكثر من الرجال، كما ينبغى عدم استخدام النهج الوردي عند مخاطبة النساء، والتركيز على إستخدام رسائل تسويقية تظهر فهماً يتطابق مع نفسية واحتياجات المرأة.

التعليق العام على الدراسات السابقة :

إتفقت الدراسة الحالية مع دراسة كلاً من (كرتات، 2021)، (Massoudi ،2020)، (ميمون، 2018) **ودراسة** (أحمد وبلل، 2017) فى تناولها للمتغير المستقل (التسويق الوردى)، أما دراسة (سعيد وصابرينة، 2015) تناولت تمكين المرأة من خلال التسويق الوردى فى تحقيق التنمية المستدامة، وإتفقت مع دراسة (خليفة، 2019) ودراسة (شحاتة وفياض، 2020) فى تناولهما المتغير التابع (السلوك الشرائى للنساء). إختلفت الدراسة الحالية مع كل الدراسات فى تناولها بيئة مختلفة ومجتمع مختلف ما عدا دراسة (أحمد وبلل، 2017)، لكنها إختلفت معها فى تناولها لوحدة تنفيذية لواحدة من محليات ولايات السودان غالبية العاملين من النساء، وهذا السبب الذي دفع الباحثان لإجراء الدراسة الميدانية فيها.

منهجية الدراسة :

استخدم الباحثان المنهج الوصفي لوصف الظاهرة المدروسة وتبرير الظروف والممارسات المحيطة بمتغيرات موضوع الدراسة، والتي تتمثل فى عناصر المزيج التسويقى الوردى الرئيسة (المنتج،السعر،التوزيع والترويج الوردى)، كمتغيرات فرعية تعبر عن المتغير المستقل، والسلوك الشرائى للتعبير عن المتغير المستقل، لتحديد العلاقات بين هذه الظواهر في محاولة لوضع تنبؤات عن الأحداث المتصلة، بإستخدام الإستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات من العينة المستهدفة من النساء العاملات بمحلية كوستى (السودان)، للتعرف عن مدي رؤاهم عن التسويق الوردى وتأثيراته على سلوكهن الشرائى للسلع والخدمات، كما تم إستخدام المنهج التاريخى من خلال إستعراض بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

أدوات البحث :

تم تجميع البيانات الأولية من خلال إستخدام الإستبانة كأداة رئيسة، والتى تم تصميمها وفق مقياس (ليكرت) الخماسي والذى يتدرج من أعلا وزن (5) ليعكس مستوى الإستجابة أوافق بشدة إلى أقل وزن (1) ليعكس مستوى الإستجابة لا أوافق بشدة، وبينهما الأوزان (4،3،2) لتعكس مستويات أوافق، محايد ولا أوافق بالترتيب، والذى تم إستخدامه كذلك لجمع البيانات والمعلومات من العينة المستهدفة، كما تم جمع البيانات الثانوية من المصادر والمراجع والتى تتمثل فى الكتب والرسائل العلمية المحكمة ذات الصلة بموضوع الدراسة، فضلاً عن مواقع الشبكة الدولية للمعلومات (Internet)، وتم أيضاً تحديد الوسط الحسابى الفرضى (3)، ففى حالة تحقيق أية عبارة وسط حسابى (3) أو أكثر تكون العبارة مقبولة، اما فى حالة تحقيق وسط حسابى أقل من (3)، تكون العبارة غير مقبولة.

تم عرض الإستبانة بعد صياغتها الأولية على ثلاثة من الأستاذة المحكمين فى مجال العلوم الإدارية لإبداء آرائهم حولها ومدى صلاحية عباراتها وشموليتها وتنوع محتواها وتقويم مستوى الصياغة اللغوية أو أية ملاحظات أخرى يرونها مناسبة، وبعد إسترجاع الإستبانة منهم تم تحليل ملاحظاتهم وإجراء التعديلات التي إقترحوها، وبناء على ملاحظاتهم تم تعديل أداة الدراسة (الإستبانة)، فأصبحت بصورتها النهائية مكونة من خمسة متغيرات تغطى 20 عبارة، مما تؤكد تمتعها بصدق المحتوى، كما تم إستخدام معامل ألفاكرونباخ والذى يعطى نتائج متوافقة ففى حالة إعادة إستخدامه أكثر من مرة، وتعتبر 60% أقل نسبة لثبات أداة الإستبانة فكلما زادت درجة الثبات زادت درجة الثقة فيه. بلغ متوسط معامل الثبات لكل المتغيرات الفرعية للمتغير المستقل (التسويق الوردى) والمتغير التابع (السلوك الشرائى) 80%، كما يوضحه الجدول التالى:

الجدول 01- نتائج اختبار الثبات (الفاكرونباخ) لعبارات محاور الدراسة

الرقم	المحاور	معامل الثبات
1	المنتج الوردي	0.86
2	السعر الوردي	0.64
3	التوزيع الوردي	0.93
4	الترويج الوردي	0.70
5	السلوك الشرائي	0.62
معامل الثبات الكلي لمتغيرات الإستبانة		0.80

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الاستبيان،2021م

الأساليب الإحصائية:

تم تحليل البيانات والمعلومات المفرغة فى الإستبانات بإستخدام برنامج التحليل الإحصائى المعروف بالحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، من خلال الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach): تم استخدامه لقياس الإتساق الداخلي لعبارات الدراسة للتحقق من صدق وثبات الأداة (الإستبانة).
- الإحصاء الوصفى (Descriptive Statistic): بإستخدام التكرارت والتى تعكس مدى تركيز وتجميع الإجابات حول خيار معين وما يقابلها من النسب المئوية لكل المتغيرات الفرعية.

- الوسط الحسابي (Mean): تم إستخدامه لعكس متوسط إجابات عبارات متغيرات الإستبانة.
- الإنحراف المعياري (Standard Deviation): تم استخدامه لقياس مدى تجانس إجابات الوحدات المبحوثة ولقياس الأهمية النسبية لعبارات متغيرات الدراسة.
- تحليل الإنحدار الخطى (Regression Analysis): تم إستخدامه لإختبار أثر أي متغير مستقل علي المتغير التابع بهدف إختبار متغيرات فرضية الدراسة بالإعتماد علي قيمة (t)، ففي حال قبول الفرضية البديلة عندما تكون قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، أو تكون قيمة الدلالة الإحصائية المصاحبة لقيمة (t) المحسوبة أقل من 0.05.

نتائج الدراسة الميدانية:

يتكون مجتمع الدراسة من 80 شخصاً والذين يشكلون الموظفات العاملات بالوحدة التنفيذية لمحلية كوستى بولاية النيل الأبيض (السودان)، واللائى يقمن بجمع البيانات والمعلومات من فروع المحلية المنتشرة فى الولاية، تم إختيار عينة قصدية من 40 فرداً بنسبة 50% من مجتمع الدراسة، وتم تحليل عبارات التسويق الوردى (المتغير المستقل) وعبارات السلوك الشرائى للنساء (المتغير التابع)، على النحو التالى:

أولاً: التوزيع التكرارى والنسب المئوية لعبارات المتغير المستقل (التسويق الوردى):

الجدول 02- التوزيع التكراري للمتغيرات الفرعية للتسويق الوردي (المتغير المستقل)

متغيرات التسويق الوردى	العبارات	أو افق بشدة		أو افق		محايد		لا أو افق		لا أو افق بشدة	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
المنتج الوردى	1	25	62.5	15	37.5	0	0	0	0	0	0
	2	12	30.0	12	30.0	6	15.0	4	10.0	6	15.0
	3	17	42.5	16	40.0	5	12.5	2	5.0	0	0
	4	20	50.0	10	25.0	6	15.0	4	10.0	0	0
السعر الوردى	5	12	30.0	20	50.0	4	10.0	4	10.0	0	0
	6	15	37.5	15	37.5	6	15.0	2	5.0	2	5.0
	7	10	25.0	14	35.0	9	22.5	7	17.5	0	0
	8	24	60.0	10	25.0	6	15.0	0	0	0	0
التوزيع الوردى	9	24	60.0	9	22.5	4	10.0	3	7.5	0	0
	10	20	50.0	12	30.0	8	20.0	0	0	0	0
	11	18	45.0	12	30.0	2	5.0	4	10.0	4	10.0
	12	15	37.5	16	40.0	5	12.5	3	7.5	1	2.5
الترويج الوردى	13	20	50.0	12	30.0	4	10.0	2	5.0	2	5.0
	14	16	40.0	14	35.0	5	12.5	5	12.5	0	0
	15	14	35.0	15	37.5	3	7.5	6	15.0	2	5.0
	16	22	55.0	15	37.5	3	7.5	0	0	0	0
متوسط النسب			44.38		33.90		11.88		7.19		2.65
المجموع			%78.28				%11.88				%9.84

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الاستبيان،2021م

يتبين من الجدول 02 أن نسبة الموافقين علي عبارات المتغير المستقل (التسويق الوردى) كانت 78.28%، أما نسبة الذين أجابوا بعبارة محايد كانت 11.88%، والذين أجابوا بلا أوافق كانت نسبتهم 7.19%، بينما كانت نسبة الذين لا يوافقون علي عبارات المتغير المستقل 9.84% بالمقارنة مع نسبة الموافقين عليها كانت 78.28%، مما يرجح كفة القرار الاحصائي القاضى بصحة عبارات المتغيرات الفرعية (المنتج، التوزيع، السعر والترويج الوردى) للمتغير المستقل (التسويق الوردى).

ثانياً: التوزيع التكرارى والنسب المئوية لعبارات المتغير التابع (السلوك الشرائى)

الجدول 03- التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات السلوك الشرائي (المتغير التابع)

العبارات	أو افق بشدة		أو افق		محايد		لا أو افق		لا أو افق بشدة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	28	70.0	8	20.0	4	10.0	0	0	0	0
2	12	30.0	19	47.5	2	5.0	4	10.0	3	7.5
3	8	20.0	20	50.0	6	15.0	6	15.0	0	0
4	14	35.0	15	37.5	4	10.0	7	17.5	0	0
متوسط النسب		38.75		38.75		10.0		10.63		1.87
المجموع		%77.50				%10.00				%12.50

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الاستبيان،2021م

يتبين من الجدول 03 أن نسبة الموافقين علي عبارات المتغير التابع (السلوك الشرائى) كانت 77.50%، أما نسبة الذين أجابوا بعبارة محايد كانت 10.00% فقط، وأن نسبة الذين لا يوافقون علي عبارات المتغير التابع كانت 12.50% بالمقارنة مع نسبة الموافقين عليها كانت 77.50%، مما يرجح كفة القرار الاحصائي القاضى بصحة عبارات المتغير التابع (السلوك الشرائى).

ثالثاً: الأوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية لعبارات المتغير المستقل (التسويق الوردى):

يتضح من الجدول 05، أن جميع العبارات التي تعبر عن المتغير التابع (**السلوك الشرائى**) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضى 03، مما تدل على موافقة أفراد العينة على كل العبارات التي تعبر عن هذا المتغير، كما بلغ متوسط الوسط الحسابى لجميع العبارات 4.10، مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون على جميع عبارات المتغير التابع، وبإنحراف معياري بلغ 0.46، وهذه دلالة واضحة تشير إلى أن أفراد العينة المستهدفة يوافقون على جميع العبارات التى تقيس السلوك الشرائى (المتغير التابع) ويؤكد تمركز القيم حول وسطها الحسابى.

الجدول 04- الأوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية لعبارات التسويق الوردى (المتغير المستقل)

المتغير المستقل	المتغيرات الفرعية	العبارات	الوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى
	المنتج الوردى	تهتم المرأة بالمنتجات التى تلبى حاجاتها الفسيولوجية والعاطفية	4.63	0.29
		تميل المرأة لشراء المنتجات التى تصاحبها خدمات جيدة للزبائن	3.11	0.96
		أفضل شراء إحتياجاتى الخاصة والأسرية من مراكز التسوق	3.90	0.66
		تهتم المرأة بشراء مستلزمات التجميل أكثر من الملبوسات والمواد التموينية	4.40	0.59
		المؤشر العام لعبارات المنتج الوردى	4.08	0.50

التسويق الوردى	السعر الوردى	أبحث عن القيمة الحقيقية المرتبطة بالمنتجات والسلع والتى تلبى حاجاتى المعنوية ومتطلبات أسرتى.	3.80	0.81
		أميل لشراء المنتجات ذات السعر المنخفض فى فترة الوفرة.	2.40	0.84
		أشتري منتجات التسويق الوردي حتى وإن كانت أسعارها أغلى من المنتجات الأخرى فى السوق.	3.35	0.53
		عند حاجتي لشراء أي منتج اتجه الى اعلانات التسويق الوردي	4.56	0.43
		المؤشر العام لعبارات السعر الوردى	3.58	0.62
	التوزيع الوردى	أفضل شراء إحتياجاتى ومتطلباتى من مراكز توزيع المنتجات القريبة من مكان عملى	4.32	0.26
		تتمتع مراكز توزيع المنتجات والسلع ببيئة مادية ملائمة	4.29	0.23
		أهتم بنوعية ومظهر العاملين الذين يقدمون خدمات جيدة فى مراكز التسوق	3.80	0.48
		أفضل شراء كل إحتياجتى ومستلزماتى الأسرية من مراكز معينة تتوفر فيها التشكيلات المختلفة	3.45	0.54
		المؤشر العام لعبارات التوزيع الوردى	3.77	0.83
	الترويج الوردى	تثير إعلانات الترويج الوردي حاجتي الى منتجات لم استخدمها من قبل فأقوم بشرائها	3.75	0.78
		يعتبر أسلوب حملات التسويق الوردي جديد وغير تقليدي في ترويج المنتجات إلكترونياً	3.25	0.84
		يسهم الإهتمام بالإتصال الشخصى بالمرأة كزبونة فى التعرف على تفضيلاتها من المنتجات.	2.85	0.72
		تعتبر وسائل التواصل الإجتماعى من اكثر عناصر الترويج تأثيراً على النساء	4.60	0.29
		المؤشر العام لعبارات الترويج الوردى	3.51	0.32
المؤشر العام للمتغيرات الفرعية للتسويق الوردى			3.74	0.57

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الاستبيان،2021م

رابعاً: الأوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية لعبارات المتغير التابع (السلوك الشرائى)

يتضح من الجدول 05، أن جميع العبارات التي تعبر عن المتغير التابع (**السلوك الشرائى**) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضى 03، مما تدل على موافقة أفراد العينة على كل العبارات التي تعبر عن هذا المتغير، كما بلغ متوسط الوسط الحسابى لجميع العبارات 4.10، مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون على جميع عبارات المتغير التابع، وبإنحراف معياري بلغ 0.46، وهذه دلالة واضحة تشير إلى أن أفراد العينة المستهدفة يوافقون على جميع العبارات التى تقيس السلوك الشرائى (المتغير التابع) ويؤكد تمركز القيم حول وسطها الحسابى.

الجدول 05- الأوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية لعبارات السلوك الشرائي

م	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	أفضل شراء إحتياجتى من المنتجات ذات الأسعار العالية والتى تحمل ماركات عالمية	4.50	0.31	1
2	تتأثر المرأة بصديقاتها و أقرانها فى شراء إحتياجاتها من المنتجات والسلع	3.10	0.46	4
3	تجذبنى جودة التصميم الداخلى والخارجى لمنافذ توزيع المنتجات التى تلبى حاجاتى	3.80	0.79	3
4	يؤثروجود المشاهير من النساء في الإعلانات عن السلع أو المنتجات على السلوك الشرائى	3.65	0.63	2
المؤشر العام للمتغير التابع		4.10	0.46	

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الاستبيان،2021م

مناقشة فرضية الدراسة:

تناول الباحثان مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية بالإعتماد على المعلومات التي أسفرت عنها جداول تحليل البيانات الإحصائية، بالإضافة إلى نتائج التحليل الإحصائي للمتغيرات الفرعية للمتغير المستقل والمتغير التابع، بإستخدام نحليل الإنحدار الخطى البسيط، كما يلى:

الجدول 06- تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين التسويق الوردي والسلوك الشرائي للنساء العاملات

المتغير المستقل	المتغيرات الفرعية	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R2)	معامل الانحدار (B)	قيمة (T) المحسوبة	مستوى المعنوية
التسويق الوردى	المنتج الوردى	0.74	0.65	0.77	20.42	0.000
	السعر الوردي	0.86	0.70	0.83	30.52	0.000
	التوزيع الوردي	0.68	0.75	0.73	23.69	0.000
	الترويج الوردي	0.88	0.86	0.87	25.72	0.000
مؤشر العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع		0.79	0.74	0.80	25.09	0.000

المصدر: إعداد الباحثن من واقع بيانات الاستبيان،2021م

يتضح من الجدول 06 أن:

- هنالك ارتباط قوي بين التسويق الوردي والسلوك الشرائي للنساء العاملات، ويتضح ذلك من خلال متوسط قيمة معامل الارتباط (R) والذى بلغ 0.79، وهي قيمة مطلقة لا تحدد شكل العلاقة بين المتغير التابع والمستقل وبالرجوع لقيمة معامل الانحدار(B) والذى بلغ 0.80، نتج عن ذلك وجود علاقة بين التسويق الوردي والسلوك الشرائي .
- متوسط قيمة معامل التحديد (القوى التفسيرية) توضح أن 74% من المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع (السلوك الشرائي) سببها المتغير المستقل (التسويق الوردي)، وتشير نتائج التحليل الإحصائى إلى وجود علاقة إحصائية بين المتغير التابع (السلوك الشرائي) والمتغير المستقل (التسويق الوردي) وفقاً لإختبار (t) عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة 25.09 بمستوى دلالة معنوية بلغ 0.000، وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية 5%، وعليه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى إثبات صحة وقبول الفرضية التى مفادها: **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التسويق الوردي والسلوك الشرائي للنساء العاملات بمحلية كوستى (ولاية النيل الأبيض) السودان.**

الخاتمة:

تشتمل الخاتمة على النتائج التى توصل إليها الباحثان من خلال نتائج الدراسة الميدانية، وكذلك التوصيات التى يقترحانها والتى من شأنها المساهمة فى السلوك الشرائى للنساء العاملات بمحلية كوستى بولاية النيل الأبيض (السودان) من خلال التسويق الوردى، على النحو التالى:

النتائج:

- وجود إرتباطات قوية بين متغيرات التسويق الوردى والتى تكمن فى المنتج الوردى والتوزيع الوردى والسعر الوردى مع السلوك الشرائى للمرأة بمستويات متدرجة، مما تشير إلى إمكانية الإعتماد والإطمئنان على جودة الأساليب الإحصائية التى تم إستخدامها، من خلال تأثير التسويق الوردى بشكل قوي وايجابي علي السلوك الشرائى للنساء العاملات، وهذه الدراسة تتسق مع نتائج دراسة (Massoudi، 2020).

- تعتبر من أكثر المتغيرات الفرعية للتسويق الوردى لها أهمية نسبية على السلوك الشرائى بمستويات متدرجة: المنتج الوردى بوسط حسابى بلغ 4.08، التوزيع الوردى بوسط حسابى قدره 3.77، السعر الوردى بوسط حسابى بلغ 3.58 وأخيراً الترويج الوردى بوسط حسابى بلغ 3.51.
- تهتم المرأة بالمنتجات التى تلبى حاجاتها الفسيولوجية والعاطفية، وتعمل على شراء مستلزماتها من أدوات التجميل أكثر من شرائها للملبوسات والمواد التموينية.
- تعتمد المرأة على إعلانات التسويق الوردي عبر وسائل الإعلانات المتاحة وخاصة وسائل التواصل الإجتماعى فى حال رغبتها فى شراء حاجياتها الخاصة من السلع والمنتجات الخدمية، وهذه النتيجة تتسق مع دراسة (خليفة، 2019).
- تفضل المرأة شراء حاجاتها الخاصة والأسرية من المنتجات ذات الأسعار العالية من مراكز التسوق والتى تحمل الماركات العالمية ومواكبة للموضة لإظهار صورتها الذهنية أمام المجتمع.
- تفضل المرأة شراء إحتياجاتها ومتطلباتها من مراكز توزيع المنتجات القريبة من مكان عملها والتى تتمتع بالبيئة المادية الملائمة.
- تساهم المرأة بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة، كمربية للأجيال وفى توليها مهمة اتخاذ قرارات الشراء للكثير من المنتجات الخاصة لها ولأسرتها، مما تتسق مع نتائج دراسة (سعيد وصابرينة، 2015).

ثانياً: التوصيات :

- الإهتمام بالتواصل الشخصى مع المرأة كمشترية رئيسة لحاجيات الأسرة للتعرف على تفضيلاتها من المنتجات والسلع.
- التركيز على المغريات العاطفية في الحملات الترويجية للتسويق الوردى إلكترونياً من خلال التركيز على الألوان الزاهية والموسيقى الوجدانية وعرض التشكيلات المتنوعة وبتغليف جاذب.
- العمل إظهار صور المشاهير من النساء في الإعلانات لعكس النتائج الإيجابية والمزايا المفضلة عن السلع أو المنتجات التى تم إستخدامها، لما لهن من تأثير إيجابى على سلوك المرأة الشرائى.
- تحديد أسعار تفضيلية جاذبة للمنتجات والسلع ومستحضرات التجميل من ماركات عالمية مشهورة لها علاقة بالموضة.
- دراسة طبيعة السلوك الشرائى للنساء والعوامل المؤثرة في اتخاذ قرارهن الشرائى النهائى.
- ينبغى على المسوقين ومراكز التسوق توفير القيمة الحقيقية المرتبطة بالمنتجات والسلع والتى تلبى الحاجات المعنوية للمرأة ومتطلبات أسرتها.
- تصميم برامج تسويقية متنوعة علي حسب الهدف الموجه وطبقا لسلوك السيدة الشرائى كمؤثرة، مستهلكة أو متخذة للقرار الشرائى.
- ينبغى على المسوقين والعاملين الذين يقدمون خدمات فى مراكز التسوق الإهتمام بمظهرهم الخارجى، من حيث اللبس والنظافة والإهتمام بالبيئة المادية للمركز.

لآئحة المراجع

1. أحمد، أسامة (2013)، التسويق الوردي (Pink-Marketing)، مجلة التدريب والتقنية ، مجلة شهرية تصدر عن المؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني، الرياض. العدد171 ، ص ص . 2:28
2. أحمد، فاطمة عبدالحليم (2017)، دراسة العوامل المؤثرة على النية والقرار الشرائى لدي النساء، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير منشورة.
3. أحمد، فاطمة عبد الحليم بابكر، بلل، صديق بلل إبراهيم (2018)، التسويق الوردى: دراسة العوامل المؤثرة على النية والقرار الشرائى لدي النساء، www.researchgate.net/publication/325570229
4. أزهار، عزيز جاسم(2017) ، دور السلوك الأخلاقي في تبني التسويق الوردي: د راسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في عدد من المولات التجارية الكبيرة في محافظة النجف، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، رسالة دكتوراه منشورة .
5. العسكري، ش. (2003)، التسويق مدخل استراتيجي، دار الشروق، عمان، ص 74.
6. المالك، إبراهيم (2008/08/04)، التسويق الموجه للمرأة: كثير من الشركات يجيد عملية البيع للمرأة وقليل منها ينجح في بناء ولاء للعلامة التجارية"، جريدة الرياض اليومية، مؤسسة اليمامة الصحفية، السعودية، العدد 14620.
7. حجازي، محمد (2015)،" التسويق الوردي (Pink-Marketing)، موقع بوابة التسويق والتجارة الالكترونية.
8. خليفة، هـ. (2019)، أثر استخدام التسويق الوردي في السلوك الشرائي للمرأة: دراسة ميدانية على سوق مستحضرات التجميل في مدينة دمشق، مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية: 41 (39): 71
9. سعيد، حجال وصابرينة، عيشون (2015)، تمكين المرأة من خلال التسويق الوردى وأثره على تحقيق التنمية المستدامة، جامعة لونيسي على، البلدية 2، الجزائر.
10. شحاتة، على السيد وفياض، سامح (2020)، أثر السلوك الشرائى في العلاقة بين ممارسات التسويق الوردي وولاء السيدات للفنادق، مجلة إتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، المجلد 18، العدد 01 ، ص ص 221- 239.
11. عبد الفتاح، حازم محمد (2017)، التسويق الوردى، الإسكندرية، مؤسسة حورس الدولية، ص 17.
12. كرتات، رقية محمد محمد أحمد (2021)، أثر التسويق الوردى على قرار شراء لدى طالبات كلية تنمية المجتمع بخميس مشيط (السعودية)، المجلد 10، العدد 03، ص ص603- 613.
13. لبصير، نعيمة (2018)، أثر التسويق الوردي في تحقيق ولاء الزبائن، دراسة على عينة من مستحضرات منتجات التجميل لوريال بولاية المسلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بوضياف، رسالة ماجستير منشورة.
14. ميمون، نبيلة (2018)، أثر التسويق الوردى فى إرضاء الزبائن، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 11، العدد 02 ، ص ص 117 -133.
15. Abdul Fatah, H. (2017). Women Marketing, Alexandria, Egypt: Huros International Press, PP. 21-22.
16. Alexanda, H, C. and Melnyk, V. (2016), "Pink or Blue? The Impact of Gender Cues on Brand Perceptions", European Journal of Marketing, Vol. 50, No. 9, PP. 1552:1556.

17. Al-Rubaei, et, al. (2017). Kinetic Study of the Effect of Some Novel Lipid Lowering Compounds on Activities of Creatine Kinase and 3Hydroxy-3-Methyl-Glutaryl-Co, A Reductase In Mice Induced Hyperlipidemia. Ibn AL-Haitham Journal for Pure and Applied Science, 28(1), 132-141.
18. Berletta, M. (2003), "Marketing to Women", Dearborn Trade Publishing, United States of America.
19. Delia, P. (2015), "Game Changing Trends When Marketing to Women", Women's Choice Aword, USA.
20. Kaddumi, B. (2017). New marketing, Jordan, Hammed for Publishing and Distribution.
21. Kadhim, et al. (2016), Effects of Marketing Mix on Customer Satisfaction: Empirical Study on Tourism Industry in Malaysia, International Journal of Applied Research, Vol. 2, No. 2, PP: 357:359 .
22. Kraft, H. and Weber, J. M. (2012), A look at Gender Differences and Marketing Implications, International Journal of Business and Social Science, Vol. 3, No. 21, PP. 247:250
23. Lieven, et al. (2015), The Effect of Brand Design on Brand Gender Perceptions and Brand Preference, European Journal of Marketing, Vol. 49, No. 1, PP: 156-160.
24. Massoudi, A. (2020), consumer loyalty Indicator as drivers to satisfaction. China University - Erbil Journal of Humanities and Social Sciences, 4 (1), 41-45, Doi: https://doi.org/10.24086/cuejhss.Vol4. PP: 41-45
25. Massoudi, Aram Hanna (2020), the Vital Role of Pink Marketing in the Creation of Women Loyalty, International Journal of Social Sciences and Economic Review, V2 | I3 | 2020 | PP: 28-37, China University-Erbil, I

أثر كفاءة الرقابة المالية على تنمية الإيرادات غير النفطية في جمهورية جنوب السودن

The Effect of the Financial Control Efficiancy on Non- Oil Revenue Moblization in the Republic of South Sudan

د. نور الدين صالح عبيد سالم، أستاذ المحاسبة المشارك - قسم المحاسبة - كلية العلوم الإدارية، جامعة البحر الأحمر - جمهورية السودان

د. روفائيل حسن كورتكجوك، أستاذ المحاسبة المساعد - قسم المحاسبة - كلية الإقتصاد والعلوم الإجتماعية، جامعة أعالي النيل - جمهورية جنوب السودان

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر كفاءة الرقابة المالية على تنمية الإيرادات غير النفطية في جمهورية جنوب السودان. تمثلت مشكلة الدراسة في مدى تأثير كفاءة الرقابة المالية على حصيلة الإيرادات غير النفطية، وأُتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات.

تكون مجتمع الدراسة من عدد من الإدارات الإيرادية التابعة لوزارة المالية والتخطيط الإقتصادي بجوبا، أما عينة الدراسة فتمثلت في عدد (160) موظفاً ترتبط وظائفهم بعملية رقابة وتحصيل الإيرادات غير النفطية، تم توزيع عدد (160) إستبانة عليهم.

توصلت الدراسة الى أن لكفاءة الرقابة المالية أثر إيجابي على تنمية الإيرادات غير النفطية في جمهورية جنوب السودان، وأن تطبيق قوانين ولوائح الرقابة المالية تُحد من الممارسات السالبة وتساعد في إكتشاف حالات الغش والإختلاس وتزيد حصيلة الإيرادات غير النفطية .

خلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات منها، ضرورة ترقية كفاءة الرقابة المالية من خلال تطوير أنظمة الرقابة المالية، الإرتقاء بمستوى الرقابة المالية من إطار الرقابة المالية التقليدية الى مستوى رقابة وتقويم الأداء التي تتعلق بالكفاءة والفعالية والعمل على تطبيق أنظمة حديثة في الرقابة على الإيرادات كنظام التحصيل الألكتروني.

الكلمات المفتاحية: الرقابة المالية، الإيرادات العامة، الإيرادات غير البترولية، الكفاءة، الأداء.

Abstract

This study aimed to determine the effect of the efficiency of financial control in developing non-oïl revenues in the Republic of South Sudan. The problem of the study was the extent to which the efficiency of financial control increased the outcome of non-oil revenues, this study followed the descriptive and analytical approach to analyze the data.

The study population consisted of a number of revenue departments of the Ministry of Finance and Economic Planning in Juba. As for the study sample, it consists of (160) employees whose jobs are related to the process of controlling and collecting non-oil revenues. (160) questionnaires were distributed to them.

The study found that the efficiency of financial control has a positive impact on the development of non-oil revenues in the Republic of South Sudan, and that the application of laws and regulations of financial control limits the negative practices and helps to discover cases of fraud and embezzlement and increases the outcome of non-oil revenues.

The study concluded with a set of recommendations, including the need to enhance the efficiency of financial control through the development of financial control systems. Upgrading the level of financial control from the traditional financial control framework to the level of performance monitoring and evaluation which related to efficiency and effectiveness addition of applying modern systems in revenue control, such as the electronic collection system.

Keywords: Financial control, Revenue, Non- Oil Revenue, Efficiency, Ferformance.

المقدمة:

تعتمد جمهورية جنوب السودان بشكل كبير ورئيسي على عائدات النفط، حيث تشكل ما نسبتة 98% من أجمالي الايردات العامة للدولة[1]، وتشكل النسبة الباقية الإيرادات غير النفطية، وقد اصبح موضوع تنمية الإيرادات غير النفطية وتعظيمها حاجزاً يؤرق جهات الاختصاص المتمثله في وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي، خصوصاً في ظل المخاطر الناتجه عن الإعتماد على النفط كمورد رئيسي واحد والتي من ضمنها ما يشهده سوق النفط العالمي من عدم إستقرار في سعر برميل النفط مما يؤثر سلباً على إقتصاديات الدول المنتجة للنفط، وبصورة أكبر على الدول المعتمدة على النفط كمورد رئيسي للإيرادات العامة مثل جمهورية جنوب السودان.

بالرغم من أن الإيرادات غير النفطية تشكل نسبة تكاد تكون ضئيلة جداً من اجمالي الإيرادات العامة، إلا أن ذلك لا يُجسد الواقع، فإنها لا تعبر عن المخطط له في إطار الميزانيات ولا عن ما يمكن تحصيله فعلا إذا توافر نظام فعال وكفء للرقابة المالية النفط كمورد رئيس وقد أورد وزير المالية في خطاب ميزانية العام المالي 2015/2014م امام البرلمان أن وزارة تمكنت من تحصيل أقل من 50% فقط من الإيرادات غير النفطية المقدرة في النصف الأول من العام المالي 2014/2013م(2). كما أشار الى أن من ضمن أولويات وزارة تقويم عملية إدارة الإيرادات بهدف تعظيم الإيرادات وتقليل الفاقد منها بالإضافة الى تخفيض تكاليف عملية إدارة الإيرادات والعمل مع شركاء التنمية للتأكد من أن القائمين على عملية تحصيل وإدارة الإيرادات على قدر من الكفاءة والتدريب اللازمين.ونظراً لتشعب الدور الإقتصادي والإجتماعي للدول وما تعانية جمهورية جنوب السودان من إفتقار للبنية التحتية الأساسية الأمر الذي يترتب علية أيضاً تزايد وتعاظم حجم الإنفاق العام بنوعية الجاري والرأسمالي، فإن الدولة في حاجة ماسة وملحة الى زيادة وتعظيم حصيلة الإيرادات العامة، خاصة غير النفطية منها، لمقابلة الزيادة في حجم الإنفاق العام. وبما أن عملية الرقابة تعد وظيفة ذات أهمية تساهم في تقييم الأداء المالي والوقوف على مواطن الضعف التي تعترية بإعتبارها احدى وظائف الإدارة التي يمكن من خلالها الكشف عن مؤشرات الضعف والإنحراف ومواطن القصور، فهي تستحق الدراسة والفحص سيما و أنها تقوم على مقارنة نتائج الأداء مقابل الخطط الموضوعة مسبقاً، بالإستناد الى المعايير الرقابية للحد من الأخطاء وتصحيحها،أو كشف الإنحرافات وتقليل إحتمال حدوثها.

لذا فإن دراسة أوضاع الرقابة المرتبطة بالأداء المالي وخصوصاً الرقابة على الإيرادات بالوحدات الإيرادية التابعة لوزارة المالية والتخطيط الإقتصادي بجمهورية جنوب السودان وقياس مدى فعاليتها وكفاءتها بالاضافة الى بيان أثرها على تعبئة وتعظيم الإيرادات، يعد أمراً هاماً يساهم في تطوير أساليب الرقابة المالية على الإيرادات.بالإضافة الى اقتراح حلول لمعالجة مواطن القصور التي قد تعتري عملية الرقابة المالية.

1. Ministry of Finance and Economic Planning,(2011), Revenue Challenges Ahead: Southern Sudan,Presentation to OECD'S Task Force on Tax and Development,

2. Ministry of Finance and Economic Planning, Republic of South Sudan, (2014), 2013/2014 Budget Speech by Minister of Finance, P 7.

1. مشكلة الدراسة:

أظهرت تجربة وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي بجمهورية جنوب السودان خلال الفترة الماضية أن الإيرادات غير النفطية ظلت دون المستوى المطلوب والمخطط له حيث لم تتعدى ما نسبته 3% من إجمالي الإيرادات العامة في أحسن الأحوال[1]، وهذا ما ظهر جلياً خلال التقارير التي كشفت عنها الجهات والمؤسسات المحلية والدولية المختصة وأهمها وزارة المالية والتخطيط الأقتصادي القومية والبنك الدولي وغيرها والتي أرجعت أسباب تدني الإيرادات غير النفطية الى وجود بعض المشاكل في عملية إدارة وتنمية الإيرادات.

تتمثل مشكلة الدراسة في مدى إمكانية اختبار وتقييم نظام الرقابة المالية المطبق في الوحدات الإيرادية التابعة لوزارة المالية والتخطيط الإقتصادي بهدف معرفة ما إذا كان لكفاءة الرقابة المالية أثر على تعبئة وتحصيل الإيرادات غير النفطية في جمهورية جنوب السودان وذلك بالإجابة على هذا التساؤل الرئيسي: الى أي مدى تعزز كفاءة الرقابة المالية زيادة حصيلة الإيرادات غير النفطية بجمهورية جنوب السودان ؟ بالاضافة الى الأسئلة الفرعية الآتيه:

1. ما هي انواع الإيرادات غير النفطية وماهي الفرص المتاحة لزيادة حصيلتها؟.
2. ما مستوى تطبيق العناصر والمقومات الأساسية للرقابة المالية؟.
3. ما درجة فعالية وكفاءة الإجراءات الرقابية؟
4. ما دور كفاءة الرقابة المالية في تنمية وتعظيم الإيرادات الغير نفطية؟
5. الى أي مدى يُحد الرقابة المالية من الظواهر السالبة المتمثلة في تسرب الإيرادات وضعف الأداء.

2. أهمية الدراسة:

يستمد موضوع البحث أهميته العلمية بإعتبارهأول محاولة اكاديمية لتأكيد دور وأهمية الرقابة المالية بصفة عامة والرقابة على الإيرادات على وجه الخصوص في جمهورية جنوب السودان.

بما أن الدراسة تسعى لمناقشة الرقابة المالية بصورة عامة مع التركيز على الرقابة على الإيرادات والتعرف على مدي فعالية وكفاءة الأدوات والأساليب والإجراءات الرقابية المتبعة وأثرها على تحصيل وتعظيم الإيرادات، يأمل الباحث أن تكون نتائج وتوصيات الدراسة إضافة حقيقية تساهم في حل مشكلة تنمية الايرادات غير النفطية في جمهورية جنوب السودان.

3. أهداف الدراسة:

1. بيان مفهوم الرقابة المالية .
2. تحديد مدى إرتباط كفاءة الرقابة المالية بزيادة تحصيل وتعبئة الإيرادات بجمهورية جنوب السودان.
3. التعرف على الإيرادات العامة غير النفطية والجهات المنوط بها تحصيلها بجمهورية جنوب السودان.

1. Ministry of Finance and Economic Planning, Republic of South Sudan, (2013).Republic of South Sudan Approved Budget, 2012/2013, P 14.

4. تقديم مقترحات تزيد من كفاءة وفعالية الرقابة على الإيرادات بجمهورية جنوب السودان.

4. فرضيات الدراسة:

لتحقيق أغراض الدراسة تم إختبار الفرضيات التالية:

1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة المالية وزيادة حصيلة الإيردات الضريبية بجمهورية جنوب السودان.
2. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة المالية وحصيلة الإيرادات الجمركية في جمهورية جنوب السودان.
3. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة المالية وزيادة حصيلة الرسوم بجمهورية جنوب السودان.

الدراسات السابقة:

1. دراسة: عبد القادر موفق (2015م)[1].

تناولت الدراسة الرقابة المالية على البلديات في الجزائر، هدفت الدراسة الى التعرف على واقع الراقبة المالية من خلال التطرق لدور أجهزة الرقابة المعنية بذلك، بالإضافة الى المعوقات التي تحول دون فعاليتها، وذلك لتذليل الصعوبات ووضع الحلول الكفيلة بالتغلب عليها ومعالجتها والعمل على تحديثها لمواكبة مختلف التطورات التي عرفتها الرقابة المالية في القطاع الحكومي. وتمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تفعيل الرقابة المالية على البلديات في الجزائر للحفاظ على المال العام.ولتحقيق الأهداف السابقة، إعتمدت الدراسة على بيانات تم جمعها من خلال المقابلات والزيارات الميدانية للبلديات المتواجده بولاية باتنه، بالإضافة الى الإستفسارات التي تم الحصول عليها من خلال الزيارات للأقسام المختلفة لمجلس المحاسبة، والمديريات الخاصة بتفتيش المالية العامة والعديد من المحاسبة العمومية والمراقب المالي بولاية باتنه.

وقد أظهرت نتائج الدراسة عمق الهوة المتواجدة بين واقع إدارة المال العام في البلديات وواقع الرقابة المالية التي تقوم به أجهزة الرقابة المالية من جهة، بالإضافة الى الهوة بين واقع أجهزة الرقابة المالية في الجزائر والدور الذي من المفترض أن تلعبه من جهة أخرى، فقد أظهرت الدراسة وجود العديد من المعوقات التي تحول دون فعالية الرقابة المالية.

وكان من أبرز التوصيات خلق مصالح للرقابة الداخلية في البلديات تكون صمام أمام للرقابة الخارجية، وعوناً داعماً للمجالس البلدية، كما يجب على السلطات العليا العمل على تبني أُسلوب الرقابة المالية وتطويره بالتركيز على مراقبة أهداف الإنفاق ونتائجه بدلاً من الإهتمام بتحديد أوجه الإنفاق وعناصره.

2. دراسة Ernest Adu- Gyamfi (2014)[2]

بحثت هذه الدراسة فعالية تنمية الإيرادات بواسطة مجالس المحافظات في دولة غانا، وهدفت الدراسة الى التعرف على أهم مصادر الإيرادات بالإضافة الى المشاكل التي تعيق تنمية الإيرادت.

4. عبد القادر موفق، (2015) "الرقابة المالية على البلدية في الجزائر، أطروحة دكتوراة في المحاسبة، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنه.
5. Ernest Adu- Gyamfi, (2014), Effective Revenue Mobilisation: A case Study of Upper Denkyira East Municipal Assembly of Ghana, Public Policy and Administration Review .

تمثلت مشكلة الدراسة في إفتقار نظام تحصيل الإيرادات الى الكفاءة والفعالية في تحصيل الإيرادات، وقد إتبع الباحث المنهجين الوصفي والكمي في إجراء الدراسة، وقد بلغت حجم العينة 85 مبحوثاً.

وخلصت الدراسة الى أن من أهم مصادر الإيرادات في المجالس البلدية رسوم العقارات والتراخيص ورسوم النقل والضرائب الرأسمالية، ووجدت الدراسة أن هنالك بعض المشاكل التي تعيق تنمية الإيرادات وتحد من فعالية تحصيلها، منها عدم كفاءة المتحصلين(الموارد البشرية) وقلة تدريبهم، بالإضافة الى عدم توفر البيانات الدقيقة عن مصادر الإيرادات، والإفتقار الى اللوائح والقوانين التي تنظم عملية تحصيل الإيرادات.

وأوصت الدراسة بضرورة أتباع نظام يتصف بالكفاءة والفعالية لتحصيل الإيرادات، وتدريب وتحفيز موظفي الإيرادات وإنشاء بنك معلومات لمصادر الإيرادات بالإضافة الى سن قوانين ولوائح تنظم عملية الإيرادات، ومتابعة المتعثرين عن سداد الضرائب والرسوم بإستمرار.

3. دراسة: [1] MWACHIRO D. BRIAN(2013)

تناولت الدراسة اثر الرقابة الداخلية على تحصيل الإيرادات بالتطبيق على سلطة الإيرادات الكينية، وكان الهدف من البحث النظر في نظام الرقابة الداخلية المعمول به بواسطة سلطة الإيرادات الكينية بغرض معرفة الى أي مدي يمكن مساهمته في زيادة حصيلة الإيرادات. تلخصت مشكلة البحث في تدني حصيلة الإيرادات والحاجه الى مراجعة السياسات المتبعة بواسطة سلطة الإيرادات للخروج بنظام مراجعة داخلية قادر على تعزيز تحصيل الإيرادات.

وتوصلت الدراسة الى ضرورة توافر عناصر الرقابة الخمسة، بيئة الرقابة،إدارة المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والإتصالات والمتابعة، حتي تتمتع عملية الرقابة الداخلية بالفاعلية اللازمة، والى أن ضعف الرقابة الداخلية يؤدي الى الإختلاس و تسرب الإيرادات.

وخلصت الدراسة الى أن الرقابة الداخلية الجيدة تساعد على زيادة حصيلة الإيرادات بسلطة الإيرادات الكينية.

4. دراسة: [2] Wilson Matamande and others (2011)

تناولت هذه الدراسة أثر فعالية الرقابة الداخلية على إدارة الإيرادات والمصروفات بواسطة سلطة الإيرادات في دولة زيمبابوي، حيث تلاحظ أن سلطة الإيرادات بدولة زيمبابوي تقوم بتطوير نظام الرقابة الداخلية بإستمرار منذ إنشائها عام 2001م، بدراسة المعوقات بهدف تقديم خدمة تتصف بالكفاءة والفعالية.

---

6. MWACHIRO D. BRIAN,(2013), EFFECTS OF INTERNAL CONTROLS ON REVENUE COLLECTION: A CASE OF KENYA REVENUE AUTHORITY a research submitted in partial fulfillment of the requirement for the award of Master degree of Business Administration (MBA), School of Business, University of Nairobi, Kenya .

7. Wilson Matamande and others, (2011), " The effect of internal control in revenue management": A case study of Zimbabwean Revenue Authority, Journal of Case Research in business and Economics .

وقد هدف البحث الى بيان ما اذا كانت إجراءات تطوير أنظمة الرقابة الداخلية التي تقوم بها سلطة الإيرادات تؤدي الى رفع الكفاءة في الأداء وزيادة الإيرادات المحصلة، وفي نفس الوقت تقليل الإيرادات المتسربة. تمثلت مشكلة الدراسة قصور أنظمة الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء وزيادة الإيرادات المحصلة.

وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن سلطة الإيرادات نجحت في جوانب مثل تطوير أساليب الرقابة الداخلية، ومراجعة العملاء بالإضافة الى الدوريات الحدودية كنوع من الرقابة، كما أن هناك بعض الإخفاقات منها أن استعمال النظام المحاسبي اليدوي في بعض المواقع يؤدي الى ضياع بعض الإيرادات، وهناك ضرورة للإسراع بحوسبة كل أنشطة تحصيل الإيرادات لدى سلطة الإيرادات بدولة زيمبابوي.

وخلصت الدراسة الى أن تحصيل الإيرادات يعتبر من أهم العناصر في عملية الإدارة المالية، حيث تعتمد الموازنة العامة للدولة على مقدار ما يتم جمعه من إيرادات وأن على إدارة تقنية المعلومات بسلطة الإيرادات العمل على ترقية النظام المحوسب بإستمرار،والى ضرورة التدريب المستمر للعاملين من أجل ترقيتهم في الأداء وتأهيلهم مما ينعكس ايجاباً على الأداء الفعال والكفء، بالإضافة الى أنه يجب أن تتخذ القرارات الإدارية لا مركزياً مما يطور من الفعالية في إتخاذ القرارات لإتصافها بالسرعة والدقة حيث تتلاءم القرارات المتخذة مع الاوضاع والظروف المحلية في كل اقليم على إختلاف هذه الأقاليم.

5. دراسة: مبارك محمد الدوسري (2010م)[1]:

تناولت تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة العامة في دولة الكويت، وهدفت الدراسة الى التعرف على دور ديوان المحاسبة في الرقابة المالية على أداء المؤسسات العامة والدوائر التابعة لها في دولة الكويت من خلال أثر التقييم الذي يقوم به ديوان المحاسبة أثناء ممارسة الرقابة المالية على أداء المؤسسات العامة في دولة الكويت.

وتمثلت مشكلة الدراسة في الصعوبات التي تواجه ديوان المحاسبة في القيام بالرقابة المالية في ظل التوسع في المهام والصلاحيات الممنوحة للديوان والتي تشمل الرقابة المالية على الشركات والهيئات التي تساهم الحكومة في رأسمالها.

استخدم الباحث مقاييس النزعة المركزية مثل الوسط الحسابي والإنحراف المعياري والتكرارات والنسب المئوية وذلك لوصف آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة ولتحديد أهمية العبارات الواردة بالإستبانة، كا تم اختبار الفرضيات بإستخدام تحليل الإنحدار الخطي البسيط، إضافة الى إستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي وذلك لإختبار مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية في إجابات عينة الدراسة تعُزى الى الخصائص الديمغرافية للمدققين الذين شملهم عينة الدراسة.

وخلصت الدراسة الى وجود تأثير ايجابي للدعم الذي تقدمه الادارة العليا بديوان المحاسبة، وللتشريعات النافذة المطبقة بديوان المحاسبة، وللأدوات والأساليب العلمية التي يستخدمها مدققوا الديوان والكفاءة الإدارية والفنية القادرة

8. مبارك محمد الدوسري، (2010)، "تقييم أثر الرقابة المالية التي تمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت"، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

على إنجاذ الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت. وقد أوصت الدراسة بتوفير وتفعيل الأنظمة واللوائح والتعليمات اللازمة لتنظيم عملية الرقابة على أداء المؤسسات العامة، وضرورة اهتمام الادارة العليا بديوان المحاسبة بتقصي أحدث أساليب الرقابة على الأداء وإستخدام الأساليب الإحصائية لإستخلاص المعلومات الرقابية التي تساعد في تصحيح الأنحرافات في مسار أنشطة المؤسسات العامة، بالاضافة الى الإهتمام بتنظيم دورات تدريبية بأساليب حديثة للمدققين الذين يتولون مهمة التدقيق على أعمال المؤسسات .

6. دراسة: جعفرعثمان الشريف عبدالعزيز (2008م)[1]:

هدفت هذه دراسة نظام الرقابة المالية الحكومية من خلال إطار نظري متكامل ودراسة أجهزة الرقابة المالية في جمهورية السودان وبعض الدول العربية للوقوف على دورها الرقابي، وبيان أثر الرقابة المالية الحكومية في حماية الأموال العامة. تمثلت مشكلة الدراسة في إفتقار معظم مؤسسات القطاع المقومات الأساسية للرقابة المالية، بالإضافة الى قصور أداء الأجهزة الرقابية.

أعتمد الباحث على المنهج الإستقرائي والإستنباطي في التعرف على المفاهيم الأساسية للرقابة المالية وعلى المنهج الوصفي لبيان أثر الرقابة على حماية الأصول العامة بمؤسسات القطاع العام.

وانتهي البحث الى عدد من النتائج وهي أن وحدات المراجعة الداخلية بمؤسسات القطاع العام لا تعمل بكفاءة وفاعلية بالإضافة الى ضعف الأداء الرقابي لديوان المراجعة القومي والذي يعد سبباً رئيسياً في الإعتداء على المال العام وقد اوصت الدراسة يالعمل على تعظيم دور وحدات المراجعة الداخلية بالمؤسسات العامة حتى تعمل بكفاءة وفعالية. وتقوية دور ديوان المراجعة القومي للقيام بوظيفته الرقابية تجاه الوحدات الحكومية ومؤسسات القطاع العام حتى تقوم بآداء دورها المنوط بها.

التعليق العام على الدراسات السابقة:

تناولت أغلب الدراسات السابقة، دراسة واقع أداء أجهزة الرقابة المالية في المؤسسات والوحدات الحكومية في بعض الدول العربية والأجنبية، ودورها في حماية المال العام، ومدى تحقيقها للأهداف الرقابية التي أُنشئت من أجلها، وكيفية تطويرها وترقيتها وصولاً الى رقابة مالية تتميز بالفعالية، كما ركزت دراسات أُخرى على أساليب الرقابة المالية في الوحدات الحكومية وتحديد معوقاتها ومعرفة أسبابها بهدف إقتراح الحلول الكفيلة بتذليل هذه العقبات والحد منها صوناً للمال العام وحمايته من السرقة والتزوير والتلاعب.

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تتناول موضوع يتعلق بكفاءة الرقابة المالية على الإيرادات غير النفطية في جمهورية جنوب السودان، وذلك من خلال دراسة واقع الأداء الرقابي على الإيرادات غير النفطية، والتعرف

9. جعفر عثمان الشريف،(2008)،"أثر الرقابة المالية الحكومية في حماية الأصول العامة"، رسالة دكتوراة في المحاسبة، غير منشورة، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، الخرطوم، السودان .

على أسباب تدني الإيرادات ومدى كفاءة الأدوات والأساليب والإجراءات الرقابية المُتبعة في الوحدات الإيرادية بدولة جنوب السودان وأثرها على تعظيم حصيلة الإيرادات غير النفطية.

مفاهيم أساسية:

أولاً: مفهوم الرقابة المالية:

تعرف الرقابة المالية على أنها"أحد فروع الرقابة وتعني مراقبة حسابات الجهة الخاضعة للرقابة من ناحية الإيرادات والمصروفات والمشروعية والملائمة والدقة الحسابية وذلك من خلال فحص العمليات المالية وتحليل البيانات والتفتيش وكشف المخالفات والانحرافات والتحقيق فيه، والمطابقة باتخاذ الإجراءات التصحيحية، ورفع التقارير بذلك إلى السلطة العليا في الدولة[1].

وتعرف الرقابة المالية أيضا بانها "مجموعة ضوابط يتم بموجبها مطابقة مسيرة تنفيذ العمل مع خطته المقررة، وهي تستهدف ضمان سلامة التصرفات المالية والكشف الكامل عن الانحرافات ومدى تطابق التصرفات المالية مع القوانين والقواعد النافذة"[2].

ثانياً: الرقابة المالية على الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة للدولة المصدر الرئيسي لتغطية النفقات العامة، عليه تولى الدولة اهتماماً كبيراً للرقابة على الإيرادات، والتي تهدف بدورها إلى التحقق من صحة تحصيل وتوريد تلك الإيرادات والتقرير بشأنها وكذلك حمايتها من التلاعب والاختلاس والضياع.

ثالثاً: مفهوم الايرادات العامة:

تعد الإيرادات العامة للدولة المصدر الرئيس لتغطية نفقاتها العامة ووضع سياستها المالية موضوع التنفيذ، وتتبع الدولة في سبيل ذلك سياسات معينة تأخذ في الإعتبار حقيقة الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية والسياسية السائدة، وقد زادت أهمية الايرادات العامة بزيادة الإنفاق العام كنتيجة ضرورية لتزايد دور الدولة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي[3].

ولم تعد الايرادات العامة مجرد أدوات مالية تستعين بها الدولة لتغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن في الخطة السنوية للموازنة العامة وإنما أصبحت هذه الموارد بمفهومها المعاصر، أدوات ذات أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية تتكامل مع أهداف الانفاق العامة في اطار الخطة الاقتصادية العامة للدولة.

1, حماد اكرم،(2004)، "الرقابة المالية في القطاع الحكومي"، دار مهنية،عمان، الاردن ، ص 25 .

2. الشريف محمد،(2001)، "الرقابة المالية في المملكة العربية السعودية"، دار طريف، الرياض، ص27-28 .

3. محمود حسين وعزام زكريا احمد، (2007)،"مبادئ المالية" دار المسرة، عمان، ص52.

تباين آراء الكتاب والباحثين حول مفهوم الايرادات العامة، حيث عرف البعض الايرادات العامة بأنها "المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لسد نفقاتها و هذه الايرادات متعددة أهمها ايرادات الدولة من أملاكها الخاصة والضرائب والرسوم و القروض والوسائل النقدية"[1]. وأيضاً عرفت الايرادات العامة بأنها "جميع الأموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية التي ترد الى الخزينة العامة للدولة وتغطي بنود الايرادات العامة في الموازنة العامة"[2].

الإيرادات العامة في جمهورية جنوب السودان:

أولاً: مصادر الايرادات العامة في جمهورية جنوب السودان

لا تختلف الايردات العامة في جمـــهورية جنوب السودان عن بقية الدول، من حيث التقسيمات والأنواع المتعارف عليها، وقد درجت حكومة جنوب السودان في الفترة الإنتقالية (2005-2011م) وبعد الإنفصال عن السودان في 9 يوليو 2011م على تقسيم الايردات العامة إلى ايرادات نفطية وايرادات غير نفطية، وذلك دون الإخلال بالتقسيمات الشائعة.

1- الايرادات النفطية:

نصت إتفاقية تقاسم الثروة في السودان الموقعة بين الحكومة السودانية من جهة والحركة الشعبية لتحرير السودان من جهة أخرى على "وبعد التسديد لحساب استقرار ايرادات النفط والولايات / الأقاليم المنتجة للنفط، تخصص نسبة 50% من صافي ايرادات النفط المتأتية من آبار إنتاج النفط في جنوب السودان لحكومة جنوب السودان منذ بداية الفترة ما قبل الإنتقالية، وتذهب الـ 50% الأخرى إلى الحكومة القومية والولايات في شمال السودان[3].

2- الايرادات غير النفطية:

فصلت الفقرات 2،5 من البند 6 من إتفاقية تقاسم الثروة الإيرادات غير النفطية، حيث نصت على تسليم حكومة جنوب السودان عائدات بعض الموارد ، ويكون مخول لها فرض جميع الضرائب والرسوم. أما بعد الانفصال فقد نصت المادة 177 من الدستور الإنتقالي لجنوب السودان لسنة 2011م على إنشاء سلطة للإيرادات القومية، وحددت مصادر الإيرادات غير النفطية. والتي تشمل رسوم الخدمات، عوائد المؤسسات، مشاريع حكومة جنوب السودان، المنح والمساعدات والعون الإجتماعي، الضرائب والأتاوات على الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة والضرائب ورسوم الإنتاج على البضائع[4]. ويمكن تناولها كلآتي:

1/ ضريبة أرباح الأعمال وضريبة الدخل الشخصي لشركات الأفراد:

يتعين على جميع الشركات والمؤسسات الإبلاغ عن دخلها على أساس سنوي، وسداد ضريبة أرباح الأعمال على أرباحها الخاضعة للضريبة، كما يجب على شركات الأفراد سداد ما عليهم من ضريبة الدخل الشخصي.

1, عواضه حسن،(1978)،"المالية العامه"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص385 .

2. عناية غازي،(1998)، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار البيارق للنشر والتوزيع، ص48 .

15. اتفاقية تقاسم الثروة الموقعة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في يناير 2004م.

.16 Interim Constitutional of Southern Sudanof 2005.

ويجب على جميع الشركات بما فيها المؤسسات الفردية أن تقدم مدفوعات ربع سنوية من الضريبة على دخلها من السنة الضريبية الحالية وبموجب هذا النظام، يدفع الممولون ربع المبلغ الضريبي الذي كان مستحقاً عليهم في السنة الضريبية السابقة، على أقساط ربع سنوية، فمثلاً إذا كان مجموع ضريبة الدخل المستحق للعام السابق مبلغ 100,000 جنيه، فإن الشركة سوف تدفع 25,000 جنيه كل ربع سنة في السنة الضريبية الحالية[1].

كما أن الشركات تدفع ضريبة دخل مسبقة في نقاط العبور الحدودية ما يعادل 2% من قيمة المواد الغذائية، و4% من قيمة السلع المستوردة، وهى مبالغ يتم خصمها عن طريق إجراء عمليات التسوية الضريبية عن الضرائب المستحقة على السنة الضريبية.

تستحق ضريبة أرباح الأعمال وضريبة الدخل الشخصي لرجال الأعمال في أو قبل ابريل بعد نهاية السنة الضريبية والتي تبدأ في الأول من يناير وتنتهي في 31/ ديسمبر من كل سنة.

علماً أن الدخل الخاضع للضريبة هو إجمالي الدخل ناقصاً المصاريف والإستقطاعات المسموح بها.

2/ ضريبة المبيعات:

هى ضريبة غير مباشرة تفرض على السلع والخدمات، وتضمن في أسعار بيع المنتجات ويتحمل عبئها المستهلك، وتفرض على الآتي:

1. الواردات.
2. المنتجات المحلية.
3. الخدمات مثل المطاعم والفنادق وغيرها.

تفرض ضريبة المبيعات بنسبة 15% من قيمة السلعة أو الخدمة الخاضعة للضريبة وهى تشمل الضريبة على الإنتاج، والرسوم الجمركية، والتأمين والشحن وتكاليف الخدمات الأخرى كالإقامة في الفنادق وغيرها.

تستحق إقرارات الضريبة على المبيعات في اليوم الخامس عشر من الشهر التالي، فمثلاً يستحق سداد ضريبة المبيعات التي تم تحصيلها في شهر فبراير في الخامس عشر من مارس.

جميع المنتجات التي تباع في وقت لاحق بعد إنتاجها تخضع لضريبة المبيعات، وتحسب الضريبة على المبيعات على أساس قيمة البضاعة عندما تغادر منشأة الإنتاج مضافاً إليها ضريبة (رسوم) الإنتاج المستحقة، والجدير بالذكر أن المنتجون المحليون لهم الحق في استرداد هذه الضريبة في الحدود عند رغبتهم في تصدير هذه السلع، وذلك ضماناً لمنافستهم للسلع المماثلة المستوردة.

17. Ministry of Finance and Economic Planning, Directorate of Taxation, (April 2015). The Basic Information on the Tax System in South Sudan .

3/ الجمارك ورسوم الإنتاج:

1. الجمارك:

فرضت لأول مرة بموجب قانون الضرائب لعام 2009م، وأضاف قانون الضرائب تعديل 2012م بعض البنود الخاضعة للضريبة ورفع المعدلات لبعض السلع والخدمات، أما المعدلات الضريبية المعمول بها حالياً هى المعدلات الواردة بموجب القانون المالي لسنة 2014 /2015م.

تطبق الرسوم الجمركية على سلع وخدمات محددة، ويعتمد مبلغ الضريبة المحصلة على قيمة السلعة أو الخدمة، وتحصل الرسوم الجمركية بواسطة الادارة العامة للجمارك، نيابة عن الإدارة العامة للضرائب والتي تتبع وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي.

2. رسوم الإنتاج:

تفرض رسوم الإنتاج على الإنتاج المحلي ويتم فرضها على أساس سعر البيع أو القيمة السوقية العادلة للبضاعة عند مغادرتها منشأة الإنتاج.كما تخضع خدمات النقل الجوي وخدمات الإتصالات والتأمين لضريبة الإنتاج، ويتم تطبيقها وقت تقديم الخدمة.

4/ ضريبة دخل إيجار العقارات والآليات:

وهى ضريبة تسري على جميع الإيجارات العقارية وإيجارات الآلات الثقيلة المستخدمة في التعدين وحقول النفط والإنشاءات والمباني.

تفرض بمعدل 10% من قيمة الإيجار الإجمالي المدفوع، وتستقطع من قبل المستأجرين عن سدادهم للإيجار، ويقومون بإداعها للإدارة العامة للضرائب، وهى تستحق السداد في اليوم الخامس عشر من الشهر التالي لشهر الإيجار(الضرائب المستقطعة في مارس تستحق في 15 ابريل).

5/ الضرائب المستقطعة:

وهي تعني خصم الضرائب المستحقة على المبالغ الخاضعة للضريبة من دخول العاملين أو فوائد أرباح الأسهم، الإيجارات والأتاوات، وعلى كل مُخدم أومن يدفع أجور، استقطاع الضريبة من تلك المدفوعات وسدادها لديون الضرائب. تسري الضرائب على الأجور بمعدل صفر إلى 10% و15% تبعاً لمستوى دخل العامل، أما الأرباح والفوائد والأتاوات فهى تستقطع بمعدل 10% من مبلغ توزيعات الأرباح أو الفوائد المدفوعة.[1]

18. Ministry of Finance and Economic Planning, Directorate of Taxation, (April 2015). The Basic Information on the Tax System in South Sudan .

ثانياً: تطور إجمالي الإيرادات غير النفطية

جدول رقم (01) تطور إجمالي الإيرادات غير النفطية

السنة	تقديرات	فعلية	التغير	نسبة التغيير
2005 م	-	646,954	646,954	-
2006 م	4,104,375	3,178,001	(926,356)	(%2)
2007 م	234,460,500	13,274,969	(221,185,531)	(%9)
2008 م	151,864,076	118,652,071	(33,524,633)	(%22)
2009 م	245,000,000	118,339,443	(126,660,557)	(%52)
2010 م	67,700,414	126,586,605	58,885,191	%78
يناير - يوليو 2011 م	110,745,818	107,000,000	(3,745,818)	(%3)
2011 م - 2012 م	-	299,789,369	299,789,369	-
2012 م- 2013 م	866,748,178	915,000,000	251,813,	%6
2013 م- 2014 م	1,967,610,000	951,000,000	(1,016,610,000)	(%52)
2014 م - 2015 م	2,654,000,000	1,421,000,000	(1,233,000,000)	(%46)

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات التاريخية للموازنات بوزارة المالية والتخطيط الإقتصادي.

يوضح الجدول رقم (01) تطور الإيرادات غير النفطية خلال الفترة من العام المالي 2005م إلى العام المالي(2014م - 2015م)، وهو مقارنة بين إجمالي حصيلة الإيرادات غير النفطية الفعلية مع الربط المقدر للإيرادات عن كل عام مالي.

وتشير البيانات الواردة بنفس الجدول إلى أنه لم يكن هناك ربط مقدر للإيرادات غير النفطية في العام المالي 2005م، بينما بلغت الإيرادات الفعلية عن نفس العام 646,945 جنيه، وهى حصيلة إستقطاعات ضريبة الدخل الشخصي تم استقطاعها بواسطة برنامج الغذاء العالمي من أجور العاملين لديها [1]. بينما بلغ العجز في تحصيل الربط المقدر عن العام 2006م 23% و94% عن العام 2007م، كأدنى مستوى أداء، وبلغ العجز في تحصيل الربط المقدر للإيرادات غير النفطية في الأعوام 2009م،(2013م- 2014م)،(2014م- 2015م)، 22%، 52% و46% على التوالي، بينما شهدت الأعوام 2010م و(2013م- 2014م) فائض عن الربط المقدر للإيرادات بلغت 87%، و6% على التوالي كمؤشر إيجابي للأداء.أما العام المالي (2011م- 2012م) فلم يتوفر أي بيانات عن الإيرادات المقدرة لها، بينما بلغت جملة الإيرادات الفعلية العامة غير النفطية 299,789, 369 جنيه.بشكل عام ظلت الإيرادات العامة غير النفطية متدنية الأداء حيث لم تحقق الإيرادات أداءاً إيجابياً طيلة أعوام الدراسة إلا في الأعوام 2010م و(2012م - 2013م) على التوالي. بفائض في الربط المقدر بلغ 87% في العام المالي 2010م و6% في العام المالي (2012م - 2013م).

19. The report of the Auditor General on the Financial Year ended 31st December ,(2005), P 11.

ثالثاً: مقارنة الإيرادات النفطية وغير النفطية:

جدول رقم (02)مقارنة الإيرادات النفطية بالإيرادات غير النفطية

السنة المالية	اجمالي الإيرادات	إيرادات نفطية	نسبة	إيرادات غير نفطية	نسبة
2005م	1,869,722,079	1,869,075,124	%99.97	646,954	%0.03
2006م	2,736,099,414	2,732,921,413	%99.88	3,178,001	%0.12
2007م	2,977,805,178	2,964,530,210	%99.55	13,274,969	%0.45
2008م	6,789,576,441	6,670,924,370	%98.25	118,652,071	%2.75
2009م	4,239,803,630	4,121,464,187	%97.21	118,339,443	%2.79
2010م	5,756,840,579	5,630,253,974	%97.20	126,586,605	%2.20
2011/1م- 2011/6م	4,889,100,000	4,782,100,000	%97.81	107,000,000	%2.19
2011م-2012م	10,182,718,290	9,882,928,921	%97.06	299,789,369	%2.94
2012م-2013م	6,970,000,000	374,000,000	%5.40	915,000,000	%94.60
2013م-2014م	16,637,050,000	10,039,000,000	%60.34	951,000,000	%39.66
2014م-2015م	8,284.463,114	6,792,699,782	%82.00	1,421,000,000	%18.00

المصدر: إعداد الباحث .

من الجدول رقم **(02)** أعلاه يمكن ملاحظة مايلي:

ظلت الإيرادات العامة غير النفطية تشكل نسبة لا تذكر مقارنة بالإيرادات النفطية، خصوصاً في الأعوام المالية 2005م، 2006م، 2007م، حيث لم تتجاوز نسبة 1% من اجمالي الايرادات، وقد بلغت ما نسبتة 0,03%، 0,12%، و0,45% على التوالي، وفي العام 2008م ارتفعت إلى نسبة 1,75%.وقد بلغت نسبة 2,79%، 2,20%، 2,19%، و2,94% من إجمالي الإيرادات العامة في الأعوام 2009م، 2010م، يناير- يونيو 2011مو (2011م - 2012م) على التوالي، مسجلة بذلك ارتفاعاً ضعيفاً لم يتجاوز 3% من إجمالي الإيرادات العامة.

أما في العام المالي (2012م - 2013م) فقد شهدت ارتفاعاً غير عادياً في نسبة الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة، حيث بلغت أعلى نسبة بما يعادل 94,60% من إجمالي الإيرادات العامة، والجدير بالذكر أن ذلك العام شهد إيقاف إنتاج النفط وعبوره إلى ميناء التصدير بالسودان بقرار من حكومة جمهورية جنوب السودان، عقب الأحداث التي شهدتها منطقة هجليج، ويرجع الإرتفاع في حصيلة الإيرادات غير النفطية في ذلك العام إلى صيرورتها المصدر الرئيسي المتبغي لتمويل الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى بعض الإجراءات التي اتخذتها وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي لزيادة حصيلة الإيرادات غير النفطية، وذلك بإجراء بعض الإصلاحات على النظام الضريبي، مثل تقوية صلاحيات الإدارة العامة للضرائب ودعم وجودها بالولايات كمؤسسة قومية تعني بتنمية الإيرادات العامه، والعمل على اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل الإيرادات بالإيداع المباشر للحسابات المصرفية لتأكيد الشفافية والسرعة وتقليل التكاليف، خصوصاً بالنسبة للممولين .

وقد انعكست هذه الإصلاحات والإجراءات إيجابياً على حصيلة الإيرادات غير النفطية، وهى تعتبر مؤشراً على قيمة الفاقد الضريبي الذي لم يكن ينال الإهتمام في ظل وجود عائدات نفطية مقدرة في الفترة ما قبل إيقاف إنتاج النفط.

وفي العام المالي (2013م-2014م) تراجعت نسبة الإيرادات غير النفطية إلى 39,66% ثم تراجعت مرة أخرى إلى 17% في العام المالي (2014م-2015م) ، بالرغم من الزيادة الملحوظة من حيث إجمالي المبالغ، ويرجع ذلك إلى الأزمة السياسية التي أعقبت أحداث ديسمبر 2013م، وما نتج عن ذلك من آثار سالبة على الأداء المالي والإقتصادي بصورة عامة. [1]

الإجراءات والمنهجية

فيما يلي عرضاً للطريقة والإجراءات التي اتبعهاالباحث في تنفيذ الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينة الدراسة وطريقة إعداد أداتها وبيان الأساليب والمعالجات الإحصائية المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة وصولاً إلى تحليل البيانات والتحقق من الفرضيات.

أولاً: مجتمع الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى تعميم النتائج عليها، ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، يتكون مجتمع الدراسة من جميع المهتمين بالرقابة المالية على تنمية الايرادات غير النفطية في جمهورية جنوب السودان من العاملين بالوحدات والإدارات ذات الصلة بتحصيل الأيرادات غير النفطية التابعة لوزارة المالية والتخطيط الإقتصادي. وتشمل الوحدات والإدارات الآتية:

1. الادارة العامة للضرائب
2. ادارة جمارك جنوب السودان
3. الادارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية
4. الادارة العامة لشرطة المرور.

ثانياً: عينة الدراسة

اعتمد الباحث على العينة العشوائية الطبقية والتي يتم اختيارها بخطوتان، أولها تحليل مجتمع الدراسة الأصلي والتي يتمثل هنا في الوحدات الإيرادية التابعة لوزارة المالية والتخطيط الإقتصادي بمدينة جوبا السابقة الذكر، والثانية الإختيار العشوائي على أساس صفات المجتمع الأصلي، وأهم الطرق المستخدمة هي طريقة التوزيع المتساوي، طريقة التوزيع النسبي وطريقة التوزيع الأمثل [2].

وقد أتبعت في هذه الدراسة طريقة التوزيع النسبي لتحديد عدد العينة لكل وحدة من الوحدات الإيرادية المذكورة سابقاً.

---

20. Ministry of Finance and Economic Planning, (2013) Approved Budget, 2012 -2013, Republic of South Sudan. P 10.

21. صلاح الدين شروخ، (2003) "منهجية البحث العلمي للجامعيين" دار العلوم للنشر والتوزيع، مصر، ص 28.

تكونت عينة الدراسة من عدد من العاملين بالوحدات الإيرادية التابعة لوزارة المالية والتي تمثل مجتمع الدراسة وبلغ عددهم 160 موظفاً تم توزيعهم حسب الوزن النسبي لإيرادات هذه الوحدات على النحو التالي:

جدول رقم (03) توزيع الاستبانة على عينة الدراسة

الوحدة	النسبة	عدد
الإدارة العامة للضرائب	%54	86
إدارة جمارك جنوب السودان	%14	23
وحدات الرسوم والإيرادات الأخرى	%32	51
المجموع	**%100**	**160**

المصدر: إعداد الباحث .

تم توزيع عدد (160) استمارة على افراد العينة المحددة مسبقاً والمستهدفة للتحقق من فرضيات الدراسة وتم جمع عدد (150) استمارة لتحليلها، أي بنسبة (94%).

ثالثاً: أداة الدراسة:

أداة الدراسة هي الوسيلة التي يستخدمها الباحث لجمع البيانات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة، وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة لما لها من من ميزات حيث يمكن تطبيقها للحصول على معلومات من عدد كبير من الأفراد وقلة تكلفتها وسهولة تطبيقها بالاضافة الى شعور المبحوثين في الاستبانة بالحرية في التعبير عن آراءهم.

الصدق والثبات :

الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجات الصدق لدى المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين. و يقصد بثبات الاختبار ان يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم مرة واحدة تحت ظروف مماثلة.

وأجري اختبار الثبات لأسئلة الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ الجدول (04) أدناه يعكس ثبات قيم أداة القياس الى حد كبير حيث أن معامل كرونباخ لكل عبارات الاستبيان مرتفع وموجب الإشارة، أي أن زيادة قيمة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات وهذا يعني أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه وبالتالي صلاحيتها للبحث.

جدول رقم (04) معامل ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان.

الرقم	المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	النتائج
.1	الفرضية الاولى	14	0.848	ثابتة
.2	الفرضية الثانية	14	0.812	ثابتة
.3	الفرضية الثالثة	10	0.800	ثابتة

المصدر: إعداد الباحث

ثالثاً: عرض وتحليل البيانات وإستخلاص النتائج:

لمعرفة أداء العينة المبحوثة حول أثر كفاءة الرقابة المالية على تنمية الإيرادات غير النفطية في جمهورية جنوب السودان، وللإجابة على تساؤلات الدراسة وإختبار الفرضيات تم استخدام الاساليب الاحصائية التالية:

1. الوسط الحسابي والمنوال لمعرفة أكثر الإجابات تكراراً
2. اختبار مربع كاي لإختبار صحة الفرضيات.

1. إختبار الفرضيةالاولى:"هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة المالية وزيادة حصيلة الايرادات الضريبية بجمهورية جنوب السودان".

لمعرفة اتجاه اجابات العينة المبحوثة لكل عبارة من عبارات الفرضية لا بد من معرفة الوسط الحسابي بالإضافة الى المنوال.

جدول رقم (05) الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الاولى:

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	التفسير
1	تستخدم التقارير الدورية كأداة رقابية جيدة على الايرادات الضريبية بالوحدات الايرادية.	4.21	5	اوافق بشدة
2	يتم اعداد تقارير بصورة دورية عن حصيلة الايرادات الضريبية.	4.02	4	اوافق
3	مراجعة مستندات تحصيل الايرادات الضريبية اليومية والتاكد من مطابقتها للشروط الفنية والقانونية يقلل من الانحرافات ويزيد من حصيلة الايرادات الضريبية.	4.50	5	اوافق بشدة
4	تستخدم المراجعة كأسلوب رقابي على الايرادات الضريبية	4.26	5	اوافق بشدة
5	متابعة اعمال المراجعة والعمل بتوصيات المراجعين يؤدي الى كفاءة تحصيل الايرادات ويرفع من حصيلتها.	4.27	5	اوافق بشدة
6	هناك تعاون بين الوحدات الضريبية ودافعي الضريبة مما يسهل الرقابة المالية وزيادة الايرادات الضريبية.	3.96	4	اوافق
7	جميع الايصالات ومستندات دفتر التحصيل يتم ختمها بخاتم وزارة المالية وخاتم الجهة التي تقوم بإستعمال الدفتر.	3.94	4	اوافق
8	تتلتزم الوحدة بتوجيهات وملاحظات المراجع الداخلي.	3.90	4	اوافق
9	مراجعة الايرادات بواسطة المراجع الخارجي يساعد على إكتشاف الانحرافات وتصحيحها مما يزيد من كفاءة تحصيل الايرادات الضريبية.	4.25	5	اوافق بشدة
10	يتم إعداد ايرادات تقديرية وتفصيلية لكل نوع من انواع الايرادات الضريبية.	3.90	4	اوافق
11	تستخدم الايرادات التقديرية كأساس لتقييم الأداء بالوحدات الايرادية.	3.88	4	اوافق
12	يتم مقارنة الأداء الفعلي بما هو مخطط لتقييم الأداء ومعرفة الإنحرافات.	3.96	4	اوافق
13	يتم دراسة الإنحرافات بين الأداء الضريبي الفعلي والمخطط لمعرفة اسبابها والتقرير بشأنها.	3.99	4	اوافق
14	تستخدم تقارير الأداء لقياس كفاءة الأداء في التنفيذ.	4.06	4	اوافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية.

من خلال الجدول رقم **(05)** نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الاولى التي تنص على أن (**هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة المالية وزيادة حصيلة الايرادات الضريبية بجمهورية جنوب السودان**) فان الأوساط الحسابية له تقع في المدى مابين (3.88 – 4.17) والمنوال (4-5) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة على أن هناك**علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة المالية وزيادة حصيلة الايرادات الضريبية بجمهورية جنوب السودان**

وأيضاً تم استخدام مربع كاي لمعرفة أذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات الفرضية.

جدول رقم(06)اختبار مربع كاى لعبارات الفرضية الأولى:

الرقم	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
1	تستخدم التقارير الدورية كأداة رقابية جيدة على الايرادات الضريبية بالوحدات الايرادية.	206.357	2	0.00
2	يتم اعداد تقارير بصورة دورية عن حصيلة الايرادات الضريبية.	251.890	2	0.00
3	مراجعة مستندات تحصيل الايرادات الضريبية اليومية والتاكد من مطابقتها للشروط الفنية والقانونية يقلل من الانحرافات ويزيد من حصيلة الايرادات الضريبية.	275.335	4	0.00
4	تستخدم المراجعة كأسلوب رقابي على الايرادات الضريبية	287.288	2	0.00
5	متابعة اعمال المراجعة والعمل بتوصيات المراجعين يؤدي الى كفاءة تحصيل الايرادات ويرفع من حصيلتها.	284.430	2	0.00
6	هناك تعاون بين الوحدات الضريبية ودافعي الضريبة مما يسهل الرقابة المالية وزيادة الايرادات الضريبية.	398.707	2	0.00
7	جميع الايصالات ومستندات دفتر التحصيل يتم ختمها بخاتم وزارة المالية وخاتم الجهة التي تقوم بإستعمال الدفتر.	366.341	2	0.00
8	تتلتزم الوحدة بتوجيهات وملاحظات المراجع الداخلي.	329.861	4	0.00
9	مراجعة الايرادات بواسطة المراجع الخارجي يساعد على إكتشاف الانحرافات وتصحيحها مما يزيد من كفاءة تحصيل الايرادات الضريبية.	378.875	2	0.00
10	يتم إعداد ايرادات تقديرية وتفصيلية لكل نوع من انواع الايرادات الضريبية.	382.663	2	0.00
11	تستخدم الايرادات التقديرية كأساس لتقييم الأداء بالوحدات الايرادية.	380.556	2	0.00
12	يتم مقارنة الأداء الفعلي بما هو مخطط لتقييم الأداء ومعرفة الإنحرافات.	377.143	2	0.00
13	يتم دراسة الإنحرافات بين الأداء الضريبي الفعلي والمخطط لمعرفة اسبابها والتقرير بشأنها.	400.000	4	0.00
14	تستخدم تقارير الأداء لقياس كفاءة الأداء في التنفيذ.	400.000	2	0.00

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية .

لاختبار صحة الفرضية التي تنص على أن:" **هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة المالية وزيادة حصيلة الايرادات الضريبية بجمهورية جنوب السودان**" تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور حسب**الجدول رقم(06)** وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة (206.357 – 251.890 – 275.335 – 287.288 – 284.430 - 398.707 – 366.341 – 329.861 – 378.875 – 382.663 - 380.556 – 377.143 – 400.000 – 400.000)وبدرجات حرية (2-4) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.00) وعند مقارنة مستوى الدلالة Sig بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة Sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور. وبالتالي صحة الفرضية.

2. **إختبار الفرضية الثانية: "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة المالية وحصيلة الايرادات الجمركية بجمهورية جنوب السودان"**

لمعرفة اتجاه اجابات العينة المبحوثة لكل عبارة من عبارات الفرضية لا بد من معرفة الوسط الحسابي بالإضافة الى المنوال.

جدول رقم (07) الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الثانية:

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	التفسير
1	توجد وحدات للرقابة الداخلية تتسم بالاستقلالية بالوحدات الجمركية بجمهورية جنوب السودان.	3.86	4	أوافق
2	يتميز القائمين على امر المراجعة الداخلية بالوحدات الجمركية بالكفاءة العالية والمهنية.	3.60	4	أوافق
3	يتمتع المراجع الداخلي بصلاحيات واسعة للقيام بواجباته.	3.69	4	أوافق
4	يقدم المراجع الداخلى تقارير دورية عن أداء العمل للإدارة.	3.91	4	أوافق
5	يراعى الفصل بين وظيفة تحصيل الايرادات ووظيفة تسجيلها في الدفاتر والسجلات.	3.86	4	أوافق
6	تودع المتحصلات النقدية في الحسابات المصرفية المعنية أول بأول.	3.71	4	أوافق
7	تعزز المتحصلات بمستندات ثبوتية مؤيدة لها مثل أوامر الايداع.	3.75	4	أوافق
8	يتم ضبط و مراجعة الايرادات المالية نهاية كل يوم عمل.	3.66	4	أوافق
9	يتم التثبت من صحة تحصيل الايرادات وانها تتم في وقتها وفقاً للقوانين والانظمة المعمول بها.	4.18	4	أوافق
10	يتم التأكد من صحة العمليات الحسابية للمبالغ المحصلة.	3.80	4	أوافق
11	لدي كافة العاملين فهم بالسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.	3.72	4	أوافق
12	يتم إبلاغ المستوى الإداري المعني وفي الوقت المناسب عن أي إنحرافات او مشكلات في نظام الرقابة الداخلية.	3.81	4	أوافق
13	كفاءة وفعالية الرقابة المالية تحدان من الإختلاس وضياع الإيردات الجمركية وتزيدان من حصيلة الإيرادات غير النفطية.	3.99	4	أوافق
14	توجد رقابة إدارية على كل المداخل التي بها وحدات جمركية.	3.86	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية.

من خلال الجدول رقم **(07)** يلاحظ الباحث أن الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الثانية التي تنص على"**هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة المالية وحصيلة الايرادات الجمركية بجمهورية جنوب السودان**"فان الاوساط الحسابية له تقع في المدي ما بين (3.60– 4.18) والمنوال (4) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموفقة على أن**هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة المالية وحصيلة الايرادات الجمركية بجمهورية جنوب السودان.**

أيضاً تم استخدام مربع كاي لمعرفة أذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات الفرضية.

جدول رقم (08) اختبار مربع كاى لعبارات الفرضية الثانية:

الرقم	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
1	توجد وحدات للرقابة الداخلية تتسم بالاستقلالية بالوحدات الجمركية بجمهورية جنوب السودان.	392.963	1	0.00
2	يتميز القائمين على امر المراجعة الداخلية بالوحدات الجمركية بالكفاءة العالية والمهنية.	392.525	1	0.00
3	يتمتع المراجع الداخلي بصلاحيات واسعة للقيام بواجباته.	391.041	1	0.00
4	يقدم المراجع الداخلى تقارير دورية عن أداء العمل للإدارة.	390.909	2	0.00
5	يراعى الفصل بين وظيفة تحصيل الايرادات ووظيفة تسجيلها في الدفاتر والسجلات.	388.671	1	0.00
6	تودع المتحصلات النقدية في الحسابات المصرفية المعنية أول بأول.	392.504	1	0.00
7	تعزز المتحصلات بمستندات ثبوتية مؤيدة لها مثل أوامر الايداع.	377.321	1	0.00
8	يتم ضبط و مراجعة الايرادات المالية نهاية كل يوم عمل.	378.956	1	0.00
9	يتم التثبت من صحة تحصيل الايرادات وانها تتم في وقتها وفقاً للقوانين والانظمة المعمول بها.	400.000	2	0.00
10	يتم التأكد من صحة العمليات الحسابية للمبالغ المحصلة.	381.638	1	0.00
11	لدي كافة العاملين فهم بالسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.	380.000	1	0.00
12	يتم إبلاغ المستوى الإداري المعني وفي الوقت المناسب عن أي إنحرافات او مشكلات في نظام الرقابة الداخلية.	374.667	1	0.00
13	كفاءة وفعالية الرقابة المالية تحدان من الإختلاس وضياع الإيردات الجمركية وتزيدان من حصيلة الإيرادات غير النفطية.	400.000	1	0.00
14	توجد رقابة إدارية على كل المداخل التي بها وحدات جمركية.	379.394	2	0.00

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية.

لاختبار صحة الفرضية التي تنص على:"**هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابةالمالية وحصيلة الايرادات الجمركية بجمهورية جنوب السودان**" "تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور حسب الجدول رقم**(08)** وجاءت

قيم مربع كاي المحسوبة (392.963 – 392.525 – 391.041 – 390.909 – 388.671 - 392.504 – 377.321 – 378.956 – 400.000 – 381.638 - 380.000 – 374.667 – 400.000 – 379.394)وبدرجات حرية (1-2)وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.00) وعند مقارنة مستوى الدلالة Sig بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة Sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعباراتالفرضية وبالتالي صحة الفرضية.

3. إختبار الفرضية الثالثة: "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة المالية وزيادة حصيلة الرسوم بجمهورية جنوب السودان"

لمعرفة اتجاه اجابات العينة المبحوثة لكل عبارة من عبارات الفرضية لا بد من معرفة الوسط الحسابي بالإضافة الى المنوال.

جدول رقم (08) الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضيةالثالثة

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	التفسير
1	توجد قوانين ولوائح رقابية محددة ومعتمدة بالوحدات الايرادية غير النفطية تنظم عملية التحصيل.	3.86	4	اوافق
2	تعتبر السياسات والخطط الادارية والمالية من الأدوات والضوابط الفعالة للرقابة المالية على الايرادات غير النفطية في الوحدات الايرادية.	3.80	4	اوافق
3	العاملون في الوحدات الايرادية على إلمام تام بالسياسات والخطط الرقابية التي تنظم عملية تحصيل الايرادات غير النفطية.	3.85	4	اوافق
4	تتسم القوانين واللوائح المطبقة في تحصيل الايرادات غير النفطية بالمرونة والوضوح.	3.70	4	اوافق
5	توجد إجراءات عمل واضحة ومكتوبة تضبط العمل المتعلق بتحصيل الايرادات.	3.68	4	اوافق
6	توجد سجلات مالية تسجل فيها كافة المعاملات المالية المرتبطة بعملية تحصيل الايرادات.	3.76	4	اوافق
7	توفر السياسات الخطط الرقابية يزيد من كفاءة أداء العاملين و ينعكس إيجاباً على حصيلة الإيرادات غير النفطية بالوحدات الإيرادية.	3.88	4	اوافق
8	وضوح ومرونة الإجراءات الرقابية يساعد على إكتشاف الظواهر السالبة كتسرب الإيردات والإختلاس ويحد منها، و يؤدي الى زيادة حصيلة الإيردات غير النفطية.	4.26	5	اوافق بشدة
9	تطبيق السياسات والإجراءات الرقابية ينعكس إيجاباً على الأداء ويزيد من حصيلة الإيرادات غير النفطية.	4.25	5	اوافق بشدة
10	ضمان تطبيق القوانين واللوائح يحد من فرص الوقوع في الأخطاء ويساعد في إكتشاف حالات الغش والإختلاس في وحدات الإيرادات غير النفطية.	3.96	4	اوافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية.

من خلال الجدول رقم **(08)** يلاحظ الباحث أن الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الثانية التي ينص على"**هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة المالية وزيادة حصيلة الرسوم بجمهورية جنوب السودان**" فان الاوساط

الحسابية له تقع في المدي ما بين (3.68– 4.26) والمنوال (4-5) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي موافق وموافق بشدة، على أن**هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة المالية وزيادة حصيلة الرسوم بجمهورية جنوب السودان.**

جدول رقم (09) اختبار مربع كاى لعبارات الفرضية الثالثة

الرقم	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
1	توجد قوانين ولوائح رقابية محددة ومعتمدة بالوحدات الايرادية غير النفطية تنظم عملية التحصيل.	238.913	1	0.00
2	تعتبر السياسات والخطط الادارية والمالية من الأدوات والضوابط الفعالة للرقابة المالية على الايرادات غير النفطية في الوحدات الايرادية.	275.670	1	0.00
3	العاملون في الوحدات الايرادية على إلمام تام بالسياسات والخطط الرقابية التي تنظم عملية تحصيل الايرادات غير النفطية.	255.446	1	0.00
4	تتسم القوانين واللوائح المطبقة في تحصيل الايرادات غير النفطية بالمرونة والوضوح.	297.005	2	0.00
5	توجد إجراءات عمل واضحة ومكتوبة تضبط العمل المتعلق بتحصيل الايرادات.	292.348	1	0.00
6	توجد سجلات مالية تسجل فيها كافة المعاملات المالية المرتبطة بعملية تحصيل الايرادات.	272.139	2	0.00
7	توفر السياسات الخطط الرقابية يزيد من كفاءة أداء العاملين و ينعكس إيجاباً على حصيلة الإيرادات غير النفطية بالوحدات الإيرادية.	321.141	2	0.00
8	وضوح ومرونة الإجراءات الرقابية يساعد على إكتشاف الظواهر السالبة كتسرب الإيردات والإختلاس ويحد منها، و يؤدي الى زيادة حصيلة الإيردات غير النفطية.	283.404	1	0.00
9	تطبيق السياسات والإجراءات الرقابية ينعكس إيجاباً على الأداء ويزيد من حصيلة الإيرادات غير النفطية.	312.216	2	0.00
10	ضمان تطبيق القوانين واللوائح يحد من فرص الوقوع في الأخطاء ويساعد في إكتشاف حالات الغش والإختلاس في وحدات الإيرادات غير النفطية.	274.753	1	0.00

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية.

لاختبار صحة الفرضية التي تنص على:"**هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة المالية وزيادة حصيلة الرسوم بجمهورية جنوب السودان** " "تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور حسب الجدول رقم **(09)** وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة (238.913 – 275.670 – 255.446 – 297.005 – 292.348 – 272.139 – 321.141 – 283.404 – 312.216 – 274.753)وبدرجة حرية (1-2)وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.00) وعند مقارنة مستوى الدلالة Sig بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة Sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات الفرضية, وبالتالي صحة الفرضية.

خاتمة:

على ضوء عرض ومناقشة النتائج، يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة على النحو التالي:

1. كفاءة الرقابة المالية تعزز زيادة حصيلة الضرائب بجمهورية جنوب السودان
2. يتم التثبت من صحة تحصيل الإيرادات وأنها تتم في وقتها وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.
3. تستخدم الإيرادات التقديرية كأساس لتقييم الأداء بالوحدات الإيرادية.
4. يراعى الفصل بين وظيفة تحصيل الإيرادات ووظيفة تسجيلها في الدفاتر والسجلات كوسيلة رقابية.
5. تستخدم تقارير الأداء لقياس كفاءة الأداء في التنفيذ.
6. تعزز المتحصلات بمستندات ثبوتية مؤيدة لها مثل أوامر الإيداع.
7. وجود أنظمة للرقابة المالية تتسم بالكفاءة والفعالية تحد من الإختلاس وتسرب الجمارك وتعمل على تنمية مجمل الإيرادات غير النفطية بجمهورية جنوب السودان.
8. تطبيق قوانين ولوائح الرقابة المالية تحد من فرص الوقوع في الأخطاء وتساعد في إكتشاف حالات الغش والإختلاس في وحدات الإيرادات مما يزيد من حصيلة الإيرادات.

التوصيات:

على ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة والتي أشارت الى أن كفاءة الرقابة المالية توثر أيجاباً على تنمية الإيرادات غير النفطية بجمهورية جنوب السودان، يمكن إقتراح التوصيات الآتية:

1. زيادة كفاءة وفعالية الرقابة المالية من خلال تطوير أنظمة الرقابةالمالية.
2. الإرتقاء بعملية الرقابة من إطار الرقابة المالية التقليدية الى مستوى رقابة وتقويم الأداء.
3. التأكيد على ضرورة الإلتزام بقوانين ولوائح الرقابة المالية في الوحدات الإيرادية.
4. العمل على تطبيق أنظمة حديثة في الرقابة على الإيرادات كنظام التحصيل الإلكتروني.
5. إعتماد تطبيق نظام الخزانة الواحدة كوسيلة رقابية تودع فيه الإدارات الإيرادية كل الإيرادات العامة، لتفعيل وتسهيل عملية الرقابة على الإيردات.
6. منح إدارات المراجعة الداخلية أستقلالية وصلاحيات أوسع تمكنها من القيام بمهامها الرقابية على أكمل وجه.
7. تفعيل الدور الرقابي للمراجعة العامة للإيرادات غير النفطية.
8. التوصية بدراسة حول الرقابة المالية على الموازنة العامة في جمهورية جنوب السودان.

لائحة المراجع:

1. اتفاقية تقاسم الثروة الموقعة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في يناير (2004م).
2. جعفر عثمان الشريف، (2008)،"أثر الرقابة المالية الحكومية في حماية الأصول العامة"، رسالة دكتوراة في المحاسبة، غير منشورة، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، الخرطوم، السودان .
3. حماد اكرم، (2004)، "الرقابة المالية في القطاع الحكومي"، دار مهنية،عمان، الاردن .
4. الشريف محمد، (2001)، "الرقابة المالية في المملكة العربية السعودية"، دار طريف، الرياض28 .
5. صلاح الدين شروخ، (2003) "منهجية البحث العلمي للجامعيين" دار العلوم للنشر والتوزيع، مصر.
6. عبد القادر موفق، (2015) "الرقابة المالية على البلدية في الجزائر، أطروحة دكتوراة في المحاسبة، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنه.
7. عناية غازي، (1998)، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار البيارق للنشر والتوزيع.
8. عواضه حسن، (1978)،"المالية العامه"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان .
9. مبارك محمد الدوسري، (2010)، "تقييم أثر الرقابة المالية التي تمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت"، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط .
10. محمود حسين وعزام زكريا احمد، (2007)،"مبادئ المالية" دار المسرة، عمان.
11. Ernest Adu- Gyamfi, (2014), Effective Revenue Mobilization: A case Study of Upper Denkyira East Municipal Assembly of Ghana, Public Policy and Administration Review.
12. Interim Constitutional of Southern Sudanof 2005.
13. Ministry of Finance and Economic Planning, Directorate of Taxation, (April 2015). The Basic Information on the Tax System in South Sudan.
14. Ministry of Finance and Economic Planning, Republic of South Sudan, (2014), 2013/2014 Budget Speech by Minister of Finance.
15. Ministry of Finance and Economic Planning, Republic of South Sudan, (2013). Republic of South Sudan Approved Budget, 2012/2013.
16. Ministry of Finance and Economic Planning, (2011), Revenue Challenges Ahead: Southern Sudan, Presentation to OECD'S Task Force on Tax and Development,
17. Ministry of Finance and Economic Planning, (2013) Approved Budget, 2012 -2013, Republic of South Sudan. P 10.
18. MWACHIRO D. BRIAN, (2013), EFFECTS OF INTERNAL CONTROLS ON REVENUE COLLECTION: A CASE OF KENYA REVENUE AUTHORITY a research submitted in partial fulfillment of the requirement for the award of Master degree of Business Administration (MBA), School of Business, University of Nairobi, Kenya.
19. The report of the Auditor General of the Republic of South Sudan on the Financial Year ended 31st December, (2005).
20. Wilson Matamande and others, (2011), " The effect of Internal Control in Revenue Management": A case study of Zimbabwean Revenue Authority, Journal of Case Research in business and Economics.

التنمية والتنويع الاقتصادي في ليبيا
"دراسة تحليلية لواقع التنمية وإشكالية تحقيق التنويع الاقتصادي"

ECONOMIC DEVELOPMENT AND DIVERSIFICATION IN LIBYA
Analytical Study of the Reality and Problematic of Economic Diversification Realization

مخلوف مفتاح محمد
جامعة الزيتونة ـ ليبيا

الملخص:

تناولت الدراسة تحليل مسيرة التنمية في ليبيا خلال العقود الماضية، وتقييم أهم التطورات الاقتصادية والاجتماعية ممثلة بالنمو الاقتصادي، وبمحاولات تنويع مصادر الدخل اعتمادا على الأنشطة غير النفطية، وتنويع الصادرات والإيرادات العامة، وكذلك ممثلة بتطور الخدمات الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى أن ليبيا حققت العديد من الانجازات سواء على المستوى الاقتصادي معبرًا عنه بنمو الدخل الإجمالي والدخل الفردي، أو على المستوى الاجتماعي معبرًا عنه بالخدمات الصحية والتعليمية المقدمة للمواطن الليبي. إلا أنه رغم هذه الانجازات لا يزال أمام ليبيا جهد كبير ينبغي القيام به للتخلص من الاعتماد الشديد على النفط. وهذا الجهد يمثل تحدي ينبغي مواجهته بالمحافظة على زخم سياسات وبرامج التنويع الاقتصادي في إطار نموذج تنموي وطني يحدد مسارات التنمية وقيودها محليا وعالميا .

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي، التنويع الاقتصادي، الصادرات، الصادرات غير النفطية.

Abstract

The study treated the analysis of the progress of development in Libya during the past decades and evaluation of the most important economic and social developments representing in the economic growth and attempts for diversification of the income sources depending on nonpetroleum activities, diversification of exports and imports as well as representing in development of the social service. The study reached to the conclusion that Libya has realized various achievements either at the economic level expressed in the growth of the gross income and individual income or at the social level expressed in health and educational serviced provided to the Libyan citizen. But in spite of such achievements, still there is a considerable effort facing Libya which should be exerted in order to get rid of the strong dependence on the petroleum. This effort represents a challenge which should be faced by keeping the momentum of economic diversification policies and programs within a national growth pattern defining the courses of the development and its restrictions locally and internationally.

Key words: Economic Growth, Economic development, Economic Diversification, Exports, Nonpetroleum exports.

مقدمة

بعد الاستقلال اهتمت العديد من البلدان النامية ومنها البلدان العربية بتسريع جهود النمو بالمعنى الكمي من حيث تعظيم معدلات النمو الاقتصادي، كما اهتمت العديد من هذه البلدان بجهود التنمية من حيث أخذ الجوانب الثقافية والمؤسسية والسياسية، وغيرها من الاعتبارات النوعية بعين الاعتبار بهدف تحسين مستوى المعيشة للسكان.

وكانت ليبيا من بين هذه الدول التي اهتمت بالتنمية الاقتصادية، فقد بدأت ليبيا تعمل على تغيير ملامح الاقتصاد الوطني عن طريق تنفيذ العديد من الخطط التنموية منذ أوائل ستينات القرن الماضي معتمدة في ذلك على عائدات النفط، التي بدأت تتحسن في عام 1962. كانت أول هذه الخطط هي الخطة الخماسية(1963ـ1968)، ثم تلتها ثلاثة خطط أساسية أخرى خلال الفترة 1973ـ1985.

وقد أدت هذه الخطط التنموية إلى تحول الاقتصاد الليبي من اقتصاد بسيط يعتمد على الرعي والزراعة التقليدية إلى اقتصاد نامي نسبيا، يمتاز بتحسن مستوى الرفاء الاقتصادي معبرًا عنه بمتوسط دخل الفرد، وبتحسن مستوى الرفاء الاجتماعي معبرًا عنه بالخدمات التعليمية والصحية المقدمة للمواطن الليبي. إلا أن هذه الانجازات التنموية كانت محدودة جدًا فيما يتعلق بهدف تنويع الاقتصاد الوطني عن طريق تنمية القطاعات والأنشطة غير النفطية، فلا يزال النفط يشكل أكثر من نصف الهيكل الإنتاجي، وهو عماد الموازنة العامة، والصادرات السلعية.

وحيث أن سؤال التنويع الاقتصادي كان ومازال مطروحًا، بل هو أكثر إلحاحا اليوم، جاء طرحنا لهذا الموضوع المهم لعله يدفع إلى شيء من التبصّر بكيفيات تحقيق التنويع الاقتصادي.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من كونها ربما تبصّر برؤى الساسة والنخب المثقفة في ليبيا بأهمية التفكير بجدية في إستراتيجية تنموية تقوم على سياسات تعزز التنويع الاقتصادي. كما تأتي أهميتها أيضًا من ندرة الدراسات المحلية التي تناولت تقييم التجربة التنموية في ليبيا بموضوعية، من وجهة نظرنا، وهي بذلك تسد نقصًا في هذا الجانب.

هدف الدراسة: تستهدف هذه الدراسة تقييم جهود التنمية في ليبيا وخاصة فيما يتعلق بهدف التنويع الاقتصادي. وكذلك تقديم بعض التوصيات التي ربما تساعد على فعالية برامج التنمية وسياسات التنويع الاقتصادي المستقبلية.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي. واشتملت على أربعة أجزاء: الجزء الأول، تضمن المقدمة، وتناول الجزء الثاني بعض الدراسات السابقة التي تم الإطلاع عليها، واستعرض الجزء الثالث مراجعة مختصرة لمسار تجربة التنمية في ليبيا خلال العقود الماضية وتقييم هذه التجربة بالاستناد إلى بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المستقاة من بيانات المصادر الرسمية، وتضمن الجزء الرابع الخاتمة، التي احتوت النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

حاولت دراسات كثيرة تقييم التجربة التنموية في البلدان النامية ومنها البلدان العربية، ودراسات أخرى تناولت التجربة الليبية على وجه التحديد. على مستوى البلدان النامية والعربية، نجد العيسوي(2001)، يرى أن حدوث التنمية الجادة على المدى الطويل في الدول النامية ومنها العربية هو احتمال ضعيف للغاية بسبب تطبيق سياسات التثبيت والتكيف (القائمة على الليبرالية الاقتصادية الجديدة) التي تنظر إلى النمو الاقتصادي على أنه هو الحل لكل مجتمعات بلدان العالم الثالث، وإن نظام السوق هو الكفيل بإحداث النمو.

وكذلك نجد الكواز (2007) ـ وهو يتحدث عن مأزق التنمية في الدول العربية ـ يرى أن التمويل لم يعد بتلك العقبة أمام التنمية، وأن الخصخصة وحدها ليست هي الخيار الأنسب لتحقيق التنمية، فلا بد من تدخل الدولة بشكل جدي ورشيد. واوضح الباحث نفسه في دراسة أخرى(2011) تناول فيها تقييم تجربة التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي، أن هذه الدول حققت تطور في مجال النمو الاقتصادي، ولكن هذا التطور ظل محدودًا في مجال إصلاح الكثير من الاختلالات مثل، خلل تنويع مصادر الدخل، وخلل التركيز في الصادرات.

أما الأستاذ جورج قرم(2011)، فيري في مداخلة له في مؤتمر تحديات التكامل الاقتصادي العربي وعلاقته بالتطور التنموي بالمنطقة المنعقد في بيروت، أن البلدان العربية حققت العديد من مظاهر التحديث البراقة مثل: الأبراج، والمعاهد والجامعات، والسيارات الفارهة، لكن خلف هذه المظاهر وقائع ومعطيات اقتصادية واجتماعية مفجعة مثل، استمرار الأمية، والبطالة، والتفاوت في الدخل بين الأفراد، وغياب أي إبداع في الإنتاج السلعي والخدمي، وهذه الجوانب السلبية ناتجة من نموذج تنموي مشوه وغير متوازن.

وأكدت كذلك دراسة العباس، وابوشمالة (2018)، أن مسار التنمية في الدول العربية لم يكن مؤسس على مسارات تنموية قابلة للاستدامة في كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لذا فشلت في الوصول إلى اقتصاد متنوع يحقق تسريع الاستدامة والنمو والحفاظ على البيئة.

وأما الدراسات التي تناولت تجربة التنمية في ليبيا، نجد المهوب(2002) يقرر في دراسة له يقيم فيها تجربة التنمية في ليبيا، أن الكلام عن التنمية في ظل المتغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية والتطورات التكنولوجية في بلد صغير الحجم والإمكانات مثل ليبيا هو أشبه إلى التمني منه إلى الواقعية، وإن كان يمكن تحقيق بعض المكاسب التنموية في ظل التكامل العربي والتكامل الإقليمي بدلا من التنمية المنعزلة. ويرى زرموح (2002)، في دراسته "دور الصناعة في تحديد ملامح الاقتصاد الليبي" وهي ورقة ألقيت في ندوة هوية الاقتصاد الليبي التي انعقدت بمدينة سرت، أن قطاع الصناعة لم ينل قدرًا كبيرًا من الاهتمام، ولم يعط الفرصة الكافية لنحكم عليه. وأنه يجب إزالة المعوقات والمشاكل أمام هذا القطاع بالأسلوب العلمي من خلال سياسة صناعية فعالة تعدها وتنفذها جهة مركزية على درجة عالية من الاستقلالية والصلاحيات، وإن الإرادة، والتي تعبر عن نفسها في السلوك المنهجي من أجل التقدم هي العنصر الحاسم في نجاح الصناعة الليبية. كذلك أكد الفارسي(2005)، في دراسته "تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي: شراكة مع القطاع الخاص" على التوجه نحو تنمية قطاع الصناعة وذلك بسبب الظروف غير ملائمة للتنمية الزراعية في ليبيا.

ويوضح شامية(2016)، وهو يتناول "السياسات الاقتصادية والعامة ومتطلبات النجاح" الكثير من المعوقات التي أثرت سلبًا على أداء الاقتصاد الوطني مثل:غياب الرؤية الإستراتيجية، ضعف الحافز على الاستثمار، انتشار الاقتصاد غير الرسمي، ضعف البنية الهيكلية للقطاع العام، ضعف الإدارة الحكومية، وسوء الإدارة وظاهرة إهدار المال العام. ويحدد السيد شامية جملة من السياسات والإجراءات الداعمة للمرحلة المقبلة، على أن تنسجم هذه السياسات مع التطورات العالمية ومع التغيرات في العلوم والتقنية. وبيّن اشطيبة (2018)، وهو يتناول دور المؤسسات الدولية في دعم التنمية في ليبيا، أن تعثر اغلب المشروعات التنموية في ليبيا يرجع في الغالب إلى سوء التخطيط وقلة التقنية المتطورة، فضلا على قلة الإمكانات البشرية.

مسيرة التنمية في ليبيا:

1 ـ خطط وميزانيات التنمية

إن إنتاج النفط وتصديره بكميات تجارية أوائل الستينات كان حدثًا مهمًا في تاريخ ليبيا الاقتصادي والاجتماعي، فقد مكنت الصادرات النفطية الدولة الليبية من تنفيذ العديد من الخطط التنموية، التي أحدثت تغيرات اقتصادية واجتماعية كبيرة نسبيا. وكانت أول هذه الخطط هي الخطة التي شهدتها الفترة (1963 ـ 1968). وبعد التحول السياسي في عام1969 ركزت السلطة السياسية الجديدة منذ البداية على تقليص الفجوة بين الطبقات الفقيرة والطبقات الغنية من خلال إطلاق مشروعات اقتصادية كان للقطاع الخاص دور مهم فيها، ثم شرعت في تنفيذ ثلاثة خطط أساسية متتالية: الخطة الثلاثية(73ـ1975) والخطة الخماسية الأولى (76ـ 1980) والخماسية الثانية(81 ـ1985). وتم تنفيذ هذه الخطط وفق أسلوب التخطيط الشامل خصوصا بعد سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي وإتباع النهج الاشتراكي.

واستهدفت إستراتيجية التنمية في هذه الخطط تحقيق عدة أهداف، من أهمها: تحسين مستوى المعيشة للسكان، وتحقيق تنمية مكانية واجتماعية متوازنة، وعدالة توزيع الدخل، وتطوير الموارد البشرية، وتنويع الاقتصاد الوطني من خلال تنمية القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والثروة الحيوانية، بالإضافة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وفق إستراتيجية إحلال الواردات، وخاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية. ويبين الجدول رقم(1) المخصصات والمصروفات التنموية.

الجدول(1): مخصصات ومصروفات خطط التنمية في ليبيا للفترة (1963 ـ 2010).

فترة الخطة	المبلغ بالمليون		الأهداف العامة للخطط التنموية
	المخصص	المنفذ	
(1963 ـ 1968)	480	480	تحسين مستوى معيشة الأفراد محدودي الدخل بالدرجة الأولى، وهي بمساعدة البنك الدولي. وهناك خطتان قبل هذه الخطة:(1955.52) و(1961.56) بدعم الأمم المتحدة، وإشراف مشترك بين ليبيا والأمم المتحدة، وهدفهما الأساسي اكتشاف المياه الجوفية وغرس الأشجار.
(1970 ـ 1972)	969	791	تحسين مستوى المعيشة
(1973 ـ 1975)	2585.9	2203	زيادة معدل النمو والشروع في التنويع الاقتصادي
(1976 ـ 1980)	8813	8259	الدخول بعمق في التصنيع، وتنويع هيكل الاقتصاد، والصادرات، وإحلال الواردات
(1981 ـ 1985)	11800	10700	رفع النمو للناتج غير النفطي وخاصة الزراعة(7%) والصناعة(22%)، تحقيق الاكتفاء الذاتي، والتركيز على تنويع الاقتصادي.
(1986 ـ 1990)	7055.4	4153.3	المبلغ المخصص في البداية(10900) وتم تخفيضه لأسباب تتعلق بالتمويل عندما انهارت أسعار النفط عام 1986م
(1991 ـ 1995)	5149.5	2351.3	لم تكتمل الخطة بسبب صعوبات التمويل للأسباب المذكورة أعلاه. وتضمنت هذه الفترة برنامج تمهيدي هدفه الأساسي تصفية الالتزامات القائمة على برنامج التحول. غير أن هذا الهدف لم يتحقق وبقيت الالتزامات قائمة
(1997 ـ 2001)	6592	5196	استمر العمل خلال هذه السنوات بإعداد وتنفيذ الميزانيات السنوية للأسباب التي سبق ذكرها
مشروع التحول: (2002 ـ 2006)	35842	28137	تساهم الخزانة بما نسبته43.3% من المبلغ المقرر، والباقي يتكفل به التمويل الذاتي والقطاع الخاص.
مشروع التحول: (2007 ـ 2010)	164246	95924	تساهم الخزانة بما نسبته43.3% من المبلغ المقرر، والباقي يتكفل به التمويل الذاتي والقطاع الخاص.

المصدر: من إعداد الباحث. بالاعتماد على تقرير وزارة التخطيط لعام 2004، وعام 2012م.

ونلحظ من هذا الجدول، ارتفاع مستمر لمصروفات التنمية في الخطط الثلاثة الأولى الممتدة من عام 1973 وحتى العام 1985. لكن هذه المصروفات التنموية، وكما يلاحظ من الجدول المذكور، انخفضت بعد عام 1985م نتيجة التراجع الحاد في أسعار النفط الذي حدث في منتصف الثمانينات لتصل إلى حوالي 2351 مليون دينار بالفترة(1991ـ 1995). ومع بداية الألفية الثانية(2000) ارتفعت مصروفات التنمية من جديد مدفوعة بتحسن أسعار النفط، لتبلغ أكثر28 مليار دينار بالفترة (2002 ـ 2006)، وأكثر من 95 مليار دينار بالفترة (2007 ـ 2010). هذا. وقد تراجعت النفقات التنموية بشدة (بلغت النفقات التنموية نحو 40 مليار دينار فقط خلال الفترة 2010 ـ 2019) بعد أحداث فبراير2011، وذلك سبب الظروف الأمنية والصراع السياسي المسلح الذي أدى في عدة مرات إلى عرقلة وتوقف إنتاج النفط. وفي الحقيقة، بعد أحداث فبراير 2011، لم تكن هناك مشروعات تنموية سوى بعض الترميمات لبعض المرافق والبني التحتية وبصفة خاصة في مجال الكهرباء.

2 ـ الانجازات والإخفاقات ـ المعوقات والدروس المستفادة.

2 ـ 1 ـ الانجازات والإخفاقات:

لتقييم التجربة التنموية في ليبيا، نستعين بالجدول رقم(2)، الذي يوضح تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال العقود الماضية. ونلحظ من هذه الإحصائيات أن جهود التنمية خلال هذه العقود قد حققت نتائج لا يستهان بها، فقد تطور الدخل الإجمالي بشكل كبير، وكذلك ارتفع الدخل الفردي ارتفاعا ملحوظا بين عامي 1970 و2012.

كما حدث تطور كبير في ناتج القطاعات غير النفطية، حيث تضاعف الناتج الزراعي نحو77مرة، والناتج الصناعي نحو250 مرة، والناتج الخدمي نحو80 مرة، وأن كانت هذه النواتج، وكذلك ناتج القطاع النفطي، تأثرت سلبا بأزمة 2011 وخصوصا بعد عام 2014.

الجدول (2): تطوربعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا (سنوات مختارة)

المؤشر // السنوات	1970	1980	1990	2000	2010	2012	2015	2018
عدد السكان (بآلاف)	1963	2738.7	3792.2	4764.9	6100.2	6241.4	6382.6	6413.2
عدد العاملين اقتصاديا (بآلاف)	394	568.8	872.9	1311	1959	2039	2173	2202
معدل البطالة %	4.8	3.6	6.7	14.7	21.8	20	21	30
الناتج الإجمالي (مليون دينار)	1288.3	10553.8	8246.9	17775.4	92978.2	112591.0	34726.6	55502.0
ـ الناتج النفطي	813	6525.7	3243.8	7080.6	66467.8	84411.1	14990.5	31762.0
ـ الناتج غير النفطي:	475	40281	5003.1	10695	41723.8	28179.9	19736	23740.0
1ـ الناتج الزراعي	33.1	236.4	482.9	1439.7	724.7	744.8	425.0	717.0
2 ـ الناتج الصناعي	24	259.1	563.1	1286.4	4787.4	3956.5	3938.5	4087.0
3 ـ ناتج الخدمات	417.9	3532.6	3243.8	8233.1	33215.0	23478.6	15372.5	18936.0
الإيرادات العامة (مليون دينار)	570.5	6808.5	2441.4	5843.6	61503.1	70131.4	16844	49143.9
ـ النفطية	484.0	5951.1	1386.0	2203.0	55713.0	66932.3	10598	33475.3
ـ غير النفطية	86.5	857.4	1055.4	3640.6	5790.1	3199.1	6246	2435.4
النفطية / إجمالي الإيرادات	84	87	56	38	91	95	63	93
التجارة الخارجية / إجمالي الناتج	80.5	74	70.3	79	91	90	68	93
إجمالي الصادرات:	770.1	6537.9	3247.5	6185.6	62658.0	76893.0	14197	40941.8
ـ النفطية	699.1	6486.4	3085.1	3841.9	59850.0	75355.0	13853	39491.0

ـ غير النفطية:	71.0	51.5	162.4	2343.7	1808.0	1538.0	1144	1870.0
النفطية / إجمالي الصادرات	90.8	99.2	95	62.1	97.1	98.0	96	96
الصادرات ذات التقنية العالية	%00	%00	%00	%00	%00	%00	%00	%00
متوسط دخل الفرد	656	3850	2274	3275	16500	17755	5441	8300

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصادر الرسمية. ملاحظة: الإيرادات العامة لعام 2018 تشمل نحو 12.3 مليار إيرادات من ضريبة بيع النقد الأجنبي لم نذكرها في التفاصيل.

واستطاعت ليبيا أيضا خلال مسيرتها التنموية إنشاء بعض الصناعات في مجال البتر وكيمائيات والأسمدة، ومجال صناعة الحديد والصلب، وصناعة الاسمنت، بالإضافة إلى بعض الصناعات الغذائية. إلا أن هذه الصناعات ـ وأن كانت في الأساس تسير وفق إستراتيجية إحلال الواردات ـ لم تحقق تنوع في هيكل التجارة التجارية وبخاصة هيكل الصادرات السلعية، فمساهمة الصادرات الصناعية والمتمركزة على الصادرات الكيماوية بالكاد وصلت 2% من إجمالي الصادرات. وذلك وفق إحصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن مصلحة الإحصاء والتعداد بوزارة التخطيط الليبية.

وكذلك تمكنت ليبيا من تحقيق انجازات كبيرة في مجال: الإسكان، التعليم، الصحة، الخدمات الضمانية، ومرافق البنية التحية، مثل: الكهرباء، الطرق، الموانئ البحرية والجوية، ووسائل النقل والاتصالات ... وغيرها. فهذه الخدمات والمرافق تغطي حاليا معظم مدن وقرى ليبيا.

ولكن جهود التنمية لم تحقق تحول ملموس في هيكل الاقتصاد الليبي، فقد ظل الاقتصاد الليبي ـ رغم محاولات التنويع ـ اقتصاد أولي يعتمد على النفط. حيث نلحظ من الإحصائيات الواردة بالجدول رقم(3) التالي، أن مساهمة القطاعات الإنتاجية الأساسية(الزراعة والصناعة) في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وبعد مضي عدة عقود، لا تزال منخفضة، وهي عند مستواها المنخفض المسجل عام 1970، باستثناء زيادة بسيطة في مساهمة الصناعة. وهذا يعني أن البرامج التنموية التي نفذت في ليبيا خلال العقود الماضية لم يكن لها تأثير كبير في خفض المساهمة النسبية المباشرة للنفط في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (3): الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بين العامين (1963، 2018)

المؤشر// السنة	1963	1970	1980	1987	1990	2000	2010	2012	2015	2018
الناتج النفطي	42.3	63.1	61.8	29.3	39.3	39.8	59.3	74.9	43.2	57.2
الناتج غير النفطي	57.7	36.9	38.2	70.6	60.7	60.2	40.7	25.1	56.8	42.8
الناتج الزراعي	6.4	2.6	2.3	7.0	5.8	8.1	2.5	0.66	1.2	1.3
الناتج الصناعي والمحاجر	4.6	1.9	2.5	6.8	6.8	7.2	5.8	3.5	11.3	7.4
ناتج الخدمات	46.7	32.4	33.4	56.8	48.1	46.0	32.4	20.9	44.3	34.1

المصدر: الإحصائيات مصدرها النشرة الاقتصادية للمصرف المركزي. ملاحظة: ناتج الخدمات شمل ناتج البناء والتشييد.

واستنادا على إحصائيات الجدول رقم(3)، والجدول رقم(2) السابقين، نسجل الأتي:

ـ بلغت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الإجمالي عام 2010 نحو2.5%، وهو نفس الرقم تقريبا المسجل عام 1970 وانخفضت إلى نحو نصف ذلك عام 2018. وبلغت مساهمة الصناعة التحويلية حوالي 6% عام 2010 . أي أنها تضاعفت بالمقارنة بعام 1970، وارتفعت إلى نحو 11% عام 2015، غير أن هذا الارتفاع بالواقع يعود بالدرجة إلى انخفاض مساهمة النفط بسبب توقف الإنتاج. وبلغت مساهمة قطاع الخدمات ما يزيد قليلا عن 32%، وزادت نقطتين عام 2018م، وهي

مساهمة مرتفعة نسبيا، لكن ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الخدمات في ليبيا يعود بجزء كبير إلى ارتفاع الخدمات غير التجارية، ولا يرجع إلى زيادة الخدمات الإنتاجية القابلة للاتجار، والتي تزيد القيمة المضافة.

ـ ظلت مساهمة قطاع النفط في الناتج الإجمالي عند مستواها المرتفع، حوالي 60%. وإن كانت هذه المساهمة تنخفض لنحو30% في السنوات التي تنخفض فيها أسعار النفط، كما حصل في بعض سنوات الفترة (1987ـ1999)، والسنوات التي تعثر فيها مستوى الإنتاج كما حصل في عام 2011، وعامي2015 و2016، مما يعني أن انخفاض الأهمية النسبية للنفط يرجع لهذه الأسباب (انخفاض الأسعار، وتراجع الإنتاج) وليس إلى تحسن مساهمة القطاعات غير النفطية.

ـ كذلك بقيت الصادرات الليبية متمركزة على النفط الخام، فهو يمثل حوالي97% منها، وتعكس هذه الأهمية العالية مدى ضعف مساهمة الصادرات غير النفطية في هيكل الصادرات. راجع الجدول(2) السابق. وعلاوة على التركز السلعي، تتصف الصادرات الليبية بالتركز الجغرافي، فهي محدودة الأسواق، إذ تتركز في عدد من الأسواق الأوربية.

ـ كذلك ظلت الإيرادات العامة تعتمد على إيرادات النفط، فنحو90% من الإيرادات العامة هي إيرادات نفطية، وذلك عدا السنوات التي تنخفض فيها أسعار النفط. وهذا معناه أن الانخفاض الذي يحصل في الأهمية النسبية للإيرادات النفطية حال حدوثه لا يرتبط بتوسع القاعدة الضريبية أو بنمو الأنشطة الاقتصادية، وإنما يرتبط بتغير أسعار النفط والكميات المصدرة منه.

وقد جاء ضعف مساهمة الإيرادات الأخرى في الإيرادات العامة منطقيا في ظل عدم تحقق تنويع مصادر الدخل. فكما هو معلوم، ترتبط الإيرادات بشكل أساسي بهيكل الإنتاج وبمستوى التجارة؛ وذلك لأنهما يشكلان الوعاء الرئيس للإيرادات الضريبية وغير الضريبية. فكلما كانت القاعدة الإنتاجية، والتجارة الخارجية متمركزتين على عدد محدود من القطاعات والأنشطة الاقتصادية ـ وهو الواقع في ليبيا ـ كلما تراجع عدد الأوعية والمصادر المالية للدولة، ومن ثم زاد احتمال تعرّض الموازنة العامة وإيراداتها للانخفاض والتقلب لاسيما في حال مواجهة ظروف غير عادية مثل الصدمات الداخلية أو الخارجية. وهنا وجب التذكير بأن قيمة الإيرادات غير النفطية قد زادت من حوالي90 مليون دينار عام 1970 إلى حوالي6 مليار دينار عام 2010. (راجع الجدول رقم 2 السابق).

وهكذا يتبيّن أنه بعد مرور أكثر من خمس (إذا ما استبعدنا العشرية السوداء)عقود على جهود التنمية لم تتمكن ليبيا من تأسيس مسار تنموي يحقق تنوع اقتصادي يعزز استدامة التنمية والنمو الاقتصادي.

2 ـ 2 ـ المعوقات والدروس المستفادة:

إن تواضع انجازات التنمية في ليبيا وبخاصة فيما يتعلق بتحقيق التنويع الاقتصادي يثير هذا السؤال: ما هو السبب(الأسباب) الذي جعل نتائج جهود تنويع الاقتصاد الليبي بهذا القدر من التواضع ؟ وما مدى توفر مقومات وفرص نجاح برامج التنمية التي تحقق التنويع مستقبلا؟

بالواقع تصعُب الإجابة عن هذا السؤال في هذه الدراسة، ومع ذلك، سنحاول الإجابة عنه ـ على الأقل في إطار عام ـ بالاعتماد على مناقشة أهم المعوقات التي واجهت، من وجهة نظرنا، مسيرة التنمية في ليبيا، ومناقشة الدروس المستفادة من هذه التجربة، وكذلك الدروس المستفادة من بعض التجارب التنموية الناجحة.

2-2-1- المعوقات:

لا شك أن أي تجربة تنموية سوف تواجه معوقات وصعاب، وهذا أمر مسلم به تقريبا في أدبيات التنمية. والفارق بين التجارب التنموية هو أن تجارب نجحت وبدرجات متفاوتة في تجاوز هذه العراقيل والمعوقات، بينما فشلت أخرى. ولاشك أيضا أن تجربة التنمية في ليبيا قد واجهت العديد من المعوقات. في ما يلي نقدم، من وجهة نظرنا، أهم هذه المعوقات:

- تراجع العائدات النفطية، فلقد مثلت مرحلة انخفاض أسعار النفط الذي حصل في النصف الأول من الثمانينات منعطفًا حادًا في مسار التنمية، حيث فرض مأزق الاستدامة المالية حالة استرخاء تنموي استمرت حتى العام 2000 تقريبًا.
- سيطرة الدولة إلى النشاط الاقتصادي والتحول إلى النهج الاشتراكي عام 1978م، ثم التراجع عنه تدريجيا مع بداية التسعينات اثر انهيار الاتحاد السوفيتي. هذا فضلا على عدم السماح للاستثمار الأجنبي بالعمل في ليبيا عدا بالقطاع النفطي لفترة طويلة. هذا إلى جانب غياب الرؤية الاقتصادية الواضحة.
- صغر حجم السوق، وضعف تكوين رأس المال البشري، وتخلف نظم الإدارة، والانتشار المحدود للتقنية الحديثة والبرامج المتطورة، والفقر في نظم المعلومات، وهذه الظروف بالطبع غير مواتية للتنمية بوجه عام، والتنمية الصناعية بوجه خاص.
- الخصائص السلبية للبيئة المحيطة بعملية التنمية، فالتنمية تتأثر بالعوامل غير الاقتصادية المحيطة بها، والتي تشمل بالمعنى الواسع: العوامل السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والنفسية... وغيرها من العوامل التي لا ترتق بوعي أفراد المجتمع بالقدر الذي تتطلبه التنمية بعمقها واتساعها، وبالقدر الذي يسمح بتطور النظام الاجتماعي. وهذه العوامل جعلت من بنية النظام السياسي والاجتماعي لا تعمل للصالح العام للتنمية.

2-2-2- الدروس المستفادة:

تُمدّنا معرفة معوقات وأخطاء تجربتنا التنموية، وكذلك التجارب التنموية الناجحة، مثل تجارب دول جنوب شرق آسية، وبعض دول أمريكا اللاتينية ببعض الدروس.

أول هذه الدروس هو ضرورة وجود الرؤية التنموية المتطابقة مع الواقع التنفيذي، وألا تكون هذه الرؤية نخبوية منقطعة عن الجمهور. والثاني، وجود نظام سياسي صالح، فإطلاق عملية التنمية مرهون بالنظام السياسي؛ لأن القرار السياسي هو من يستثمر مستلزمات التنمية: الموارد، التعليم والتربية والثقافة وغيرها. والثالث، أهمية دور القطاع الخاص(دون التقليل من دور الدولة التنموي)، فالقطاع الخاص له دور مهم في أي اقتصاد، لذا فأن مسألة إشراكه في عملية التنمية الاقتصادية مسألة ضرورية. والرابع، أهمية التنوع الاقتصادي؛ وذلك لما يمثله التنويع الاقتصادي من ركيزة أساسية في تحرير الاقتصاد الوطني من الاعتماد على النفط (بالنسبة للبلدان النفطية) إلى جانب كونه وسيلة لتحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة. والدرس الخامس، إن التنمية عملية واعية مخططة تقوم على تطور العلوم والتقنية، وعلى العالمية، وعدم الانعزال. وهي، أي التنمية، تنظر اليوم إلى الإنسان على أنه كائنا أخلاقيًا قادرًا على الإبداع والمشاركة في حياة مجتمعه، وليس مجرد عنصر من عناصر الإنتاج.

الخاتمة:

استهدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على تجربة التنمية في ليبيا في محاولة لتحديد المعوقات والأخطاء للاستفادة منها في رسم الرؤية المستقبلية للتنمية، التي تساعد على تحقيق التنويع الاقتصادي . وتوصلت إلى جملة من النتائج وهي على النحو الأتي:

1 ـ النتائج

أولا، التجربة التنموية في ليبيا تشبه إلى حد كبير تجربة العديد من الدول النفطية من حيث الاعتماد على دخل النفط، وعلى الدور الحكومي.

ثانيا، حققت ليبيا انجازات تنموية لا يستهان بها على مستوى تحسين معيشة المواطن خلال العقود الماضية، والدليل على ذلك، ارتفاع الدخل الفردي من نحو 650 دينار عام 1970 إلى نحو 16500 دينار عام 2010، وأن كان قد تراجع في السنوات الأخيرة بسبب الظروف التي تمر بها ليبيا اليوم. وكذلك نجحت برامج التنمية المنفذة خلال العقود الماضية في توفر الخدمات الصحية والتعليمية، والسكن اللائق، ومرافق البنية التحتية الأساسية مثل: الكهرباء والطرق، والنقل والاتصالات.

غير أن نتائج جهود إصلاح خلل تنويع مصادر الدخل، والصادرات، والإيرادات العامة كانت محدودة للغاية. فقد ظل الاقتصاد الليبي يعتمد اعتمادًا مباشرًا وبشكل كبير على النفط. فالنفط لا يزال يشكل نحو60% من الهيكل الإنتاجي، ويمثل حوالي 96% من هيكل الصادرات، ونحو 90% من هيكل الإيرادات، وهي ذات النسب تقريبا المسجلة عام 1970م. راجع الجدول رقم(2). وهذه الأهمية النسبية العالية للنفط في الهياكل الأساسية(الناتج، الصابرات، الإيرادات) تثبت غياب التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، حتى من دون استخدام مؤشرات قياس درجة التنوع الاقتصادي. وهذا يعني أنه لا يزال أمام ليبيا جهد كبير يجب القيام به للتخلص من الاعتماد الشديد على النفط.

ثالثا، لا بد من القول هنا، أن البنية الاقتصادية والبنية الاجتماعية تأثرت سلبا بعد عام2011 (أزمة أحداث فبراير). حيث تدهور الوضع الاقتصادي نتيجة تدني قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية، ومن ثم ارتفاع مستوى الأسعار نظرًا لاعتماد السوق الليبي على الواردات. وكذلك ارتفاع الدين العام المحلي، واتساع دائرة النشاط الاقتصادي غير الرسمي، وتفشي الفساد بكافة أشكاله. بالإضافة إلى تآكل بعض الانجازات التنموية التي كانت قد تحققت كما هو الحال مع شبكة الطرق، وشبكة الكهرباء نتيجة عدم استدامة الصيانة والتجديد. وعلى الجانب الاجتماعي، أدت هذه الأزمة إلى تصدّع المجتمع الليبي وغياب الأمن الاجتماعي.

2 ـ التوصيات:

استنادًا إلى النتائج السابقة، نقدم في ما يلي ـ ولا ندعي أننا نقدم حلًا لإشكالية التنوع الاقتصادي ـ بعض التوصيات التي ربما تساعد في تصويب مسار التنمية وتعزز فرص تحقيق التنوع الاقتصادي. والتوصيات هي:

أولا، لا يمكن ـ في رأينا ـ إصلاح الاقتصاد الوطني والتوجه نحو التنمية في ظل الحالة السيئة جدًا التي تمر تعيشها ليبيا اليوم، وهو معروفة للأغلبية. ولذا نوصي بضرورة الخروج من هذه الحالة المأساوية ، وذلك من خلال توافق سياسي، ومصالحة وطنية شاملة تقود إلى استقرار سياسي، ومجتمعي.

ثانيا، تحديد رؤية وفق تصوّر تنموي مستقبلي يحدد مسارات التنمية وأهدافها، ومن دون هذا التصوّر من الصعب تحقيق التنمية، فلا بد من نموذج تنموي يقوم على رؤية ناضجة وواعية، على أن تتضمن هذه الرؤية إستراتيجية التنويع

الاقتصادي القائمة على البحث عن القطاعات والأنشطة غير النفطية القادرة على تعزيز التنوع والنمو الاقتصادي من خلال الترابط والتشابك الأمامي والخلفي داخل وما بين مختلف القطاعات الاقتصادية بطريقة تزيد من انتشار الآثار الايجابية مثل التطور التقني وزيادة الإنتاجية.

والخيار الوحيد ـ في اعتقادنا ـ أمام ليبيا لتحقيق التنويع الاقتصادي، هو التركيز على القطاع الصناعي، والقطاع الخدمي، وذلك نتيجة للظروف غير المواتية (التصحر وقلة المياه) لقطاع الزراعة. بحيث يتم التركيز على بعض الأنشطة الصناعية والخدمية التي لها القدرة على تعزيز التنوع الاقتصادي. وتحديد هذه الأنشطة ليس بالأمر السهل، فهو يحتاج إلى دراسات اقتصادية وفنية .

على كل حال، لاشك أن تحديد هذه الأنشطة يتوقف إلى حد كبير على المزايا النسبية، فالأنشطة التي لها ميزة نسبية تظل هي المرجحة في المقام الأول. وكذلك ربما محاولة النجاح والخطأ تفرز أنشطة حركية تتسم بارتفاع الإنتاجية فتكون أنشطة تنويعيه. فمن وجهة نظرنا، أن الاقتصاد الليبي لم تتح له الفرصة ليعمل بعيدًا عن التدخل المفرط العشوائي بحيث تتضح إمكاناته.

ويتطلب مسار دعم التنمية والتنوع الاقتصادي المنشود الأتي:

1 ـ رأسمال بشري مؤهل وقادر على الإبداع واكتساب المعرفة. فأي مشروع تنموي لا يمكن أن يؤسس على قواعد متينة ويحقق أهدافه إذا لم تقوم به عناصر بشرية متعلمة ومؤهلة ومدربة على تنفيذه. ومن هنا تأتي ضرورة الاهتمام بالبحث والتطوير. وهذا الاهتمام يتطلب نظام تعليمي متطور ومنفتح لكي تتماشى مهارات الخريجين بشكل أفضل مع احتياجات سوق العمل.

ومرة أخرى، تمدّنا التجارب التنموية الناجحة(النمور الآسيوية كمثال) بأهمية القوى العاملة المتعلمة الماهرة. فهذه التجارب الناجحة استندت إلى حد كبير على تكوين رأسمال معرفي سمح لها بتوفير الوسائل الضرورية للنمو والتنمية عبر الاختراع والتطوير وتطويع التقنية لرفع الإنتاجية والقدرة التنافسية وتحويل الميّزات النسبية إلى ميّزات تنافسية.

2 ـ نظام مالي فعال ومستقر، وربما إتباع السياسة المالية المعاكسة للدورة الاقتصادية(صدمات أسعار النفط) تحقق هذا الاستقرار. وفي هذا السياق نشير إلى أهمية تحديث الموازنة العامة بإتباع احد الأساليب الحديثة للموازنة، والالتزام باليات ومتطلبات الشفافية المالية. وقد اشرنا في دراسة سابقة لنا(2021)، إلى أهمية تحديث الموازنة العامة في ليبيا.

3 ـ وجود تكامل كافي ومتزامن بين كل من التنوع الاقتصادي والوضع السياسي، فالتنوع السياسي (الديمقراطية) يجب أن يتم لتجنب مخاطر تركز سلطة اتخاذ القرار في يد قاعدة ضيقة.

4 ـ استعادة موارد الدولة من شبكات النفوذ. وضبط وحصر الاقتصاد غير الرسمي ليدخل دائرة الحسابات القومية، ودائرة تحصيل العوائد. ومحاربة الفساد بكافة أشكاله، حيث أننا اليوم دخلنا مرحلة الفساد الجماعي وهي اخطر مراحل الفساد.

5 ـ التركيز على دور الدولة من دون الرهان على الخصخصة، فالخصخصة وحدها ليست هي الخيار الأنسب لتحقيق التنمية، ثم أن الخصخصة تتطلب توافر بنية أساسية كالأسواق التنافسية، والبورصات الجيدة، والأطر القانونية والرقابة الفعالة، وهذه البنية غير متوفرة في ليبيا إلى حد الآن. وقد أثبتت التجارب التنموية بدءًا من تجارب الدول المتقدمة مثل بريطانيا، ألمانيا والولايات المتحدة إلى تجارب الدول المصنعة حديثا(مثل دول جنوب شرق آسية)، وكذلك تجربة

الصين الحديثة "الطريق المزدوج" أنه من غير الممكن القيام بالتنمية بالمعنى الواسع من دون تدخل الدولة، ولكن بشرط أن يكون هذا التدخل رشيد.

ودور الدولة يتمثل في تحديد أولويات التنمية، ووضع خطط اقتصادية قائمة على الكفاءة الاقتصادية، والدعم المباشر وغير المباشر، وتأمين الموارد البشرية وغير البشرية، ورعاية الأطر المؤسساتية التي تخدم التنمية مثل إحكام النظام الإداري بالشكل الذي يخدم أهداف التنمية، ومثل تطوير المؤسسات التعليمية والمهنية ـ وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ـ التي تؤمن الكادر البشري اللازم لعملية التنمية. فضلا على الانخراط المباشر للدولة في تنفيذ المشروعات الإستراتيجية، التي تحتاج أموال كثيرة، والتي قد لا تنسجم مع مبدأ الربحية الذي يقود القطاع الخاص.

والدور الهام للدولة الذي ندعو إليه لا يقلل من أهمية تنشيط دور القطاع الخاص، والعمل على أن يكون شريكا فاعلا في التنمية، وذلك بعد أنجار البنية المناسبة له. وفي هذا الإطار، يبغي العمل على تحسين جاذبية القطاع الخاص(بما في ذلك الاستثمار الأجنبي للاستفادة من خبراته) من خلال تحسين بيئة العمل بما فيها الأجور، والأمان الوظيفي. وكذلك العمل على توجيه القطاع الخاص نحو النشاطات الإنتاجية بدلا من التجارة والمضاربة.

6 ـ العمل على تعزيز المشاركة، والتوزيع العادل للمنافع، إذ ينبغي، وهو أيضا في إطار دور الدولة، إتاحة الفرص لجميع فئات المجتمع للمشاركة في التخطيط واتخاذ القرارات التنموية؛ لأن المشاركة تدعم الشعور بالرضا وتزيد من الفعالية. وكذلك الأخذ في الاعتبار التوزيع العادل للمنافع من التنمية؛ فالتوزيع العادل يحافظ على الاستقرار السياسي، ويزيد من الاستعداد لتحمل التضحيات التي تتطلبها عملية التنمية.

7 ـ وأخيرًا، إن نمط التنمية يتعلق بيئة البلد، وبموارده الطبيعية وقدرته على التنافس الإقليمي والعالمي. ومن جهة أخرى، تعتمد التنمية على الإدارة الرشيدة لها من قبل الدولة، وعلى الإرادة السياسية النزيهة الفاعلة، وتعتمد أيضا على الوعي المجتمعي، وحشد وتضافر الجهود، والتكامل بين القطاعين العام والخاص. وعليه، ينبغي العمل على تعزيز هذه العناصر بشكل جدي.

لائحة المراجع

1. العيسوي، إبراهيم. (2001). التنمية في عالم متغير، الطبعة الثانية، دار الشروق، بيروت. لبنان.
2. زرموح، عمر عثمان. (2002). دور الصناعة في تحديد ملامح الاقتصاد الليبي. بحث في ندوة هوية الاقتصاد الليبي. مجلس التخطيط العام. ليبيا. سرت.
3. المهوب، صالح حفيظ. (2002). التجربة التنموية في ليبيا. بحث في ندوة هوية الاقتصاد الليبي. مجلس التخطيط العام. ليبيا. سرت.
4. الفارسي، عيسى حمد. (2005). تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي: شراكة مع القطاع الخاص. نشرة الاقتصاد والتجارة، السنة الأولى، العددان:4.3، اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة (سابقا)، ليبيا.
5. الكواز، احمد. (2007). مأزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية. سلسلة الخبراء، العدد (21)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
6. الكواز، احمد. (2011). تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي. سلسلة الخبراء، العدد (40)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
7. قرم، جورج. (2011). أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية العربية: نحو مجتمع العلم والتكنولوجيا والإبداع. مداخلة في مؤتمر تحديات التكامل الاقتصادي العربي وعلاقته بالتطور التنموي في المنطقة. المنتدى الإقليمي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل الأزمات العالمية. بيروت. لبنان.
8. شامية، عبد الله. (2016). السياسات الاقتصادية والعامة ومتطلبات النجاح. منشورات المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات.
9. اشطيبة، رجب محمد. (2018). دور المؤسسات الدولية في دعم التنمية المستدامة في ليبيا.
10. العباس، بلقاسم وابوشمالة، نواف. (2018). التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الدول العربية. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت. المجلد21(1).
11. محمد، مخاوف مفتاح. (2021). متطلبات إصلاح وتطوير الموازنة العامة في ليبيا. مدخل نظري، مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية، العدد 21، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا.
12. اللجنة الشعبية للتخطيط (سابقا) (2004)، التنمية الاقتصادية في ليبيا (70-2003).
13. وزارة التخطيط، إحصاءات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة، مصلحة الإحصاء والتعداد.
14. وزارة التخطيط، (2012) تقرير عن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.
15. المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات. (2016). تحديات التنمية المكانية في ليبيا.
16. الأمم المتحدة، (2001) تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب أسيا(الاسكوا).
17. الأمم المتحدة. (2020). دراسة تمهيدية عن الاقتصاد الليبي: الواقع، والتحديات، والأفاق" تقرير الاسكوا.
18. مصرف ليبيا المركزي. النشرة الاقتصادية، أعداد لسنوات مختلفة.

تحليل العلاقة بين الديون الخارجية والنمو الاقتصادي: دراسة حالة دول شمال افريقيا

Analyzing the Relationship between external Debt and Economic Growth: Case Studies of North African Countries

سمر حسن الباجوري

كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة

الملخص:

تسعى هذه الورقة إلى تحليل العلاقة بين الديون الخارجية والنمو الاقتصادي في بعض دول شمال افريقيا خلال الفترة 1985-2019 في محاولة لاختبار صحة الفرض الذاهب إلى وجود علاقة غير خطية بين الديون الخارجية والنمو الاقتصادي حيث تساعد الديون في تمويل عملية النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسي حتى مستوى معين تتحول بعده الديون إلى مصدراً لكبح هذا النمو ولمزيد من الأعباء على كاهل هذه الاقتصادات. وفي هذا الاطار تقوم الورقة بتقدير ما يعرف بعتبة الديون الخارجية أو هذا المستوى الحرج من الديون الخارجية .Debt Threshold

وقد خلصت الورقة إلى وجود علاقة غير خطية بين النمو الاقتصادي والديون الخارجية في الدول محل الدراسة بشكل عام. وعند تقدير عتبة الديون الخارجية على مستوى الدول جاءت بحوالي 21% من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر و37% في مصر وعدم وجود عتبة في كلاً من المغرب وتونس .

الكلمات الدالة:

الكلمات المفتاحية: الديون الخارجية، شمال افريقيا، عتبة الديون.

Abstract:

This paper aims to analyze the relationship between external debt and economic growth in some north Africa countries: Egypt, Algeria, Morocco, and Tunisia, during the period (1985-2019) in an attempt to test the validity of the hypothesis that there is a non-linear relationship between external debt and GDP growth rate in those countries. As debt suppose to finance the process of economic growth in those countries until a certain level after which debt turn into a source of restraining this growth and of putting more burdens on these economies.

In this context, this paper estimates what is known as external debt threshold. The paper concluded that there is a nonlinear relationship between economic growth and external debt in general. At country level this threshold is estimated to be 21% in Algeria and 37% in Egypt, while there is no debt threshold in morrocoy and Tunisia.

Key words: External Debt, North Africa, Debt Threshold.

مقدمة:

اجتاح العالم مع بداية عام 2020 وباء كوفيد-19 (كرونا)، والذي شكل نقطة تحول في الإقتصاد العالمي. حيث توقفت عجلة الإنتاج وسلاسل الإمداد العالمية مع التزايد المطرد في أعداد الإصابات والمعدل المتسارع لانتشار الجائحة في دول العالم أجمع، وما اقترن بذلك من إجراءات استجابة تمثلت بشكل رئيسي في بداية الفترة في العزل المنزلي وفرض قواعد وقوانين للتباعد الإجتماعي. وقد انعكست هذه الأزمة مع استمراها لفترة أطول من المتوقع -في ضوء عدم الوصول إلى علاج ناجع للمرض وتأخر الحصول على اللقاحات حتى بعد بداية إنتاجها- في العديد من الآثار الإقتصادية الحادة سواء على الدول النامية أو المتقدمة، وهي الآثار التي تجاوزت الأجل القصير بل والمتوسط إلى إحداث آثار هيكلية على الإقتصادات المختلفة، تعتمد بشكل أو بآخر على طبيعة الهياكل الإقتصادية للدول وأدائها الاقتصادي قبل الأزمة والسياسات المالية والنقدية التي تبنتها تلك الدول للإستجابة للجائحة.

ولعل من أخطر المخاوف التي اقترنت بسياسات الإستجابة التي تبنتها الدول النامية على وجه خاص هي تلك السياسات التي ارتبطت باضطرار الدول النامية التي تعاني من عجز مزمن في مصادر التمويل إلى التوسع في عمليات الإستدانة سواء المحلية أو الأجنبية لتمويل الإنفاق العام الضروري لمواجهة الأزمة من جهة، ولتعويض النقص الحاد في مصادر التمويل التقليدية مثل الاستثمار الأجنبي وتحويلات العاملين بالخارج جراء الجائحة من جهة أخرى. مما دفع العديد من الإقتصاديين إلى التحذير من الوتيرة المتسارعة للاستدانة المحلية والخارجية وتصاعد المخاوف حول احتمالات تعثر تلك الدول في سداد إلتزاماتها.

وتسعى هذه الورقة إلى التعرف على أثر جائحة الكرونا على مستويات المديونية الخارجية في مجموعة من دول شمال افريقيا (مصر والجزائر وتونس والمغرب) وتحديد ما إذا كانت تلك الدول وقعت فيما يعرف بفخ المديونية حيث تصبح الديون عبئاً على اقتصادات تلك الدول ومصدراً للعجز المتزايد لسداد مدفوعاتها بدلاً من أن تكون مصدراً لتمويل التنمية وذلك من خلال تقدير ما يعرف بعتبة الديون Debt Threshold والتي تمثل النقطة أو مستوى الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي الذي تتحول بعده العلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي إلى علاقة عكسية حين تصبح الديون عائقاً للنمو بدلاً من أن تكون مصدراً لتمويله. وفي هذا السياق تنقسم الورقة إلى ثلاثة محاور رئيسية؛ حيث يتناول المحور الأول المفهوم النظري أو الإطار النظري للعلاقة بين الديون الخارجية والنمو الاقتصادي ثم المحور الثاني يتناول تطور مستويات المديونية ومؤشراتها في دول شمال افريقيا محل الدراسة وتأثير جائحة كرونا على هذه المستويات، ثم تقدير العلاقة بين الديون الخارجية والنمو الإقتصادي ومستوى عتبة الديون الخارجية في دول شمال إفريقيا.

أولاً: الاطار النظري للعلاقة بين الديون والنمو الإقتصادي:

نظرياً تمثل الديون الخارجية مصدراً أساسياً من مصادر التمويل في اقتصادات الدول النامية خاصة في ظل وجود مشكلات هيكلية في اقتصادات تلك الدول تتعلق بتعبئة الموارد المحلية اللازمة للتنمية في ظل ما تتسم به تلك الإقتصادات من انخفاض في معدلات الإدخار المحلي وبالتالي الاستثمار، ووجود العديد من المعوقات التي تحد من حجم الاستثمارات والتدفقات المالية لتلك الدول. إلا أن لجوء الدول النامية إلى الإستدانة دون وجود خطة واضحة وفعالة لإستخدام هذه الموارد المالية بشكل رشيد وغير استهلاكي عادة ما يؤدي إلى تراكم الأعباء على تلك الدول واضطرارها إلى الدخول في دوائر مفرغة من الإستدانة لسداد إلتزاماتها المالية فيما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بمصيدة الديون. وهو

ما حذرت منه المدرسة الكلاسيكية حيث عارض أنصار هذه المدرسة فكرة الاستدانة أو اقتراض الدولة لما يترتب عليها من آثار اقتصادية ضارة وأعباء ثقيلة على الاقتصاد اقومي حيث اعتبروا القروض مصدراً استثنائياً لا يجوز اللجوء إليه إلا في أضيق الحدود. وقد استندت أراء الكلاسيك في هذا الصدد إلى المبدأ الرئيسي للمدرسة الكلاسيكية وهو ضرورة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وأن تدخلها بالإقتراض يخل بالتوازن الإقتصادي الذي يتحقق من خلال قوى السوق وحدها. فالعجز العام أو إنخفاض المدخرات الحكومية عادة ما يتساوى مع الزيادة في المدخرات الخاصة لأن الأفراد يتوقعون مع انخفاض المدخرات الحكومية أن الأعباء الضريبية ستزداد مستقبلاً ويخصصون لذلك الاحتياطي اللازم؛ بمعنى أن العجز الحكومي هو عجز مؤقت لا تغذيه الإستدانة من الخارج وإنما المدخرات الخاصة. أما الفكر الكينزي فيؤمن بأهمية القروض الخارجية ودورها في تمويل التنمية فالتوسع في الانفاق العام عن طريق الإقتراض من شأنه أن يؤثر طردياً على الطلب الكلي، وبالتالي يحفز معدلات التشغيل والنمو الاقتصادي. في حين تذهب النظرية النقدية الحديثة إلى ضرورة تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي وترى أن السبب الرئيسي لعجز الموازنة هو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والذي يعد كذلك سبباً للكساد وتدهور معدلات النمو الاقتصادي والتضخم. وبالتالي يعارض أنصار هذه المدرسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الاقتراض (موسى، اكتوبر 2020).

والحقيقة أنه بصرف النظر عن التأصيل الفكري للديون الخارجية ودورها في النمو فعلى الصعيد العملي لجأت الدول النامية بشكل موسع إلى الإستدانة الخارجية منذ السبعينات والثمانينات، حيث تم النظر إليها كمصدر رئيسي لتمويل التنمية في تلك الدول بل أنها طغت في كثير من الأحوال على غيرها من المصادر مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة مع إتساع نطاق دور مؤسسات التمويل الدولي في إتاحة القروض الميسرة لهذه الدول. مما جعل العديد إن لم يكن كل الدول النامية التي انتهجت هذا النهج تقع فيما يعرف بمصيدة أو فخ الديون.

وقد ظهر مفهوم فخ الديون أو مصيدة الديون Debt Trap على نطاق واسع في الكتابات الاقتصادية في الثمانينات. حيث أشارت الأدبيات الاقتصادية أن توسع الدول النامية في الاقتراض لتمويل خططها التنموية بشكل يؤدي في النهاية إلى غياب حوافز الاستثمار في هذه الدول خوفاً من الأعباء الضريبية التي قد تتحملها هذه الاستثمارات مستقبلاً لسداد هذه القروض (Tito Cordella، 2016). وبذلك فإن كانت الإستدانه قد تساعد في الأجل القصير على سد فجوة التمويل وتحفيز الطلب المحلي والنمو إلا أن ارتفاع معدلات الاستدانة يؤدي في الأجل الطويل إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي. وهو ما يجعل الدول تلجأ في الأجل الطويل إلى مزيد من الإستدانة لدفع إلتزاماتها المالية لتقع في النهاية فيما يطلق عليه فخ أو مصيدة الديون Debt trap or Debt overhang. وهو ما يعني رياضياً أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والديون (نسبة الديون إلى الناتج المحلي الاجمالي) هي علاقة غير خطية تأخذ في الحقيقة شكل منحنى U مقلوب (Pattillo، 2002). وهو ما أسمته بعض الدراسات منحنى لافر للعلاقة بين الديون والنمو الاقتصادي Debt-Laffer Curve والذي يشير إلى أن زيادة معدلات استدانة وما يترتب عليها من أعباء مستقبلية تحد من كفاءة الدول النامية على استثمار مداخيلها في أوجه التنمية المطلوبة وبالتالي تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي(Megersa, 2014) .

أما عن القنوات التي قد تؤثر من خلالها الديون على النمو الإقتصادي، فمن ناحية تؤثر المستويات المرتفعة للديون بشكل مباشر على النمو الاقتصادي بشكل عكسي من خلال تأثيرها على مستويات الاستثمار. فالزيادة المفرطة في مستويات الديون عادة ما يترتب عليها قلق المستثمرين من لجوء الحكومة إلى فرض المزيد من الضرائب لتمويل مدفوعات

هذه الديون (Pattillo، 2002). ومن ناحية أخرى تؤثر المستويات المرتفعة للديون على انتاجية عوامل وحوافز الانتاج (Easterly، 2001). وهو ما يعني أن تأثير الديون على النمو الاقتصادي يتوقف بصورة أساسية على السياسات الاقتصادية والأداء المؤسسي للدولة، بمعنى ما تخلقه هذه الديون في حالة ضعف الأداء المؤسسي من حالة من عدم التأكد تتعلق بالسياسيات الضريبة المستقبلية للدولة ومدى قدرتها على الإلتزام بمدفوعات الديون دون الإخلال بمؤشراتها الإقتصادية (Arslanap، 2005). هذا بالتأكيد بالإضافة إلى تأثير الإفراط في المديونية التي توجه إلى أنشطة غير تنموية على مدة استدامة وشمول النمو الاقتصادي في ظل ما يشكله هذا التوسع من ضغط على الموازنة العامة للدول وتناقص حتمي في مخصصات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الإجتماعية لصالح مدفوعات أقساط وخدمات هذه الديون.

هناك كذلك أثر سلبي غير مباشر للديون الخارجية يتمثل في الضغط الذي تشكله على سعر الصرف المحلي نتيجة ارتفاع حجم التدفقات المالية الخارجة من الدولة في شكل مدفوعات أقساط وخدمة الدين، وكذلك ضعف القدرة الإستيرادية للدولة مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات التي عادة ما تكون من السلع الأساسية والضرورية وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم. كذلك فإن بعض القروض تكون مشروطة بعملية توريد سلع نصف مصنعة أو سلع رأسمالية من البلد المقرض وعادة ما تكون بأسعار مرتفعة لأن المورد يجد نفسه عادة في صورة من صور الاحتكار (موسى، اكتوبر 2020).

وعلى الصعيد التطبيقي، اختلفت نتائج الدراسات التطبيقية التي تناولت العلاقة بين الديون الخارجية والنمو الاقتصادي، فبينما ذهبت مجموعة من الدراسات إلى وجود تأثير سلبي للديون على النمو الاقتصادي في حالات دول أمريكا اللاتينية على سبيل المثال. فالدراسات التي تناولت هذه العلاقة في دول جنوب افريقيا ذهبت إلى عدم وجود علاقة مباشرة بل أن خضوع الدول الافريقية لمبادرات تخفيض الديون لم يكن لها تأثير ايجابي قوي على النمو الاقتصادي في تلك الدول على سبيل المثال (Tito Cordella، 2016). وهو ما دفع العديد من الدراسات لمحاولة تقدير ما يعرف بعتبة الديون الخارجية في الدول المختلفة.

وفي هذا السياق قدرت دراسة (Ibrahim Elbadawi, 1997) عتبة الديون الخارجية بحوالي 100% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما قدرت بحوالي 90% في الدول المتقدمة وفقاً لدراسة (Rogoff, 2010)، وتراوحت ما بين 80% إلى 90% في دراسة (Alexander Chudik, 2015)، في حين قدرتها دراسة(Pattillo, 2002) عند مستويات أقل بكثير عند حوالي 20% من الناتج المحلي الاجمالي فقط، بينما تراوحت قيمتها في دراسة (Ranciere, 2005) ما بين 30% إلى 35%. وبلغت في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا وفقاً لدراسة (Alshammary, 2010) حوالي 52%. أما دراسة (Tito Cordella, 2016) فقد ركزت على تأثير الخصائص المؤسسية للدول على هذه العلاقة بين الديون والنمو الاقتصادي ومستوى عتبة الديون حيث وجدت الدراسة إلى أن الديون ترتبط بالنمو الاقتصادي عكسياً إذا ما ارتفعت نسبتها لى الناتج المحلي الاجمالي 70% إلى 80% في الدول محل الدراسة. كما خلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين الديون والنمو الاقتصادي تكون أضعف في الدول التي تتسم بضعف مؤسساتها. أما دراستي (Hansen, 2001) و (Eberhardt, 2017) فخلصتا إلى عدم وجود مستوى محدد لما يعرف بعتبة الديون.

والحقيقة أن الحديث عن وجود بعتبة الديون بمعزل عن العوامل التي تؤثر في مستوى هذه العتبة هو حديث غير مجدي. فالفهم الحقيقي للعلاقة بين الديون والنمو الاقتصادي يبين أن العبرة ليست بحجم الديون أو نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي وإنما في طبيعة اقتصادات الدول المستدينة وأوجه استغلال هذا التمويل. فكلما اتجهت هذه

المدفوعات إلى استخدامات استهلاكية أو إلى استخدامات تتعلق بسداد أقساط وخدمات الديون الموجودة بالفعل شكلت الديون الجديد عبئاً إضافياً على اقتصادات تلك الدول وأصبحت عائقاً أمام تحقيق النمو الاقتصادي في هذه الدول. أما إذا كانت الاستدانة تهدف إلى تمويل استثمارات حقيقية أو تطوير قطاعات انتاجية تشكل أساساً للتنمية المستدامة تضائل التأثير السلبي لهذه الديون على النمو الاقتصادي بل أصبحت دافعاً لهذا النمو مصدراً ملائماً لتمويله. ولذلك يلاحظ من نتائج الدراسات التطبيقية ارتفاع مستوى عتبة الديون في حالة الدول المتقدمة عن الدول النامية وكذلك ارتفاع مستواها في الدول ذا الأداء الإقتصادي والمؤسسي الافضل مقارنة بالأقل أداءاً.

ثانياً: تطور حجم الديون الخارجية ومؤشراتها في دول شمال إفريقيا:

عانت دول شمال افريقيا مثلها مثل غيرها من الدول النامية من إختلالات إقتصادية هيكلية ظهرت بصورة واضحة في انخفاض معدلات الإدخار المحلي، وعجز موازناتها العامة واختلالات موازينها التجارية وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملات المحلية. وصاحب ذلك عدم قدرة تدفقات الاستثمار المباشر وغيرها من التدفقات المالية مثل تحويلات العاملين في الخارج على سبيل المثال على سد فجوة التمويل في ظل التنامي المطرد في احتياجات التنمية مما اضطر تلك الدول إلى التوسع في الإقتراض الخارجي. وجاءت جائحة كرونا لتشكل عبئاً إضافياً على اقتصادات تلك الدول والتي اضطرت في ظل الجائحة إلى التوسع في الانفاق العام الاجتماعي لمساعدة الفئات المتضررة (مثل برنامج دعم العمالة المؤقتة في مصر) وزيادة الانفاق على قطاع الصحة لتوفير الخدمات والأدوات الصحية اللازمة لمواجهة الأزمة وكذلك محاولة الحد مما الآثار الانكماشية للأزمة في ظل انخفاض حاد للتدفقات المالية لهذه الدول. فعلى سبيل المثال بلغ حجم الدعم المالي الحكومي المخصص للاستجابة لتداعيات كوفيد 19 حوالي 2% من الناتج المحلي الاجمالي في كل من مصر وتونس وقرابة 3% في المغرب وأقل من 1% في الجزائر. كما عانت الجزائر من تراجع حاد في ايراداتها الحكومية وتدهور في ميزان مدفوعاتها نتيجة انخفاض أسعار البترول العالمية الذي تسارعت وتيرته جراء الأزمة حيث انخفضت قيمة الصادرات البترولية في الجزائر بقرابة 20% عام 2020. كما تأثرت كل من مصر وتونس بصورة كبيرة من تراجع ايراداتها من قطاع السياحة نتيجة توقف حركة السياحة العالمية جراء الأزمة وكذلك تراجعت تحويلات العاملين بالخارج (صندوق النقد الدولي، ابريل 2020).

وبشكل أكثر تفصيلا، شهدت الجزائر جراء الأزمة ركوداً بنسبة 5.2% في 2020 بالإضافة إلى عجز في الموازنة العامة ففي الموازنة العامة الجزائرية لعام 2021 قدرت الحكومة العجز عند 17.6 مليار يورو تمثل قرابة 14% من الناتج المحلي الاجمالي. وذلك بزيادة 13% عن العام السابق. كما انخفض الاحتياطي من النقدي الاجنبي إلى أقل من 47 مليار دولار. كذلك فقد ارتفعت معدلات التضخم بحوالي 2.42 نقطة مئوية خلال عام 2020 مقارنة بعام 2019 ومن المتوقع وفقاً لتقرير افاق الاقتصاد العربي أن يستمر هذه المعدل في الارتفاع في ضوء التحديات التي تواجه تنظيم الأسواق الداخلية في الجزائر (صندوق النقد العربي، 2021).

أما فيما يتعلق بالديون الخارجية فالجزائر لا تعتمد بصورة كبيرة على الديون الخارجية حيث تبلغ قيمتها حولي 2.5% فقط من الناتج المحلي الاجمالي إلا أنه وفي ظل الظروف الاقتصادية الي يعاني منها الاقتصاد الجزائري فمن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة. فمن المتوقع أن ترتفع قيمة الديون الخارجية للجزائر من 3920 مليون دولار في 2019 لتصل في 2022 إلى 4189 مليون دولار (صندوق النقد الدولي، ابريل 2020).

وفي مصر شهدت الديون الخارجية تزايداً مطرداً خلال السنوات الأخيرة تزامناً مع برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي تبنته الدولة والتوسع الكبير في مشروعات البنية التحتية من جهة وتزايد الأعباء الاقتصادية المرتبطة بالاضطرابات السياسية التي أعقبت أحداث يناير 2011. فقد ارتفع حجم الديون الخارجية من حوالي 37 مليار دولار عام 2010 إلى أكثر من 122 مليار دولار عام 2019. وارتفعت نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي من حوالي 17% إلى 40% في نفس الفترة. أما خدمة الدين كنسبة من الصادرات فارتفعت من 5.5% عام 2010 إلى أكثر من 28% عام 2019. كما ارتفع نصيب الفرد من الديون الخارجية من حوالي 400 دولار عام 2010 إلى 1013 دولار عام 2019. وقد ارتفع مصر إلى حوالي 129.2 مليار دولار في ديسمبر 2020 مقارنة بحوالي 109.4 مليار دولار في ديسمبر 2019 ليبلغ حوالي 33.9% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2020 (AFDB، 2020).

أما تونس والتي تعاني من تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية، فقد قدرت حجم الاحتياجات من التمويل الخارجي في موازنة تونس لعام 2021 ما بين 6.7 مليار دولار إلى 8.1 مليار دولار. وتعد تونس من الدول التي تعاني بالفعل من أزمة في الديون الخارجية ومخاوف من تعثر الدولة في سداد مستحقاتها خاصة في ظل ارتفاع العجز العام ليبلغ 11.4% من الناتج المحلي الاجمالي والعجز التجاري إلى 6.7% من الناتج المحلي وانكماش الاقتصاد التونسي بحوالي 8.8% عام 2020. وقد شهدت الدولة ارتفاع الديون الخارجية إلى حوالي ثلاثة أضعاف قيمة الصادرات التونسية. وقد بلغ الدين الخارجي في تونس في عام 2020 حوالي 100.9% من الناتج المحلي الاجمالي بعد أن كان 97.3% في 2019 (صندوق النقد الدولي، ابريل 2020).

أما المغرب فقد ارتفعت نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الاجمالي فيها كذلك من 45.5% عام 2019 إلى 53.6% عام 2020 كان أكثر من نصفها من مؤسسات التمويل الدولية. وذلك لتمويل الاحتياجات المالية المرتبطة بالجائحة خاصة وأن معدلات النمو الاقتصادي في الدولة كانت منخفضة بالفعل نتيجة تراجع الانتاج الزراعي لانخفاض معدلات الأمطار حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للمغرب حوالي 2.5% عام 2019 و-4.6% في 2020 (AFDB, 2020) وذلك كما يتبين من الشكل التالي.

شكل رقم (1): الديون الخارجية كنسبة من الدخل القومي الاجمالي (%)

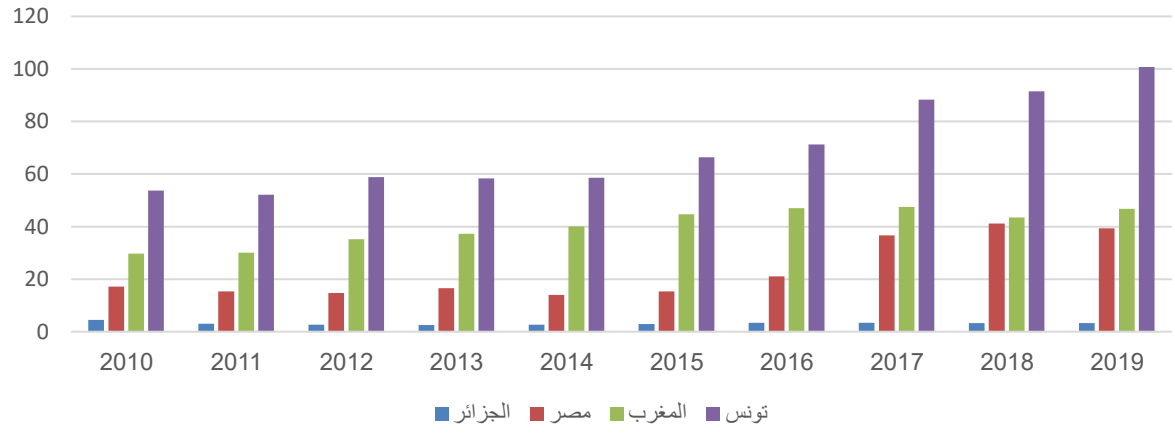

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثة من قاعدة البيانات الإلكترونية للبنك الدولي الخاصة بمؤشرات التنمية العالمية في:
https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators#

وبشكل عام، يصنف تقرير التمويل التنموي العالمي الصادر عن البنك الدولي ثقل مديونية الدول وفقاً لمؤشرين رئيسيين: نسبة القيمة الحالية لاجمالي خدمة المديونية إلى الصادرات باعتبار أن الصادرات. والمؤشر الثاني هو نسبة القيمة الحالية لاجمالي خدمة المديونية إلى الدخل القومي. هذا بإعتبار أن المؤشر الأول يدل على قدرة الدولة على توفير النقد الأجنبي لخدمة ديونه والثاني يدل على قدرة الاقتصاد على توليد الدخل وتحمل أعباء ديونه. وتعتبر الدولة ذات مديونية شديدة إذا تجاوز المؤشر الأول 220% أو الثاني 80%، وتصنف ذات مديونية متوسطة إذا بلغ المؤشران 132% و48% على التوالي. وذات مديونية بسيطة إذا كانا أقل من ذلك (علي، 2004). وبالنظر إلى البيانات الخاصة بالدول محل الدراسة، نجد أنها لا تزال تصنف باعتبارها دول ذات مديونية بسيطة وذلك كما يتبين من الشكل البياني التالي:

شكل رقم 2-ب: اجمالي خدمة الدين كنسبة من الصادرات

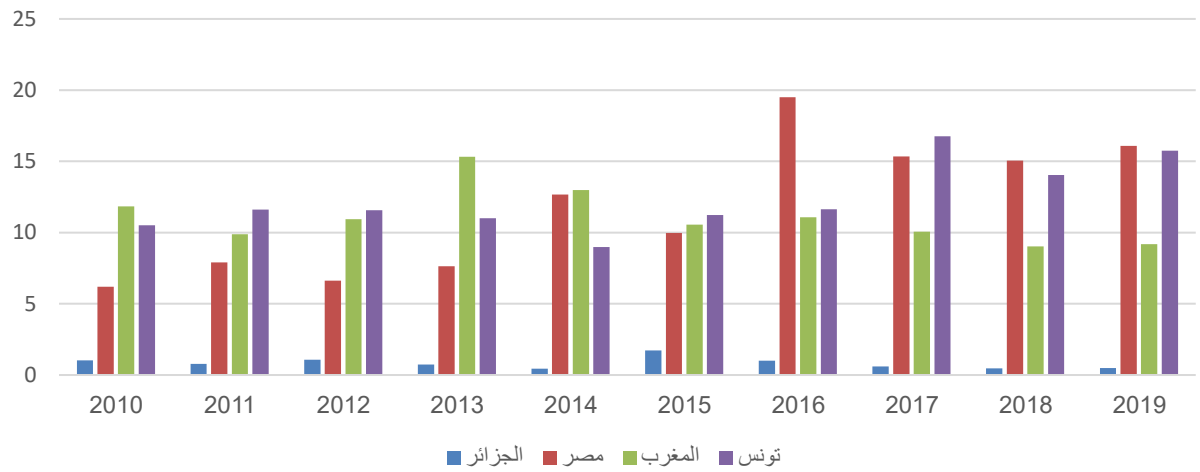

شكل رقم 2-أ: الاحتياطي النقدي كنسبة من الديون الخارجية

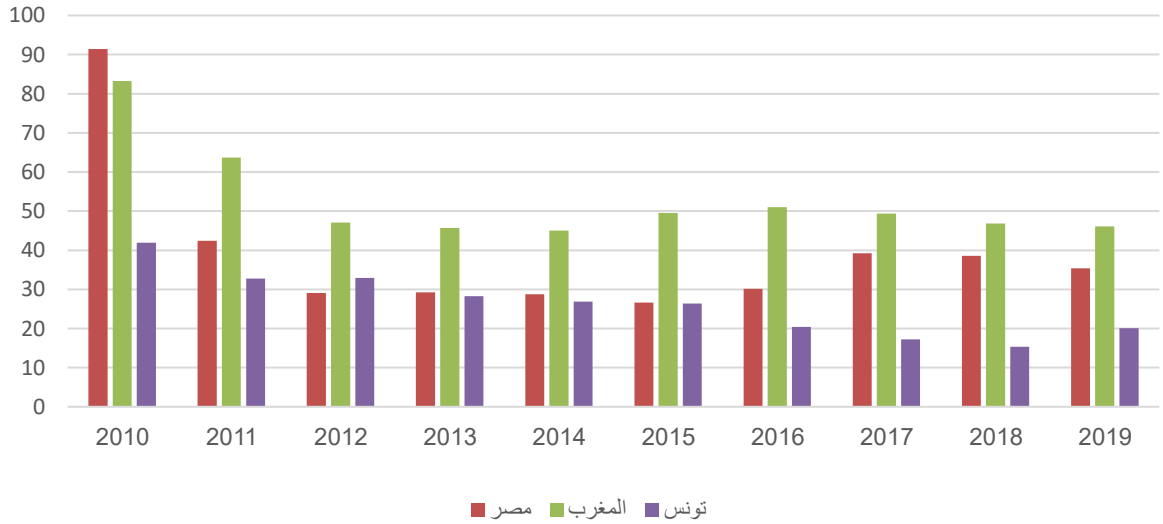

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثة من قاعدة البيانات الإلكترونية للبتك الدولي الخاصة بمؤشرات التنمية العالمية في:
https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators#

ثالثاً: تقدير العلاقة بين الديون والنمو الاقتصادي: تقدير عتبة الديون:

أ. بيانات الدراسة والنموذج المستخدم:

لتحليل العلاقة بين الديون الخارجية والنمو الاقتصادي وباتباع نفس المنهجية المستخدمة في دراسة (Sadraoui, 2013) و (Pattillo، 2002)، تم في البداية تقدير نموذج قياسي للعلاقة بين النمو الاقتصادي والديون الخارجية في صورتها الخطية والتربيعية ثم في حالة اثبات وجود علاقة غير خطية يتم تقدير العتبة أو الحد الأقصى لنسبة الديون الخارجية كمتوسط ولكل دولة على حدى كما ذهبت دراسة (Bentour, 2018) لمراعاة الاختلافات الاقتصادية بين كل حالة وأخرى. وبتقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي والديون الخارجية باستخدام باستخدام البيانات المجمعة لدول شمال افريقيا: مصر والجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (1985-2019) حيث يتم تقدير النموذج على النحو التالي:

$$GDP_t = F(GDP_{t-n}, Debt_{t-n}, Debt^2, inf_t, Pop_t, inv_t, ToT_t)$$

حيث:

GDP : معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

Debt : نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي

Inf : معدل التضخم السنوي

Inv : نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي

Tot : معدل التبادل التجاري

Pop : معدل نمو السكان

تم الحصول على بيانات الدراسة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية World development indicators المنشورة على قاعدة البيانات الاليكترونية المتاحة على موقع البنك الدولي للفترة 1985-2019. بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي فقد تم استخدام بيانات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي وبالأسعار الثابتة لعام 2010. أما بالنسبة لمعدل التضخم فقد تم الحصول عليه مباشرة من قاعدة البيانات معرفاً على أنه معدل النمو السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلكين (100=2010). ويبين الجدول رقم (1) الخصائص الإحصائية لبيانات نموذج الدراسة لكل الدول والذي يظهر وجود تباين أو تشتت كبير في كلاً من معدلات النمو الاقتصادي ومعدل التبادل التجاري بين الدول وخلال الفترة محل الدراسة حيث بلغت قيمة معامل الاختلاف لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي حوالي 144% و200% لمعدل التبادل التجاري مقارنة بباقي المتغيرات التي بلغ كانت قيمة معامل الاختلاف لها أقل حيث بلغ حوالي 55% لمتغير الديون الخارجية، و 94% للتضخم، و 28% للاستثمار .و 31% لمعدل نمو السكان.

جدول رقم (1): التوصيف الاحصائي لمتغيرات الدراسة

	GDP	DEBT	INF	INV	POP	TOT
Mean	1.907260	49.51571	6.954752	27.23348	1.728682	-5.78E+11
Median	1.929708	51.32705	4.679418	26.21352	1.791848	6.61E+08
Maximum	10.75648	132.7187	31.66966	50.78072	3.022869	1.46E+11
Minimum	-6.857031	2.556363	0.303386	13.64319	0.747066	-4.14E+12
Std. Dev.	2.742719	27.33744	6.540764	7.650364	0.538106	1.18E+12
Skewness	-0.080568	0.263444	1.864408	0.859932	0.201307	-1.697153
Kurtosis	4.073666	2.958748	6.339032	3.976054	2.209245	4.273800
Jarque-Bera	6.875887	1.629323	146.1436	22.81190	4.593109	76.67266
Probability	0.032131	0.442789	0.000000	0.000011	0.100605	0.000000
Sum	267.0164	6932.199	973.6653	3812.687	242.0155	-8.09E+13
Sum Sq. Dev.	1045.628	103879.6	5946.641	8135.402	40.24864	1.94E+26
Observations	140	140	140	140	140	140

المصدر: نتائج مقدرة من قبل الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

ب. نتائج التقدير:

لتقدير أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي تم استخدام البيانات الإقتصادية الكلية لدول شمال افريقيا خلال الفترة (1985-2019). وباستخدام البيانات المجمعة لهذه الدول خلال تلك الفترة جاء نموذج الانحدار على النحو التالي:

$$GDP_t = 0.055Debt_t - 0.0004Debt_t^2 - 0{,}0138INF_t + 0.066Inv_t - 0.5pop_t + 0.0006ToT_t$$

وقد جاءت المتغيرات المستخدمة معنوية عند مستوى ثقة 95%، بإستثناء متغيري التضخم والنمو السكاني وإن كانت إشارت المعلمات المقدرة تتسق مع التوقع القبلي عن طبيعة العلاقة السالبة بين التضخم والنمو السكاني من جهة ومعدل النمو الاقتصادي من جهة أخرى. وبالنظر بشكل أكثر تفصيلاً على العلاقة بين النمو الاقتصادي والديون الخارجية يلاحظ أن المتغير الخاص بمربع الديون جاء معنوي، مما يتسق مع الإتجاه السائد بوجود عتبة للديون في دول شمال افريقيا.

جدول رقم (2) نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: GDP
Method: Panel Least Squares
Date: 08/15/21 Time: 21:59
Sample: 1985 2019
Periods included: 35
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 140

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEBT	0.054617	0.018859	2.896117	0.0044
DEBT2	-0.000424	0.000188	-2.256034	0.0257
INF	-0.013828	0.047869	-0.288874	0.7731
INV	0.066433	0.024247	2.739897	0.0070
POP	-0.500388	0.469914	-1.064849	0.2889
TOT	6.27E-13	2.15E-13	2.912958	0.0042

Root MSE	2.622160	R-squared	0.079404
Mean dependent var	1.907260	Adjusted R-squared	0.045054
S.D. dependent var	2.742719	S.E. of regression	2.680222
Akaike info criterion	4.851588	Sum squared resid	962.6009
Schwarz criterion	4.977658	Log likelihood	-333.6111
Hannan-Quinn criter.	4.902819	Durbin-Watson stat	2.302977

نتائج التحليل المقدرة بواسطة الباحثة من مخرجات برنامج E-Views

ونظراً لأن مستوى عتبة الديون يتوقف إلى حد كبير على مستوى الأداء الاقتصادي للدولة وكذلك سياساتها الاقتصادية وكفاءتها في ادارة ديونها، فقد عمدت الدراسة إلى تقدير مستوى عتبة الديون الخارجية لكل دولة على حدى والمبينة في الجدول رقم (3). واختلفت نتيجة التحليل من دولة إلى أخرى ففي حين تم تقدير أو ايجاد حد أو عتبة للديون الخارجية في كلاً من اقتصادي الجزائر ومصر، أظهر التحليل عدم وجود عتبة للديون الخارجية وأن تأثيرها عكسي على النمو الاقتصادي مهما كان مستواها في اقتصادي تونس والمغرب. أما قيمة أو مستوى عتبة الدين الخارجية فتبلغ 36.53% في الجزائر إلا أن أثر الديون على النمو الاقتصادي بعد العتبة وفقاً للنموذج لا يصبح سالباً وإنما يقترب من الصفر أو يتلاشى. أما في مصر فبلغت هذه العتبة 20.6% وإلا أن تأثير الديون الخارجية قبل وبعد هذه العتبة يظل سالباً وإن كان أكثر حدة. وهو ما يشير إلى وجود مشكلة حقيقية في ادارة الديون الخارجية واستغلالها في تلك الدول بحيث أنها دائما وعند أي حد أو مستوى للديون فإنها تشكل عبئاً على النمو الاقتصادي ومصدر تهديد لاستدامة إي نمو محقق.

جدول رقم (3): تقدير عتبة الديون الخارجية في الدول محل الدراسة

الدولة	مستوى العتبة
الجزائر	**%36.53**
مصر	**%20.6**
المغرب	**لا يوجد عتبة**
تونس	**لا يوجد عتبة**

المصدر: من نتائج التقدير الواردة في الملحف الاحصائي

خاتمة ورؤية مستقبلية:

تعد مشكلة الديون الخارجية مشكلة هيكلية في الدول النامية وإن كانت مخاطرها تنامت مع جائحة كوفيد 19 وما ارتبط بها من تباطؤ وكساد اقتصادي ولجوء الدول إلى الاستدانة الخارجية بصورة متسارعة لتعويض تراجع مصادر التمويل التقليدية البديلة مثل الاستثمار الاجنبي وتحويلات العاملين وغيرها من جهة وتزايد النفقات العامة من جهة أخرى في اطار سياسات الاستجابة لهذه الأزمة والمرتبطة بزيادة الانفاق الصحي وتوفير اللقاحات وتقديم برامج الدعم الاجتماعي أو التحويلات للفئات الأكثر تضررا جراء الأزمة مما أدى إلى تنامي العجز العام في تلك الدول.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة غير خطية بين الديون الخارجية والنمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا محل الدراسة، بمعنى أن تأثير الديون الخارجية على الدول يختلف مع اختلاف مستوى هذه الديون من مرحلة إلى أخرى ففي المتوسط -واستناداً إلى البيانات المجمعة للدول خلال الفترة من (1985-2019)- تساعد الديون الخارجية الدول على تحقيق نمو اقتصادي باعتبارها مصدر لتمويل العجز الحكومي وسد فجوة التمويل. إلا أن هذه العلاقة ما تلبث أن تتحول مع تزايد نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي إلى علاقة عكسية حيث تصبح التكاليف أو الاضرار الاقتصادية الناجمة عن تراكم هذه الديون عائقاً أمام تحقيق النمو الاقتصادي في هذه الدول.

أما عن مستوى هذه العتبة فبصورة عامة كانت نتائج التقدير تشير إلى انخفاض قيمة العتبة مما يدلل على وجود مشكلة في ادارة الديون الخارجية في الدول محل الدراسة تجعل تأثيرها على النمو الاقتصادي عكسياً حتى عند مستويات منخفضة للديون وهو ما يمكن تفسيره في أنه عادة ما توجه الدول النامية الجزء الأكبر من هذه الديون الخارجية إلى انفاق

استهلاكي أو مشروعات طويلة الأجل ذات مردود اقتصادي منخفض في الأجل القصير أو في حالات أسوأ لدفع مستحقات ديون سابقة وبالتالي تتراكم خدمات الدين سنة بعد الأخرى في تلك الدول وتهدد بوقوع تلك الدول في فخ أو مصيدة الديون خاصة مع تسارع معدلات الاستدانة جراء جائحة كوفيد-19.

وفي هذا الإطار يجب تبني سياسة اقتصادية لادارة الديون الخارجية في الدول محل لدراسة تعمل على الحد من تفاقم هذه المشكلة وذلك من خلال:

- اصلاح البيئة التشريعية والمؤسسية اللازمة لخلق مناخ قادر على جذب استثمارات أجنبية مباشرة في قطاعات انتاجية محفزة للنمو المستدام بحيث تشكل بديلاً للاقتراض أو الاستدانة الخارجية.

- اصلاح سياسات ادارة الديون الخارجية تسمح بتوجيه هذه المدفوعات لاستثمارات تنموية تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقق عائداً يمكن استغلاله لسداد تكاليف هذه المدوينات مستقبلاً وبالتالي تقليل أعبائها أو تكاليفها الاقتصادية.

- تبني استراتيجيات واضحة لادارة المالية العامة والديون على المدى القصير والمتوسط تتضمن التنسيق بين السلطات النقدية والمالية لتحديد الطاقة الاستيعابية الكلية لاقتصادات هذه الدول وأسواقها المالي وتعمل على التخفيف من حدة مخاطر تمديد الدين وإعادة تمويله وإعادة جدولته.

لائحة المراجع:

1. AFDB .(2020) .North Africa Economic Outlook 2020: Coping with the Covid-19 Pandemic .AFDB.
2. Benno Ndulu, and Njuguna Ndung'u Ibrahim Elbadawi .(1997) .Debt Overhang and Economic Growth in SSA .Zubair Iqbal and Ravi Kanbur ،External Finance for Low-Income Countries . Washington D.C.: IMF.
3. C. and others Pattillo .(2002) .External Debt and Growth .Washington D.C.: IMF.
4. Carmen M. Reinhart and Kenneth S. Rogoff .(2010) .Growth in a Time of Debt .American Economic Review .https://www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/aer.100.2.573
5. Elmostafa Bentour .(2018) .On Bublic Debt & Growth Threshold: One size Doesn't Fit All .Grenoble, France: Centre de Recerche en Economie de Grenoble.
6. H. Hansen .(2001) .The Impact of Aid and External Debt on Growth and Investment: Insight from Cross- Country Regression analysis .WIDER onference on Debt Relief .Helsinki, Finland.
7. Kamiar Mohaddes, M. Hashem Pesaran, and Mehdi Raissi Alexander Chudik .(2015) .Is There a Debt Threshold Effect on Output Growth ?Washington D.C.: IMF.
8. Kelbesa Megersa .(2014) .The Laffer Curve & the Debt-Growth Link in Low-Income Sub Saharan African Economies .Munich: MPRA Paper No.76594.
9. Luca Antonio Ricci, and Marta Ruiz-Arranz Tito Cordella .(2016) .Debt Overhang or Debt Irrelevance .Washington D.C.: IMF.
10. M. Eberhardt .(2017) .Nonlinearites in the Relationship Between Debt and Growth: No Evidence From Over Two Centuries .Macroeconomic Dynamics .(4)23 ،doi:10.1017/S1365100517000347
11. R. Ranciere .(2005) .The Overhang Hangover .Washington D.C.: World Bank.
12. S. and P.B. Henry Arslanap .(2005) .Debt Relief: What Do Markets Think ?Journal of Finance.(2)60 ،
13. Tarek Ben Ali & Tarek Sadraoui .(2013) .External Debt & Financing of Economic Development: Evidence From North African Countries .Journal of North African Research in Business.2013 ،
14. W.R. Easterly .(2001) .Growth Implosions and Debt Exposions: Do Growth Slowdowns Causes Public Debt Crises ?Contributions to Macroeconomics.(1)1 ،
15. Zulkefly Abdul Karim, Norlin Khaled & ,Riayati Ahmed Mohamed Daher Alshammary .(2010) . Debt-Growth Nexus in the MENA Region: Evidence from a Panel Threshold Analysis .Economica ، .(8)102doi:10.3390/economies8040102
16. بلقاسم علي. (2004). ادارة الديون الخارجية (المجلد سلسلة جسر التنمية، 30). الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
17. صندوق النقد الدولي. (ابريل 2020). آفاق الاقتصاد العالمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. واشنطن: صندوق النقد الدولي.
18. صندوق النقد العربي. (2021). آفاق الاقتصاد العربي ابريل 2021. صندوق النقد العربي.
19. منال جابر موسى. (اكتوبر 2020). أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر: دراسة قياسية. (جامعة بني سويف، المحرر) مجلة كلية السياسة والاقتصاد(8).

الملحق الاحصائي: توصيف البيانات ونتائج التقدير على مستوى الدول:

الجزائر:

	GDP	DEBT	INF	INV	POP	TOT
Mean	0.545358	32.14182	8.850607	34.64038	1.949130	-2.37E+12
Median	0.980210	36.47685	4.950162	31.65641	1.933983	-2.79E+12
Maximum	5.840905	83.51148	31.66966	50.78072	3.022869	0.000000
Minimum	-4.250987	2.556363	0.339163	22.44697	1.275072	-4.14E+12
Std. Dev.	2.433047	27.06830	8.738997	8.199960	0.506148	1.13E+12
Skewness	-0.197849	0.243678	1.500172	0.639677	0.552803	0.542176
Kurtosis	2.642007	1.640748	3.994340	2.182129	2.399965	2.221848
Jarque-Bera	0.415240	3.040744	14.56988	3.362423	2.307677	2.597784
Probability	0.812516	0.218630	0.000686	0.186148	0.315424	0.272834
Sum	19.08754	1124.964	309.7712	1212.413	68.21953	-8.31E+13
Sum Sq. Dev.	201.2704	24911.56	2596.582	2286.137	8.710321	4.34E+25
Observations	35	35	35	35	35	35

Dependent Variable: GDP
Method: Discrete Threshold Regression
Date: 08/15/21 Time: 22:51
Sample: 1985 2019
Included observations: 35
Selection: Trimming 0.15, Max. thresholds 5, Sig. level 0.05
Threshold variable: DEBT

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEBT < 36.52995 -- 18 obs				
DEBT	0.184764	0.042438	4.353706	0.0002
36.52995 <= DEBT -- 17 obs				
DEBT	0.083859	0.029290	2.863049	0.0077
Non-Threshold Variables				
INF	-0.133279	0.048395	-2.753962	0.0101
INV	0.149474	0.033085	4.517895	0.0001
POP	-2.678390	0.572895	-4.675183	0.0001
TOT	6.00E-13	4.89E-13	1.228078	0.2293

R-squared	0.641525	Mean dependent var	0.545358
Adjusted R-squared	0.579718	S.D. dependent var	2.433047
S.E. of regression	1.577323	Akaike info criterion	3.904140
Sum squared resid	72.15049	Schwarz criterion	4.170771
Log likelihood	-62.32245	Hannan-Quinn criter.	3.996181
Durbin-Watson stat	2.291029		

مصر:

	GDP	DEBT	INF	INV	POP	TOT
Mean	2.318307	47.91218	11.43122	20.29614	2.109988	5.56E+10
Median	2.260664	37.75137	10.37049	19.19017	2.013171	5.16E+10
Maximum	5.267155	132.7187	29.50661	33.11688	2.708580	1.46E+11
Minimum	-1.146433	13.99159	2.269757	13.64319	1.751693	-9.47E+09
Std. Dev.	1.542925	33.03537	6.528943	5.048847	0.276831	3.76E+10
Skewness	-0.141255	1.100282	0.691236	1.104885	0.912293	0.569652
Kurtosis	2.759848	3.097948	3.142023	3.393344	2.869943	2.942997
Jarque-Bera	0.200498	7.075938	2.816621	7.346801	4.879624	1.897672
Probability	0.904612	0.029072	0.244556	0.025390	0.087177	0.387191
Sum	81.14073	1676.926	400.0925	710.3648	73.84959	1.95E+12
Sum Sq. Dev.	80.94095	37105.42	1449.321	866.6890	2.605602	4.79E+22
Observations	35	35	35	35	35	35

Dependent Variable: GDP
Method: Discrete Threshold Regression
Date: 08/15/21 Time: 23:00
Sample: 1985 2019
Included observations: 35
Selection: Trimming 0.15, Max. thresholds 5, Sig. level 0.05
Threshold variable: DEBT

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEBT < 20.65542 -- 7 obs				
DEBT	-0.181313	0.043576	-4.160837	0.0003
20.65542 <= DEBT -- 28 obs				
DEBT	-0.065148	0.012947	-5.031927	0.0000
Non-Threshold Variables				
INF	0.026107	0.036226	0.720673	0.4769
INV	0.380297	0.075117	5.062702	0.0000
POP	-0.915243	0.626977	-1.459771	0.1551
TOT	-5.07E-12	6.19E-12	-0.819013	0.4195

R-squared	0.550911	Mean dependent var	2.318307
Adjusted R-squared	0.473482	S.D. dependent var	1.542925
S.E. of regression	1.119571	Akaike info criterion	3.218572
Sum squared resid	36.34971	Schwarz criterion	3.485203
Log likelihood	-50.32501	Hannan-Quinn criter.	3.310613
Durbin-Watson stat	1.696621		

المغرب:

	DEBT	GDP	INF	INV	POP	TOT
Mean	53.76505	2.604292	2.849812	29.95708	1.443931	6.34E+09
Median	47.56716	2.485684	1.894635	30.27961	1.346100	5.37E+09
Maximum	111.9086	10.75648	8.733559	39.08913	2.231331	2.98E+10
Minimum	22.75463	-6.857031	0.303386	24.44382	1.107817	-1.06E+10
Std. Dev.	23.48698	3.724463	2.358520	3.802916	0.318418	8.50E+09
Skewness	0.694368	-0.117749	1.111427	0.307386	0.951687	0.761714
Kurtosis	2.644242	3.364137	3.103327	2.224697	2.738219	3.536779
Jarque-Bera	2.997093	0.274247	7.221312	1.427766	5.383236	3.804740
Probability	0.223455	0.871863	0.027034	0.489739	0.067771	0.149215
Sum	1881.777	91.15022	99.74342	1048.498	50.53759	2.22E+11
Sum Sq. Dev.	18755.69	471.6352	189.1290	491.7138	3.447252	2.45E+21
Observations	35	35	35	35	35	35

Dependent Variable: GDP
Method: Discrete Threshold Regression
Date: 08/15/21 Time: 23:08
Sample: 1985 2019
Included observations: 35
No thresholds selected
Selection: Trimming 0.15, Max. thresholds 5, Sig. level 0.05

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEBT	-0.037634	0.104883	-0.358820	0.7222
Non-Threshold Variables				
INF	-0.010720	0.431765	-0.024829	0.9804
INV	0.043317	0.188593	0.229684	0.8199
POP	2.568410	7.481263	0.343312	0.7338
TOT	-5.97E-11	9.88E-11	-0.604703	0.5499

R-squared	0.031603	Mean dependent var	2.604292
Adjusted R-squared	-0.097516	S.D. dependent var	3.724463
S.E. of regression	3.901837	Akaike info criterion	5.692336
Sum squared resid	456.7300	Schwarz criterion	5.914528
Log likelihood	-94.61588	Hannan-Quinn criter.	5.769037
Durbin-Watson stat	3.185209		

تونس:

	GDP	DEBT	INF	INV	POP	TOT
Mean	2.161082	64.24379	4.687376	24.04032	1.411680	-1.55E+08
Median	2.444892	61.34403	4.345028	24.28865	1.102943	4.69E+08
Maximum	5.637551	100.7621	8.225806	30.16257	2.687019	1.56E+09
Minimum	-3.914978	50.83291	1.983333	17.74076	0.747066	-3.22E+09
Std. Dev.	2.435591	11.15144	1.837117	2.816702	0.602463	1.43E+09
Skewness	-0.531287	1.569359	0.480310	-0.162087	0.793080	-1.151768
Kurtosis	2.832297	5.500450	2.016643	3.272565	2.062024	2.805201
Jarque-Bera	1.687568	23.48471	2.755932	0.261597	4.952070	7.793656
Probability	0.430080	0.000008	0.252091	0.877395	0.084076	0.020306
Sum	75.63788	2248.533	164.0581	841.4111	49.40882	-5.43E+09
Sum Sq. Dev.	201.6914	4228.057	114.7500	269.7495	12.34070	6.96E+19
Observations	35	35	35	35	35	35

Dependent Variable: GDP
Method: Discrete Threshold Regression
Date: 08/15/21 Time: 23:06
Sample: 1985 2019
Included observations: 35
No thresholds selected
Selection: Trimming 0.15, Max. thresholds 5, Sig. level 0.05

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEBT	-0.025896	0.033760	-0.767076	0.4490
Non-Threshold Variables				
INF	0.608407	0.435604	1.396697	0.1728
INV	0.261120	0.079088	3.301661	0.0025
POP	-3.660506	1.430774	-2.558409	0.0158
TOT	7.92E-10	4.02E-10	1.968161	0.0584

R-squared	0.325440	Mean dependent var	2.161082
Adjusted R-squared	0.235499	S.D. dependent var	2.435591
S.E. of regression	2.129577	Akaike info criterion	4.481287
Sum squared resid	136.0530	Schwarz criterion	4.703480
Log likelihood	-73.42253	Hannan-Quinn criter.	4.557988
Durbin-Watson stat	2.411402		

مساهمة الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة على ضوء تجارب بعض الدول (دراسة حالة الجزائر)

The contribution of the green economy to sustainable development in the light of the experiences of some countries (Algeria case study)

د. بـلاّغ سـامية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر

الملخص:

اعدّت هذه الورقة البحثية من أجل تقديم تحليل لخصائص وتجارب بعض الدول، من بينها الجزائر وذلك في ميدان الاقتصاد الأخضر مع الاستفادة من التجارب الجيدة لبعضها. فمن خلال نتائج مؤشر الأداء البيئي عربياً لعام 2020 على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ تحصلت دولة الإمارات العربية المتحدة على المرتبة 42 عالمياً، الكويت 47 عالمياً، الأردن 48 عالمياً، البحرين 56 عالمياً عمان في المرتبة 110 عالمياً، قطر في المرتبة 122 عالمياً، والجزائر في المرتبة 84 عالميا وأخيراً السودان في المرتبة 130 عالمياً. حيث سعت كل حكومة الى وضع استراتيجية ساهمت في تدعيم الإدارة الرشيدة للموارد المائية وتحقيق المطابقة مع القوانين البيئية لدعم الايكولوجيا، إلاّ انّ الانتقال الى الاقتصاد الأخضر ليس قرارا فوقيا وانمّا هي عملية طويلة وشاقة وجهد مكثف لكل الأطراف، من خلال مراجعة السياسات نحو الاهتمام بالتنمية الريفية، وبقطاع المياه من جهة، واعتماد تكنولوجيات الإنتاج أكثر نظافة وكفاءة. ويبقى التصدي لمشكلة النفايات وتدويرها يمس كافة البلدان في العالم.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، مؤشر الأداء البيئي، حماية البيئة.

Abstract

This research document has been prepared in order to provide an analysis of the characteristics and experiences of certain countries, including Algeria, in the field of the green economy, while benefiting from the good experiences of some of them. Through the results of the Arab Environmental Performance Index for the year 2020 in the Middle East and North Africa; The United Arab Emirates ranked 42nd in the world, Kuwait 47th in the world, Jordan 48th, Bahrain 56th in the world, Oman 110th in the world, Qatar 122nd in the world, Algeria 84th in the world and finally Sudan 130th in the world. While each government sought to develop a strategy contributing to the strengthening of the rational management of water resources and the respect of environmental laws in favor of ecology, the transition to a green economy is not a superior decision, but rather a long and arduous process and an intense effort for all parties, through a revision of policies towards attention to rural development, With the water sector on the one hand, the adoption of cleaner and more efficient production technologies. Addressing the problem of waste and its recycling affects every country in the world.

Key words: Green Economy, Sustainable Development, Environmental Performance Index. Environment Protection.

مقدمة:

إنّ الافراط في استخدام الموارد الطبيعية، مثل الغابات والثروة السمكية والمياه العذبة، وارتفاع مستويات التلوث بما فيها انبعاثات غازات الدفيئة، ما فتئت تتجاوز أكثر فأكثر الحدود الكونية. والوضع لم يعد محتملا بيئيا فحسب، بل أصبحت تتأتى عنه تكاليف اقتصادية واجتماعية جمة. اليوم اكثر من مليار شخص يستخدمون ويستغلون البيئة، الحكومات تعاني من الازمات المالية العالمية، والفجوة بين الاغنياء والفقراء تزداد اكثر، واذا استمر اهدار الموارد سوف يعيش 4 مليار فرد في اماكن تعاني من النقص الشديد في المياه بحلول 2050، الصين والهند سوف تحتاج 80% اكثر من الطاقة التي تعتمد بشكل اساسي على الوقود الحفرى(برنامج الأمم المتحدة للبيئة: **https://www.unep.org/ar**)، غازات الصوبة الخضراء سوف تظل ثابتة في دول منظمة التنمية و التعاون الدولي **(OECD)** وروسيا، بينما تزداد اكثر من الضعف في مجموعة البريكس، وتزداد في باقي دول العالم وعالميا بنسبة اكثر من 50% وهو ما يزيد من درجة حرارة الارض من 3 الى 6 درجات مئوية بنهاية القرن، وكلما طال التريث قبل معالجة ذلك، كلما تفاقم الوضع سوءا، فمع مستويات البطالة العالمية التي تتجاوز 200 مليون شخص(منظمة العمل الدولية: **https://www.un.org**)، حيث كل عامل من أصل ثلاثة عمال تقريبا ينتمي الى الفقراء العاملين و 1،5 مليار شخص لا يتمتعون باي امكانية للحصول على الضمان الاجتماعي الاساسي ، اضف الى ذلك ارتفاع التكاليف والانقطاع المصاحب للضرر البيئي ممّا يمكن ان يزيد من ضعف التماسك الاجتماعي وانعدام الاستقرار الموجود اصلا في العديد من البلدان.

وجاء اعتماد مفهوم الاقتصاد الأخضر ليشكل أداة مهمة لضبط النمو الاقتصادي وتوجيهه نحو الاستدامة، وذلك من خلال إيلاء البعد البيئي قدراً أكبر من الاهتمام في سياسات التنمية الاقتصادية. وقد تبنت دولة الجزائر هذا النهج من خلال تخصيص 262 مليار دولار لإنجاح الخطة الخماسية الجديدة للنمو(2015-2019) (وزارة البيئة: **https://www.me.gov.dz**)، حيث تشجع الخطة على القيام باستثمارات في قطاعات رئيسية للاقتصاد الاخضر (الفلاحة، الماء، تدوير وتثمين النفايات، الصناعة والسياحة)، التي تستهدف تحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد أخضر منخفض الكربون يعتمد بصورة أساسية على التقنيات الحديثة والمعرفة والابتكار.

إنّ جعل الاقتصاد مستداما بيئيا لم يعد خيارا بل بات من الضروري، حيث من المتوقع ان تنخفض مستويات الانتاجية خلال عام 2030م بنسبة 2،3%بسبب التدهور البيئي (البنك العالمي: **https://web.worldbank.org**)

إشكالية الدراسة: تنبثق إشكالية هذه الدراسة من الأهمية التي توليها الهيئات الدولية للاقتصاد الأخضر، وفي هذا الإطار، سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الاجابة على الاشكالية التالية: **كيف يساهم الاقتصاد الأخضر في احداث تنمية مستدامة في الجزائر؟**

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية البحث، نفترض ما يلي:

- اهتمام المشرع الجزائري بموضوع حماية البيئة.
- توافر الامكانيات لدى الجزائر لجعلها تخوض تجربة تحويل اقتصادها الى الاقتصاد الاخضر.
- الجزائر لم تستغل جميع مواردها للتحول الى الاقتصاد الأخضر.

أهداف البحث: تهدف هذه الورقة البحثية الى تحليل خصائص وتجارب بعض الدول في ميدان الاقتصاد الأخضر واستفادة الاقتصاد الجزائري منها لإحداث تنمية بيئية، ولتطبيق استراتيجية بيئية تدّعم الإدارة الرشيدة للموارد البيئية وتحقق المطابقة مع القوانين البيئية لدعم الايكولوجيا.

منهجية البحث: تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي الذي يتطلب استعراض وتحليل الأدبيات والمراجع الأولية والثانوية المرتبطة بموضوع الدراسة. وكذلك الإحصائي البسيط من خلا بعض المؤشرات والمعايير الاقتصادية والبيئية ذات العلاقة بموضوع البحث. وقد تم الاستعانة بمصادر مكتبية من أهمها المراجع والدوريات العلمية والإحصاءات والتقارير الدولية الصادرة عن منظمات وجهات عالمية مهتمة بموضوع الدراسة.

الدراسات السابقة: من أبرز الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي:

- **دراسة الركاد (2015)**، بعنوان "النمو الاقتصادي بين الاستدامة الاقتصادية والاستدامة البيئية"، وهدفت إلى دراسة طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتلوث البيئي من خال المقارنة بين مختلف القوى المحركة لنماذج النمو الداخلي، والسياسات البيئية المعتمدة من حيث التأثير في مساري النمو الاقتصادي ونمو التلوث(التدهور البيئي)، وتوصلت الدراسة إلى انه يمكن للاقتصاد باعتماد أنشطة لمكافحة التلوث، وتعزيز الكفاءة في قطاعي التعليم والصحة والاستثمار في البحث العلمي(الابتكار التقني)، أن يوجه محتوى النمو في الاتجاه الأكثر نظافة وحماية للبيئة، محققا بذلك الرفاهية ومستجيبًا لمقتضيات الاستدامة الاقتصادية والبيئية.
- **دراسة عبد الله بن محمد المالكي(2017)**، بعنوان " التحول نحو الاقتصاد الأخضر: تجارب دولية"، استعرضت الدراسة تجارب بعض الدول المتقدمة والرائدة في مجال التحول إلى الاقتصاد الأخضر مثل التجربة الدنماركية والتجربة الكورية والتجربة البرازيلية وتجربة الإكوادور وتونس والمغرب والإمارات العربية المتحدة وغيرها، وكيفية الإفادة منها في الاقتصاد السعودي للتحول إلى اقتصاد أخضر داعم للتنمية المستدامة. كما هدفت إلى إبراز الجهود المبذولة الحالية للمملكة نحو تخضير الاقتصاد .وخلصت إلى انه يمكن للمملكة الاستفادة من بعض التجارب الدولية والإقليمية في هذا الشأن وخاصة تلك التي تتعلق بالقطاعات العشرة الرئيسة في الاقتصاد مثل الطاقة والنقل والمياه والزراعة والغابات والصناعة والمباني والمدن والسياحة وتدوير النفايات.
- **دراسة حسام الذين نجاتي (2014)**، بعنوان" الاقتصاد الأخضر ودوره فى التنمية المستدامة"، اهتم هذا البحث بمضمونية الاقتصاد الأخضر كأداة وقاطرة للتنمية المستدامة كما حاول تقديم شرح لهذا الفكر وما يرتبط به من قضايا، وأيضا إيجاز اللقاءات والدراسات والمناقشات التي تمت من خلال مؤتمرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهدفت الدراسة الى الاستفادة من مضمون فكر الاقتصاد الأخضر وتطوير منظومة متكاملة للتحول بالاقتصاد المصري من اقتصاد مستنزف للموارد إلى الاقتصاد الأخضر الذي يعتبر أساسا لتحقيق التنمية المستدامة كالعدالة الاجتماعية في ظل الظروف البيئية للمجتمع المصري. وخلصت الدراسة أنّ هناك فرص كثيرة لمصر للاستفادة من فكر الاقتصاد الأخضر كقاطرة للإسراع بتحقيق التنمية وذلك من خلال مراجعة التشريع الوطني بشأن حماية البيئة وإضافة ما يلزم من مواد للتحفيز والمحاسبة للمساهمة في تخضير الأنشطة الاقتصادية.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها تستعرض الجهود المبذولة من قبل الجزائر نحو التحول إلى الاقتصاد الأخضر الداعم للتنمية المستدامة . في حين ركزت معظم الدراسات السابقة على مفهوم الاقتصاد الأخضر أو معوقات الاقتصاد الأخضر والآفاق المستقبلية له أو على أحد مكونات الاقتصاد الأخضر.

للإجابة على إشكالية الدراسة، واختبارا للفرضيات، ووصولا لتحقيق أهدافها وايضاح أهميتها، قسمنا هذه الدراسة كما يلي:

1. الإطار النظري للاقتصاد الأخضر:

1.1.الإطار المفاهيمي للاقتصاد الأخضر: إنّ اللون الاخضر هو لون النباتات، لون من ألوان الطيف الشمسي الذي يتوسط الاصفر والازرق، وهو لون الريف والقرية في مقابل اللون الرمادي (لون الاسمنت) هو لون المدينة. والاخضر البيئي هو رمز لوني أقرب الى البيئة في مناظرها الطبيعية (1). وتستخدم كلمة الاخضر كاختزال لشيء يمكن ان يحسن من حالة البيئة بشكل ملحوظ، وقد تشير الى المنتج، الصناعة، الشركة، العمل، العملية، أو المؤسسة التي تحافظ على الطاقة والموارد، ويولد الطاقة النفطية والمتجددة، ويقلل من النفايات، ويزيل المواد الخطرة، او يعيد البيئة والتنوع البيولوجي (2). ووصف الاقتصاد بأنه أخضر يعني أنه اقتصاد يراعي البيئة، ويحدّ من استنزاف مواردها. وهو مناقض لاقتصاد البني (أو الاقتصاد الأسود، كما يطلق عليه أحيانا)، الذي يقوم على استخدام الوقود الأحفوري (مثل الفحم الحجري والبترول والغاز الطبيعي).

ولمّا كان الاقتصاد والبيئة قرينان، يؤثر كل منهما في الآخر، كان من الاهمية بمكان أن نفهم العلاقة بينهما. ويتجلى الجانب الاقتصادي في البيئة بما فيها من موارد طبيعية (كالماء والتربة والهواء والكائنات الحية)، وما تحتوي عليه داخل جوف الأرض من مياه جوفية ومعادن. فهذه الموارد كلها تعدّ القاعدة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية. وفي المؤلفات البيئية الحديثة، غالبا ما توصف الصلة بين الاقتصاد والبيئة باستخدام مصطلح (خدمات النظم الإيكولوجية).

ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد حاليا تعريف متفق عليه دوليا لمصطلح الاقتصاد الأخضر، وسنستعرض بعض التعاريف كما يلي:

- برنامج الامم المتحدة للبيئة يعرف الاقتصاد الاخضر بانه اقتصاد يؤدي الى " تحسين حالة الرفاه البشري والانصاف الاجتماعي، ويعني في الوقت نفسه بالحدّ على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية وحالات الشح الايكولوجية"، وبتعبير ابسط فان الاقتصاد الاخضر هو اقتصاد منخفض الكربون وفعّال من حيث الموارد وشامل اجتماعيا، ويوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات من القطاعين العام والخاص تقضي الى تخفيض انبعاثات الكربون والتلوث وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والموارد ومنع خسارة التنوع الاحيائي وخدمات النظم الايكولوجية".

1 . نجم نجم عبود، (2008)، "البعد الاخضر للأعمال، المسؤولية البيئية لشركات الاعمال" (الإصدار الطبعة الاولى). عمّان، الاردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ص ص. 25-26.

2 . Carol McClelland .(2010) ."Green careers for dummies. Canada: Wiley publishing, pp. 10-16.

- ترى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنّ المقصود بالنمو الاخضر هو تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية مع ضمان أن تواصل الثروات الطبيعية توفير الموارد والخدمات البيئية التي يعتمد عليها رفاهيتنا، ولتحقيق ذلك، يجب أن يحفز الاستثمار والابتكار، مما يدعم النمو المطرد ويتيح فرصا اقتصادية جديدة"
- امّا البنك الدولي أنه ما يلزم للدول هو:
  - النمو الاخضر، أي النمو الذي يتم بفعالية في استخدامه للموارد الطبيعية.
  - النظافة، بحيث يحدّ من أثر تلوث الهواء والآثار البيئية.
  - القوة، بحيث يراعي المخاطر الطبيعية في منع الكوارث المادية.
  - ولا بد من أن يكون هذا النمو الاخضر نموا شاملا.

2.1 . دراسة الاقتصاد الاخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة: توالت المجهودات الدولية لإدارة القضايا البيئية خاصة مع ظهور مفهوم التنمية المستديمة في تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية المُعنون بـ "مستقبلنا المشترك"، فقد اشتمل هذا التقرير على تعريف بارز للتنمية المستديمة **"Sustainable development"** ثم شاع استخدام هذا المفهوم في الأدبيات الدولية وتبناه كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة والصندوق العالمي للطبيعة **World Wild Fund**. فكل هذه البرامج الصناديق والاتحادات أكدت على أهمية إدراج المسائل البيئية في صلب الخطط التنموية.

وفي عام 1982، أنشأت الجمعيةُ العامة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (المشار إليها بالاسم الشائع "لجنة بروتلاند") لكي تتولى دراسة العلاقة بين البيئة والتنمية. ثم بعد خمسة أعوام، نشرت لجنة بروتلاند تقريرها المعلَم البارز المعنون" مستقبلنا المشترك"، الذي عرّف التنمية المستدامة بأنها المقدرة على جعل التنمية مستدامة -بوصفها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر من دون تعريض قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها هي الأخرى". وقد أوضح التقرير الترابط بين البيئة والتنمية بما ذكره: من أنّ البيئة هي حيث نحيا؛ وأن التنمية هي كل ما نفعله سعياً إلى تحسين مصيرنا في هذا المستقر. والاثنتان لا انفصام لهما (1).

وتعرف الفاو التنمية المستدامة (الذي تم تبنيه في عام 1989) كما يلي: " التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية "

لقد سجل مؤتمر ريو 20+ منعطفا كبيرا في الاهتمام بسياسات التنمية المستدامة وذلك بترسيخ إطار يمكن من تحديد مسار انمائي جامع وشفاف وفعال لترشيد سياسات التنمية. وأكد المؤتمر بأنه ينبغي أن يتسق الإطار المؤسس للتنمية المستدامة على الصعيد الدولي مع مبادئ مؤتمر ريو، والتي تراعي فيه الاولويات الوطنية والاستراتيجيات الانمائية واولويات

1 . الامم المتحدة، (2011)، " الاقتصاد الأخضر"، المنتدى البيئي الوزاري العالمي، نيروبي: الامم المتحدة، ص ص. 2-21.

الدول النامية وذلك من خلال تعزيز الاقتصاد الاخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر(1)، إذن شكل مؤتمر ريو 20+ ذروة تطور بارزة في النظرة الى العلاقة القائمة بين الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة.

أ. مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (Sustainable Development Goals (SDGs: أهداف التنمية المستدامة هي مجموعة من الأهداف التي اعتمدتها الأمم المتحدة في عام 2015 والتي تعرف أيضاً باسم الأجندة العالمية 2030، وهي رؤية ودعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان تمتع جميع الشعوب بالسلام والازدهار بحلول عام 2030

ما يميز هذه الاتفاقية عن غيرها، أنه لم يسبق أن وافقت جميع الدول الأعضاء بمنظمة الأمم المتحدة والبالغ عددهم 193 دولة -علاوة على مئات الآلاف من الجهات أصحاب العلاقة-على رؤية بعيدة المدى لمستقبلنا الجماعي. وأتت هذه الأهداف السبعة عشر كالأهداف المستقبلية التالية التي يطمح العالم لتحقيقها بعد الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015)، كما تشمل أربعة مواضيع رئيسية وهي المواضيع البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية والشراكات وهذه الأهداف تشمل 169 غاية و233 مؤشر (2).

انّ أهداف التنمية المستدامة هي أهداف مترابطة وغالبا النجاح في تحقيق هدف بعينه في معالجة موضوع محدد يؤدي إلى تحقيق الأهداف أخرى. وتقتضي أهداف التنمية المستدامة التعاون والعمل مع جميع الشركاء وبشكل عملي حتى نتمكن من اتخاذ الخيارات الصحيحة لتحسين الحياة بطريقة مستدامة للأجيال القادمة. وهي توفر مبادئ وغايات واضحة لجميع البلدان لتعتمدها وفقا لأولوياتها وخططها الوطنية مع تسليط الضوء على التحديات البيئية التي يواجهها العالم بأسره. تمثل أهداف التنمية المستدامة خارطة طريق شاملة. وهي تعالج الأسباب الجذرية للفقر وتوحد الشعوب لإحداث تغيير إيجابي للعالم أجمع. ما يميز أهداف التنمية المستدامة عن غيرها من الأهداف أنها تركز على شمولية الجميع، حيث لا يمكن لدولة أن تعمل لوحدها لتحقق النمو الاجتماعي والاقتصادي داخل حدودها فقط، بل يجب على الدول أن تتكاثف وتتعاون لضمان تحقيق الأهداف والاستدامة للعالم أجمع. ولقد دشن العالم خطة التنمية المستدامة مطلع جانفي 2016 وذلك من خلال تحقيق الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة والمتمثلة في:

- **الهدف الأول:** القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
- **الهدف الثاني:** القضاء على الجوع وتحقيق الامن الغذائي والأغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة.
- **الهدف الثالث:** ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية، وتمتع جميع العمال بالرفاهية.
- **الهدف الرابع:** ضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
- **الهدف الخامس:** تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.
- **الهدف السادس:** ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

1. تادانوري إنيوماتا، جان وسيلي كازو، " استعراض الادارة البيئية في منظومة الامم المتحدة لما بعد مؤتمر ريو 20+"، وحدة التفتيش المشتركة، الامم المتحدة، جنيف، 2014، ص ص.7-8 .

2 . الهيئة العامة للإحصاء، (2020)، تقرير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، متوفر على الموقع الالكتروني: stats.gov.sa، ص5.

- **الهدف السابع:** ضمان الوصول إلى الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة والحديثة للجميع.
- **الهدف الثامن:** تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
- **الهدف التاسع:** إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
- **الهدف العاشر:** الحدّ من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
- **الهدف الحادي عشر:** جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومستدامة، وقادرة على الصمود.
- **الهدف الثاني عشر:** ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
- **الهدف الثالث عشر:** اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- **الهدف الرابع عشر:** حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
- **الهدف الخامس عشر:** حماية النظم الايكولوجية البرية، وترميمها، وتعزيز استخدامها على نحو مستدام.
- **الهدف السادس عشر:** تعزيز السالم والمجتمعات السلمية لتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول للعدالة إلى الجميع.
- **الهدف السابع عشر:** تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل التنمية المستدامة.

ب. **أداء الدول العربية في المؤشرات الدولية للبيئة:** مؤشر الأداء البيئي العالمي **(EPI: Environmental Performance Index)** هو مؤشر دولي يلخص الاداء البيئي لمعظم دول العالم "180 دولة" وتصدره جامعة "ييل" ومركز "شبكة معلومات علوم الأرض "التابع لجامعة كولومبيا بالتعاون مع عدة مؤسسات بحثية، والمنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس ومركز الأبحاث المشتركة بالمفوضية الأوروبية. وتقوم فكرة "مؤشر الأداء البيئي" على تقييم الوضع البيئي للدول وفق مجموعتين أساسيتين هما الصحة البيئية وحيوية النظم البيئية. وتعد نتائج مؤشر الأداء البيئي وسيلة أساسية لتقييم السياسات البيئية العالمية ومدى فاعليتها في تحقيق أهداف الاستدامة العالمية، حيث يضم التقرير 180 دولة عالمياً تخضع لـ 32 مؤشر أداء ضمن 11 فئة؛ تغطي الصحة البيئية، والتنوع البيولوجي للنظام البيئي.

ويشير دان إستي، مدير مركز القانون والسياسة البيئية في جامعة ييل، إلى أنّ الدول ذات جهود التنمية المستدامة واسعة النطاق، والتي قامت بالتركيز على إزالة الكربون من اقتصادها، نالت أعلى المراكز في مؤشر الأداء البيئي. بالنسبة إلى الدول التي حصلت على المراتب العشرة الأولى عالمياً؛ حصلت الدنمارك على المركز الأول تليها لوكسمبرج، سويسرا، المملكة المتحدة، فرنسا، النمسا، فنلندا، السويد، النرويج، ثم ألمانيا(1). أمّا بالنسبة إلى الدول ذات المراتب الثلاث الأخيرة؛ فهم دول ليبيريا، ميانمار، وأفغانستان.

1. Z. A Wendling ،A de Sherbinin ،D. C Esty .(2020) .Global metrics for the environment: Ranking country performance on sustainability issues .Environmental Performance Index ،pp.1-30.

وتشير نتائج مؤشر الأداء البيئي عربياً لعام 2020 على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب الشكل رقم (1)؛ حصلت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول عربياً و42 عالمياً بقيمة 55.6، الكويت الثانية عربياً و47 عالمياً بقيمة 53.6، الأردن الثالثة عربياً و48 عالمياً بقيمة 53.4، البحرين الرابعة عربياً و56 عالمياً بقيمة 51.0، تونس الخامسة عربيا والمرتبة 71 عالميا بقيمة 46.7.

أما بالنسبة إلى الدول العربية التي حصلت على أقل التصنيفات؛ فتقع عمان في المرتبة 14 عربياً بقيمة 38.5 و110 عالمياً، قطر في المرتبة الـ 15 عربياً و122 عالمياً بقيمة 37.1، وأخيراً السودان في المرتبة الـ 16 عربياً والـ 130 عالمياً بقيمة 34.8. والدول التي تحصلت على تصنيفات متوسطة نجد، الجزائر في المرتبة 84 عالميا والسابعة عربيا بقيمة 44.8، المملكة العربية السعودية في المرتبة الثامنة عربيا والـ 90 عالميا، وتليها مصر، المغرب.

الشكل رقم(1): مؤشر الأداء البيئي EPI في الدول العربية لعام 2020

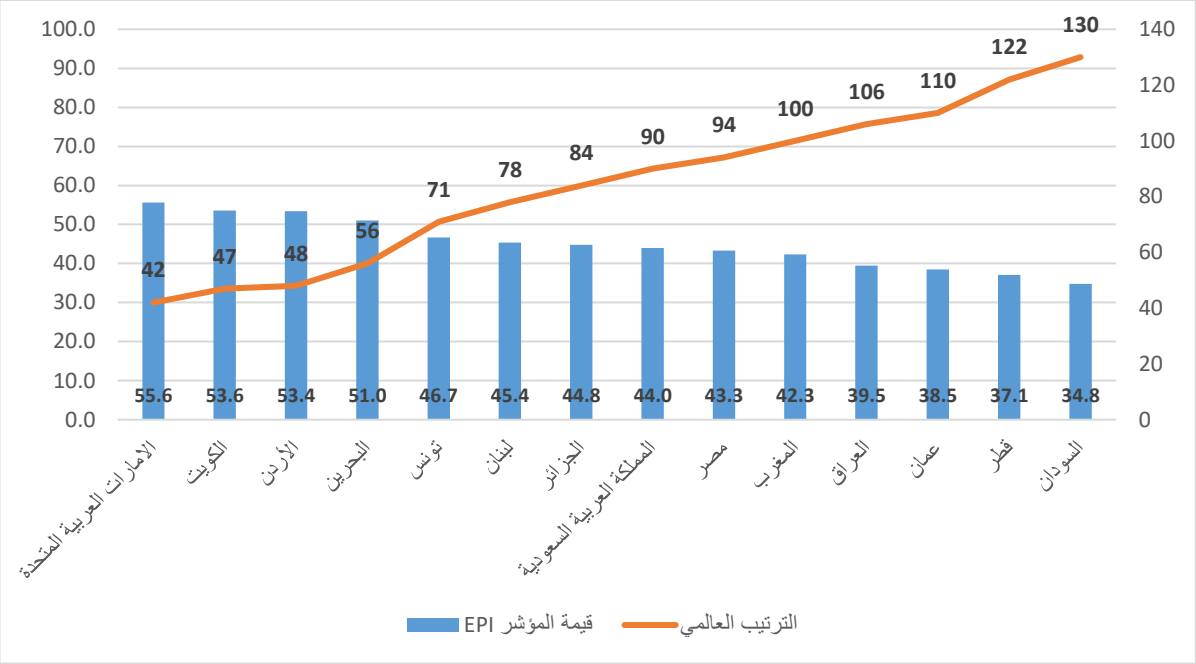

Source: Wendling, Z. A., Emerson, J. W., de Sherbinin, A., Esty, D. C., et al., Global metrics for the environment: Ranking country performance on sustainability issues.pp.1-15, op. cit

ويعزى مركز دولة الإمارات المتقدم عربياً وعالمياً إلى مستوى التنوع البيولوجي والبيئي والموارد المائية فيها. لكن يجب التنويه أنه وبالرغم من مركز دولة الإمارات المتقدم إلا أنها حصلت على درجة أقل من المعدل المتوسط بالنسبة للتغير المناخي، كما أنها حصلت على أقل درجة على مستوى المنطقة العربية في مجال الزراعة وهي 13.7 من 100. ويرجع المعدل المتدني للسودان، طبقًا لنتائج مؤشر الأداء البيئي؛ بسبب نوعية جودة الهواء، الصرف الصحي، وجودة مياه الشرب.

إن الوصول إلى التنمية المستدامة لا يعتمد فقط على توفير رأس المال بل أيضاً على الإدارة الفعالة. حيث أن المال لازم للاستثمار في تطوير هياكل الصحة العامة والبيئة، والإدارة الرشيدة تؤول إلى تقليل التلوث والحفاظ على الموارد البيئية. ويجب على الدول ذات مؤشر الأداء البيئي المتدني أن تطور في مستوى التنمية المستدامة لديها ويكون ذلك بالتقليل من معدلات تلوث الماء والهواء، وحماية التنوع البيولوجي، والتحول إلى مصادر الطاقة النظيفة.

2. الدراسة التحليلية حول الاقتصاد الأخضر:

1.2.الجهود الدولية لحماية البيئة: يمكن إدراك مفهوم الاقتصاد الأخضر على أفضل نحو بالرجوع إلى سياقه التاريخي. ومع أن هذا المفهوم قد اكتسب صيتاً دولياً بارزاً منذ فترة حديثة العهد نسبياً، فإنه يستند إلى عقود زمنية من التحليل والنقاش بخصوص التفاعل بين البشر والاقتصاد والبيئة، ويرتبط تكوينه الجوهري بمفهوم التنمية المستدامة.

إن اهتمام الإنسان بالبيئة المحيطة به يرجع إلى عصور خلت، وفي هذا الشأن ظهر أوّل تقرير دقيق للمخاطر الإيكولوجية المحتملة سنة 1896 وذلك عندما اعتبر العالم السويديSvante Arrhenius أن مضاعفة ثاني أوكسيد الكربون (Co2) في الجوّ تؤدي إلى زيادة متوسط حرارة الأرض بحوالي 06 درجات مئوي ([1]) بعد الحرب العالمية الثانية وبالضبط عند تبنّي المجموعة الدولية لميثاق الأمم المتحدة الذي تضّمن في المادة 55 منه إشارات إلى البيئة، وتبعه بعد ذلك سنة 1948 الميثاق العالمي لحقوق الإنسان والذي أشار هو الآخر في المادة 25 الفقرة 01 إلى البيئة.

وفي نفس السياق لم يغفل عهدي حقوق الإنسان للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية الإشارة إلى أهمية العنصر البيئي في حياة الإنسان؛ حيث نصّا عليه على التّوالي في المواد 06 و09 الفقرة 12 ([2]).

يُضاف إلى هذه الجهود إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1969 حول التّقدم والإنماء في المجال الاجتماعي، حيث جاءت المادة 13/ح تحت عنوان حماية البيئة البشرية وتحسينها. وهكذا بدأت البيئة تحتلّ مكانة متقدّمة في برامج وخطط الأمم المتحدة الإنمائية التي أطلقتها مع بداية عقد الستينات من القرن الماضي ([3])

في سنة 1962 أصدرت عالمة البيئة راشيل كارسون Rachel Carson كتابها الشهير المُعنون بـ Silent Spring، وتبعها جاريت هاردين Garrett Hardin عام 1968 بكتاب The Tragedy of the Commons ([4]). والملاحظ على تلك الكتابات آنذاك هو تزامنها مع تسجيل وقوع كوارث بيئية كبرى في القارة الأوربية على غرار حادثة تسرب البترول قرب الساحل الفرنسي، بالإضافة إلى تلوّث البحيرات السويدية نتيجة تساقط الأمطار الحمضية.

وفي تلك الحقبة حذّرت دراسة بعنوان The limites to growth صادرة عن نادي روما، والذي ضم 50 شخصية دولية تباحثت حول مشكلات الأرض. فقد خلصت هذه الدّراسة إلى التحذير من وقوع انهيار خطير في الحضارة الإنسانية الحديثة؛ إذا لم تتخذ إجراءات استباقية للسّيطرة على الاتّجاهات البيئية والسكّانية المعاصرة ([5]).

---

1 . Arrhenius Svante .(1896) ."On the influence of Carbonic Acid in the Air upon the Temperature of the Ground "Vol. XXXXI.(The London: Edimburgh and Dublin Philosophical Magazine and Journal of Science , 5th serie,pp. 237-276.

2. برنامج الامم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2008/2007 محاربة تغير المناخ التضامن الإنساني في عالم منقسم، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باريس، 2007، ص ص.14-15.

3. أبو العطا، رياض صالح، دور القانون الدولي في حماية البيئة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص 60.

4 . عبد المنعم محمد علاء، مستقبل التعاون الدولي في ضوء قمة الأرض، مجلة السياسة الدولية، العدد 150، المجلد 37، أكتوبر 2002، ص ص. 10-15.

5 . Donella H Meadows ،Meadows Dennis L ،Randers Jørgen و ، Behrens William .(1972) .The Limits to Growth: A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind .Potomac Associates – Universe Books. p.205.

مع بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين وبالضبط في سنة 1972 انعقد مؤتمر ستوكهولم تحت شعار "**أرض واحدة فقط**" "One Earth"، وذلك من أجل تنبيه حكومات العالم وشعوبه من خطر الأنشطة الإنسانية التي أصبحت تهدد البيئة الطبيعية، بالشكل الذي سوف يؤدي لا محالة إلى المساس بالبيئة الإنسانية(1).

إن الجهود التي بذلتها منظمة التعاون والتنمية خلال عقدي السبعينات والثّمانينات في مجال تحسين الأوضاع البيئية على الصعيد العالمي، كانت من أبرز الجهود التي أدّت إلى توجيه الأنظار إلى التحولات البيئية الآخذة في التنامي منذ بداية عقد التّسعينات، وعُرفت هذه الجهود بتبنّيها لعدّة مبادئ رئيسية من أجل تحقيق متطلبات التّنمية المستدامة، حيث كان على رأس تلك المبادئ مبدأ الملوث يدفع P.P.P والمبدأ الوقائي P.P، والذي أدرج فيما بعد بمناسبة انعقاد قمة الأرض **بريّو دي جانيرو** تحت المنهج الوقائي (2).

في سنة 1992 انعقد مؤتمر ريو Rio Earth summit ضمّ ممثّلي 178 دولة. وصدر عنه إعلان ريو الشهير بشأن البيئة والتنمية، ووضع جدول أعمال القرن 21م، وقد نتج عنه أيضا اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي 1992 واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والاتفاقية الإطارية الخاصة بالتغيرات المناخية، والاتفاقية الخاصة بصيد الأسماك في أعالي البحار (3).

مع بداية الألفية الثالثة عقد قادة الدول والحكومات في نيويورك ما عُرف بقمة الألفية، والتي تمخّضت عنها الأهداف الإنمائية للألفية The millenium development goals، حيث يرمي هدفها السابع إلى كفالة الاستدامة البيئية Ensure environmental stability.

تواصلت مؤتمرات الأمم المتحدة الخاصة بتغير المناخ التي اشتغلت على وضع إجراءات وآليات لتنفيذ بروتوكول كيوتو وتحديثه، وفي هذا السياق التقت الأطراف المعنية في قمة كانكون للتغير المناخي بالمكسيك سنة 2010، ثم في ديربان بجنوب إفريقيا سنة 2011، ثم في قمة الدوحة بقطر سنة 2012، وتلتها قمة وارسو ببولندا سنة 2013،

ثم قمة ليما بالبيرو سنة 2014(4)، وأخيرا التئم جمع هذه الأطراف في مؤتمر باريس الأخيرة بفرنسا سنة2015 للتغيرات المناخية COP21 ، انعقد المؤتمر من أجل إقرار اجراءات تهدف الحد من الاحتباس الحراري وهذه الاتفاقية تقر بوجود "تغير مناخي مصدره الانسان ويعطي للبلدان الصناعية الاسبقية في تحمل مسؤولية مكافحة هذه الظاهرة وأنّ التصدي لتغير المناخ هو مسؤولية مشتركة بين الدول ولكنها تتفاوت حسب قدراتها، وينشئ الاتفاق نظاما لمتابعة تنفيذ الالتزامات الوطنية ومراجعة تعهدات الدول ومساعدة الدول النامية التي تتأثر من الاحتباس الحراري(5).

---

1. Report of the United Nations,"Conference on the Human Environment",(1972) , 5-16 June 1972 , 1973, Stockholm: UNITED NATIONS, New York, pp.29-34.

2 . أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، أمن وحماية البيئة، الندوة العلمية الثانية والأربعون، مركز الدراسات والبحوث، الرياض 1998، ص44.

3. احمد زهير. (2005)، "التلوث وحماية البيئة ونشاط حركات الخضر، الحوار المتمدن، المحور الطبيعية". متوفر على الموقع الالكتروني : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=48965، تمّ الاطلاع عليه : 2022/02/12.

4. مصطفى كردالواد . (2016)، حماية البيئة: دراسة على ضوء الجهود المؤسسة للمبادئ البيئية "، مجلة آفاق بيئية، متوفر على الموقع الالكتروني: https://www.maan-ctr.org/magazine/article/1084.

5. أحمد قنديل. (2016)، "اتفاق باريس للمناخ نقطة تحول في التعامل العالمي مع التغير المناخي"، مجلة آفاق سياسية(26)، ص ص. 39-42.

وفي سنة 2018 انعقد مؤتمر كاتوفيتسه في دورته الرابعة والعشرين تحت اشراف الأمم المتحدة في الفترة 2-14 ديسمبر 2018 في بولندا، هدف المؤتمر الى اعداد آلية تنفيذ اتفاق باريس حول المناخ 2015، وحث البلدان الصناعية على الوفاء بالتزاماتها في خفض الانبعاثات الحرارية بموجب اتفاق باريس، والتخلص من مصادر الطاقة الملوثة، (وثيقة كاتوفيتسه 2018، ببولندا) (1).

2.2. تجارب بعض الدول في الاقتصاد الاخضر: من بين الدول التي تبنت الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة نذكر:

- **حكومة جمهورية كوريا** التي عكفت على مباشرة استراتيجية طويلة الاجل تتعلق بالنمو الأخضر واستثمرت 91 تريليون كوري أي حوالي 84 مليار دولار امريكي بين عامي 2009 و2012، حيث رفعت عدد الوظائف الخضراء من 610000 وظيفة في عام 2008 الى 810000 وظيفة في عام2013(2) .
- **حكومة اثيوبيا** التي ترمي الى تحقيق وضع الدخل المتوسط بحلول عام 2025 مع تطوير الاقتصاد الاخضر وتتميز معظم الاستثمارات البالغة حوالي 150 مليار دولار امريكي، اللازمة خلال السنوات العشرين المقبلة، بالفعالية من حيث التكلفة والحفز المباشر للنمو الاقتصادي (3).
- **منطقة الاتحاد الاوروبي**، شكلت الوظائف الخضراء ثاني أكبر مصدر للعمالة الجديدة، بما يصل الى 8،2% مليون وظيفة. وتتوقع اليابان كذلك استحداث 1،4 مليون وظيفة جديدة بفضل الطلبات الجديدة على السلع والخدمات الخضراء التي بلغت 468 مليار دولار أمريكي. ويلخص كذلك اتحاد الصناعات البريطانية، التطور في المملكة المتحدة كالتالي: " في الاوقات العصيبة، واصلت المشاريع الخضراء للمملكة المتحدة نموها بالقيمة الحقيقية، حيث امنت لنفسها حصة بقيمة 122 مليار جنيه استرليني في سوق شاملة قيمتها 3,3 تريليون جنيه استرليني خلال الفترة(2010-2011)، ووفرت فرص عمل لقرابة مليون شخص (4).
- أمّا في **الولايات المتحدة** فقد ساهمت السلع والخدمات الخضراء في توظيف 3،1 مليون عامل أي 2،4% من القوى العاملة في عام 2010، وشهد جزء "التكنولوجيا النظيفة" توسعا سريعا وفاق أداء باقي الاقتصاد خلال فترة الانكماش.
- **الصين** فقد ادرجت الاستدامة البيئية في السياسات الانمائية الوطنية وبشكل متزايد منذ عام 1984 وتسجل اليوم أكثر من 4 ملايين وظيفة خضراء. وتحدد خطة التنمية الاقتصادية الجديدة المعتمدة في ماي 2012، الاهداف

1 . رمضان عبد الله محمد العموري، (2020)، " الجهود الدولية لحماية البيئة(الامم المتحدة نموذجا)"، مجلة النيل للآداب والعلوم الإنسانية، العدد(02)، ص ص. 46-63.

2. International Labour Organization, "Job creation outcomes through implentation of 5years Green Growth National Plan. Republic of Korea, Seoul: international labour office. GENEVA. 2013, pp.100-170.

3. G. Mesay Berhanu."Government of Ethiopia: Ethiopia's climate-resilient Green Economy Strategy". Critical Review, June, 2017, pp.1-15.

4 . Meredith Davis, The colour of growth: Maximising the potential of green business, August, 2012, p.6, Available at: http://www.cbi.org.uk/media/1552876/energy_climatechangerpt_web.pdf.

والتدابير الاستراتيجية للاقتصاد الاخضر ومنخفضة الكربون والدائرية، وتحدد الخطة الصناعات ذات الاولوية، بما في ذلك الاشكال البديلة للطاقة وحفظ الطاقة وحماية البيئة والتكنولوجيا الحيوية وتصنيع المعدات عالية الجودة والمركبات التي تعمل بالطاقة النظيفة، وتتوقع الصين أن تستأثر هذه الصناعات بنسبة 15% من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد بحلول عام 2020، بزيادة عن نسبتها الحالية البالغة 2%، ومن المتوقع ان يوفر ذلك وظائف خضراء جديدة، بما يؤدي الى ربح صافي في الوظائف قدره 10 ملايين وظيفة (1).

- اعتمدت **البرازيل و اندونيسيا** اهداف احادية الجانب للحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة، وتقوم بتنفيذ برامج مجموعة من القطاعات، بدءا من الزراعة وانتهاء بالطاقة والنقل. وتلتزم الحكومة الاندونيسية بالمحافظة على النمو الاقتصادي واستحداث الوظائف لا سيما لصالح الشباب والحدّ من الفقر وتحسين الاستدامة البيئية والحدّ من مستويات انبعاثات الكربون. ويجري تنفيذ استراتيجية انمائية متكاملة من أربع شعب، ألا وهي تشجيع النمو وخلق العمل ومراعاة مصالح الفقراء وحماية البيئة في إطار الخطة الانمائية الوطنية للفترة (2010-2014)، التي تدرج البعد البيئي في جميع جوانب. وينعكس السعي نحو الاستدامة البيئية والفرص المناسبة لاستحداث الوظائف الخضراء انعكاسا متزايدا في سياسات العمالة. وفي سريلانكا على سبيل المثال، ترمي السياسة الوطنية للموارد البشرية والعمالة المتعددة في اكتوبر 2012، الى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية للجميع، وتدرج صراحة القطاعات الرئيسية لفرص العمالة والبيئة (2).
- **الامارات العربية المتحدة:** أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من المبادرات والمؤتمرات والاستراتيجيات الوطنية فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر. ومن أولى هذه المبادرات التي أنشئت من أجل أن تكون الإمارات من الدول السباقة بالتوجه نحو الاقتصاد الأخضر هي المدينة النموذجية 'مدينة مصدر' في أبو ظبي وهي مدينة مصممة لتكون أول مشروع خال من انبعاثات الكربون ويعتمد على الطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة. وقد تأسس هذا المشروع في عام 2008 ومن المتوقع أن ينتهي ما بين الأعوام 2020 و2025. وسوف تكون 'مدينة مصدر' موطناً لحوالي ما بين 45,000 و50,000 شخص وحوالي 1,500 شركة محليّة وعالمية .

3.2. مشاركة الجزائر في النشاط الدولي لحماية البيئة: تتسم الجزائر بهشاشتها الإيكولوجية التي تتمثل في حساسية أنظمتها البيئية والجفاف والتصحر (المناخ الجاف يشمل أكثر من 90% من مساحة البلاد كما أن الواحات آخذة في الانقراض) والتآكل الساحلي الحاد وشح المياه(الإجهاد المائي) في بعض المناطق، وبمعدل أقل من600 متر مكعب للنسمة في السنة، تدخل الجزائر 36 (مليون نسمة سنة) 2010 ضمن فئة البلدان الفقيرة في مجال الثروات المائية . كما أنّ التوسع العمراني غير المتحكم فيه(69% من الساكنة تعيش في المدن سنة 2013 مقابل 58%سنة2000) وبحسب الاتجاهات الحالية يتوقع أن يبلغ معدل التوسع العمراني 80% سنة 2030 والتصنيع غير المتحكم فيه بطريقة جيدة، يتسببان في

1. China Council for International , Development mechanism and policy innovation of China's green economy, CCICED Annual General Meeting, China, Part 1, 2011.pp.201-272.

2. مؤتمر العمل الدولي ، " التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء"، الدورة 102، التقرير الخامس، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2013 الطبعة الأولى، ص ص. 28- 40.

معدلات متنامية للتلوث، حيث قدرت تكلفة الأضرار البيئية التي يتسبب فيها قطاع الصناعة ثلث التكلفة العامة للأضرار، أي ما بين 1.8و2% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2009.

لذلك باشرت الجزائر العديد من الاصلاحات والمبادرات الرامية بشكل خاص الى تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الاعمال، الامن الطاقوي وحماية البيئة وتطوير فروع الاقتصاد الاخضر والنهوض بالمجالات الترابية وذلك من خلال:

أ. اهتمام المشرع الجزائري بموضوع حماية البيئة من خلال نص القانون رقم (03-10) المؤرخ في جمادى الاولى عام 1424 الموافق لـ 19 جويلية سنة 2003، والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. ومن اهدافه ما يلي [1]:

- المحافظة على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية.
- مبدأ استبدال العمل المضر للبيئة بالعمل الصديق للبيئة.
- مبدأ ادماج هدف حماية البيئة والتنمية المستدامة في البرامج المخططة من طرف الدولة.
- مبدأ النشاط الوقائي وتفادي الاضرار البيئية وكذا الحيطة والحذر عند دراسات المشاريع التي يمكن أن تكون سببا في التلوث البيئي.
- مبدأ الاعلام والمشاركة.

كما وضع المشرع الجزائري مجموعة من الادوات التي تسير البيئة والمتمثلة في [2]:

- هيئة الاعلام، والتي تقوم بجمع المعلومات والبيانات البيئية، واعطاء الحق العام لأي شخص في الحصول على المعلومات البيئية بطلب منه.
- تحديد المقاييس البيئية، بضبط القيم القصوى لكل العناصر الملوثة.
- اخضاع المؤسسات التي يمكن ان تمارس انشطة مضرة بالبيئة الى اجراءات قانونية خاصة وتسميتها بـ" المؤسسات المصنفة".
- اعطاء حق التدخل للأفراد والجمعيات في مجال حماية البيئة.
- كما كرس المشرع الجزائري حق حماية الاماكن كالغابات والحرائق والمعالم الطبيعية، والمناظر الارضية والبحرية...الخ.

ب. البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية (2010-2014) اولى اهمية للاقتصاد الاخضر، حيث تمّ تنفيذ برامج في مجالات حماية البيئة وتدبير المياه والتحكم في نسبة انبعاثات غازات الدفيئة. وتم تخصيص غلاف مالي يبلغ 2000 مليار دينار جزائري ما يعادل 27 مليار دولار لقطاع المياه والتطهير (سدود، انظمة تحويل المياه نحو المناطق التي تعرف عجزا في الموارد المالية، محطات التطهير والتحلية)، و7 مليار دولار لقطاع تهيئة المجال الترابي (تهيئة الاقليم) والبيئة من خلال احداث 4 مدن جديدة ونحو 100 بنية تحتية لحماية البيئة [3]

1. القانون رقم(03- 10) المتعلق بحماية البيئة،متعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، 19 جويلية2003، ص 09. الجزائر.
2. المادة 05 من القانون رقم(03- 10)، المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق الذكر.
3. عبد الناصر مشري، والشريف بقة، (2017). "تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر، دراسة اقتصادية خلال الفترة(2005-2015)". مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد 57، 10(57)، ص ص. 40-42.

تمّ كذلك بذل جهود ملموسة في قطاع الغابات من خلال العمل منذ سنة 2000 على ترميم مساحة من المجال الغابي تقدر بـ530 ألف هكتار. وكذلك تمّ تحسين القدرة على تعبئة الموارد المائية للسدود ومعدل ربط الساكنة الحضرية بالشبكة العمومية للماء الشروب والشبكة العمومية للتطهير.

وكذلك تمّ انجاز محطات جديدة للتطهير 239 وحدة والذي من شأنها أن يمكّن من بلوغ قدرة تطهير اجمالية تصل الى 1،2 مليار متر مكعب سنويا المسجلة في 2010. وقد بلغ حجم المياه الادمة المطهرة والموجهة للاستخدام الفلاحي 600 مليون متر مكعب سنة 2011 في حين لم يكن يتجاوز 90 مليون سنة 1990.

تمّ خلق تسعة مصانع للتحلية تبلغ قدرتها الانتاجية 1،4 مليون متر مكعب في اليوم، ووضع برامج لوضع وحدات للتحلية تعتمد على الطاقات المتجددة من خلال الطاقة الشمسية والريحية (1).

ج. تنفيذ الخطة الخماسية للنمو (2015-2019)، والتي تركز بشكل خاص على قطاعات اساسية كالطاقة، وهندسة المياه، البناء، والصحة والتربية والتكوين المهني. وتساهم هذه الخطة في تنمية فروع مجددة للاقتصاد الاخضر وذات قيمة مضافة عالية مع تحقيق نمو اقوى وأكثر استدامة اواخر سنة 2019 ليصل الى 7%، تعتبر هذه الخطة الاقتصاد الاخضر رافعة للتنمية والتقدم التكنولوجي.

د. وضع مخطط لتهيئة المجال الترابي" المخطط الوطني لتهيئة الاقليم" (2010-2030)، وتقدر التكلفة الاجمالية للبرنامج بـ 80 الى 100 مليار دولار ومن اهداف هذا البرنامج ما يلي:

- 22 ميغا واط منها 12 ألف ميغا واط للسوق الوطنية.
- تغطية 40% من حاجيات البلد من الكهرباء، 37% من الطاقة الشمسية والضوئية و3% من الطاقة الريحية وبالتالي ستنتقل حصة الطاقات المتجددة من الاستهلاك الوطني للكهرباء من 2% سنة 2011 الى 5% سنة 2015 و14% سنة 2020 و40% سنة 2030.
- خلق نحو 200 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر.
- اقتصاد نحو 600 مليار متر مكعب من الغاز
- احداث أول محطة توليد الكهرباء اعتمادا على الطاقة الشمسية توفر 150 ميغاواط منها 25 ميغاواط تعتمد على الطاقة الشمسية الحرارية (حاسي الرمل)
- تخصيص الفترة(2015-2020) لمرحلة نشر وتصنيع التجهيزات.
- تخصيص الفترة(2020-2030) لمرحلة التطوير على نطاق واسع.

هـ.المخطط الوطني للمناخ (2015-2050) ويهدف الى ما يلي:

- تقليص انبعاثات الكربون من خلال حجز وتخزين ثاني اكسيد الكربون.
- النهوض باستعمال الطاقة النفطية.
- ملائمة البنيات التحتية للتغيرات المناخية وذلك بتحسين النظام المائي للتشجير المكثف، وتوسيع السدود الخضراء من اجل مكافحة التصحر

1. قانون رقم (04-09) ، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في اطار التنمية المستدامة ، المؤرخ في 14 أوت2004، الجريدة الرسمية الجزائرية. الجزائر.

- تقليص حضور الكربون في الانشطة الصناعية الاسرية.

4.2.أداء الجزائر في المؤشرات الدولية للبيئة: تقوم فكرة "مؤشر الأداء البيئي" على تقييم الوضع البيئي للدول وفق مجموعتين أساسيتين هما الصحة البيئية وحيوية النظم البيئية. حيث يتم منح تقييما بالدرجات للدول حول أدائها، وذلك في احدى عشر قضايا مرجعية (وهذا حسب ما يبينه الشكل ادناه)، تشمل العديد من الجوانب ذات الصلة من بينها في فئة **الصحة البيئية**: نوعية الهواء، مياه الشرب والصرف الصحي، المعادن الثقيلة، إدارة النفايات.

نلاحظ هنا انّ الجزائر تحصلت خلال سنة 2020 على الدرجة 50،4 في فئة الصحة البيئية (انظر الى الشكل ادناه)، وبالتالي تحصلت على المرتبة 61 عالميا وبالتالي فاقت المتوسط العالمي والإقليمي. وذلك راجع أساسا الى نوعية الهواء التي وصلت الى 45،3 درجة والى مياه الشرب والصرف الصحي بـ 53،2 والى إدارة جيدة للنفايات والتي تحصلت فيها على الدرجة 91،6 وعلى المرتبة 18 عالميا.

فيما تشمل في فئة **النظام البيئي الحيوي**: التنوع البيولوجي والموائل، خدمات النظام الايكولوجي، المصائد السمكية، تغير المناخ، انبعاثات التلوث، الزراعة والموارد المائية. وتعطى هذه القضايا وزنا حسب الأهمية، استنادا إلى مجموعة من المؤشرات الفرعية. توضح المؤشرات نقاط الضعف والقوة لدى الدول، من الناحية البيئية وترتيبها مقارنة بدول العالم وتجمعات الدول المنتمية إليها.

فيما يخص فئة النظام البيئي الحيوي احتلت الجزائر المرتبة 115 عالميا وهذا راجع لـ:

- قلة المصائد السمكية والتي تحصلت على الدرجة 8،1 بعيدة عن المتوسط العالمي والإقليمي أي المرتبة 114 عالميا.
- انخفاض خدمات النظام الايكولوجي وبعيدة كل البعد على المتوسط العالمي والإقليمي والتي وصلت درجة 24 وفي المرتبة 141 عالميا
- قلة التنوع البيولوجي والموائل والذي احتل المرتبة 135 من بين 180 دولة وبدرجة 39.

الشكل رقم2: مؤشر الأداء البيئي في الجزائر خلال سنة 2020.الترتيب(/180 دولة)

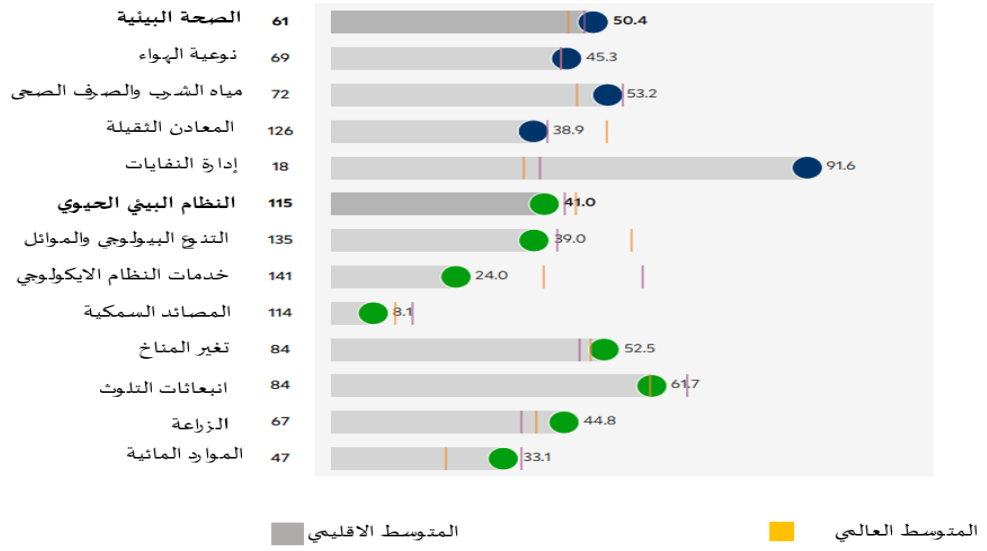

Source: Wendling, Z. A., Emerson, J. W., de Sherbinin, A., Esty, D. C., et al., Global metrics for the environment: Ranking country performance on sustainability issues.pp.1-15, op. cit

الخاتمة: إن موضوع الدراسة يكتسب أهمية كبيرة في الوقت الراهن كون الاقتصاد الأخضر أداة أساسية لمواجهة التحديات البيئية وتوفير فرص عمل نظيفة عن طريق الاستثمارات الخضراء التي تسهم في تحسين الأداء الاقتصادي على المدى الطويل. وبينت بعض التجارب التي خاضتها بعض الدول العربية من بينها الجزائر في الاقتصاد الأخضر، إمكانية تطبيق هذا النموذج وتحقيق التنمية البيئية. وسنوضح اهم النتائج المتوصل اليها مع إعطاء بعض الاقتراحات حول مساهمة الاقتصاد الأخضر في التنمية البيئية في الجزائر.

النتائج المتوصل اليها: تعتبر تجربة الجزائر في مضمار الاقتصاد الأخضر تعدّ من التجارب المهمة، الاّ انّ الطريق مازال في بدايته للتحول الى اقتصاد اخضر، شانها شأن مختلف الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، فعلى الرغم من أهمية المجهودات المبذولة، وبالرغم من أنّها احتلت المرتبة 84 عالميا في مؤشر الأداء البيئي العالمي EPI لسنة 2020 بـ 44،8 درجة الا انه ينقصها الكثير وذلك راجع لعدة أسباب:

- اهتمام المشرع الجزائري بموضوع حماية البيئة من خلال نص القانون رقم (03-10) المؤرخ في جمادى الاولى عام 1424 الموافق لـ 19 جويلية سنة 2003، والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- تمتاز الجزائر بهشاشتها الإيكولوجية التي تتمثل في حساسية أنظمتها البيئية والجفاف والتصحر (المناخ الجاف يشمل أكثر من 90% من مساحة البلاد كما أن الواحات آخذة في الانقراض) ، والتآكل الساحلي الحاد وشح المياه (الإجهاد المائي) في بعض المناطق، وبمعدل أقل من600 متر مكعب للنسمة في السنة.
- الجزائر لم تستغل جميع مواردها في الاقتصاد الأخضر خاصة في مجال المصائد السمكية والتي تحصلت على الدرجة 8،1 بعيدة عن المتوسط العالمي والإقليمي أي المرتبة 114 عالميا.
- تحصلت الجزائر خلال سنة 2020 على الدرجة 50،4 في فئة الصحة البيئية وبالتالي تحصلت على المرتبة 61 عالميا وبالتالي فاقت المتوسط العالمي والإقليمي. وذلك راجع أساسا الى نوعية الهواء التي وصلت الى 45،3 درجة والى مياه الشرب والصرف الصحي بـ 53،2 ، والى إدارة جيدة للنفايات والتي تحصلت فيها على الدرجة 91،6 وعلى المرتبة 18 عالميا.
- فيما يخص فئة النظام البيئي الحيوي احتلت الجزائر المرتبة 115 عالميا وهذا راجع لقلة المصائد السمكية والتي تحصلت على الدرجة 8،1 بعيدة عن المتوسط العالمي والإقليمي أي المرتبة 114 عالميا، وانخفاض خدمات النظام الايكولوجي والتي كانت بعيدة كل البعد على المتوسط العالمي والإقليمي والتي وصلت درجة 24 وفي المرتبة 141 عالميا، ولقلة التنوع البيولوجي والموائل والذي احتل المرتبة 135 من بين 180 دولة وبدرجة 39.

وهي بذلك بصدد خسارة العديد من الفرص في مجال الاقتصاد الاخضر، بينما الطابع الابتكاري يكمن في تبني لخطط الطاقة المتجددة، وتقديم نموذج طاقة متنوع ومستدام وجاذب للاستثمارات. وعلى ضوء ما سبق نؤكد على توافر الامكانيات لدى الجزائر لجعلها تخوض تجربة تحويل اقتصادها الى الاقتصاد الاخضر.

المقترحات: بناءا على النتائج التي توصلت اليها الدراسة يمكن تقديم المقترحات الآتية:

- يجب استغلال مجال المصائد السمكية، وزيادة خدمات النظام الايكولوجي.
- وضع استراتيجية طويلة الاجل تتعلق بالنمو الأخضر، مع تخصيص مبالغ معتبرة لتحقيق الأهداف المرجوة.

- المحافظة على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية.
- مبدأ استبدال العمل المضر للبيئة بالعمل الصديق للبيئة.
- مبدأ ادماج هدف حماية البيئة والتنمية المستدامة في البرامج المخططة من طرف الدولة.
- تطبيق مبدأ النشاط الوقائي وتفادي الاضرار البيئية وكذا الحيطة والحذر عند دراسات المشاريع التي يمكن أن تكون سببا في التلوث البيئي.
- حماية الاماكن كالغابات والحرائق والمعالم الطبيعية، والمناظر الارضية والبحرية...الخ.

لائحة المراجع:

المراجع بالعربية:

1. عبد الناصر مشري، والشريف بقة، (2017). "تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر، دراسة اقتصادية خلال الفترة(2005-2015)". مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد 57، 10(57)، الصفحات 40-42.
2. احمد زهير. (2005)، "التلوث وحماية البيئة ونشاط حركات الخضر، الحوار المتمدن، المحور الطبيعية". متوفر على الموقع الالكتروني : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=48965، تمّ الاطلاع عليه : 2022/02/12.
3. أحمد قنديل. (2016)، "اتفاق باريس للمناخ نقطة تحول في التعامل العالمي مع التغير المناخي"، *مجلة آفاق سياسية*(26)، ص ص. 39-42.
4. أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، (1998)، " أمن وحماية البيئة"، الرياض: مركز الدراسات والبحوث.
5. الامم المتحدة، (2011)، " الاقتصاد الأخضر"، المنتدى البيئي الوزاري العالمي، نيروبي: الامم المتحدة، ص ص. 2-21.
6. الامم المتحدة، (2011)، برنامج الامم المتحدة للبيئة، " نحو اقصاد أخضر: مسارات الى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر"، مرجع لواضعي السياسات، نيروبي، ص 1.
7. رمضان عبد الله محمد العموري، (2020)، " الجهود الدولية لحماية البيئة(الامم المتحدة نموذجا)"، مجلة النيل للآداب والعلوم الإنسانية، العدد(02)، ص ص. 46-63.
8. مصطفى كردالواد . (2016)، حماية البيئة: دراسة على ضوء الجهود المؤسسة للمبادئ البيئية "، أفاق البيئة والتنمية، ص ص. 50-62.
9. نجم نجم عبود، (2008)، "البعد الاخضر للأعمال، المسؤولية البيئية لشركات الاعمال" (الإصدار الطبعة الاولى). عمّان، الاردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ص ص. 25-26.
10. محمد علاء عبد المنجي (أكتوبر، 2002)، " مستقبل التعاون الدولي في ضوء قمّة الأرض". مجلة السياسة الدولية، العدد150، ص 254.
11. مكتب العمل الدولي،(2013)، " التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء"، جنيف: مكتب العمل الدولي، ص5.
12. برنامج الامم المتحدة الإنمائي، (2007)، تقرير التنمية البشرية للعام 2008/2007 محاربة تغير المناخ التضامن الإنساني في عالم منقسم، باريس: منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ص ص.1-15.
13. القانون رقم(03- 10) المتعلق بحماية البيئة. (19 جويلية, 2003). *متعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، ص 09*. الجزائر.
14. القانون رقم(03- 10)، و المتعلق بحماية البيئة. (19 جويلية, 2003). المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة. الجزائر.
15. المتعلق بحماية البيئة المادة 05 من القانون رقم(03- 10). (19 جويلية, 2003). المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة. الجريدة الرسمية الجزائرية. الجزائر.

16.الهيئة العامة للإحصاء، (2020). *تقرير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة*. متوفر على الموقع الالكتروني: stats.gov.sa، ص5.

17.قانون رقم (04-09) ، و المتعلق بترقية الطاقات المتجدد. (14 أوت, 2004). المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في اطار التنمية المستدامة. الجريدة الرسمية الجزائرية. الجزائر.

المراجع بالأجنبية:

1. Arrhenius Svante .(1896) ."On the influence of Carbonic Acid in the Air upon the Temperature of the Ground "Vol. XXXXI .(The London: Edimburgh and Dublin Philosophical Magazine and Journal of Science. , 5th serie,pp. 237-276.
2. G. Mesay Berhanu .June, 2017."Government of Ethiopia: Ethiopia's climate-resilient Green Economy Strategy". Critical Review, pp.1-15.
3. International Labour Organization .(2013) ."Job creation outcomes through implentation of 5years Green Growth National Plan. Republic of Korea, Seoul: international labour office. GENEVA.pp.100-170.
4. MARK MURO ،JONATHAN ROTHWELL و ،DEVASHREE SAHA .(2011) ."Sizing the clean economy, A NATIONAL AND REGIONAL GREEN JOBS ASSESSMENT ."Washington, THE BROOKINGS INSTITUTION.
5. Carol McClelland .(2010) ."Green careers for dummies. Canada: Wiley publishing.
6. China Council for International .(2011) . Development mechanism and policy innovation of China's green economy .China: CCICED.
7. Donella H Meadows ،Meadows Dennis L ،Randers Jørgen و ، Behrens William .(1972) .The Limits to Growth: A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind .Potomac Associates –Universe Books. p.205.
8. MARK MURO ،JONATHAN ROTHWELL و ،DEVASHREE SAH .(2011) ."Sizing the clean economy: A national and regional green jobs assessment. Washington,: THE BROOKINGS INSTITUTION.
9. Meredith Davis 08) .August, 2012 .(The colour of growth: Maximising the potential of green business, p.6, Available at: http://www.cbi.org.uk/media/1552876/energy_climatechangerpt_web.pdf.
10. London ،Confederation of British Industry (CBI) ،United Kingdom, Available at: http://www.cbi.org.uk/media/1552876/energy_climatechangerpt_web.pdf.
11. Report of the United Nations,"Conference on the Human Environment",(1972) , 5-16 June 1972 , 1973, Stockholm: UNITED NATIONS, New York, pp.29-34.
12. Z. A Wendling ،A de Sherbinin و ،D. C Esty .(2020) .Global metrics for the environment: Ranking country performance on sustainability issues .Environmental Performance Index ،pp.1-176.

دور القيادة الرؤيوية في تعزيز إدارة المخاطر المصرفية
دراسة تحليلية لآراء عينة من القيادات المصرفية في القطاع المصرفي الخاص

The role of visionary leadership in strengthening banking ris management
An analytical study of the opinions of a sample of banking leaders in the private banking sector

أ.د صفاء تايه محمد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق
إسراء فالح خلف الظالمي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق

الملخص:

سعى هذا البحث لتشخيص وقياس العلاقات المنطقية بين متغيرات البحث المتمثلة بالقيادة الرؤيوية وعلاقتها بإدارة المخاطر المصرفية. ويهدف البحث إلى زيادة قيود الأبحاث القائمة على الجوانب المعرفية والتنظيمية والتجريبية لهذه العلاقات من خلال المسح لبعض الدراسات السابقة.

صمم البحث بالمنهج الوصفي التحليلي في المجال المعرفي والتجريبي لأنموذج وفرضيات البحث ، تم تجميع بيانات البحث لعينة من المصارف التجارية في منطقة الفرات الأوسط البالغ عددها (31) مصرفاً ، كونها تمثل جزء من الإقتصاد الوطني في البلد والتي باتت تواجه تحديات كبيرة سببها التغييرات المتسارعة من ظروف صحية وأمنية وسياسية , حيث إقتصرت عينة البحث على عينة من العاملين في هذه المصارف المتمثلة (مدراء المصارف ومسؤولي الشعب) ، صممت أداة الاستبانة على مقياس (ليكرت) الخماسي اذ اعتمدت الباحثتان على مقاييس رصينة تم إختبار صدقها وثباتها من خلال الوسائل والأساليب الإحصائية بطريقة التحليل العاملي التوكيدي , وتمت معالجة البيانات من خلال إستخدام البرامجيات الإحصائية المتقدمة (Smart Pulls) وبرنامج .(Spss v.24)

ظهرت نتائج التحليل التطبيقي لمجتمع البحث بان القيادة الرؤيوية لها علاقة قوية في إدارة المخاطر المصرفية، فالقطاع المصرفي يعمل ضمن بيئة تتسم بالديناميكية المستمرة والمعقدة المصحوبة بالمخاطر والتهديدات التي يتوجب على إدارات هذه المؤسسات تجنبها أو مواجهتها.

وجاء هذا البحث في محاولة للمساهمة في الكشف على قياس نقاط القوة ونقاط الضعف وكيفية مساهمة القيادة الرؤيوية في إستغلال نقاط القوة وتذليل نقاط الضعف في ظل إدارة المخاطر المصرفية.

الكلمات المفتاحية: القيادة الرؤيوية، إدارة المخاطر المصرفية.

Abstract:

This research sought to diagnose and measure the logical relationships between the research variables represented by visionary leadership and their relationship to banking risk management. The research aims to increase the limitations of research based on the cognitive, organizational and empirical aspects of these relationships by surveying some of the previous studies.

The research was designed with an analytical descriptive approach through deductive analysis in the cognitive and empirical field of the research model and hypotheses. The research sample was limited to a sample of workers in these banks represented (bank managers and people's officials), the questionnaire tool was designed on the five-point Likert scale, as the researcher relied on solid standards whose validity and stability were tested through Statistical means and methods using the confirmatory factor analysis method, and the data were processed through the use of advanced statistical software (Smart Pulls) and the program (Spss v.24).

The results of the applied analysis of the research community showed that visionary leadership has a strong relationship in banking risk management, as the banking sector operates within an environment characterized by continuous and complex dynamics accompanied by risks and threats that the managements of these institutions must avoid or confront.

This research came in an attempt to contribute to revealing the measurement of strengths and weaknesses and how visionary leadership contributes to exploiting strengths and overcoming weaknesses in the context of banking risk management.

Keywords: visionary leadership, banking risk management.

مقدمة:

يعد القطاع المصرفي من أحد أهم القطاعات الرئيسة في الإقتصاد العراقي ، لما له دور جوهري في تعبئة المدخرات وتمويل الإستثمارات بالإضافة الى الدور الذي يلعبه كونه يمثل حلقة الإتصال مع العالم الخارجي ، فأصبح القطاع المصرفي من خلال إتساعه وتنوع نشاطاته المصرفية التي يطل منها العالم علينا ونطل عليه ، حيث أصبح تطور هذا القطاع وتنوعه مقياساً لقياس صحة وسلامة إقتصاد البلد ، وعلى الرغم من التطور الكبير والسريع الذي حققته المؤسسات المالية المصرفية إلا أنها تتعرض إلى تحديات كبيرة في ظل الانفتاح الاقتصادي.

حيث أثبتت معظم الدراسات على أن قدرة القائد الرؤيوي على مشاركة الرؤية لربط الرغبة التنظيمية بالهدف المستقبلي للمؤسسة ، مما يؤدي إلى التحولات المستقبلية من فشل جدوى هذه القرارات الى النجاح والنمو , من خلال وجود إدارة المخاطر المصرفية حيث أثبتت الدراسات والبحوث التجريبية في السنوات الأخيرة ، بأن إدارة المخاطر المصرفية أصبحت لها أولوية لجميع قطاعات الاقتصاد ، بحيث يمكن للمؤسسات حماية مصالحها مع تحقيق أهدافها من خلال هذه الإدارة التي يمكن أن تضمن تحقيق الأهداف المرجوة وتقليل التحديات والتهديدات التي تفرضها البيئة الكونية.

أولاً: مشكلة البحث :

تتضح معالم مشكلة البحث الحالية عبر تأطيرها بالتساؤل الآتي:

ما مدى إمكانية تفسير التباين في مؤشرات إدارة المخاطر للمصارف التجارية قيد البحث بدلالة مستوى القيادة الرؤيوية؟ وكيف يمكن أن تسهم ادارة المخاطر المصرفية بوصفها متغيراً تابعاً لتعزيز العلاقة في تحسين دور القيادة الرؤيوية ؟

ومن خلال التساؤل الرئيس تتفرع منه التساؤلات الفرعية الأتية:

(1) ما هو واقع القيادة الرؤيوية وأبعادها في المصارف المبحوثة؟

(2) ما هو واقع ادارة المخاطر المصرفية وأبعادها في المصارف المبحوثة؟

(3) هل تؤثر القيادة الرؤيوية في إدارة المخاطر المصرفية للمصارف المبحوثة؟

ثانياً: أهمية البحث:

جاء البحث بحقائق جوهرية قائمة على تقديم حلول لمعالجة الظاهرة المبحوثة تتطلب الحل الاني، فهي تنطلق من منطلق تقديم القيمة المضافة الى المعرفة العلمية في مجال البحوث والدراسات التجريبية المفاهيمية ، وتنطلق أهمية البحث من الآتي:

(1) أن لمدخل القيادة الرؤيوية الذي يعد من المداخل القيادية المهمة التي تحتاج الى البحث للوقوف على الجوانب التطبيقية والمفاهيمية لها في مجال المؤسسات المالية المصرفية.

(2) أصبحت إدارة المخاطر المصرفية المدخل الامن لحماية موجودات المؤسسات من مخاطر البيئة الخارجية والتي تضم عدة تحديات جسيمة أصبح من الصعب السيطرة عليها أو مواجهتها.

(3) تقديم عدد من التوصيات العلمية الجوهرية التي تفيد القطاع المصرفي العراقي وبشكل عام المصارف قيد البحث والتي تقوم على معالجة الظواهر المبحوثة لهذا المجتمع.

(4) ندرة الدراسات والابحاث التجريبية في إستعراض عدد من المتغيرات الحديثة والواقعية والتي تحتاج الى إجراء المزيد من البحوث التجريبية كونها ترتبط بالواقع المصرفي الحالي.

ثالثاً: أهداف البحث:

البحث عملية هادفة لتحقيق غايات محددة تمتد لإكمال ما انتهت به الدراسات السابقة، فالبحث مهمة جوهرية تسعى الى تحقيق أهداف حقيقية لمعالجة ظاهرة معينة والتي تمثلت بمشكلة وكيفية حلها أو تقديم عدد من الحلول الواقعية القابلة للتطبيق.

(1) تحليل وتشخيص الواقع الحقيقي لمتغير القيادة الرؤيوية في المؤسسات المالية في القطاع المصرفي العراقي ، لتحديد مدى أهتمام هذه القيادات في تعزيز فاعلية إدارة المخاطر المصرفية.

(2) تحليل وتحديد أبعاد متغير إدارة المخاطر المصرفية والتي تعد من المتغيرات الساندة في تقوية أو تأطير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة ، والكشف عن نسبة المساهمة لهذا المتغير عند الإختبار في ميدان البحث المتمثل في القطاع المصرفي العراقي لعينة من المؤسسات المالية المبحوثة.

(3) قياس وتحديد نوع العلاقة الإحصائية والمعنوية بين متغيرات البحث والمتمثلة بين المتغير المستقل القيادة الرؤيوية والمتغير التابع إدارة المخاطر المصرفية ، بالإضافة الى تحديد وقياس قوة العلاقة المنطقية والسببية بينهما .

رابعاً: فرضية البحث :

الفرضية الرئيسة (H0): لا توجد علاقة إرتباط ذي دلالة معنوية للقيادة الرؤيوية (بأبعادها مجتمعة) في إدارة المخاطر المصرفية (بأبعادها مجتمعة) في المصارف قيد البحث وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

(أ) (H01): لا توجد علاقة إرتباط ذي دلالة إحصائية بين متغير تحديد الإتجاه وبين إدارة المخاطر المصرفية في المصارف قيد البحث.

(ب) **(H02):** لا توجد علاقة إرتباط ذي دلالة إحصائية بين متغير الرؤية وبين إدارة المخاطر المصرفية في المصارف قيد البحث.

(ج) **(H03):** لا توجد علاقة إرتباط ذي دلالة إحصائية بين متغير الحساسية وبين إدارة المخاطر المصرفية في المصارف قيد البحث.

(د) **(H04):** لا توجد علاقة إرتباط ذي دلالة إحصائية بين متغير روح الفريق وبين إدارة المخاطر المصرفية في المصارف قيد البحث.

خامساً : مجتمع البحث وعينته:

تم إختيار القطاع المصرفي العراقي (المصارف الأهلية في منطقة الفرات الأوسط) مجتمعاً لإختبار أنموذج وفرضيات البحث بوصفه من القطاعات المهمة الذي شهد في الآونة الأخيرة الإقبال عليه بصورة لحد ما، وفي الوقت نفسه قد شهدت

تراجعا نوعا ما ملحوظا في مستويات الاداء، وقد يتزايد هذا التراجع في الوقت الحالي ، مما إنعكس هذا الأداء بشكل سلبي على إحتياجات المجتمع ككل من الخدمات المصرفية في جميع المجالات , أما عينة البحث سوف تقتصر على المسؤولين الذين لديهم الصلاحية في المشاركة بإتخاذ القرارات داخل هذه المصارف (مدراء المصارف ومسؤولي الشعب).

سادساً: حدود البحث:

(1) **الحدود المعرفية:** تكونت الحدود المعرفية للدراسة في ثلاثة محاور رئيسية يتمحور الأول حول القيادة الرؤيوية في القطاع المصرفي الخاص , والمحور الثاني يشير الى ادارة المخاطر المصرفية.

(2) **الحدود المكانية للدراسة :** تتمثل الحدود المكانية للدراسة في قطاع المصرفي في منطقة الفرات الأوسط (المصارف الأهلية في منطقة الفرات الاوسط).

(3) **الحدود الزمانية للدراسة:** تتمثل الحدود الزمانية للجانب التطبيقي في القطاع المصرفي العراقي الخاص (15/ 2/ 2022 – ولغاية 15/ 5 / 2022) التي تخللها توزيع استمارات الاستبانة وجمعها وتحليلها.

المبحث الثاني : (الإطارالنظري للبحث) القيادة الرؤيوية

أولاً: مفهوم القيادة الرؤيوية

لقد بدأ مجال القيادة الرؤيوية في الثمانينيات,وازدهر في أوائل التسعينيات ، وحسب,ما أشار إليه (سليمان , 2021 : 263) , بأن القيادة الرؤيوية,تشير إلى رؤية,مستقبلية ، فتهتم بمستوى الأداء التنظيمي في ظل ظروف الأزمات وفي ضوء بناء الفرص الممكنة,للمؤسسة وتفويض العاملين ، وفي الألفينات تطور المفهوم فأصبح ابتكار رؤيةمستقبلية عن حالة المؤسسة , وبذلك يسعى القائد لتقديم أفضل ما لديه حتى يربط الحاضر بالمستقبل عن طريق استنهاض المهارات بالتركيز على هدف المؤسسة ونجاحها , وفي ضوء ايجاد وتوضيح صورة واقعية يمكن الاعتماد عليها في المستقبل لتحسين الوضع الحالي ، والتأثير على العاملين,من خلال معرفة,نقاط القوة والضعف الداخلية والفرص والتهديدات الخارجيةوصولاً للتألق التنظيمي عن طريق التمكين بما يتلاءم مع رؤى العاملين,وفهمهم لرؤية المؤسسة , ويرى (Venus,2013) ابداع تصوري من القيادة لحالة مستقبل المؤسسة ومحاولة تعبئة العاملين نحو العمل الجماعي، عبر رؤية متفائلة ومحفزة وفعالة في حشد العمل وتكون الرؤية مرتكزة على المثل العليا والأحداث المستقبلية الإيجابية.

ووفقاً لذلك فإن القيادة الرؤيوية كما أشار اليها (Taylor et al , 2014), تتسم بتقديم فرصاً لتعزيز قدرة المؤسسة على تلبية إحتياجات تابعيها في ظل الظروف المعقدة والمضطربة من خلال توفير إطار يمكن إن يصبح محكاَ لتحديد الأهداف والأولويات ذو تأثير إجتماعي مرغوب في المجتمع الذي يقوده , وموائمة الهياكل والسياسات من خلال ربط الجهود بالنتائج الناجحة, وشاطره الرأي (Westesson,2016) ان القيادة الرؤيوية هي التي تُحدث التغيير وتعزز الإنتاجية من خلال تقديم رؤية تجذب التابعين وتلهمهم وتحدث تغييرات كبيرة في المؤسسة عبر توصيلها ونقلها للمجموعة التي يقودها.

ثانياً : أبعاد القيادة الرؤيوية

هي مجموعة من الركائز الأساسية وعلى أساسها يتم تطبيق القيادة الرؤيوية, وتوضح كالاتي :

(1) تحديد الاتجاه

أشار (Daryono , 2019 : 36) , ان القادة الذين لديهم رؤية لهم دورًا كبيراً في تحديد اتجاه المؤسسة , عندما تواجه ارتباكًا وتغييرات مختلفة وهياكل جديدة , تظهر القيادة كرائدة تحدد الإتجاه للمضي قدمًا في الأفكار العقلانية والذكية حول الأهداف التي يجب معالجتها وتوجيه السلوكيات , وتحفيز العاملين ، وإقناعهم بأن ما يفعله صحيح ، ويوفر دعم المشاركة على جميع المستويات وجميع مراحل العمل نحو المستقبل , وأن يكون قادرًا على صياغة الخطوات الصحيحة للهدف إذ يمكن قبولها من قبل جميع الأعضاء والتي تعد طفرة جديدة في المؤسسة.

(2) الرؤية

وصفها (المويل , 2021 : 45) إنها المحرك او الطاقة التي تقود المجموعة أو المؤسسة من خلال الحماس الموجود بداخلهم , ويرجع مفهوم كلمة الرؤية إلى كلمة يونانية تعني "الهبة الالهية" فاليونانيون كانوا يقدسون القائد الذي لديه المقدرة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية او من عنده القدرة على أداء المعضلات.

فيما عرفها (Micić , 2015: 49) أنها عملية تكوين صورة عقلية واضحة للمستقبل من خلال رسم صورة متكاملة لمحيط العمل وإدراك تأثير كل جزء منها على المؤسسة , ومن ثم فإن القائد الكاريزمي هو شخص لديه رؤية واضحة ، والقدرة على التعبير ، والتأثيرالكبير على أتباعه ، والثقة بالنفس ، والقدرة على تنفيذ التغييرات ، وتحفيز التابعين ، وتحمل المخاطر, للقائد ذو الخصائص المذكورة تأثير كبير على إرضاء أتباعه وتحقيق أعلى لأدائهم.

(3) الحساسية

أشار(Micić, 2015: 49) إن حساسية أسلوب القيادة الرؤيوية تجاه مشاعر العاملين والفهم الجيد لاحتياجاتهم المعقدة وكيفية توصيل الرؤية لهم بجهد قليل ووقت مختصر تعد نقاط قوة تحسب للقيادة على العكس مما يشاع عن مفهوم الحساسية والذي هو من المفاهيم التي يساء فهمها في مجال الأعمال التجارية، حيث يتم ربطها خطئاً بالعقلية الضعيفة التي تستجيب للصراعات والانفعالات العصبية في مكان العمل, ومن الثابت إن القادة ذوي الإنجازات الرائعة يميلون إلى زيادة الحساسية بشكل كبير في تصوراتهم، بما في ذلك الحساسية العالية للتوقعات المستقبلية.

فيما أضاف (همد ، 2016 : 30) بأنها تقترن بالرصيد المعرفي للقيادة ، وإدراكها البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمؤسسة لأن الحساسية هي تراكم خبرات يضاف إلى القيادة , وفي الواقع إن القادة الكبار حساسون للغاية ، لأنهم يدركون متطلبات العاملين ، وإيقاعات العمل والتحولات المفاجئة في مواقف الزبائن، التي يمكن إن تشمل الانتقادات اللاذعة والعلنية التي قد يتعرض لها القادة, بسبب أن بعض الأطراف لا ترغب بالتغيير ويفضلون الاستمرار بالعمل التقليدي , ويربطون الإبداع بالريبة , والمغامرة بالمخاطر.

(4) روح الفريق

أشار(Nyarieko et al, 2017: 8) يتجلى أداء الفريق في المؤسسة ، من خلال تفاعل أعضائها فيما بينهم من خلال تبادل المعلومات ووجهات النظر لأجل إتخاذ القرارات ، وبذل الجهود المتميزة فكلما تعاظم تعاون الفريق على منحنى الأداء واتجه نحو اليمين بشكل متصاعد دل ذلك على نشاط وهمة الفريق , وكلما توفر مزيداً من التدريب والتوجيه من قبل القيادة للفرق كلما ساعدهم ذلك على فهمهم للأهداف , ومن ثم ينتج فريق حقيقي وعالي الأداء يكون أعضائه متماسكين فيما

بينهم ومتفوقين بشكل كبير, إن العمل بروح الفريق يجسد مبدأ التعاون حيث يُقاس مدى نجاحِ أي مؤسسة أو إخفاقها بمقدار التعاون القائم بين أفرادها ومن خلال هذا التعاون يتجلَّى بين القيادة والإدارات التابعة لها وبين العاملين أنفسهم.

إدارة المخاطر المصرفية

أولاً : مفهوم إدارة المخاطر المصرفية:

إتفق كلاً من (Turner, 2007:1521) و (Amponsah & Williams , 2012 : 25), بأن مفهوم المخاطر هو التأثير السلبي على ربحية العديد من مصادر مميزة , يمكن أن تأتي مصادر عدم التأكد إما من السوق أو الزبون , إن الإدارة غير الكفوءة يمكن أن تؤدي في تخفيض القيمة , أما الإدارة الكفوءة والتي تتضمن تقييم المخاطر ومعالجة المخاطر والإبلاغ عنها , ينصب تركيز الإدارة الجيدة على تحديد هذه المخاطر ومعالجتها بما يتماشى مع قابليتها وإمكاناتها , ولذلك يجب إدارتها والسيطرة عليها من أجل منع المؤسسات النابضة بالحياة من الخسائر ومساعدتها على تحقيق أهدافها , ووصفها كلاً من (الغانمي وعبد اليمة , 2022 : 232) , وحسب ماعرفت في قاموس (**Webster**) بأنها إمكانية التعرض إلى الخسارة أو الضرر أو المجازفة ، أي أنها تتضمن احتمالية حصول أحداث غير مرغوب بها .

أما بالنسبة للمخاطر المصرفية فقد عرفها (ال شبيب ,231:2012) بإنها التقلبات في القيمة السوقية للمصرف أو إنها عبارة عن وجود فرصة تتعرض فيها الأنشطة للإنحراف عن خططها في أي مرحلة من مراحلها وإن جزء من مخرجات عملياتها التشغيلية يصعب التنبؤ بها .

وبعد ان تم الإيضاح المبسط لمفهوم المخاطر يمكننا الان ان نبين مفهوم إدارة المخاطر المصرفية , فقد عرفها كلاً من (Amponsah & Williams , 2012 :17) , بأنها التطوير المنطقي والتنفيذ لخطة التعامل مع الخسائر المحتملة , أي هي استراتيجية للتخطيط المسبق لموارد ما قبل الخسارة , وقد ظهرت تعريفات مختلفة لإدارة المخاطر في المؤلفات .

ثانياً : أبعاد إدارة المخاطر المصرفية :

هي مجموعة من الركائز الأساسية وعلى أساسها يتم تطبيق إدارة المخاطرالمصرفية , ويتم توضيحها كالاتي:

(1) تقييم المخاطر:

بعد تحديد وفهم المخاطر المحتملة يجب أن تجري المؤسسة عملية تقييم لهذه المخاطر من حيث شدتها واحتمالية حدوثها ، فبعض المخاطر من السهل قياسها وتقييمها فيما يتعذر قياس وتقييم البعض الآخر ، وتكمن الصعوبة في تحديد مساراتها ومعدل حدوثها هذا من جانب ، ومن جانب أخر فأن تقييم شدة النتائج عادة ما يكون صعباً في الموجودات غير المادية (الشمري وعلي , 2018 : 66) , وحسب ما أورده كلاً من (Amponsah & Williams , 2012:25) بأن تقييم المخاطر يتعلق بتحديد وتحليل المخاطر الداخلية أو الخارجية التي قد تقف عائقاً في طريق تحقيق أهداف المؤسسة , إذ يشكل تقييم المخاطر أساسًا للتحليل الذي يحدد كيفية إدارتها, بسبب الطبيعة المتغيرة لبعض المخاطر ، هناك حاجة إلى آليات خاصة لتحديد هذه المخاطر.

(2) مر اقبة المخاطر:

وفق ما أشار إليه (الخياط , 337:2019) , بأن مراقبة المخاطر جزء من خطة التخفيف , إذ تقوم بمتابعة كل المخاطر من رصد وتتبع المخاطر الجديدة والحالية بشكل مستمر ، بالإضافة إلى مراجعة عملية إدارة المخاطر الشاملة وتحديثها

وفقاً للمواقف المختلفة والمتغيرة, ووصفها كل من (الشمري وعلي, 2018 : 67) بأنها مراقبة ومتابعة الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة ، وأي انحرافات أخرى يمكن أن تحدث ، أن المراقبة الدقيقة لدورة المخاطر من شأنها المساهمة في فعالية مراقبة المخاطر والسيطرة عليها ، وتحديد نقاط الضعف وتحسين الإجراءات المتخذة .

(3) الإستجابة للمخاطر:

تحدد إدارة المؤسسات الإستجابة الأكثر فعالية لمواجهة مخاطرها , هناك خيارات مختلفة لأنشطتها كتجنب المخاطر ، وقبول المخاطر ، وتخفيف المخاطر أو تقاسم المخاطر, فإنه يركز أيضًا على تطوير مجموعة من الإجراءات لمواءمة المخاطر, بعد الحصول على مجموع كافة المخاطر من مختلف الفئات ، حيث أشار(Kinyar,2020 : 49) بأن فريق الإدارة يقوم بفحص محفظة المخاطر بالكامل والرد وفقًا لذلك, يتم تصنيف المخاطر وعرضها في فئات مختلفة بناءً على الإرتباط بينهما , سيساعد هذا الإرتباط في الكشف عن حالة المصرف, تدعم رؤية الحافظة للمخاطر المديرين التنفيذيين في إتخاذ استجابات فعالة لها بناءً على نظرة كاملة للمصرف.

(4)مر اقبة الأنشطة:

أشار كلاً من (Amponsah & Williams , 2012 :25) أن مراقبة الأنشطة تعني السياسات والإجراءات التي تساعد على ضمان تنفيذ توجهات الإدارة , وتحديد السياسات والإجراءات الواجب تنفيذها, إذ تضمن معالجة المخاطر المحددة ومن ثم العمل على مواجهة هذه المخاطر أو تقليلها أو القضاء عليها كما يمكن أن تركز على النتائج أو الإجراءات الروتينية , لذلك فإن مراقبة الأنشطة سواء ضمن أنظمة تكنولوجيا المعلومات أو الأنظمة اليدوية لها أهداف متنوعة ، ويتم تطبيقها عند مختلف المستويات التنظيمية أو الوظيفية ، وأكد (الطائي ومحمد , 2017 : 142) بأن مراقبة الأنشطة هي مجموعة من السياسات والإجراءات التي يتم تصميمها ووضعها من قبل الإدارة لتحقيق أهداف المؤسسة حيث تساعد على ضمان تنفيذ وتوجيه الإدارة للتأكد من القيام بالأنشطة الضرورية للتعرف على الأخطار عند تحقيق أهدافها.

المبحث الرابع: (الإطار العملي للبحث) التحليل الوصفي لمتغيرات البحث

يهدف التحليل الوصفي إلى عرض الصورة الكاملة للبيانات التي جمعتها الباحثتان والعمل على تلخيصها عبر إستخدام مقاييس النزعة المركزية ومقايس التشتت، ومن خلال هذه المقاييس يمكن التعرف على مدى انتشار متغيرات وأبعاد البحث في المصارف المبحوثة , فضلاً عن بيان مدى تجانس الاستجابات التي تم الحصول عليها.

أولاً: التحليل الوصفي لمتغير القيادة الرؤيوية

بإستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) تم الحصول على تحليل المتوسط الحسابي كمؤشر للنزعة المركزية للبيانات ، كما تم تحليل الانحراف المعياري كمؤشر لمدى تشتت البيانات ويستعرض الجدول (1) أدناه النتائج التي تم التوصل اليها.

الجدول (1) التحليل الوصفي لمتغير القيادة الرؤيوية

البعد	الفقرة	Mean	Std. Deviation
تحديد الاتجاه	D1	4.1933	.83302
	D2	4.0600	.77051
	D3	4.1467	.72710

	D4	4.0333	.70869
	D5	4.1133	.75562
	D	4.10932	.758988
الرؤية	V1	3.9200	.89383
	V2	3.8267	.81715
	V3	3.9667	.87021
	V4	4.1133	.76445
	V5	3.9800	.83922
	V	3.96134	.836972
الحساسية	S1	3.9400	.80460
	S2	3.9267	.80349
	S3	3.9467	.83374
	S4	3.9733	.81056
	S5	3.9933	.77283
	S	3.956	.805044
روح الفريق	TS1	4.0267	.87429
	TS2	4.0400	.77615
	TS3	4.0400	.83449
	TS4	4.1200	.73201
	TS5	4.0867	.83495
	TS	4.06268	.810378
القيادة الرؤيوية	VL	4.022335	.802846

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS v.24.

تشير النتائج التي عرضها الجدول (1) إلى أن قيم الوسط الحسابي أغلب فقرات الأبعاد تتجاوز الوسط الفرضي لمقياس ليكرت الخماسي والذي يبلغ (3)، وهذا يشير إلى قوة انتشار هذا المتغير في المصارف المبحوثة، كذلك فإن النتائج أظهرت انخفاض الانحراف المعياري مما يشير إلى تجانس واتساق الاستجابات , إستناداً إلى نتائج التحليل الوصفي الخاصة بمتغير القيادة الرؤيوية، فإن الجدول (2) يعرض الأهمية الترتيبية لأبعاد هذا المتغير بالاعتماد على قيم المتوسط الحسابي.

الجدول (2) الأهمية الترتيبية لأبعاد متغير القيادة الرؤيوية

البعد	المتوسط	الانحراف المعياري	الاهمية الترتيبية
تحديد الاتجاه	4.10932	.758988	الاول
الرؤية	3.96134	.836972	الثالث
الحساسية	3.956	.805044	الرابع
روح الفريق	4.06268	.810378	الثاني

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS v.24.

يستعرض الجدول (2) الأهمية الترتيبية لأبعاد متغير القيادة الرؤيوية ، إذ إحتل بعد (تحديد الاتجاه) المرتبة الأولى وهذا يدل على كونه البعد الأكثر انتشاراً في المصارف المبحوثة، في حين إحتل بعد (الحساسية) في المرتبة الاخيرة من حيث الأهمية الترتيبية.

ثانياً: التحليل الوصفي لمتغير إدارة المخاطر المصرفية

بإستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) تم الحصول على تحليل المتوسط الحسابي كمؤشر للنزعة المركزية للبيانات، كما تم تحليل الانحراف المعياري كمؤشر لمدى تشتت البيانات ويستعرض الجدول (3) ادناه النتائج التي تم التوصل اليها.

الجدول (3) التحليل الوصفي لمتغير إدارة المخاطر المصرفية

البعد	الفقرة	Mean	Std. Deviation
تقييم المخاطر	RA1	4.0133	.79416
	RA2	3.9667	.77214
	RA3	4.1267	.79678
	RA4	4.0267	.71369
	RA5	3.9667	.76340
	RA	4.02002	.768034
الاستجابة للمخاطر	RR1	4.0067	.79846
	RR2	4.0733	.73363
	RR3	4.0467	.78009
	RR4	3.8933	.74317
	RR5	4.0467	.72664
	PR	4.01334	.756398
مراقبة الانشطة	CA1	3.9200	.71906
	CA2	3.9333	.77431
	CA3	3.8133	.80591
	CA4	4.0200	.77260
	CA5	3.9200	.75547

	CA	3.92132	.76547
مراقبة المخاطر	RC1	4.1000	.83345
	RC2	3.9600	.77615
	RC3	4.0467	.78009
	RC4	3.9867	.80257
	RC5	4.0600	.82925
	RC	4.03068	.804302
إدارة المخاطر المصرفية	BR	3.99634	.773551

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS v.24.

تشير النتائج التي عرضها الجدول (3) إلى أن قيم الوسط الحسابي لجميع فقرات الأبعاد تتجاوز الوسط الفرضي لمقياس ليكرت الخماسي والذي يبلغ (3) ، وهذا يشير إلى قوة انتشار هذا المتغير في المصارف المبحوثة، كذلك فإن النتائج أظهرت انخفاض الانحراف المعياري مما يشير إلى تجانس واتساق الاستجابات.

إستناداً إلى نتائج التحليل الوصفي الخاصة بمتغير إدارة المخاطر المصرفية ، فإن الجدول (4) يعرض الأهمية الترتيبية لأبعاد هذا المتغير بالإعتماد على قيم المتوسط الحسابي.

الجدول (4) الأهمية الترتيبية لأبعاد متغير إدارة المخاطر المصرفية

البعد	المتوسط	الانحراف المعياري	الاهمية الترتيبية
تقييم المخاطر	4.02002	0.768034	الثاني
الاستجابة للمخاطر	4.01334	0.756398	الثالث
مراقبة الانشطة	3.92132	0.76547	الرابع
مراقبة المخاطر	4.03068	0.804302	الاول

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS v.24.

يستعرض الجدول (4) الأهمية الترتيبية لأبعاد متغير إدارة المخاطر المصرفية ، إذ احتل بعد (مراقبة المخاطر) المرتبة الأولى وهذا يدل على كونه البعد الأكثر انتشاراً في المصارف المبحوثة ، في حين إحتل بعد (مراقبة الانشطة) في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية الترتيبية.

الفرضية الرئيسة الاولى:

تنص الفرضية الرئيسة الاولى (H1): لا توجد علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين القيادة الرؤيوية وإدارة المخاطر المصرفية، وفيما يتعلق بإثبات صحة هذه الفرضية من عدمها ، أظهر الجدول (5) المتعلق بمصفوفة الارتباط ، وجود علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين (القيادة الرؤيوية وإدارة المخاطر المصرفية) ، فلقد بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.489) عند مستوى معنوية (0.01) ، وهذا ما يدعو إلى قبول الفرضية ، وتتفرع عن هذه الفرضية اربع فرضيات فرعية، هي:

(1) لا توجد علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين تحديد الاتجاه وإدارة المخاطر المصرفية:

يظهر الجدول (5) المتعلق بمصفوفة الارتباط، وجود علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين تحديد الاتجاه وإدارة المخاطر المصرفية ، فلقد بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.225) عند مستوى معنوية (0.01) ، وهذا ما يدعو إلى قبول الفرضية.

(2) لا توجد علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين الرؤية وإدارة المخاطر المصرفية:

يظهر الجدول (5) المتعلق بمصفوفة الارتباط، وجود علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين الرؤية وإدارة المخاطر المصرفية ، فلقد بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.505) عند مستوى معنوية (0.01) ، وهذا ما يدعو إلى قبول الفرضية.

(3) لا توجد علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين الحساسية وإدارة المخاطر المصرفية:

يظهر الجدول (5) المتعلق بمصفوفة الارتباط، وجود علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين الحساسية وإدارة المخاطر المصرفية ، فلقد بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.245) عند مستوى معنوية (0.01) ، وهذا ما يدعو إلى قبول الفرضية.

(4) لا توجد علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين روح الفريق وإدارة المخاطر المصرفية:

يظهر الجدول (5) المتعلق بمصفوفة الارتباط، وجود علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين روح الفريق وإدارة المخاطر المصرفية ، فلقد بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.397) عند مستوى معنوية (0.01) ، وهذا ما يدعو إلى قبول الفرضية.

الجدول (5) مصفوفة علاقة الارتباط بين القيادة الرؤيوية وإدارة المخاطر المصرفية

Correlations											
		D	V	S	TS	VL	RA	RR	CA	RC	BR
D	Pearson Correlation	1	.462**	.178*	.259**	.652**	.229**	.128	.114	.226**	.225**
	Sig. (2-tailed)		.000	.030	.001	.000	.005	.118	.164	.005	.006
	N	150	150	150	150	150	150	150	150	150	150
V	Pearson Correlation	.462**	1	.343**	.298**	.750**	.481**	.373**	.253**	.445**	.505**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.002	.000	.000
	N	150	150	150	150	150	150	150	150	150	150
S	Pearson Correlation	.178*	.343**	1	.483**	.713**	.324**	.152	.264**	.141	.245**
	Sig. (2-tailed)	.030	.000		.000	.000	.000	.064	.001	.085	.003
	N	150	150	150	150	150	150	150	150	150	150
TS	Pearson Correlation	.259**	.298**	.483**	1	.720**	.413**	.285**	.338**	.227**	.397**
	Sig. (2-tailed)	.001	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.005	.000
	N	150	150	150	150	150	150	150	150	150	150

VL	Pearson Correlation	.652**	.750**	.713**	.720**	1	.515**	.335**	.345**	.370**	.489**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000
	N	150	150	150	150	150	150	150	150	150	150
RA	Pearson Correlation	.229**	.481**	.324**	.413**	.515**	1	.526**	.393**	.418**	.688**
	Sig. (2-tailed)	.005	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000
	N	150	150	150	150	150	150	150	150	150	150
RR	Pearson Correlation	.128	.373**	.152	.285**	.335**	.526**	1	.378**	.376**	.747**
	Sig. (2-tailed)	.118	.000	.064	.000	.000	.000		.000	.000	.000
	N	150	150	150	150	150	150	150	150	150	150
CA	Pearson Correlation	.114	.253**	.264**	.338**	.345**	.393**	.378**	1	.391**	.668**
	Sig. (2-tailed)	.164	.002	.001	.000	.000	.000	.000		.000	.000
	N	150	150	150	150	150	150	150	150	150	150
RC	Pearson Correlation	.226**	.445**	.141	.227**	.370**	.418**	.376**	.391**	1	.677**
	Sig. (2-tailed)	.005	.000	.085	.005	.000	.000	.000	.000		.000
	N	150	150	150	150	150	150	150	150	150	150
BR	Pearson Correlation	.225**	.505**	.245**	.397**	.489**	.688**	.747**	.668**	.677**	1
	Sig. (2-tailed)	.006	.000	.003	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	150	150	150	150	150	150	150	150	150	150
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).											
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).											

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS v.24.

ثانياً: إختبار الفرضية الرئيسة الثانية:

تنص الفرضية الرئيسة الثانية (H2) على وجود علاقة تأثير موجبة (للقيادة الرؤيوية في تعزيز إدارة المخاطر المصرفية) ، ولغرض اختبار هذه الفرضية فقد تم بناء الانموذج الهيكلي كما موضح في الشكل (1)، كما يعرض الجدول (6)نتائج إختبار الأنموذج الهيكلي لهذه الفرضية.

الشكل (1) الأنموذج الهيكلي لاختبار الفرضية الرئيسة الثانية

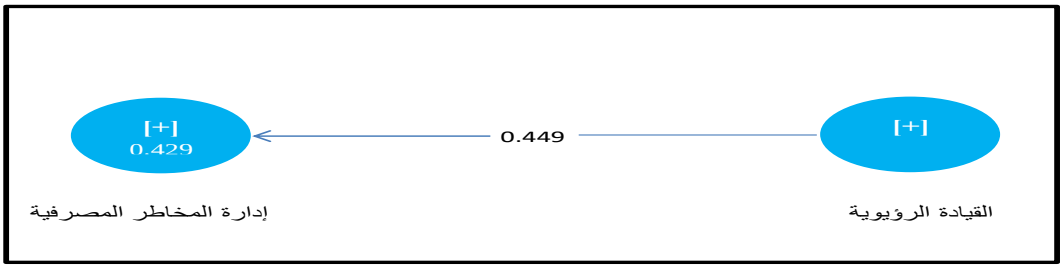

الجدول (6) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية

الفرضية	المسار	VIF	معامل المسار	t Value	p Value	النتيجة	حجم التأثير f2	معامل التحديد R2	R2 المعدل
H2	VL*BR	1	0.622	2.355	0.002	قبول الفرضية	0.263	0.429	0.417

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على نتائج برنامج (Smart PLS v.3.3.2)

يستعرض الجدول (6) نتائج إختبار الأنموذج الهيكلي للفرضية الرئيسة الثانية والتي توصلت إلى أن معامل التأثير المباشر قد بلغ (0.622) ، والتي تكون معنوية عندما تتجاوز قيمة (t) (1.96) وان لا تتجاوز قيمة (P) (0.05) وفقاً لقاعدة (Hair et al., 2017)، ومن خلال الجدول يتضح تحقق الحدود المطلوبة، وهذا يثبت ان المتغير المستقل (القيادة الرؤيوية) يؤدي دوراً كبيراً في المتغير التابع (إدارة المخاطر المصرفية) وبالتالي قبول هذه الفرضية.

المبحث الخامس : الإستنتاجات والتوصيات

يتضمن هذا المبحث أهم ما جاءت به الدراسات النظرية والتجريبية حول إستعراض أهم متغيرات البحث , وما تحمل في طياتها من تأثير في الظواهر المبحوثة التي قامت الدراسات بمعالجتها للوصول الى أهم الإستنتاجات والتوصيات , والتي تجسدت في حلول وآليات آنية ومستقبلية للمجتمعات المبحوثة ، إذ قسم هذا المبحث على قسمين تضمن الإستنتاجات التي تضم جزءاً منها الإستنتاجات والأخرى متعلقة بالإستنتاجات للجانب التطبيقي للدراسة ، وفي ضوء هذه الاستنتاجات تم تقديم مجموعة من التوصيات التي تعتبر بمثابة الحلول العلمية النهائية التي تمخضت عن البحث الحالي والتي نأمل ان تسهم في مساعدة المؤسسات المالية عامةً والجهاز المصرفي خاصةً في معالجة المشاكل التي تواجهه .

أولاً : الاستنتاجات

يتناول هذا المبحث الاستنتاجات التي توصل إليها البحث في المجال النظري والتطبيقي فكانت الاستنتاجات التطبيقية ذات صلة بالمعطيات والحقائق، التي جاءت بها الاختبارات الاحصائية للمخطط الفرضي المعتمد في البحث والاستنتاجات هي:

(1) أكدت نتائج التحليل والتي أثبتت بأن متغير القيادة الرؤيوية يؤدي دوراً بارزاً في إدارة المخاطر المصرفية وهذا دليل على أن المصارف تتسم بالإدراك التام والتنسيق بينهما .

(2) لم يحقق متغير الحساسية مستويات مقبولة إحصائية وهذا دليل على ضعف مؤشرات الحساسية التي تعد من أحد أبعاد القيادة الرؤيوية في مدى إدراك القائد أهمية العلاقات الاجتماعية وتأثره بالضغوط المحيطة بالعاملين والضغوط التي تبرز بينهم ومقدار استجابته لاحتياجاتهم الانسانية ومشاعرهم وسلوكهم وقدراتهم والمحافظة من خلال الثقة والصداقة بينه وبينهم.

(3) تؤثر القيادة الرؤيوية في تعزيز رصانة إدارة المخاطر المصرفية , وذلك من خلال إكتشاف الخطر وتشخيصه وتحليله وتحديد سبل مواجهته ووضع الإستراتيجيات المناسبة للتعامل معه.

ثانياً :التوصيات

توصل البحث إلى العديد من التوصيات الجوهرية للإدارات في المصارف قيد البحث والتي تسهم في تدعيم قدرتها التنافسية على مواجهة او تجنب المخاطر المصرفية والتوصيات هي:

(1) العمل من قبل ادارة المصارف المبحوثة على توفير بيئة عمل داعمة لممارسات ادارة المخاطر المصرفية من خلال ايجاد الارضية المناسبة والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة داخل المصارف .

(2) يتطلب من قيادات المصارف المبحوثة التركيز أكثر على بعد الحساسية كونه يعد عاملاً مهماً في تخفيف الضغوط التي يتعرض لها الافراد العاملين في المصـــارف وتعزيز العلاقات الانســـانية الايجابية التي تنعكس ايجاباً على ادائهم وبطبيعة الحال سوف ينعكس ايجاباً على اداء المصارف بشكل عام.

(3) إذا ما أرادت المصارف عينة البحث امتلاك القدرة على مواجهة المخاطر عليها تبني المفاهيم والممارسات التي تعزز لدى القادة المهارات اللازمة للتعامل معها وايجاد الطرق المناسبة للحد او التقليل منها بشكل فاعل .

لائحة المراجع:

1. آل شبيب، دريد كامل , 2012 , إدارة المصارف المعاصرة ، دار المسيرة ،الأردن.
2. الخياط , أحمد مصبح. (2019). تصور مقترح لتطوير إدارة الأعمال في ضوء مدخل إدارة المخاطر بمؤسسات الأعمال الكويتية. المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة, 49(4), 327-354.
3. سليمان, إيناس السيد محمد , 2021.. " دور القيادة الرؤيوية في تطبيق الخطط الإستراتيجية بالتعليم المصري قبل الجامعي ", المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج, 89(89), 247-294.
4. الشمري , حسن شاكر وعلي , حيدر حمودي , 2018. " نظرية المالية السلوكية كمدخل لإدارة المخاطر الفاعلة" , جامعة الكوفة , كلية الإدارة والإقتصاد , مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية .
5. الطائي , علي والتميمي ، محمد (2017) ، " دور القياديةالرؤيوية في أداء فرق العمل "، مجلة كلية التراث الجامعة ,العدد (21) ، ص 1-30.
6. الغانمي , أحمد جبار كعيد وعبد اليمة , عادل مجيد , 2022 . " أثر قياس المخاطرة المالية على معدل نمو القيمة السوقية للأسهم العادية " . كلية الإدارة والإقتصاد , جامعة كربلاء , مجلة الإدارة والإقتصاد , المجلد 11 ,العدد 41
7. المويل , طارق فاخر عبود , 2021 ." دور القيادة البصيرة في الحد من الفشل المصرفي إدارة المخاطر الإستراتيجية متغير وسيط " ماجستير علوم مالية ومصرفية , كلية الإدارة والإقتصاد , جامعة الكوفة .
8. همد، سيف الدين جلال رشوان، 2016، " أثر أنماط القيادة على السلوك الإبداعي للعاملين دراسة عينة: (المصارف السودانية)" رسالة ماجستير، جامعة السودان.
9. Amponsah, J., & Williams, B. K. N. (2012). Risk Control Systems in the Bankning Sector: A Case of Intercontinental Bank Ghana LTD.
10. Daryono, D. (2019). Kepemimpinan Visioner Kepala SMA Muhammadiyah 2 Bobotsari Kabupaten Purbalingga (Doctoral dissertation, IAIN Purwokerto).
11. Kinyar, Ali. (2020). The Effect of the Adoption of Enterprise Risk Management on Firm Value: Evidence from North American Energy and Natural Resources Sector. University of Wales Trinity Saint David (United Kingdom).
12. Micić, Radmila, (2015) , "LEADERSHIP ROLE IN CERTAIN PHASES OF KNOWLEDGE MANAGEMENT PROCESSES" ЕКОНОМИКА, University of Pristina, Faculty of Economics
13. Taylor , Colette , M., Casey J. Cornelius, Kate Colvin, (2014), "Visionary leadership and its relationship to organizational effectiveness" Leadership & Organization Development Journal Vol. 35 No. 6, Emerald Group Publishing.

14. Turner, P. (2007). Are banking systems in East Asia stronger?. Asian Economic Policy Review, 2(1), 75-95. Venus, Merlijn, (2013), "Demystifying Visionary Leadership In search of the essence of effective vision communication" PhD thesis the Erasmus University Rotterdam.
15. .Westesson, Måns, (2016), "Leadership and Innovation The relationship between leadership in a company and the company's ability to be innovative" MBA Master Thesis.

أثر الإفصاح المالي للبلديات على تعزيز المشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية الأردنية

The Impact of Municipal Financial Disclosure on Enhancing Popular Participation in the Jordanian Municipal Elections

خالد غالب احمد القضاة

باحث مالي واقتصادي، بلدية الزرقاء الكبرى. الأردن

الملخص:

تسعى الدراسة الى بيان أثر الإفصاح المالي للبلديات بأبعاده (الإفصاح عن الإيرادات، الإفصاح عن النفقات، الإفصاح عن أرقام الموازنات، الإفصاح عن الحساب الختامي) على تعزيز المشاركة الشعبية في انتخابات مجالس البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية. حيث تكونت عينة الدراسة من (400) مواطنين في ثلاث محافظات الأكثر كثافة سكانية في المملكة وهم (العاصمة -عمان، الزرقاء، وأربد). وتم توزيع استبانة مكونة من ثلاثة محاور رئيسية وتوزيعها على عينة الدراسة بشكل الإلكتروني. لتتوصل الدراسة للهدف تم إجراء التحليل الإحصائي باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الاجتماعيةSPSS إلى أن الإفصاح المالي بجميع أبعاده يوثر بشكل إيجابي ودال إحصائياً على المشاركة الفاعلة للمواطنين في الانتخابات الأردنية، إضافة إلى تعزيز ثقتهم في المجالس البلدية المنتخبة. أخيراً، توصي الدراسة بالقيام بالإفصاح بشكل مستمر عن البيانات المالية للبلديات خلال الفترة المالية، واعتماد سياسة اتصال بين البلديات والمواطنين بحيث يتم من خلالها توفير المعلومات اللازمة في الوقت المناسب، وتحليل البيانات المالية بهدف الوصول الى تصور واضح عن الوضع المالي للبلديات، والوقوف على أهم الصعوبات المالية التي تعاني منها البلديات، والأسباب المؤدية لذلك، ومشاركة النتائج مع المواطنين.

كلمات مفتاحية: الإفصاح المالي، المشاركة الانتخابية، البلديات.

Abstract:

The study seeks to show the impact of municipal financial disclosure in its dimensions (disclosure of revenues, disclosure of expenditures, disclosure of budget numbers, disclosure of the final account) on promoting widespread participation in the municipal council elections in the Hashemite Kingdom of Jordan. The study sample consisted of (400) citizens in the three most densely populated governorates in the Kingdom (the capital - Amman, Zarqa, and Irbid). A questionnaire consisting of three main axes was distributed to the respondents electronically. The study concluded that financial disclosure in all dimensionspositively and statistically affects citizens' effective participation in the municipal elections, enhancing their confidence in the elected municipal councils. Finally, the study recommends the continuous disclosure of the financial statements of the municipalities during the financial period and the adoption of a communication policy between the municipalities and citizens so that the necessary information is provided on time. The analysis of the financial statements to reach a clear view of the municipalities' financial situation and identify the most critical financial difficulties. The municipalities suffer and the reasons for that are shared with the citizens.

Key words: Financial Disclosure, Electoral Participation, Municipalities.

مقدمة:

لقد شهد بداية القرن الحادي والعشرين اتساع العمل الحكومي اتساعاً كبيراً حيث شمل نشاط الدولة قطاعات وميادين في الصناعة، والتجارة، والزارعة، وغيرها من القطاعات. وأخذت هذه الظاهرة تسود كثير من مجتمعات العالم على اختلاف أيدولوجياتها باعتبارها تدخلاً إيجابياً غايته توفير الخدمات الضرورية للسكان، أو تنظيم النشاطات الاقتصادية وتوجيهها وتحقيق العدالة الاجتماعية. وهكذا تحولت الدولة من مفهوم الحراسة وضمان الأمن والعدل إلى دولة مهمتها تحقيق الرفاه وتقديم الخدمات لمواطنيها. ولقد أصبحت الدولة في العصر الحديث تعاني من أمرين هما: زيادة العبء على الحكومات في تقديم الخدمات العامة التي يحتاجها المواطنون، وزيادة رغبات الناس في مشاركة الحكومة في إدارة تلك الخدمات، لذلك توجهت الدول إلى نظام الإدارة المحلية لتجاوز تلك العقبات وذلك بإعطاء الهيئات المحلية مسؤولية تقديم بعض الخدمات إلى الجمهور، وذلك باستقلال نسبي عن السلطة المركزية ومشاركة الجمهور عن طريق ممثليهم في المجالس المحلية من أجل وضع السياسات المحلية المتعلقة بتقديم تلك الخدمات والإشراف على التنفيذ. وُتُعدَ الإدارة المحلية من أهم فروع الإدارة العامة، حيث إن الإدارة المحلية هي إحدى ركائز الأساسية في المجتمعات، وقد أصبحت ذات أهمية كبيرة في حيث تلعب دورًا أساسيًا ورائدًا كما أنها من الركائز الأساسية لبناء المجتمع المحلي كما يجب إشراك المجتمع المحلي في عملية اتخاذ القرارات والتواصل مع المجتمع المحلي بالعديد من الطرق والوسائل من خلال تطبيق ما يعرف بالمشاركة الشعبية والتي بمجملها تتعلق بعملية التواصل ما بين المواطن والهيئة المحلية.

في الآونة الأخيرة تزايد استخدام عبارة الإفصاح والشفافية بشكل واضح في العالم اليوم، وبصفة خاصة في أسواق المال، حيث تلعب المعلومات التي يتم الإفصاح عنها دور حاسم في التأثير على قرارات المتعاملين مع المؤسسات سواء المالية أو الخدمية، وتوثر بشكل كبير على ثقتهم بالمؤسسة. حيث يجب أن تكون جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة متاحة بشكل عام، وأن المتعاملين مع هذه المؤسسة سواء متلقي خدمة أو دافع للضريبة لديهم حرية وصول إلى هذه المعلومات دون تكلفة، أو جهد، وفي أي وقت يحتاج فيه هذه المعلومات. بهدف تعزيز الشفافية والإفصاح المالي في البلديات واطلاع المجتمع المحلي والجهات ذات العلاقة على البيانات المالية الخاصة بالبلديات وذلك للمساعدة في عملية اتخاذ القرار وتعزيز مبدأ الشفافية. من الناحية العملية يعتبر حصول جميع المواطنين على المعلومات المالية اللازمة لتقييم القرار في المشاركة في العمليات الديمقراطية المتعلقة بصنع القرار ومنها مشاركة أبناء المجتمع في الانتخابات البلدية.

كما أن تطبيق سياسة الإفصاح المالي ومبدأ الشفافية في نشر المعلومة يعتبر تأكيداً على أهمية دور المجتمع المحلي في التواصل مع المجالس البلدية حيث تكمن أهمية الإفصاح المالي في تمكين أصحاب القرار والجهات المعنية بقطاع البلديات سواء كانت محلية أو دولية أو كانت جهات مانحة أو مستثمرة من الحصول على المعلومة الصحيحة والاطلاع على الوضع المالي للبلديات بكل شفافية الأمر الذي يحد من العشوائية في اتخاذ القرارات وتوجيه البلدية نحو المسار الصحيح في أداء واجباتها اتجاه المجتمع.

1.1مشكلة الدراسة: -

لقد أصبحت المشاركة الشعبية إحدى أهم مقومات المجتمعات المحلية، واحد أهم طرق تفعيل اللامركزية الديمقراطية على اعتبار أن المواطن جزء لا يتجزأ من المجتمع الأردني، وتختلف الوسائل المستخدمة في دعم تلك المشاركة وتعزيز ثقة المواطنين. نظراً لأهمية دور المجالس المحلية المنتخبة في تعزيز المشاركة الشعبية من خلال سياسة الإفصاح المالي المتبعة داخل البلديات، ومبدأ الشفافية في نشر المعلومات المالية لتعزيز وبناء ثقة المجتمع المحلي. كشفت هذه الدراسة عن دور الإفصاح المالي للبلديات في التأثير على المشاركة الشعبية في انتخابات المجالس البلدية في المملكة الأردنية الهاشمية، من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو تأثير الإفصاح المالي للبلديات على المشاركة الشعبية في انتخابات مجالس البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية؟

حيث يتفرع منه التساؤلات الآتية:

1. ما هو تأثير الإفصاح عن "الإيرادات" للبلديات على المشاركة الشعبية في انتخابات مجالس البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية؟
2. ما هو تأثير الإفصاح عن "النفقات" للبلديات على المشاركة الشعبية في انتخابات مجالس البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية؟
3. ما هو تأثير الإفصاح عن "الموازنات" للبلديات على المشاركة الشعبية في انتخابات مجالس البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية؟
4. ما هو تأثير الإفصاح عن "الحساب الختامي" للبلديات على المشاركة الشعبية في انتخابات مجالس البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية؟

1.2 أهداف الدراسة: -

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

الهدف الرئيسي: التعرف على تأثير الإفصاح المالي للبلديات على المشاركة الشعبية في انتخابات مجالس البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية.

وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على تأثير الإفصاح عن الإيرادات للبلديات على المشاركة الشعبية في انتخابات مجالس البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية.
2. التعرف على تأثير الإفصاح عن النفقات للبلديات على المشاركة الشعبية في انتخابات مجالس البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية .

3. التعرف على تأثير الإفصـــاح عن الموازنات للبلديات على المشـــاركة الشـــعبية في انتخابات مجالس البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية .
4. التعرف على تأثير الإفصاح عن الحساب الختامي للبلديات على المشاركة الشعبية في انتخابات مجالس البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية.

1.3 فرضيات الدراسة: -

في ضوء مشكلة الدراسة، وللإجابة على التساؤلات يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي: -

الفرضية الرئيسية (H0) :لا يوجد تأثير للإفصاح المالي للبلديات على المشاركة الشعبية في انتخابات مجالس البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية، وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى (HO.1) :لا يوجد تأثير للإفصاح عن الإيرادات للبلديات على المشاركة الشعبية في انتخابات مجالس البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية.

الفرضية الفرعية الثانية (HO.2) :لا يوجد تأثير للإفصاح عن النفقات للبلديات على المشاركة الشعبية في انتخابات مجالس البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية.

الفرضية الفرعية الثالثة (HO.3) :لا يوجد تأثير للإفصاح عن الموازنات للبلديات على المشاركة الشعبية في انتخابات مجالس البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية.

الفرضية الفرعية الرابعة (HO.4): لا يوجد تأثير للإفصاح عن الحساب الختامي للبلديات على المشاركة الشعبية في انتخابات مجالس البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية.

1.4 متغيرات الدراسة: -

يتكون نموذج الدراسة من المتغير المستقل الإفصاح المالي للبلديات بأبعاده (الإيرادات، النفقات، الموازنات، الحساب الختامي) والمتغير التابع "المشاركة الشعبية في انتخابات مجالس البلديات".

الشكل (1): نموذج الدراسة

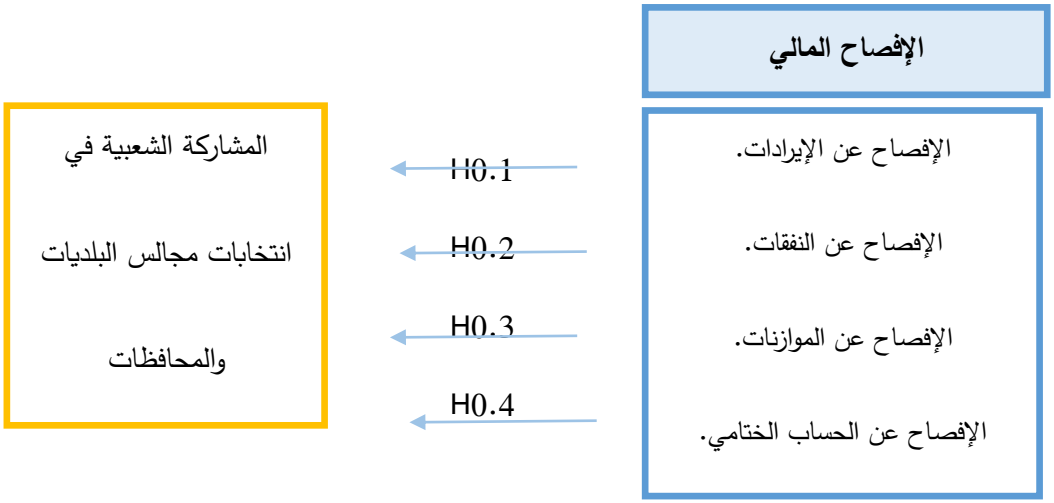

المصدر: من إعداد الباحث

1.5 أهمية الدراسة: -

تأتي أهمية الدراسة الحالية كونها تعتبر من الدراسات النادرة حسب علم الباحث التي تتعلق بمجال الإفصاح المالي للبلديات وتأثيرها على المشاركة الشعبية في انتخابات مجالس البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية، وبالتالي فهي تعتبر محاولة لتنمية وتطوير البحث العلمي، وكذلك زيادة الكم المعرفي بما يساهم في تنمية وتطوير الكفاءة المهنية للباحث سواء في مجال العمل المهني كونة يعمل رئيس قسم الموازنات في أحد بلديات المملكة الأردنية الهاشمية، من خلال تسليط الضوء على أهمية الإفصاح المالي في تعزيز ثقة المواطنين في المشاركة في عملية صنع القرار من خلال مشاركته في العملية الانتخابية لاختيار من يمثله في المجلس البلدي, وأيضا تعتبر مساهمة في دعم الدراسات المستقبلية.

1.6الدراسات السابقة:

1. دراسة كاظم وآخرون (2020) بعنوان "الإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية الحكومية انموذج حديث مقترح للوحدات الحكومية في العراق"

إن الأسلوب الحالي للإفصاح المحاسبي المتبع من الحكومة العراقية متمثلاً بوزارة المالية والوحدات الحكومية المنضوية في موازنتها لا ينسجم مع متطلبات المعايير المحاسبية الحكومية الدولية لذلك جاء التركيز على ضرورة صياغة أنموذج حديث مقترح يركز على دور الإفصاح المحاسبي المتوافق مع المعايير الدولية في تصميم وإنتاج قوائم وتقارير مالية حكومية قابلة للمقارنة وقد توصل الباحثون إلى استنتاج علمي مفاده ضرورة تبني تطبيق هذا الأنموذج

المُقترح لكونه يلبي قدر الإمكان متطلبات جمهور المُستخدمين وبالتالي يضمن إنتاج قوائم وتقارير مالية حكومية ملائمة وموثوقة وأن تقوم الحكومة العراقية بتأسيس موقع إلكتروني على الشبكة العنكبوتية خاص بالإفصاح الحكومي ويكون مُتاح لكافة جمهور المُستخدمين تتولى فيه الحكومة الإفصاح المحاسبي عن برامجها وموازنتها الحكومية وإعداد الحساب الختامي وتقييمها وعرضها والإفصاح عنها بقوائم وتقارير مالية حكومية معيارية ومثالية..

2. دراسة البطراوي (2014) بعنوان" وثيقة خطوط إرشادية للاتصال والتواصل بين البلديات والجمهور في الضفة الغربية وقطاع غزة"

حيث هدفت إلى تعزيز الثقة والمصداقية بين البلديات من جهة والجمهور العام والمؤسسات ذات العلاقة من جهة أخرى، ورفع وعي الجمهور والمؤسسات ذات العلاقة حول خدمات البلديات المقدمة عبر استخدام وسائل اتصال أو إعلام فعالة، والتعرف إلى أفضل وسائل تفاعل الجمهور والمؤسسات ذات العلاقة مع البلديات من أجل تحقيق المشاركة المجتمعية الفاعلة. وكذلك تعزيز فرص التعاون مع الجهات المانحة، والتكامل مع المستثمرين والمغتربين، والتنسيق مع الهيئات الدبلوماسية، والتشبيك مع المدن التوأمة لتوفير المساعدات الفنية والمالية للمشاريع التطويرية. وقامت الباحثة بدراسة حالة لأربع بلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة عبر الاطلاع على وثائقها ذات العلاقة وإجراء مقابلات معمقة مع المسؤولين فيها وإدارة مجموعات مع فئات من المجتمع المحلي، ولقد تمت دراسة بلدية رام الله عن وسط الضفة الغربية، وبلدية حلحول عن جنوب الضفة، وبلدية مرج ابن عامر عن البلديات المدمجة في شمال الضفة، وبلدية غزة عن قطاع غزة. وتوصلت الباحثة إلى أهمية إيجاد خطوات مقترحة لتعزيز الاتصال الداخلي بين موظفي البلدية، وكذلك إيجاد خطة الاتصال للفئات المهمشة كالنساء والشباب وذوي الإعاقة، والعمل على بناء قدرات البلديات في موضوع الاتصال والتواصل.

3. دراسة سعادة (2009) بعنوان "آليات تفعيل المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري والعمراني"

فقد تناولت هذه الدراسة قضية المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري والعمراني، وهدفت إلى فهم ماهية المشاركة الشعبية كمنهج حديث نسبياً، والى إلقاء الضوء على النماذج والنظريات التي تبحث في موضوع المشاركة الشعبية، وتحليلاً للتجارب المحلية في ضوء الدارسات السابقة والحالات من خارج فلسطين، وعمل مقارنة تحليلية فيما بينها. واعتمدت الدراسة على المعلومات الموثقة والدراسات السابقة، وعلى عدد من المقابلات الشخصية مع خبراء في مجال التنمية والإدارة المحلية، وخلصت الدراسة إلى أن هناك تباين في مفاهيم المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري إلا أنها تقود إلى إشراك المواطنين بشكل ايجابي فيها، وتبين كذلك انه لا توجد قوة سيطرة للمواطنين في المشاريع المنفذة ولا التي قيد التنفيذ، وخلصت أيضاً إلى أن الحفاظ على التراث المعماري والعمراني يتطلب تفعيل واعتماد المشاركة الشعبية كمنهج لتنفيذ هذه المشاريع.

4. دراسة قدومي (2008) بعنوان "دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي":

هدفت إلى توضيح دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، وكذلك البحث في العلاقة ما بين المشاركة المجتمعية ومستواها في تنمية المجتمع المحلي في مدينة نابلس. وتسليط الضوء على أحد أهم وسائل تشجيع المشـــاركة الشـــعبية، وهي لجان الأحياء الســـكنية في مدينة نابلس من حيث وجودها، ودورها، وأهميتها، والمعوقات، والمشـــاكل المتعلقة بها. وخلصـــت الدراســـة إلى وجود رغبة وتوجه ايجابي لدى أفراد عينة الدراســـة نحو المشـــاركة المجتمعية وأهمية دورها في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، وأنهم على علم بلجان الأحياء ويشـــاركون فيها، وأظهرت الدراســـة أيضـــاً أن الدافع وراء الانضـــمام في الأحياء الســـكنية هو رغبة في تنمية خبراتهم الحياتية وتنميتها وتطويرها وتعزيز الانتماء والعمل الجماعي، بالإضـــافة إلى شـــغل أوقات الفراغ في العمل الاجتماعي، وأشـــارت النتائج أن العمل التطوعي لا يعتمد على متغير العمر والجنس وان الأهم في العمل التطوعي هو الالتزام بالعمل والقدرة على العطاء والتعليم والاستعداد والرغبة في تطوير الشخصية.

5. دراسة عبد الجبار (2008) بعنوان "دور المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي":

فقد هدفت الدراســة إلى معرفة مدى إســهام الجهود الشــعبية في المجتمع المحلي، ومعرفة الدوافع التي تدفع المواطنين للمشـــاركة في أنشـــطة التنمية المحلية، والعوامل التي تحد من فعالية المشـــاركة الشـــعبية في تنمية المجتمع المحلي، كما بحثت الدراســـة في المقومات والموارد الاجتماعية التي تجعل المواطن قادر على تنمية المجتمع المحلي، وبحثت في مدى إسـهام المجالس المحلية في تفعيل المشـاركة الشـعبية. وتوصلت الدراسـة إلى أن هناك نسـبة مرتفعة في الإقبال على المشـــاركة الشـــعبية في أنشـــطة التنمية المحلية، ويرجع ذلك إلى الدوافع والواجبات الوطنية تجاه المناطق المحلية، وأوضـحت الدراسـة أن الفقر والأمية من أهم العوامل التي تحد من المشـاركة الشـعبية في اليمن، وكشـفت الدراسـة أيضـاً أن ارتفاع الدخل ومسـتوى التعليم هي أهم المقومات التي تجعل المواطن قادر على المشـاركة الفعالة في تنمية المجتمع المحلي، وتوصلت إلى ضعف إسهامات المجالس المحلية في تفعيل المشاركة الشعبية وتشجيعها.

6. دراسة الطوخي (2007) بعنوان "اللامركزية المجتمعية (مدخل للتمكين والتنمية المحلية المستدامة)":

تتناول مفهوم اللامركزية وأهميتها في التنمية المحلية، وتاريخ وملامح نظام الإدارة المحلية في مصـــر، وفرقت بين مفهوم اللامركزية البيروقراطية ومفهوم اللامركزية المجتمعية، والتي تعني نقل ســـلطة اتخاذ القرارات في الشـــؤون المحلية من الحكومة المركزية إلى المجالس المحلية مجتمعية والتي تتشـــكل غالباً عن طريق الانتخابات، كما تناول البحث أهمية تطبيق اللامركزية باعتبارها الأســـاس في تمكين المجتمع المحلي في تحقيق التنمية المحلية ،وقد اعتمدت الدراســـة على بعض الدراســـات الميدانية الســـابقة التي تم إجرائها على المديريات الإدارية الكبرى في مصـــر. وخلص البحث إلى غياب مفهوم اللامركزية في الإدارة المحلية في مصـــر، والافتقار إلى تحقيق التوازن بين الســـلطة المركزية والمجتمع المحلي، والتي تحد من تمكين المناطق المحلية من تحقيق التنمية، وقد بين البحث أيضـــاً قلة إقبال المواطنين على المشـــاركة في الانتخابات المحلية بسـبب تعقيدات نظام الانتخابات المحلية، وعدم وجود فعال للأحزاب السـياسـية وضعف دور المجالس في توعية المواطنين في المشاركة الفعالة.

7. دراسة إسماعيل (2005) بعنوان "دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة الشعبية وإحداث التنمية السياسية":

فقد هدفت إلى تقييم الإشكالات والتداخلات الرئيسة للحكم المحلي ومؤسساته في فلسطين خلال المرحلة الانتقالية والتي نتجت بعد اتفاق أوسلو، ومن ناحية أخرى تحديد التحديات والمصاعب في مرحلة التطوير والإصلاح للحكم المحلي في عهد السلطة الفلسطينية، ووضع التصورات والحلول على المدى الطويل والقصير. وقد تكون مجتمع الدراسة من238 هيئة محلية، ومجلساً ولجنة مشاريع في الضفة الغربية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن درجة اللامركزية والاستقلالية التي تتمتع بها الهيئات المحلية قليلة ولا تتناسب مع مفهوم الحكم المحلي القائم على اللامركزية والاستقلالية، وكذلك فإن درجة الديمقراطية التي تتمتع بها الهيئات المحلية قليلة، وكذلك فان نظرة المواطنين تجاه الهيئات المحلية مازالت مبنية على الشكوك. وعلى صعيد المشاركة فإنها مازالت دون المطلوب سواءً ما بين الهيئات المحلية والمواطن، أو ما بين الهيئات المحلية والسلطة المركزية، وكذلك فان التنمية على صعيد المجتمع المحلي ما زالت ضعيفة.

8. دراسة قرارية (2004) بعنوان "آليات تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني في الضفة الغربية":

هدفت إلى تحليل الوضع القائم في فلسطين وذلك لإعداد آليات لتفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني للنهوض بالمجتمعات السكانية في المنطقة، وحاولت الإشارة إلى أهمية زيادة الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني من خلال استخدام وسائل الإعلام المختلفة، وكذلك إلى الحاجة الماسة لوجود مخططات هيكلية تفضل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وتسعى إلى تحقيقها. وقد تكون مجتمع الدراسة من مديريات الحكم المحلي والبلديات وبعض المكاتب الهندسية الخاصة في كل من محافظات جنين، ونابلس، وطولكرم، ورام الله. وتوصلت الدراسة إلى أهمية ودور المشاركة الشعبية في التخطيط العمراني للمواطن وكسب ثقته، بالإضافة إلى التنسيق المؤسسي والعمل على بناء جهاز رئيس يعمل معه للقيام بعمليات إعداد المخططات الهيكلية، وجمع المعلومات على المستوى المحلي، والتخطيط كذلك لإقامة البرامج والدورات التدريبية، والحرص على توفير الدعم المالي والفني لتوفير البنية الأساسية والقيادات الفنية المتخصصة بما يستوجب مشاركة شعبية فاعلة، والعمل بروح الفريق الواحد.

1.6 منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على استخدام منهجين من مناهج البحث العلمي، حيث يتمثل المنهج الوصفي التحليلي في استعراض أهم الأدبيات ذات العلاقة بموضوع الإفصاح المالي والمشاركة في العملية الانتخابية، أما فيما يتعلق في المنهج البحث الميداني، فسيتم استخدامه لتغطية الجانب التطبيقي من هذه الدراسة، والذي تحاول الدراسة من خلاله اختبار صحة فرضياتها، والإجابة عن تساؤلاتها، واستخلاص نتائجها من خلال الاعتماد على استبانة تم تصميمها لأغراض هذه الدراسة وفقا للخطوات العملية المتعارف عليها.

1.7حدود الدارسة:

الحدود الموضوعية: قياس مدى تأثير الإفصاح المالي للبلديات على تعزيز المشاركة الشعبية بالانتخابات البلدية.

الحدود المكانية: محافظات العاصمة والزرقاء وأربد في المملكة الأردنية الهاشمية.

الحدود الزمنية: تمت الدراسة خلال الفترة من شهر كانون الثاني/2022 - إلى شهر حزيران /2022.

الحدود البشرية: أبناء المجتمع المحلي الذين يحق لهم المشاركة في العملية الانتخابية للمجالس البلدية في المملكة الأردنية الهاشمية.

1.8 أداة الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، وبعد الرجوع إلى الدراسات السابقة، تم صياغة أداة لقياس تأثير الإفصاح المالي على المشاركة الشعبية في انتخابات مجالس البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية، حيث تتكون أداة الدراسة من ثلاثة محاور رئيسية كما في الجدول (2):

الجدول (2) أداة الدراسة في صورتها الأولية

المحور	تسلسل الفقرات	المقياس
المحورالأول: المعلومات الشخصية	**4 فقرات**	**اختيارمن متعدد**
المحور الثاني (الإفصاح المالي): الإفصاح عن الإيرادات.	1 - 5	5-1
المحور الثاني (الإفصاح المالي): الإفصاح عن النفقات.	6 - 10	5-1
المحور الثاني (الإفصاح المالي): الإفصاح عن الموازنات.	11-15	5-1
المحور الثاني (الإفصاح المالي): الإفصاح عن الحساب الختامي.	16-20	5-1
المحور الثالث: المشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية.	21-30	5-1
المجموع	**34**	

تم تصنيف الإجابات وفق مقياس (ليكرت الخماسي) حيث حددت بخمس إجابات هي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، وأعطيت الإجابات أرقاماً من (1-5)، وكما يلي:

(1) (غير موافق بشدة)، (2) (غير موافق)، (3) (محايد)، (4)، (موافق)، (5) (موافق بشدة).

2. التحليل الإحصائي:

2.1 مجتمع الدراسة وعينتها:

يتمثل مجتمع الدراسة من المواطنين في المجتمع المحلي الأردني، وبرجوع لحجم مجتمع الدراسة وانتشاره الجغرافي، فقد اختار الباحث أسلوب المعاينة العشوائية البسيطة بناءً على ذلك تم توزيع (1000) استبانة على عينة الدراسة المكونة من المواطنين في ثلاث محافظات الأكثر كثافة سكانية (العاصمة -عمان، الزرقاء، وأربد)، حيث عاد منها (800) استبانة تم استبعاد (200) استبانة غير صالحة و(200) لعدم جدية بياناتها، لذلك تم اعتماد (400) استبانة صالحة لغايات تحليل واستخراج النتائج لغايات الدراسة الحالية. والجدول التالي يوضح خصائص عينة الدراسة الديموغرافية والتي كانت كما يلي:

الجدول (1): المعلومات الشخصية لعينة الدراسة

المتغير	الإجابات	التكرار	النسبة
النوع الاجتماعي	ذكر	180	%45
	انثى	220	%55
	المجموع	400	100
الفئة العمرية	من 18 الى 30	190	%47.5
	30 -أقل من 40	100	%25
	40 - أقل من 50	90	%22.5
	50 سنه فما فوق	20	%5
	المجموع	400	100
الدخل الشهري	أقل من 500 دينار أردني	200	%50
	500- اقل من750 دينار أردني	150	%37.5
	750 -اقل من 1000 دينار أردني	35	%8.7
	1000 دينار أردني فأكثر	15	%3.7
	المجموع	400	100
المستوى التعليمي	ثانوية عامة أو ما دون	40	%10
	دبلوم متوسط	110	%27.5

	بكالوريوس	190	%47.5
	دراسات عليا	60	%15
	المجموع	400	100

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتبين من الجدول أعلاه أن (45%) من عينة الدراسة من الذكور، فيما بلغت نسبة الإناث (55%) من عينة الدراسة، وهي نسب متقاربة بين الجنسين وتعكس ان نسبة الإناث أعلى من الذكور في المجتمع الأردني.

ونلاحظ من الجدول أعلاه ان (47.5%) من العينة كانت أعمارهم (من 18 الى 30) سنة، و (25%) من العينة تتراوح أعمارهم (30 - أقل من 40)، و (22.5%) من العينة تتراوح اعمارهم (40 - أقل من 50)، اما (5%) من العينة فكانت أعمارهم تزيد عن (50) سنة، تعكس هذه النتائج ان غالبية المجتمع الأردني من فئة الشباب.

وكما نلاحظ من الجدول أعلاه ان (50%) من العينة كان دخلهم الشهري (أقل من 500 دينار أردني)، و (37.5 %) من العينة كان دخلهم الشهري يتراوح بين (500 - اقل من750 دينار أردني)، و (8.7%) من العينة كان دخلهم الشهري يتراوح بين (750 اقل من 1000 دينار أردني)، أما (3.7 %) من العينة فكان دخلهم الشهري يزيد عن (1000) دينار أردني، حيث تعكس النتائج متوسط الدخل في المجتمع الأردني.

ويتبين الجدول أعلاه ان عينة الدراسة من حملة درجة البكالوريوس هم الأكثر تكرار حيث بلغت نسبتهم (47.5%)، فيما كانت نسبة أفراد العينة من حملة الدراسات العليا (15%)، ونسبة أفراد العينة من حملة الدبلوم المتوسط (27.5%)، وكان افراد العينة من حملة الثانوية فما دون هم الأقل تكرار حيث بلغت نسبتهم (10%)، وهذا ما يعكس حقيقة أن المجتمع الأردني مجتمع مثقف واغلب شبابه من فئة الجامعين.

2.2 تحليل أسئلة الاستبانة: -

المحور الثاني (الإفصاح المالي) – الإفصاح عن الإيرادات للبلديات:

يوضح الجدول رقم (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور، حيث يتبين أن جميع معاملات الارتباط المبينة بالجدول ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 05.0، وبذلك يعتبر المحور مناسب لما وضع لقياسه.

الجدول (3) معامل الارتباط (بيرسون) بين كل فقرة من فقرات –المحور الثاني (الإفصاح المالي) – الإفصاح عن الإيرادات للبلديات

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
1	تقوم البلديات بالإفصاح بشكل مستمر عن الإيرادات؟	400	0.618	* 0.000
2	تقوم البلديات بالإفصاح بشكل مستمر عن الإيرادات حسب الفئة الرئيسية؟	400	0.692	* 0.000
3	تقوم البلدية بالإفصاح عن التدفقات النقدية الواردة من الضرائب؟	400	0.773	* 0.000
4	تقوم البلدية بالإفصاح عن التدفقات النقدية الواردة من الاستثمار؟	400	0.825	* 0.000
5	تقوم البلدية بالإفصاح عن التدفقات النقدية الواردة من التمويل؟	400	0.791	* 0.000
* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 05.0				

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

المحور الثاني (الإفصاح المالي) – الإفصاح عن النفقات للبلديات:

يوضح الجدول (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات هذا المحور والدرجة الكلية له، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 05.0، وبذلك يعتبر المحور مناسب لما وضع لقياسه.

الجدول (4) معامل الارتباط (بيرسون) بين كل فقرة من فقرات –المحور الثاني (الإفصاح المالي) – الافصاح عن النفقات للبلديات والدرجة الكلية للمحور

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
1	تقوم البلديات بالإفصاح بشكل مستمر عن النفقات؟	400	0.866	* 0.000
2	تقوم البلديات بالإفصاح بشكل مستمر عن النفقات حسب الفئة الرئيسية؟	400	0.766	* 0.000
3	تقوم البلدية بالإفصاح عن النفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الخدمية؟	400	0.711	* 0.009
4	تقوم البلدية بالإفصاح عن النفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الادارية؟	400	0.721	* 0.000
5	تقوم البلدية بالإفصاح عن النفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية؟	400	0.723	* 0.000
* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 05.0				

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

المحور الثاني (الإفصاح المالي): الإفصاح عن أرقام الموازنات للبلديات:

يوضح الجدول (5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات هذا المحور والدرجة الكلية له، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 05.0، وبذلك يعتبر المحور صادقا لما وضع لقياسه.

الجدول (5) معامل الارتباط (بيرسون) بين كل فقرة من فقرات –المحور الثاني (الإفصاح المالي) - الإفصاح عن أرقام الموازنات والدرجة الكلية للمحور

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
1	تقوم البلديات بالإفصاح بشكل مستمر عن أرقام الموازنة؟	400	0.769	* 0.000
2	تقوم البلديات بالإفصاح بشكل مستمر عن أرقام الموازنة حسب الفئة الرئيسية؟	400	0.700	* 0.009
3	تقوم البلدية بالإفصاح عن أرقام الموازنة المتعلقة الإيرادات؟	400	0.694	* 0.000
4	تقوم البلدية بالإفصاح عن النفقات النقدية المتعلقة بالنفقات؟	400	0.644	* 0.000
5	تقوم البلدية بالإفصاح عن النفقات النقدية المتعلقة بالعجز (الفائض) تمويل الموازنة؟	400	0.718	* 0.000
* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 05.0				

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

المحور الثاني (الإفصاح المالي) – الإفصاح عن الحساب الختامي للبلديات:

يوضح الجدول (6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات هذا المحور والدرجة الكلية له، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 05.0، وبذلك يعتبر المحور صادقا لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (6) معامل الارتباط (بيرسون) بين كل فقرة من فقرات – المحور الثاني (الإفصاح المالي) – الافصاح عن الحساب الختامي والدرجة الكلية للمحور

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
1	تقوم البلديات بالإفصاح بشكل مستمر عن الحساب الختامي؟	400	0.579	* 0.000

2	تقوم البلديات بالإفصاح بشكل مستمر عن الحساب الختامي حسب الفئة الرئيسية؟	400	0.725	* 0.000
3	تقوم البلدية بالإفصاح عن الحساب الختامي المتعلقة بالأرصدة الافتتاحية؟	400	0.781	* 0.000
4	تقوم البلدية بالإفصاح عن الحساب الختامي المتعلقة بالأرصدة النهائية؟	400	0.764	* 0.000
5	تقوم البلدية بالإفصاح عن الحساب الختامي المتعلقة بالعجز (الفائض) تمويل الموازنة؟	400	0.753	* 0.000
* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 05.0				

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

المحور الثالث – المشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية:

يوضح الجدول (7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات هذا المحور والدرجة الكلية له، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 05.0، وبذلك يعتبر المحور صادقا لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (7) معامل الارتباط (بيرسون) بين كل فقرة من فقرات –المحور الثالث – المشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية والدرجة الكلية للمحور

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
1	يساهم الإفصاح المالي للبلديات على الانتقال من المركزية إلى اللامركزية في تقديم الخدمات.	400	0.823	* 0.000
2	يساهم الإفصاح المالي للبلديات بمشاركة المواطنين في بأساليب الاستثمار لموارد في البلدية.	400	0.851	* 0.000
3	يساهم الإفصاح المالي للبلديات على اقتناع المواطن بالمساهمة في تطوير وتنمية منطقته.	400	0.881	* 0.000
4	يساهم الإفصاح المالي للبلديات على عكس مفاهيم الانفتاح والتعاون ما بين المواطن والبلدية.	400	0.743	* 0.000
5	يساهم الإفصاح المالي للبلديات في توضيح عملية وجودة اتخاذ القرارات المتعلقة بالبلدية؟	400	0.755	* 0.000
6	يساهم الإفصاح المالي للبلديات في بيان أداء المجلس المحلي.	400	0.777	* 0.000

7	يساهم الإفصاح المالي للبلديات على تحديد المشكلات والحاجات الفعلية للسكان المحليين؟	400	0.717	* 0.000
8	يضمن الإفصاح المالي للبلديات قبول وتأييد السكان المحليين للمشروعات التي يشاركون فيها.	400	0.831	* 0.009
9	يساهم الإفصاح المالي للبلديات في زيادة رضا السكان.	400	0.781	* 0.000
10	يساهم الإفصاح المالي للبلديات في رفع الروح المعنوية لدى السكان.	400	0.764	* 0.000
* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 05.0				

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

2.3 اختبار فرضيات الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة تأثير الإفصاح المالي للبلديات على المشاركة الشعبية في انتخابات مجالس البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية، حيث تتكون فرضيات الدراسة من فرضية رئيسية وأربعة فرضيات فرعية، وتم استخدم اختبار الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الرئيسية، واختبار الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات الفرعية، وكانت النتائج كما يلي:

H0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ %5) الإفصاح المالي للبلديات بأبعاده (الإيرادات، النفقات، الموازنات، الحساب الختامي) على المشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية في المملكة الأردنية الهاشمية.

الجدول (8): اختبار الفرضية الرئيسية

المتغير التابع: المشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية			
المتغيرات المستقلة	B	T	Sig
الثابت	0.552	2.418	0.016**
الإفصاح المالي للبلديات	0.898	15.233	0.000***
R2	%44.1		
F	232.033		
Sig	0.000***		
Durbin Watson	1.714		
* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05			

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يوضح الجدول أعلاه ان نموذج الدراسة المستخدم في اختبار دور الإفصاح المالي للبلديات على المشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية في المملكة الاردنية الهاشمية. دال إحصائياً، حيث بلغت قيمة (F-Statistic) لنموذج الدراسة (232.033) بدلالة إحصائية عند مستوى (Sig = 0.000)، وتقع هذه القيمة ضمن مستوى الدلالة الاحصائية (1%)، وهذا مؤشر على أهمية النموذج المستخدم في قياس التأثير على المشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية في المملكة الاردنية الهاشمية. كما بلغت قيمة اختبار الارتباط الذاتي (Durbin Watson = 1.714) وهي قريبة من حد القطع الامثل 3 والذي يساوي 2، مما يشير الى ان النموذج سليم من مشاكل الارتباط الذاتي.

كما بلغت قيمة (R2) لنموذج الدراسة ما نسبته (44.1%) مما يعني ان المتغير المستقل المتمثل بالإفصاح المالي للبلديات يفسر التغيرات التي حدثت في المتغير التابع (المشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية البلدية) في المملكة الأردنية الهاشمية بنسبة (44.1%) وهي نسبة متوسطة وتدل على قدرة تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع.

وعليه سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص "يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (5% ≥ α) للإفصاح المالي للبلديات بأبعاده (الإيرادات، النفقات، الموازنات، الحساب الختامي) على المشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية في المملكة الأردنية الهاشمية."

ولغايات اختبار الفرضيات الفرعية في هذه الدراسة استخدم الباحث أسلوب الانحدار المتعدد كما يعرضه الجدول (9).

الجدول (9): اختبار الفرضيات الفرعية

المتغير التابع: المشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية					
المتغيرات المستقلة	B	T	Sig	VIF	Tolerance
الثابت	0.622	2.718	0.007***		
الإفصاح عن الإيرادات.	0.199	2.889	0.004***	2.226	0.449
الإفصاح عن النفقات.	0.162	2.203	0.028**	2.194	0.456
الإفصاح عن أرقام الموازنات	0.142	2.579	0.010**	1.365	0.733
الإفصاح عن الحساب الختامي	0.368	6.143	0.000***	1.840	0.544
R2	45.3%				
F	60.285				
Sig	0.000***				
Durbin Watson	1.702				

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يوضح الجدول (9) أعلاه ان نموذج الدراسة المستخدم في اختبار أثر الافصاح المالي للبلديات على المشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية في المملكة الاردنية الهاشمية دال إحصائياً، حيث بلغت قيمة (F-Statistic) لنموذج الدراسة (60.285) بدلالة إحصائية عند مستوى (Sig = 0.000)، وتقع هذه القيمة ضمن مستوى الدلالة الإحصائية (1%)، وهذا مؤشر على دلالة وأهمية النموذج المستخدم في التأثير على المشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية في المملكة الاردنية الهاشمية. كما بلغت قيمة اختبار الارتباط الذاتي (Durbin-Watson = 1.702) وهي قريبة من حد القطع الامثل والذي يساوي 2، مما يشير الى ان النموذج سليم من مشاكل الارتباط الذاتي.

بلغت قيمة (R2) لنموذج الدراسة ما نسبته (45.3%) مما يعني ان المتغيرات المستقلة (الإفصاح عن الإيرادات، الإفصاح عن النفقات، الإفصاح عن أرقام الموازنات، الإفصاح عن الحساب الختامي) تفسر التغيرات التي حدثت في المتغير التابع (المشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية) في المملكة الاردنية الهاشمية بنسبة (45.3%) وهي نسبة متوسطة وتدل على قدرة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع.

نتائج اختبار الفرضيات الفرعية:

H0.1 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ 5%) للإفصاح عن الإيرادات على المشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية في المملكة الأردنية الهاشمية.

وبالرجوع الى نتائج تحليل الانحدار المتعدد الواردة في الجدول (9) يتبين وجود دور إيجابي عند مستوى الدلالة الإحصائية (5%) بين الإفصاح عن الإيرادات. والمشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية في المملكة الأردنية الهاشمية.، حيث بلغت قيمة (t = 2.889) وبدلالة (Sig = 0.004) مما يدل انه كلما زاد دور الإفصاح عن الإيرادات. سوف يزيد المشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية في المملكة الاردنية الهاشمية. وعليه سيتم رفض الفرضية الفرعية الاولى وقبول الفرضية البديلة التي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ 5%) للإفصاح عن الإيرادات على المشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية في المملكة الاردنية الهاشمية." بالإضافة لذلك بلغت قيمة معامل تضخم التباين (VIF = 2.226) وهي اقل من 10، كما بلغت قيمة التباين المسموح به (Tolerance = 0.449) وهي أكبر من 10% وبالتالي يتبين سلامة هذا المتغير من التداخل الخطي Multicollinearity.

H0.2 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ 5%) للإفصاح عن النفقات على المشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية في المملكة الأردنية الهاشمية.

وبالرجوع إلى نتائج تحليل الانحدار المتعدد الواردة في الجدول (9) يتبين وجود دور إيجابي عند مستوى الدلالة الإحصائية (5%) بين الإفصاح عن النفقات والمشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية في المملكة الأردنية الهاشمية، حيث بلغت قيمة (t = 2.203) وبدلالة (Sig = 0.028)، مما يدل انه كلما زاد الإفصاح عن النفقات سوف تزيد المشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية في المملكة الاردنية الهاشمية. وعليه سيتم رفض الفرضية الفرعية الثانية وقبول الفرضية البديلة التي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ 5%) للإفصاح عن

النفقات على المشـــاركة الشـــعبية في الانتخابات البلدية في المملكة الأردنية الهاشـــمية." بالإضـــافة لذلك بلغت قيمة معامل تضـخم التباين (VIF = 2.194) وهي اقل من 10، كما بلغت قيمة التباين المســموح به (Tolerance = 0.456) وهي أكبر من 10% وبالتالي يتبين سلامة هذا المتغير من التداخل الخطي المتعدد Multicollinearity.

H0.3 : لا يوجد دور ذو دلالة إحصـــائية عند مســـتوى الدلالة (α ≤ %5) للإفصـــاح عن أرقام الموازنات على المشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية في المملكة الاردنية الهاشمية.

وبالرجوع إلى نتائج تحليل الانحدار المتعدد الواردة في الجدول (9) يتبين وجود أثر إيجابي عند مســـتوى الدلالة الإحصائية (5%) بين الإفصاح عن أرقام الموازنات والمشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية في المملكة الأردنية الهاشمية، حيث بلغت قيمة (t = 2.579) وبدلالة (Sig = 0.010)، مما يدل انه كلما زاد اهتمام البلديات بالإفصاح عن الإيرادات سـوف يزيد المشـاركة في العملية الانتخابية، وعليه سـيتم رفض الفرضـية الفرعية الثالثة وقبول الفرضـية البديلة التي تنص " يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائية عند مســـتوى الدلالة (α ≤ %5) للإفصـــاح عن أرقام الموازنات على المشـــاركة الشـــعبية في الانتخابات البلدية في المملكة الاردنية الهاشـــمية." بالإضـــافة لذلك بلغت قيمة معامل تضـخم التباين (VIF = 1.365) وهي اقل من 10، كما بلغت قيمة التباين المسموح به (Tolerance = 0.733) وهي أكبر من 10% وبالتالي يتبين سلامة هذا المتغير من التداخل الخطي المتعدد Multicollinearity.

H0.4 : لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ %5) للإفصاح عن الحساب الختامي على المشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية في المملكة الأردنية الهاشمية.

وبالرجوع الى نتائج تحليل الانحدار المتعدد الواردة في الجدول (9) يتبين وجود دور إيجابي عند مســـتوى الدلالة الإحصـــائية (5%) بين الإفصـــاح عن الحســـاب الختامي والمشـــاركة الشـــعبية في الانتخابات البلدية في المملكة الأردنية الهاشمية، حيث بلغت قيمة (t = 6.143) وبدلالة (Sig = 0.000)، مما يدل انه كلما زاد الإفصاح عن الحساب الختامي سوف تزيد المشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية في المملكة الأردنية الهاشمية. وعليه سيتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة وقبول الفرضـــية البديلة التي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائية عند مســـتوى الدلالة (α ≤ %5) للإفصاح عن الحساب الختامي على المشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية في المملكة الاردنية الهاشمية." بالإضافة لذلك بلغت قيمة معامل تضـخم التباين (VIF = 1.840) وهي اقل من 10، كما بلغت قيمة التباين المســموح به (Tolerance = 0.544) وهي أكبر من 10%، وبالتالي يتبين ســلامة هذا المتغير من التداخل الخطي المتعدد Multicollinearity.

3. النتائج:

تشير النتائج اختبار الفرضية الرئيسية ان المتغيرات المستقلة المتعلقة بالإفصاح المالي والمتمثلة في (الإفصاح عن الإيرادات، الإفصاح عن النفقات، الإفصاح عن أرقام الموازنات، الإفصاح عن الحساب الختامي) تفسر التغيرات التي حدثت في المتغير التابع (المشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية) في المملكة الأردنية الهاشمية.

أما فيما يتعلق باختبار الفرضيات الفرعية فيوجد أثر للإفصاح عن الإيرادات على المشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية في المملكة الأردنية الهاشمية." كما يوجد أثر للإفصاح عن النفقات على المشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية في المملكة الأردنية الهاشمية. إضافة إلى وجود أثر للإفصاح عن أرقام الموازنات على المشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية في المملكة الأردنية الهاشمية. أخيرا، يوجد أثر للإفصاح عن الحساب الختامي على المشاركة الشعبية في الانتخابات البلدية في المملكة الأردنية الهاشمية.

4. التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة تبين أن الإفصاح المالي يوثر بشكل إيجابي وهام على المشاركة الفاعلة للمواطنين في الانتخابات البلدية، ويساهم بشكل كبير بتعزيز ثقتهم في المجالس البلدية المنتخبة.

في ضوء ذلك توصي الدراسة بما يلي: -

1. القيام بالإفصاح بشكل مستمر عن البيانات المالية للبلديات الاردنية .
2. اعتماد سياسة اتصال فعالة بين البلديات والمواطنين بحيث يتم من خلالها توفير المعلومات اللازمة في الوقت المناسب.
3. تحليل البيانات المالية بهدف الوصول الى تصور واضح عن الوضع المالي للبلديات، والوقوف على أهم الصعوبات المالية التي تعاني منها البلديات، والأسباب المؤدية لذلك، ومشاركة النتائج مع المواطنين.
4. نشر البيانات المالية ونتائج التحليل المالي من خلال نماذج ومعايير الإفصاح الدولية المعتمدة.
5. مشاركة البلديات المواطنين بوضع خطط التعافي لتحسين وتقويم الأداء المالي للبلديات، من خلال تشجيعهم على دفع الضرائب المترتبة عليهم، والتي من شانها العمل على تحسين الإيرادات التي تسهم في تقديم الخدمات للمجتمع المحلي بشكل أفضل وتمكينها من التوجه للاستثمار في المشاريع، التي تعزيز ثقته المواطنين.
6. المتابعة والتقييم مع المواطنين لمساعدة البلديات في تطبيق خطط التعافي، وتشجيعهم على دفع الضرائب والمستحقات المترتبة عليهم وتقديم التوجيه والدعم الفني لهم .
7. المساهمة في إعداد الإطار العام لبرامج التدريب والتأهيل على معايير الإفصاح المالي لرفع كفاءة موظفين الدائرة المالية في البلديات.

لائحة المراجع:

1. إسماعيل، عبد الكريم (2005). «دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة الشعبية وإحداث التنمية السياسية)»، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
2. البطراوي، بيناز (2014). «وثيقة خطوط إرشادية للاتصال والتواصل بين البلديات والجمهور في الضفة الغربية وقطاع غزة»، صندوق تطوير وإقراض البلديات، فلسطين.
3. سعادة، أيمن (2009). «آليات تفعيل المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري والعمراني (حالة دراسية الضفة الغربية)»، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين .
4. الطوخي، سامي (2007). «اللامركزية المجتمعية (مدخل للتمكين والتنمية المحلية المستدامة)»، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مصر.
5. عبد الجبار، عبد الحكيم (2008). «دور المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي (دراسة اجتماعية ميدانية بعدد من المديريات في اليمن)»، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء، صنعاء، اليمن.
6. قدومي، منال (2008). «دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي (حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس»، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
7. قرارية، منال (2004). «آليات تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني في الضفة الغربية»، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
8. كاظم، تيسير، كاظم، حيدر، والروازق، عبد الزهرة (2020). «الافصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية الحكومية انموذج حديث مقترح للوحدات الحكومية في العراق». مجلة مركز دراسات الكوفة., 1(59) , 573-605. العراق.
9. مرازقة، عيسى (2006). «معوقات تسيير الجماعات المحلية: بعض عناصر التحليل»، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 14, جامعة باتنة، الجزائر.

محددات البطالة في الجزائر خلال 1990–2021
دراسة قياسية باستعمال منهجية ARDL
Determinants of unemployment in Algeria during 1990-2021
Econometric study using ARDL approach

د. مليكة موهوني، جامعة الجزائر3، الجزائر
إيمان العلمي، جامعة الجزائر3، الجزائر

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2021 وذلك من خلال دراسة قياسية استخدامنا فيها منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة زمنيا .ARDLلتقدير نموذج البطالة، تم استخدام أربع متغيرات اقتصادية، المتمثلة في كل من الناتج الداخلي الخام، الاستثمار، حجم الإيرادات العمومية البترولية والإنفاق الحكومي.
توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين كل من متغيرة الناتج الداخلي الخام، متغيرة الاستثمار، متغيرة حجم الإيرادات العمومية البترولية ومعدل البطالة، ويظهر هذا الأثر على المدى القصير والطويل ماعدا متغيرة الاستثمار التي لا يظهر أثرها إلا بعد مرور أربعة سنوات. كما تشير النتائج أيضا إلى وجود علاقة طردية بين متغيرة الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة والذي يظهر أثرها على المدى القصير والطويل .

الكلمات المفتاحية: تقدير، اختبار الفرضيات، ARDL، التكامل المشترك، البطالة.

Abstract:
The main objective of this article is to identify the most important economic variables affecting the unemployment rate in Algeria during 1990 -2021, by adopting an econometric study using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) approach. To estimate the unemployment model, four economic variables were used: Gross Domestic Product (GDP (the investment, the volume of public petroleum revenues and the government spending.
The Empirical results indicate an inverse relationship between Gross Domestic Product (GDP) the investment, volume of public petroleum revenues and the unemployment rate, this impact appears in the long- and short term, except for the investment, whose impact is only shown after four years. We also found a positive correlation between government spending and unemployment rate, this impact appears in the short and long term.
Key words: Estimate, Hypothesis Testing, ARDL, Cointegration, Unemployment.

مقدمة:

تعد ظاهرة البطالة من أهم وأخطر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي لها آثار سلبية على النظام الاقتصادي والاجتماعي، لهذا تسعى العديد من الدول في عالمنا المعاصر إلى دراسة هذه الظاهرة وتحليل أسبابها ونتائجها بشكل مستمر ودءوب، كما تعتبر من أهم المواضيع التي تشغل السياسيين وأصحاب القرار في الوقت الراهن باعتباره موضوعا يفرض نفسه بشكل دائم وملح، إذ اهتموا بوضع الخطط والبرامج المدروسة لتقليل نسبة البطالة وتقليصها في مجتمعاتهم، فالاهتمام الكبير بهذه القضية يأتي من أهمية البطالة نفسها لما لها من أثار جسيمة تمس ببنية المجتمع.

في بداية القرن العشرين، وعند ظهور حالة الكساد العامة والبطالة الخانقة التي لم تستثن منها أي دولة من الدول الرأسمالية، بدأ التركيز على موضوع الاستعمال الأمثل للموارد على المستوى الاقتصادي الكلي، يحتل مكانة لائقة في الدراسات الاقتصادية، حيث شهدت ظهور اختلال واضح ودائم بين عرض العمل والطلب عليه ما نتج عنه تعطل النشاط الاقتصادي وانعكاسات سلبية على المجتمع، الأمر الذي جعل الحاجة لفهم البطالة والبحث في الآثار الناتجة عنها ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة للقضاء عليها. حاولت المدارس الاقتصادية مثل المدرسة الكلاسيكية والكينيزية وغيرهما إيجاد نظريات تفسر البطالة وحلول للحد منها والقضاء عليها، لكن بسبب الأزمات الاقتصادية فشلت معظم هذه النظريات.

تعاني الجزائر، كشأن معظم الدول النامية، مشكلة البطالة، حيث أن معدلاتها المقَدَمة لم تعرف استقرارا طوال سنوات من ارتفاع وانخفاض. أضف إلى ذلك الارتفاع الملحوظ لمستوياتها خلال السنوات الماضية[1]، وهذا راجع إلى أن الاقتصاد الجزائري نفسه لم يكتمل نماؤه بعد ويتميز بعدم استقراره نتيجة اعتماده على عامل حبذا لو كان عاملا داخليا، لكن هو عامل خارجي يتمثل في المحروقات وبالتحديد البترول،حيث أن ارتفاع أسعاره أو انخفاضها يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد وبالتالي على المشروعات التي وضعتها الدولة لمحاربة البطالة وتوفير مناصب الشغل خاصة للشباب كونهم الأكثر تضررا منها في مجتمعنا.

إشكالية البحث

من خلال دراستنا سنحاول معرفة العلاقة التي تربط بين بعض المتغيرات الاقتصادية ومعدل البطالة في الجزائر، وهذا بصياغة نموذج اقتصادي قياسي لإبراز أثر هذه المتغيرات على معدل البطالة،من هذا المنطلق برزت إشكالية بحثنا والتي نحاول الإجابة عليها من خلال عناصر البحث:

ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدل البطالة في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تحديد الفرضيات التالية:

- وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة والناتج الداخلي الخام،
- وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة والاستثمار الحقيقي،
- وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة وحجم الإيرادات العمومية البترولية،
- وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة والإنفاق الحكومي.

1 حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، على الموقع: https://www.ons.dz

أسباب اختيار البحث

اختيار الموضوع الذي جاء تحت عنوان محددات البطالة في الجزائر خلال 1990-2021 كان بناءً على عدة اعتبارات نذكر منها:

- تفاقم أعداد البطالين في الجزائر، وكوننا على أبواب سوق الشغل فاحتمال معايشة البطالة مرتفع وهذا أمر مقلق.
- تقديم صورة لواقع البطالة في الجزائر.

أهمية الدراسة

يحتل البحث أهمية كبيرة كونه يوسع في أفكارنا ومعلوماتنا حول موضوع البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، ومدى سعي الدولة الجزائرية في وضع الخطط والسياسات لمحاربتها ومنه وجب الوقوف على مدى فعاليتها وأهم المتغيرات التي تؤثر في ارتفاع أو انخفاض معدلات البطالة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- معرفة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومعدل البطالة في الجزائر.
- محاولة صياغة نموذج اقتصادي قياسي لإبراز أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة.
- محاولة إلقاء الضوء على آفاق ظاهرة البطالة والسياسات والبرامج والخطط التي انتهجتها الدولة في محاربة هذه الظاهرة.

ولغرض الوصول إلى النتائج المرجوة وفق معايير علمية، تم استخدام طرق قياسية وإحصائية لتحليل وتفسير المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدلات البطالة من خلال الاستعانة بالبرنامج الإحصائي **Eviews10** لتقدير نموذج قياسي والحصول على النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة للتأكد من صحتها.

أولا: و اقع البطالة في الجز ائر

يجد الاقتصاديون صعوبة في تعريف البطالة ووضع مفهوم شامل وعام لها، فهناك عدة تعاريف للبطالة نذكر منها ما يلي :

تعرف بأنها: عدم توفر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتناسب مع استعداداته وخبراته لحالة سوق العمل[1].

كما عرفها الديوان الوطني للإحصاء كما يلي: يعتبر بطالا كل شخص تجاوز السن المحدد للعمل تتوفر فيه الشروط التالية: لا يملك عمل، جاهز للعمل، يبحث عن عمل.

1 طارق عبد الرؤوف عامر(2015): أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

وحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية: كل شخص قادرا على العمل وكل شخص يبحث عن فرصة عمل، هما شرطان أساسيان يجتمعان معا لتعريف العاطل عن العمل. واستنادا على ذلك يجتمع الاقتصاديون والخبراء على تعريف العاطل عن العمل بأنه كل قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى[1].

تعتبر البطالة من المشاكل التي لطالما عانى منها المجتمع الجزائري، حيث أنها تتأثر بعدة عوامل مما يجعلها دائمة التغير. ولدراسة هذه المشكلة لابد من التطرق إلى تطورها التاريخي والتعرف على العوامل المسببة لها، والإجراءات المتخذة للحد منها.

1- تطور البطالة في الجزائر

يعطينا الشكل1 صورة لتطور معدل البطالة في الجزائر بداية من سنة 1990 إلى غاية 2021. فمن خلاله يمكننا تقسيم مراحل تطوره إلى مرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى تمتد من سنة 1990 إلى غاية 1999، التي شهدت العديد من الإصلاحات الاقتصادية في سبيل الانتقال إلى اقتصاد السوق وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية مما أدى إلى تسريح العديد من العمال، وبموجب شروط صندوق النقد الدولي قامت الدولة بتخفيض الإنفاق العمومي مما أدى إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري. كل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع كبير في معدلات البطالة التي بلغت ذروتها سنة 2000 بنسبة 30%.

فيما يخص المرحلة الثانية (2000-2010) التي شهدت برنامج الإنعاش الاقتصادي (2002-2004) والمخطط الوطني لتطوير الفلاحة، "برنامج إعادة تهيئة المنشئات المدمرة جراء زلزال 2003 مما ساعد في توفير الكثير من مناصب شغل. كما ساهم بشكل كبير، برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005_2009) في التشغيل من خلال البرنامج الاستثماري المنشأ لتدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية. كل هذه العوامل بالإضافة إلى نشاط العديد من برامج دعم تشغيل الشباب (وكالة دعم تشغيل الشباب، جهاز الإدماج المهني للشباب، التعويض مقابل الأنشطة ذات المنفعة العامة، برنامج القرض المصغر....)، أدت إلى انخفاض في معدلات البطالة، فبعد أن بلغت ذروتها سنة 2000 بـ 30% انخفضت إلى 10% سنة 2010. استمرت هذه البرامج في توفير مناصب شغل مما أدى إلى استقرار هذه المعدلات مع وجود تذبذبات صغيرة، حيث بلغت نسبة 10.88% خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2019 بعدها عرفت ارتفاعا خلال سنتي 2020 و2021.

1 رمزي زكي (أكتوبر 1997): الاقتصاد السياسي للبطالة : تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة،الكويت.

الشكل1: منحنى تطور معدل البطالة في الجزائر (1990-2021)

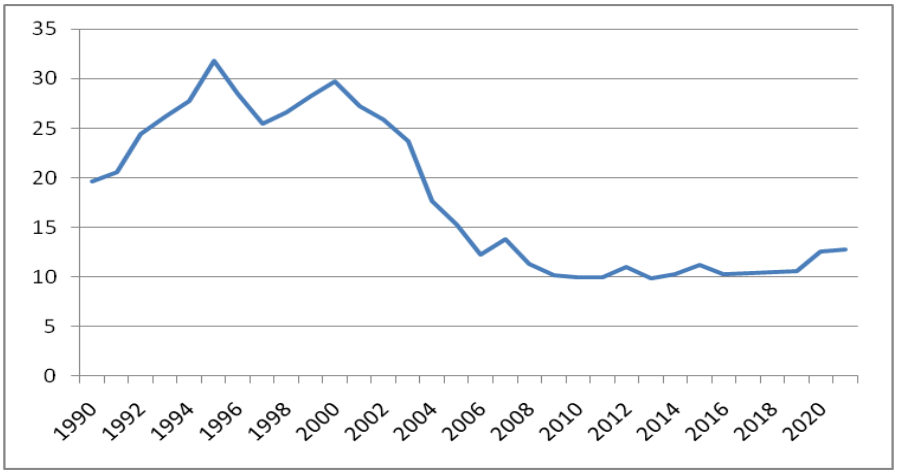

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي 2022.

2- أسباب البطالة في الجزائر

من بين الأسباب الرئيسية للبطالة في الجزائر نجد:

- اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- تأثر إيرادات خزينة الدولة بتغير أسعار النفط، وهذا أدى إلى تعرّض الدولة لأزمات ماليّة متعدّدة، وبالتالي عدم قدرتها على الاستمرار في تمويل المؤسسات التي كانت قائمة عليها[1].
- تدخل الدولة فيما يخص ضمان الحد الأدنى للأجور وارتفاع الضرائب، حيث أن تخفيض الأجور والضرائب يشجع الاستثمار وبالتالي يخلق فرص عمل.
- النمو الديمغرافي.
- التزايد المستمر في استعمال الآلات مما يستدعي خفض مدة العمل وتسريح العمال.
- عدم الانسجام بين التعليم، التكوين وعالم الشغل.
- الاعتماد على استيراد منتجات الدول الغنية ذات المميزات التنافسية والتي بالضرورة ستقضي على الصناعة المحلية وبالتالي تزيد أعداد المتعطلين وترفع معدلات البطالة[2].
- دعم الدولة للبطالين مما جعل الفئة التي لا تريد العمل وغير مستعدة له تسجل نفسها كعاطلة عن العمل طمعا في المنح والتعويضات فقط.
- الزيادة في العمالة الوافدة على حساب العمالة المحلية.

---

1 المعطي روان، أسباب البطالة في الجزائر،شوهد في: 27/05/2022،
https://mawdoo3.com/%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%1

2 منصف شرفي. (2011): رؤية مستقبلية لمواجهة مشكلة البطالة في الجزائر، ورقة مقدمة لملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة ،المسيلة، ص55.

3- الإجراءات المتخذة للحد من مشكلة البطالة في الجزائر

نظرا للتزايد المستمر لعرض العمل مقارنة بالطلب عليه، أصبحت مشكلة البطالة الشغل الشاغل للسلطات العمومية، الأمر الذي أدى بها إلى إنشاء أجهزة وبرامج تهدف إلى خلق فرص عمل للبطالين وإدماجهم في سوق الشغل[1]، من بين هذه الأجهزة نذكر:

أ. **أجهزة التشغيل المؤقت والإدماج المهني:** وتتمثل في الأجهزة التي تعمل على توفير مناصب شغل للقضاء على البطالة الاحتكاكية أهمها :

- جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP: يعمل هذا الجهاز على الإدماج المهني للباحثين عن العمل لأول مرة سواء المؤهلين منهم أو غير المؤهلين، ويتم تسييره ومراقبتة من قبل الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM والمديريات الولائية.
- التعويض مقابل الأنشطة ذات المنفعة العامة IAIG.
- برامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة TUP-HIMO.
- عقود ما قبل التشغيل[2] PCE.
- برنامج التشغيل المأجور ESIL.

ب. **أجهزة التشغيل الدائم ودعم الاستثمارات:** هي مشاريع تعمل على دعم إنشاء مؤسسات اقتصادية تضمن توفير مناصب شغل دائمة للبطالين أهمها:

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب[3] ANSEJ.
- الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ANDI.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.
- المحلات التجارية لفائدة الشباب البطال.

ثانيا: تقدير النموذج وفق منهجية ARDL

سنحاول في هذا العنصر صياغة نموذج قياسي يمكننا من معرفة طبيعة العلاقة التي تربط بين بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2021 وذلك من خلال دراسة السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع ليتم في الأخير التوصل إلى نموذج قياسي يفسر العلاقة بين هذه المتغيرات، ثم اختبار الفرضيات التي وضعناها سابقا وتفسير النتائج المتحصل عليها.

---

1 رواب عمار، غريب صباح (2001): التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر،ص ص 68-69.

2 المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (جوان 2002): مشروع تقرير أجهزة الشغل، الدورة العامة العشرون، الجزائر.

3 مغني ناصر (15-16 نوفمبر 2011): القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر و تحقيق التنمية المستدامة،استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، الجزائر، ص6.

1- التعريف بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة

يستند تحليل النموذج في هذا البحث على بعض المتغيرات الاقتصادية، منها الداخلية والخارجية، تتمثل المتغيرة الداخلية في متغيرة معادلات البطالة والتي نرمز لها بـ **(TCH)** والمتحصل عليها من موقع الديوان الوطني للإحصائيات، أما المتغيرات الخارجية فتتمثل في كل من سلسلة الناتج الداخلي الخام **(PIB)**، متغيرة حجم الإيرادات العمومية البترولية**(RPP)**، الإنفاق الحكومي الحقيقي(G) بالأسعار الثابتة لسنة 2010 بالدولار الأمريكي متحصل عليها من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية الصادرة من البنك الدولي[1] .ومتغيرة الاستثمار (INV) بالأسعار الثابتة لسنة 2010 بالدولار الأمريكي المتوفرة على الموقع[2]، سنقدم في النقطة الموالية تحليلا لبعض هذه المتغيرات.

- **تطور الناتج الداخلي الخام (PIB):** المنحنى البياني التالي يبين تطورا للناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة.

الشكل2: منحنى تطور الناتج الداخلي الخام (1990-2021)

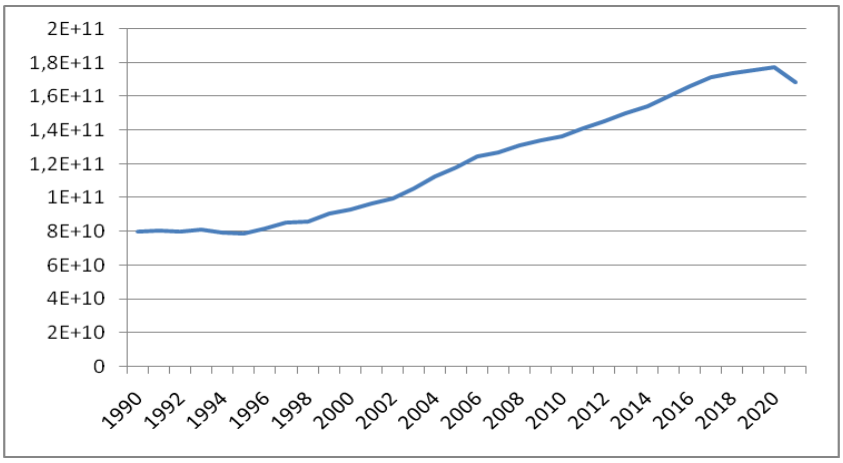

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي 2022.

من خلال تتبع المسار الزمني للناتج الداخلي الخام يتبين أنه اتخذ اتجاها بوتيرة تصاعدية خلال هذه الفترات. في أواخر السبعينات شهدت الجزائر ارتفاعا في أسعار النفط، ما أدى إلى ارتفاع إيرادات الدولة، والذي بدوره أدى إلى ارتفاع كبير في الناتج الداخلي.

خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2005) نلاحظ ارتفاع في الناتج الداخلي الخام والسبب يعود إلى تحسن في أسعار النفط الذي بدوره أدى إلى فائض في الميزان التجاري، كما أن تشجيع الاستثمارات المحلية ساهمت في ارتفاع الناتج الداخلي الخام طول هذه الفترة. هذا التحسن شجع الدولة على تسطير برنامج تكميلي خلال السنوات (2005-2009) و برنامج أخر خلال (2010-2015) مما أدى إلى تواصل نمو الناتج.

[1] World Development Indicators , World Bank.World Development Indicators Database, consulter le 12/06/2022 sur : http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=World-Development-Indicators.

[2] Perspective Monde, Perspective Monde., U. d. Sherbrooke, Consulter le 12/06/2022 2022 sur : www.perspective.usherbrooke.ca/bilan.

- **تطور الاستثمار (INV):** شهد الاستثمار استقرار ا خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2000 (لاحظ الشكل3)، والسبب يعود إلى انهيار أسعار النفط سنة 1986 مما أثّر سلبا على الاقتصاد الوطني وبالتالي على الاستثمار، حيث أدت الأزمة إلى تراكم الديون الخارجية على الدولة مما أجبرها على الاتجاه نحو اقتصاد السوق واللجوء إلى المنضمات الدولية، ثم القيام ببرنامج التعديل الهيكلي.

خلال الفترة (2000-2008) عرف الاستثمار الحقيقي نموا كبيرا بفضل برامج الإنعاش الاقتصادي (2002-2014) القائمة على إنشاء مشاريع استثمارية كبيرة لأهداف اقتصادية واجتماعية خاصة في مجال إنشاء البنية التحتية والخدمات والتي تزامن تطبيقها مع تحسن أسعار النفط. سنة 2008 تراجع نمو الاستثمار بسبب الأزمة العالمية لكنه بقي موجب. بعد سنة 2010 عاد الاستثمار إلى وتيرة نموه السابقة إلى غاية 2014 أين أدت الأزمة البترولية إلى تراجع الإيرادات المالية للدولة،فتوجب إلغاء امتيازات المستثمرين مما أدى إلى انخفاض كبير في الاستثمار.

الشكل3: منحنى تطور الاستثمار الحقيقي (1990-2021)

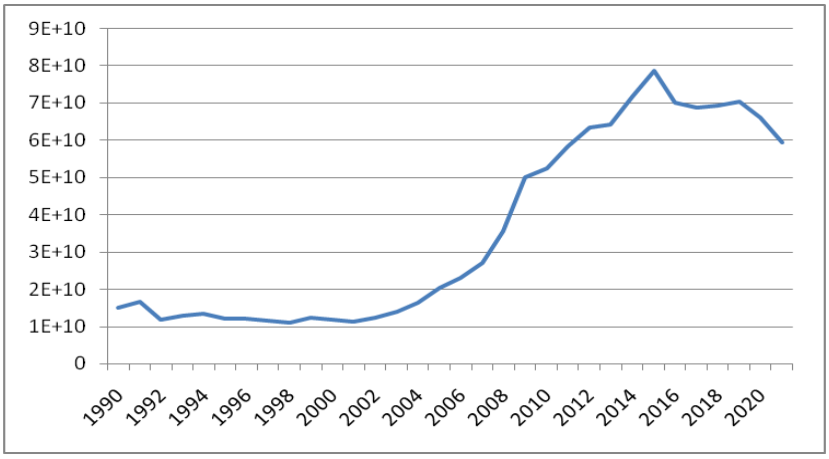

المصدر: من خلال المعطيات المتوفرة على الموقع: www.perspective.usherbrooke.ca/bilan .

2- منهجية التحليل القياسي

تم توصيف العلاقة بين معدل البطالة (**TCH**)، الناتج الداخلي الخام (**PIB**)، متغيرة حجم الإيرادات العمومية البترولية(**RPP**)، الإنفاق الحكومي الحقيقي(**G**) ومتغيرة الاستثمار (**INV**) على الشكل الدالي التالي:

$$TCH = \mathrm{f}(\mathrm{PIB}, \mathrm{RPP}, \mathrm{G}, \mathrm{INV}) \dots (1)$$

للحد من مشكلة التغاير (تثبيت التباين)، تم التعبير عن جميع المتغيرات المستقلة في شكل لوغاريتمي ليصبح الشكل الدالي كالتالي:

$$\mathrm{TCH}_t = \beta_0 + \beta_1 \ln \mathrm{PIB}_t + \beta_2 \ln \mathrm{RPP}_t + \beta_3 \ln \mathrm{G}_t + \beta_4 \ln \mathrm{INV}_t + \varepsilon_t \dots (2)$$

حيث:

β_0: يمثل الحد الثابت، و$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ تمثل على التوالي معاملات كل من الناتج الداخلي الخام، حجم الإيرادات العمومية البترولية، الإنفاق الحكومي الحقيقي والاستثمار، **t** تمثل فترات الدراسة، وε_t:حد الخطأ ويمثل رمزا شاملا لكل المتغيرات التي لا يمكن إدراجها في النموذج ويحقق الفرضيات الكلاسيكية لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية[1](OLS) .

- **اختبار استقرارية المتغيرات:** لتحديد الطريقة المناسبة لتقدير النموذج قيد الدراسة لابد من دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة والتعرف على درجة تكاملها. من بين الاختبارات الشائعة نجد اختبار[2] Dickey Fuller واختبار[3]Phillips-Perron. في هذه الدراسة اعتمدنا على اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF[4]، وتم تحديد فترات الإبطاء المناسبة وفقا لمعيار[5]Schwarz .

الجدول1: نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

السلسلة عند الفرق الأول			السلسة عند المستوى			
القرار	Prob	t-Statistic	القرار	Prob	t-Statistic	المتغيرات
I(1)	0,000**	-4,769	غير مستقرة	0,547	-1,546	TCH
I(1)	0,015*	-4,051	غير مستقرة	0,258	-1,056	lnPIB
I(1)	0,000**	-5,353	غير مستقرة	0,979	-0,525	lnRPP
I(1)	0,019*	-3,335	غير مستقرة	0,365	0,767	LnG
			مستقرة(0)I	0,000**	-5,187	lnINV

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews 10*. *I(0)*: يعني أن السلسلة متكاملة عند المستوى و *I(1)* متكاملة عند الفرق الأول.* و** تشير إلى الدلالة الإحصائية عند 5% و 1% على التوالي.

يلخص الجدول1 نتائج اختبار جذر الوحدة ADF لمتغيرات الدراسة، حيث تشير النتائج إلى أن المتغيرات: TCH، lnPIB، lnRPP، LnG ليست مستقرة عند المستوى لكنها أصبحت مستقرة عند الفرق الأول، أي أصبحت متكاملة من الدرجة I(1) عند مستوى دلالة 5% و 1%، أما المتغيرة lnINV مستقرة عند المستوى أي متكاملة من الدرجة I(0) عند مستوى دلالة 1%.

1 Dor Eric(2008) : Économétrie: Synthèse de cours et exercices corrigés, édition Pearson, Paris, France, p60.

2 Dickey D, Fuller W (1981) : Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with unit root, Vol. 49, Econometrica.

3 Phillips P, Perron P. (1988.): Testing for unit root in time series regression , Vol. 75, Biometrika

4 Bourbonnais Régis (2018): Econométrie , 10ème édition, Dunod, Paris, France, p245.

5 Schwarz G. (1978) : Estimating the dimension of a model, Vol. 6 , The annals of Statistics, Vol. 6.

- **تقدير النموذج وفق منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة زمنيا ARDL**

بما أن متغيرات الدراسة مستقرة إما عند المستوى أو عند الفرق الأول ولا وجود لسلاسل مستقرة عند الفرق الثاني، والمتغير التابع (TCH) مستقر عند الفرق الأول، إذن أنسب طريقة لتقدير هذه العلاقة هي طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة زمنيا ARDL التي طورها Pesaran[1]. تتيح لنا هذه المنهجية تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة على المدى الطويل والقصير. لكن قبل عملية التقدير لابد من التأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة المدى بين المتغيرات وذلك باختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

- **تحديد النموذج**

بالاستعانة بالبرنامج Eviews10 تم تقدير العلاقة التي تربط بين المتغيرات والتي تكتب على الشكل التالي: $TCH = f(lnPIB, lnRPP, lnG, lnINV,)$، وحسب معيار AIC[2] تم تحديد أقصى فترة إبطاء بـ 4 فترات لكل متغيرة. الشكل التالي يبين ترتيب أفضل 20 نموذج تم اختيارهم حسب نفس المعيار.

الشكل4 : ترتيب أفضل 20 نموذج حسب معيار(AIC)

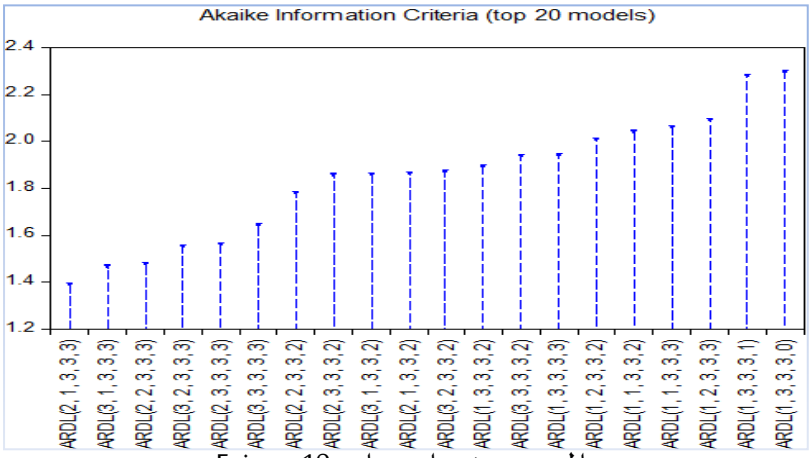

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

يمثل الشكل أعلاه ترتيب أفضل 20 نموذج حسب معيارAIC، ومن خلاله فإن أفضل نموذج ذو اقل قيمة لاحصائية AIC هو النموذج ARDL(2,1,3,3, 3)، حيث تم تفسير المتغير التابع بنفسه بفترتي(2) إبطاء، فترة إبطاء واحدة للناتج الداخلي الخام PIB، ثلاث (3) فترات إبطاء لمتغيرة حجم الإيرادات العمومية البترولية(RPP)، ثلاث (3) فترات إبطاء للإنفاق الحكوميG وثلاث(3) فترات إبطاء لمتغيرة الاستثمارINV.

1 Pesaran.H & al. (2001) :Bounds testing approach to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics ,16(3), pp. 289-326.

2 Akaike H. (1979) : A bayesian extension of the minimum AIC procedure , Vol. 66, Biometrika.

- **اختبار التكامل المشترك**

هناك مجموعة من الاختبارات تسمح لنا بالتحقق من وجود تكامل المشترك بين المتغيرات منها اختبار Johansen& Juselius [1] واختبار Engle & Grange [2] ، يتطلب إجراء هذه الاختبارات أن تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة نفسها ولا يمكن إجراؤها في حالة وجود متغيرات متكاملة بدرجات مختلفة، لذلك ظهرت طريقة بديلة للكشف عن وجود هذا التكامل حتى و إن كانت المتغيرات متكاملة بدرجات مختلفة، ويتم اختبار التكامل المشترك وفقاً لهذه الطريقة باستخدام الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود Autoregressive Distributed Lag (ARDL) bounds testing approach المقترحة من طرف (Pesaran, 2001). يركز هذا الاختبار على تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM الذي يكتب في هذه الحالة بالصيغة التالية:

$$TCH_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{2} \beta_{1i} \Delta t_{ch_{t-i}} + \sum_{i=0}^{1} \beta_{2i} \Delta lnPIB_{t-i}$$

$$+ \sum_{i=0}^{3} \beta_{3i} \Delta lnRPP_{t-i} + \sum_{i=0}^{3} \beta_{4i} \Delta lnG_{t-i} + \sum_{i=0}^{3} \beta_{5i} \Delta lnINV_{t-i}$$

$$+ \lambda_1 TCH_{t-1} + \lambda_2 lnPIB_{t-1} + \lambda_3 lnRPP_{t-1} + \lambda_4 lnG_{t-1}$$

$$+ \lambda_5 lnINV_{t-1} - \tau ecm_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

β_0: يمثل الحد الثابت، $\beta_j (j = 1, \dots 5)$: تمثل معاملات الأجل القصير، Δ: يبين أن المتغيرة عند الفرق الأول، τ: معامل تصحيح الخطأ (ecm_{t-1})، ε_t: الخطأ العشوائي، λ_i: معاملات الأجل الطويل المستعملة لاختبار التكامل المشترك.

لاختبار وجود أو عدم وجود علاقة تكامل المشترك بين المتغيرات نختبر الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = \lambda_4 = \lambda_5 \\ H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \lambda_3 \neq \lambda_4 \neq \lambda_5 \end{cases}$$

حيث تنص الفرضية المعدومة (H_0) على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات عكس الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. نتائج الاختبار مدونة في الجدول 2.

1 Johansen.S& Juselius. K. (1990) :. Maximum likelihood estimation and inference on cointegration- with applications to the demand for money, Vol. 52, Oxf. Bull. Econ. Stat.

2 Engle, R. F. and Granger, C.W.J. (1987) : Co integration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing , éd. Econometrica, Vol. 66.

الجدول2: نتائج اختبارBounds للتكامل المشترك

درجة المعنوية	القيم الحرجة لـ Bounds Test		F-Bounds Test
	I(0)	I(1)	
1%	5,76	6,48	5,741
5%	3,96	4,53	
10%	3,22	3,77	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

من جدول المخرجات 2 نلاحظ أن قيمة F- (Bounds Test) =5.742 أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة I(1) عند مستوى دلالة 5% (4,53)، ومنه نرفض الفرضية H_0، ونقر بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، هذا التكامل ينطوي على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة[1].

- **نتائج تقدير معادلة المدى الطويل**

حسب النتائج المتوصل إليها تكتب معادلة الأجل الطويل بالصيغة التالية:

$$\widehat{TCH}_t = 213{,}81 - 22.11\ \ln GDP_t - 6.20 \ln RPP_t + 24{,}30 \ln G_t - 7{,}0547 \ln INV_t$$

t-stat	(2.64)	(-3.84)	(-4.15)	(3.467)	(-3.79)
prob(t-stat)	(0.04)	(0.01)	(0.00)	(0.00)	(0.00)

من خلال هذه النتائج، نلاحظ المعنوية الإحصائية لكل معلمات النموذج (Prob(t-sta <0.05) أي أنها تساهم في تفسير المتغير التابع والمتمثل في معدل البطالة.

أما من الناحية الاقتصادية فنلاحظ وجود علاقة عكسية بين الناتج الداخلي الخام، الاستثمار ومعدل البطالة، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، فارتفاع الناتج الداخلي الخام والاستثمار يؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة وبالتالي انخفاض معدل البطالة.

كما نلاحظ أيضا وجود علاقة عكسية بين متغيرة حجم الإيرادات العمومية البترولية ومعدل البطالة، فارتفاع متغيرة حجم الإيرادات العمومية البترولية يؤدي إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام ما يؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة مما يعني انخفاض معدل البطالة، وهذا أيضا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

1 Pesaran, M. (2015) : Time series and panel data econometrics, First édition, Oxford University Press,USA.

بينما نلاحظ وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة وهذا راجع إلى أن جل النفقات الحكومية موجهة للمشاريع الاجتماعية التي تزاحم القطاع الخاص مما يحد من مستوى التشغيل من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع النفقات الاجتماعية تمنح فرصة للبطالين الجزائريين للمفاضلة بين فرص المتوفرة مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة.

- **تقدير علاقة نموذج تصحيح الخطأ في المدى القصير UECM**

بعد دراسة العلاقة التي تربط بين معدل البطالة والمتغيرات المفسرة له على المدى الطويل، لابد من دراسة العلاقات التي تربط بين معدل البطالة والمتغيرات المفسرة له بمختلف فترات إبطائها حسب النموذج قيد الدراسة ARDL(2,1,3,3,3). ولدراسة هذه العلاقة نعتمد على نتائج نموذج تصحيح الخطأ لـ ARDL الموضح في الجدول3.

من خلال هذه النتائج نلاحظ أن أغلب المتغيرات ذات معنوية إحصائية، ويستدل من هذا وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين المتغيرات، حيث نلاحظ وجود علاقة عكسية بين الناتج الداخلي الخام في الفترة t-1 ومعدل البطالة أي أن العلاقة العكسية بين المتغيرتين تظهر في المدى القصير مما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

الفرق الأول للإنفاق الحكومي غير معنوي بينما الفرق الثاني له معنوي حيث أن ارتفاع الإنفاق الحكومي خلال الفترة t يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة في الفترة t+2، أي أن العلاقة الطردية بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة تظهر بعد سنتين من تغير الإنفاق الحكومي.

الفروقات الثلاثة الأولى للاستثمار غير معنوية بينما الفرق الرابع يبين العلاقة العكسية بينه وبين معدل البطالة، حيث أن ارتفاع الاستثمار خلال السنة t يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بعد أربع سنوات (السنة t+4) وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

فيما يخص متغيرة وحجم الإيرادات العمومية البترولية نلاحظ وجود علاقة عكسية بينها وبين معدل البطالة في المدى القصير، حيث أن ارتفاع حجم الإيرادات العمومية البترولية يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة مما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ Cointeq(-1)، قدرت قيمته (0.566-)، وجاءت إشارته المتوقعة سالبة وذات معنوية إحصائية، مما يؤكد وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. تشير قيمة معامل التصحيح إلى أن تصحيح اختلالات التوازن التي تحدث في السنة t يتم تصحيحها في آخر السنة نفسها بعد حدوث أي صدمة تتعرض لها المتغيرات المستقلة وتؤثر في المتغير التابع. إن قيمة Cointeq(-1) في هذه الحالة تعكس سرعة تعديل عالية.

الجدول3: نتائج اختبار العلاقة السببية قصيرة الأجل لنموذج TCH

Prob	t-Statistic	Coefficient	Varible
***0,02	4,64	0,63	**(TCH(-1))Δ**
***0,00	-7,55	-30,50	**(lnPIB)Δ**
***0,04	-2,25	-2,18	**(lnPIB(-1)Δ**

***0,04	-3,19	-2,79	**Δ(lnRPP)**
0,12	1,63	-1,85	**Δ(lnRPP(-1))**
0,18	1,37	11,77	**Δ(LnG)**
***0,00	2,96	2,87	**Δ(LnG(-1)**
0,12	-1,01	-10,20	**Δ(INV)**
0,14	1,54	-2,95	**Δ(INV(-1))**
0,86	0,16	3,84	**Δ(INV(-2))**
***0,00	-2,96	-1,75	**Δ(INV(-3))**
0,00	-13,23	-0,566	**Cointeq(-1)**

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10. *** تعني المعنوية الإحصائية عند مستوى دلالة 1 %.

- **الاختبارات التشخيصية لبواقي النموذج المقدر**

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشكلات القياسية لابد من إجراء بعض الاختبارات الإحصائية للتأكد من صحة شكل النموذج واستقراريته طول فترة الدراسة، تم إجراء الاختبارات التشخيصية لاختبار Lagrange Multiplier Statistics والتي توضح نتائجها في الجدول 4.

الجدول4: نتائج الاختبارات التشخيصية

Normality Test		**Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test**		**Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey**	
Jarque Berra	**Prob**	**F-Statistic**	**Prob**	**F-Statistic**	**Prob**
1,139	0,566	0,077	0,981	0,607	0,516

المصدر: نتائج مخرجات برنامج Eviews10

نلاحظ من الجدول4 أنّ البواقي عبارة عن تشويش أبيض، فمن خلال نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey ومن خلال قيمة F-Statistic المحسوبة والتي تقدر بـ 0,607 باحتمال 0.516 وهو أكبر من مستوى دلالة 5%، إذن نقبل فرضية العدم التي تنص على ثبات (تجانس) تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

بالنسبة لفرضية الارتباط الذاتي للأخطاء، تشير نتائج اختار[1] Breusch-Godfrey LMTest أن القيمة الاحتمالية ل-F Statistic تساوي 0,981 و هي أكبر من مستوى الدلالة 5%، و منه يمكن قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي بين البواقي.

فيما يخص اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، بالاعتماد على القيمة الاحتمالية لإحصائية[2] Jarque-Bera والتي تقدر بـ0,566 وبمقارنتها بمستوى الدلالة 5% (Prob(Jarque-Bera)<0,05) نقبل فرضية التوزيع الطبيعي لأخطاء النموذج المقدر.

- **اختبار Cusum و Cusumsq للاستقرار الهيكلي للنموذج**

للتأكد من استقرار النموذج طول فترة الدراسة وخلوها من أي تغيرات هيكلية، نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (Cusum)، والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (Cusumsq)، حيث يكون النموذج قيد الدراسة مستقر هيكليا إذا كان الشكل البياني للإحصائيتين السابقتين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.نتائج هاذين الاختبارين للنموذج قيد الدراسة موضحة في الشكلين التاليين:

الشكل5: الشكل البياني للمجموع التراكمي للبواقي المتابعة(Cusum)

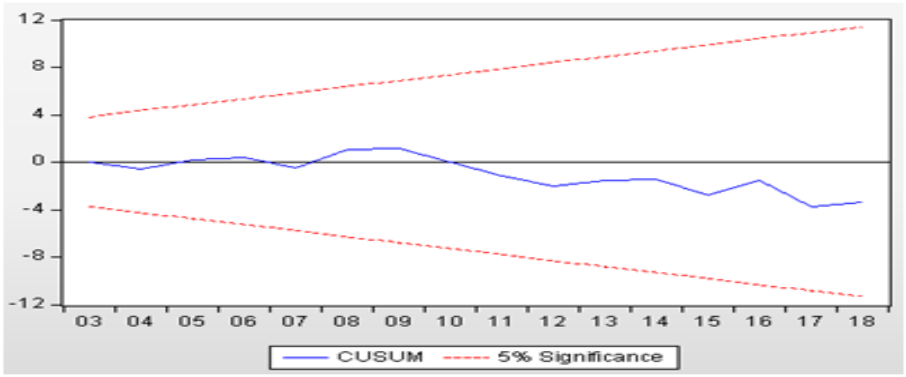

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الشكل6: الشكل البياني للمجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة(Cusumsq)

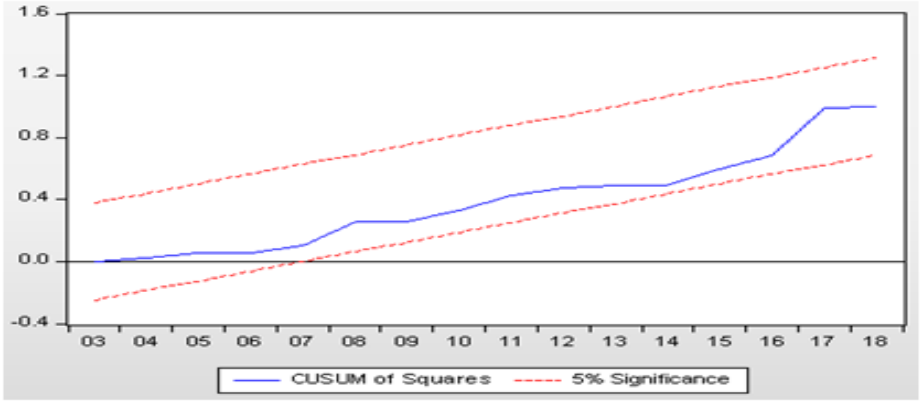

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

1 Breusch (1978) : Testing for autocorrelation in dynamic linear models, Australian Economic Papers, Vol. 17.

2 Jarque C.M., Bera A.K(1984) : Testing the normality assumption in limited dependant variable models, International Economic Review, Vol. 25, n°3.

من خلال الشكل5 والشكل6، نلاحظ أن المنحنيان البيانيان لكل من الإحصائيتين Cusum و Cusumsq يقعان داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإن النموذجالمقدر خال من التغيرات الهيكلية ومستقر طول فترة الدراسة.

خاتمة

تعتبر البطالة مشكلة اقتصادية، اجتماعية، عالمية حاول تفسيرها العديد من الاقتصاديين عبر التاريخ وانشغل العديد من السياسيين من مختلف دول العالم في كيفية الحد منها. حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية دراسة محددات هذه المشكلة في الجزائر وإدراجها في نموذج قياسي. فبعد تحديد بعض المتغيرات التي تفسر معدل البطالة منها الناتج الداخلي الخام، الاستثمار، وحجم الإيرادات العمومية البترولية ، الإنفاق الحكومي، ودراسة درجة تكاملها، وجدنا أن أنسب طريقة لتقدير هذا النموذج هي طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة زمنيا ARDL، كون المتغيرات متكاملة من درجتين مختلفتين ولا توجد متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية والمتغير التابع متكامل من الدرجة الأولى. وبعد تقدير العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع على المدى القصير والمدى الطويل خلال الفترة 1990- 2021، توصلنا إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة والناتج الداخلي الخام على المدى القصير والطويل ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة والاستثمار الحقيقي على المدى الطويل ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
- التغير في حجم الإيرادات العمومية البترولية يؤثر سلبا على معدلات البطالة ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.
- وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة والإنفاق الحكومي، حيث أن هذا الأثر يظهر على المدى القصير والطويل ما يؤكد أيضا صحة الفرضية الرابعة. فبالرغم من أن هذه النتائج تتناقض مع ما جاءت به بعض النظريات الاقتصادية إلا أن الواقع الجزائري يبين لنا أن الإنفاق الحكومي لا يخدم عملية الحد من مشكلة البطالة.

في الأخير، من بين الاقتراحات التي يمكن تقديمها للتقليل من حدة مشكلة البطالة في الجزائر نجد:

- تشجيع الاستثمارات وتوجيهها نحو السلع البديلة للسلع المستوردة من الخارج، وتشجيع التصدير خارج المحروقات.
- وجوب توجيه الإنفاق الحكومي نحو إنشاء مؤسسات اقتصادية من شأنها توفير مناصب شغل تتناسب مع مخرجات المعاهد والجامعات ومراكز التكوين المهني.
- ضرورة التحكم في المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدلات البطالة في الجزائر.
- إقامة برامج تدريبية للعمال تمكنهم من التأقلم مع التطورات التكنولوجية مما يساعدهم على الحفاظ على مناصب شغلهم.
- ضرورة إعادة النظر في شروط وقوانين برامج دعم التشغيل وتوجيهها نحو المشاريع الدائمة التي تضمن تشغيل مكثف للعمال والتأكد من استمراريتها.

لائحة المراجع:

1. Akaike H. (1979) : A bayesian extension of the minimum AIC procedure , Vol. 66, Biometrika.
2. Bourbonnais Régis (2018): Econométrie , 10ème édition, Dunod, Paris, France.
3. Breusch (1978) : Testing for autocorrelation in dynamic linear models, Australian Economic Papers, Vol. 17.
4. Dickey D, Fuller W (1981) : Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with unit root, Vol. 49, Econometrica.
5. Dor, Eric (2009) : Économétrie: Synthèse de cours et exercices corrigés, édition Pearson, Paris, France.
6. Engle, R. F. and Granger, C.W.J. (1987) : Co integration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing , éd. Econometrica, Vol. 66.
7. Jarque C.M., Bera A.K(1984) : Testing the normality assumption in limited dependant variable models, International Economic Review, Vol. 25, n°3
8. Johansen.S& Juselius. K. (1990) :. Maximum likelihood estimation and inference on cointegration-with applications to the demand for money, Vol. 52, Oxf. Bull. Econ. Stat.
9. Perspective Monde. (2022, 1 15). Perspective Monde. (U. d. Sherbrooke, Éditeur) Consulté le 2022, sur www.perspective.usherbrooke.ca/bilan
10. Pesaran, M. (2015) : Time series and panel data econometrics, First édition, Oxford University Press,USA.
11. Pesaran, M.H., Shin, Y., Smith, R.J. (2001). Bounds testing approach to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics , pp. 289-326.
12. Pesaran.H & al. (2001) :Bounds testing approach to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics ,16(3).
13. Phillips P, Perron P. (1988.). Testing for unit root in time series regression (Vol. 75). Biometrika.
14. Schwarz G. (1978) : Estimating the dimension of a model, Vol. 6 , The annals of Statistics, Vol. 6.
15. World Development Indicators . (2022). World Bank.World Development Indicators Database. Récupéré sur http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=World-Development-Indicators.

16. الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، على الموقع: https://www.ons.dz
17. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (جوان 2002): مشروع تقرير أجهزة الشغل، الدورة العامة العشرون، الجزائر.
18. المعطي روان، أسباب البطالة في الجزائر،شوهد في: 2022/05/27،
19. https://mawdoo3.com/%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%1
20. رمزي زكي (أكتوبر 1997): الاقتصاد السياسي للبطالة : تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة،الكويت.
21. رواب عمار، غريب صباح (2001): التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر.
22. طارق عبد الرؤوف عامر(2015): أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
23. مغني ناصر (15-16 نوفمبر 2011): القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر و تحقيق التنمية المستدامة،استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة, الجزائر.
24. منصف شرفي. (2011): رؤية مستقبلية لمواجهة مشكلة البطالة في الجزائر، ورقة مقدمة لملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة ،المسيلة.

دور قطاع التعدين في الاقتصاد السوداني (2011 ــ 2020)

The role of the mining sector in the Sudanese economy (2011-2020)

أبوبكر عبد الفتاح محمد أحمد، باحث اقتصادي، مدير تسويق شركه باسقات للدعاية والاعلان، السودان

سامي الروح عبد الفتاح، باحث اقتصادي، مدير عام شركة المرتجز للتجاره والخدمات، السودان

الملخص:

الهدف من هذه الدراسة معرفة دور قطاع التعدين في الاقتصاد السوداني (2011–2020م). تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي: هل يساهم قطاع التعدين في الاقتصاد السوداني، تفترض الدراسة ان قطاع التعدين يساهم بنسبة مقدرة في الاقتصاد السوداني. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي باستخدام برنامج (spss-16) لتحليل بيانات الدراسة. من أهم نتائج الدراسة: زيادة حصيلة الصادر من الذهب للفترة المعنية الامر الذي يجعله مرتكز اساسيا للدولة للحصول على العائدات الاجنبية حيث بلغت (1,048,4) مليون دولار في نهاية عام 2013. من اهم توصيات الدراسة حماية الثروات المعدنية السودانية ممثلة في الذهب المنتج من التعدين التقليدي من التهريب والتسريب والتخزين الجائر من ايدي العابثين بثروات البلاد .

الكلمات المفتاحية: قطاع التعدين، الاقتصاد السوداني، سعر الصرف، الدخل القومي، البطالة.

Abstract:

The aim of this study is to know the role of the mining sector in the Sudanese economy (2011-2020). The problem of the study was to answer the main question: Does the mining sector contribute to the Sudanese economy? The study assumes that the mining sector contributes a significant proportion to the Sudanese economy. The study adopted the descriptive and analytical approach using the (SPSS-16) program to analyze the study data. Among the most important results of the study: an increase in the export earnings of gold for the relevant period, which makes it a mainstay for the state to obtain foreign revenues, which amounted to (1,048.4) million dollars at the end of 2013. One of the most important recommendations of the study is the protection of Sudanese mineral wealth represented in gold produced from mining The traditional form of smuggling, diversion and unjust storage from the hands of tampering with the country's wealth.

Key words : mining sector, Sudanese economy, exchange rate, national income, unemployment

مقدمة:

يعتبر التعدين من الصناعات المهمة في العالم وهو الذي بني الحضارة الإنسانية فهو أبو الثورة الصناعية ولا توجد تنمية من غير تعدين ومع ذلك يعتبر من الصناعات الملوثة للبيئة ما لم تتخذ التدابير اللازمة للتقليل من هذا الأثر البيئي السالب. كما يعتبر التعدين من القطاعات الاقتصادية الهامة والمؤثرة على كثير من الهياكل المالية والاقتصادية في كثير من الدول وذلك بمساهمته في العديد من النواحي الاقتصادية والمالية والاجتماعية وفي تخفيف حده الفقر والبطالة، يعتبر التعدين من أكثر القطاعات جاذبية للشباب وذوي الدخل المحدود والذي بدوره يعد مصدراً هاماً لتدفقات النقد الاجنبي والذي تحتاجه الدول النامية بصورة كبيرة ومن ناحية أخرى يعتبر من أهم موارد النقد الأجنبي للدول المنتجة للمعادن وداعماً قوياً لميزان مدفوعاتها. فتصدير الذهب يشكل قاعدة لصادرات دول كبرى ونامية يرفد خزائنها بأموال طائلة من النقد الأجنبي، كذلك يعتبر التعدين من إحدى أهم الدعامات الأساسية للاقتصاد والذي بدوره يساعد في ارتفاع معدلات النمو في الاقتصاديات النامية ويشكل مخزون الذهب ضمانة قوية لإمكانية تطوير قطاع التعدين في السودان ليسهم في تحقيق التنمية المستدامة. كما يحتل قطاع التعدين موضعا بارزا في البناء الاقتصادي لكثير من دول العالم وذلك لما يسهم به هذا القطاع من تنمية اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية لتلك الدول . تعتبر صناعة التعدين من اهم المرتكزات لاي نهضة صناعية او اقتصادية، حيث ان مخرجات التعدين المختلفة تمثل المورد الهام لقيام الصناعات الخفيفة والمتوسطة والثقيلة. وبما ان الثروات المعدنية غير متجددة (ناضبة) يجب الاهتمام بها واستغلالها الاستغلال الامثل. تاريخياً عرف السودان تعدين الذهب منذ عهد المماليك الفرعونية في القرن الثالث قبل الميلاد، توالت وتيرة النشاط منذ ذلك الحين مرورا بعهود مماليك نبتة وكوش في الصحراء النوبية وجبال البحر الاحمر ، تلت تلك الحقب نشاط قبائل البجا والعرب المهاجرين والنوبيين في تعدين الذهب . عرف السودان تعدين واستغلال الذهب بالطرق التقليدية منذ العهود الفرعونية والنوبية والتركية ، وذلك بمناطق البحر الاحمر ونهر النيل وشمال السودان وجنوب كردفان وجنوب دارفور، وفي مناطق متفرقة في البلاد حيث وصل عدد المواقع القديمة المكتشفة بهذه المناطق حوالي 200 موقعا. من خلال هذه الدراسة سنحاول تسليط الضوء لمعرفة دور قطاع التعدين في الاقتصاد السوداني، لنخرج في الاخير بمجموعة من الحلول الموضوعية التي قد تفيد بالنهوض بالاقتصاد السوداني.

أهمية الدراسة

تعزى أهمية الدراسة إلى الدور الذي أصبح يلعبه قطاع التعدين في الاقتصاد السوداني باعتباره أساس التنمية الصناعية. وإضافة بحث علمي يساعد على معرفة الآثار المترتبة من التعدين وذلك من خلال معرفة أهم واخطر الظواهر التي برزت في السودان، وتكمن الخطورة في عدم وجود الكوادر المؤهلة والمدربة لمثل هذا العمل والذي أدى لوفاة الكثير من العاملين في هذا المجال . وتأتي أهمية الدراسة في أنها تضع يدها على أسباب المشكلة وأثارها ومن ثم تضع الحلول والمقترحات للحد من تلك الظاهرة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في اعتماد الدولة على عائدات قطاع التعدين في تمويل خزانة الدولة، وذلك بعد خروج البترول من الموازنة العامة بعد انفصال جنوب السودان، وان العمل في هذا القطاع يعتمد على شقين، التعدين المنظم عبر الشركات المحلية والاجنبية، والتعدين غير المنظم عن طريق الاهالي وهذا النوع افقد الدولة الكثير من الموارد وعلى راسها المورد البشري حيث ترك الاهالي في الريف الزراعة والرعي واتجهوا الى التعدين، لذا يمكن طرح مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: هل يساهم قطاع التعدين في الاقتصاد السوداني؟ وتتفرع منه الأسئلة الاتية:

1. إلى أي مدى يساهم قطاع التعدين المنظم في الاقتصاد السوداني ؟
2. إلى أي مدى يساهم قطاع التعدين غير المنظم في الاقتصاد السوداني؟
3. ما هي المشاكل التي تواجه التعدين بشقيه المنظم وغير المنظم؟

فرضيات الدراسة: تستند الدراسة على مجموعة من الفرضيات هي:

1. يساهم قطاع التعدين المنظم بنسبة مقدرة في الاقتصاد السوداني.
2. يساهم قطاع التعدين غير المنظم في الاقتصاد السوداني.
3. هنالك مشاكل تواجه قطاع التعدين بشقيه المنظم وغير المنظم .

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى:

1. التعرف على مساهمة قطاع التعدين في الاقتصاد السوداني.
2. التعرف على اماكن التعدين.
3. التعرف على المشاكل التي تواجه قطاع التعدين.
4. اقتراح الحلول المناسبة لعلاج المشاكل التي تواجه التعدين.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي .

المحور الاول: الاطار النظري للتعدين

تعريف التعدين

لتعريف التعدين لابد من التعرف على بعض المصطلحات المرتبطة به مثل:

1. **المعدن** : يقصد به كل المواد المعدنية الطبيعة المنشأة والمتكونة من العناصر والمركبات الكيمائية ولها تركيب كيميائي وخواص فيزيائية محددة وتشمل الذهب ومجموعة المعادن البلاتينية والنفيسة والأحجار الكريمة وغيرها.

2. **التعدين** : هو استخلاص المعادن القيمة أو أي مواد جيولوجية من باطن الأرض، أو هو استخراج الخامات المعدنية من باطن الأرض وتحويلها إلى مواد نافعة للإنسان ويتم استخراج هذه الخامات بطرق هندسية مختلفة يطلق عليها طرق التعدين.

3. **المُعدن** : هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري المرخص له بالقيام بعمليات البحث لاستكشاف عن المواد التعدينية.

4. **التعدين التقليدي** : يقصد به النشاط الذي يقوم به الأفراد أو مجموعة من الأهالي ولا يستوفي الضوابط والنظم التي تحكم نشاط التعدين وتستخدم فيه معدات وأدوات بسيطة في مساحات محددة.

5. **التعدين الرسمي**: هو ذلك النشاط التي تقوم به الدولة ممثلة في وزارة المعادن باستخدام آليات ثقيلة (كالحفارات . المجسات . لودرات . بوكلينات . بولدوزر)

6. **المناجم و أنواعها :**

المنجم هو: الوحدة التي يتم فيها استخراج الخامات المعدنية واستخلاصها لاستغلال ثروات الأرض بصورة اقتصادية وتنقسم إلى الأنواع الآتية : مناجم تحت سطحية (الآبار الراسية والمائلة والإنفاق) ومناجم مفتوحة .(محمد، 2014،ص4 [1])

أهمية التعدين في الاقتصاد:

يعتبر التعدين من القطاعات ذات الموارد المالية الضخمة وذلك مما يؤكد اهتمام الدولة بهذا القطاع الهام لما يمثله من أهمية قصوى في دعم الاقتصاد السوداني من خلال تعظيم الإيرادات العامة وزيادة حصيلة النقد الأجنبي إذ أن إنتاج وتصدير الذهب يمثل تنويعا حقيقا وقيمة مضافة للاقتصاد ويؤكد التزام القطاع بما ورد في البرنامج الثلاثي للاستقرار الاقتصادي (2012 ..2014) الذي ركز على سلعة الذهب من بين ثمانية سلع لزيادة عائدات الصادرات السودانية وذلك لتقليل عجز ميزان المدفوعات، وتنبع أهمية الدراسة من خلال أهمية دور القطاع في تعزيز قدرات الاقتصاد القومي عبر الإيرادات وعائدات الذهب.

وتتمثل أهم إيرادات القطاع في العوائد المتحصلة من الرسوم المحلية والولائية من إنتاج الذهب إضافة إلى الرسوم والضرائب التي تؤخذ على الأنشطة الأخرى كما تمثل الرسوم والضرائب على التعدين جزء

1 عمر الامين محمد، مؤتمر التعدين التقليدي، وزارة المعادن، قاعة الصداقة، 2014، ص4

لا يستهان به بالنسبة للولايات المنتجة للمعادن خاصة وانه يرفد خزانها بأموال طائلة بلغت المليارات من العملة السودانية تجاوزت الميزانية المرصودة لها من قبل المركز وذلك من خلال السيولة المتداولة فيها.[1]

انواع النشاط التعديني وطرقه والاتفاقيات الدولية والمبادي الاساسية للتعدين

أنواع النشاط التعديني والعوامل المؤثرة فيه:

ينحصر النشاط التعديني في أربعة أنواع هي :

1. الآبار العميقة:

تصل أعماق البئر في بعض المناطق إلى أكثر من 30 متر وبقطر واحد متر وغالبا تكون الآبار محفورة على صخور الشيست، وهو الصخر المضيف لعروق الكوارتز الحاوية للذهب وفي حالة وجود أبار متصلة تحتفظ بقواطع (أعمده) بينها حماية لها من السقوط ويسمونها الشكالات .

تكون المجموعة التي تعمل فيها بمتوسط من 6 إلى 10 أفراد وقد تزيد، يتناوبون العمل في مجموعة من فردين، واحد للحفر والأخر لرفع الحجر . تعمل مجموعات الآبار مع كفيل عليه مسؤولية نقل الحجر إلى منطقة الطحن والاستخلاص وجلب الماء وتمويل الميز والظل (الخيمة) ونصيبه الثلث من الإنتاج مقابل عملية التمويل،أما العمال فعليهم قطع الحجر من البئر وكسره وتعبئته ورفعه ونزوله في منطقة الطحن وعليهم إن يدفعوا قيمة الجوالات الفارغة والمشمعات ولهم الثلث ولمالك البئر الثلث أيضا .

2. الحفر الصغيرة:

الحفر الصغيرة لا يتجاوز قطرها 30 مترا .

تعمل المجموعة التي تبلغ 10 أفراد و تزيد قليلا مع حفار .

للحفار نصف الإنتاج وللعربة والعمال والجهاز لكل السدس .

واجب العمال هنا هو جمع الحجر وتعبئته ومناولته حتى نقطة الطحن .

3 . الحفر الكبيرة:

الحفر الكبيرة تكون بمساحة 300 إلى 500م2 وتعمل فيها عدة آليات وحفر . ومهمة العمال كما في الحفر الصغيرة ,يقسم العائد كما يلي : 70% للآليات ، 10% للعمال ، 10% للعربات ، 10% للأجهزة .

4. الأجهزة:

الذهب المكتشف بالأجهزة في درجة نقاء عالية وعملية استخلاصه غير مكلفة، لأنه عبارة عن قطع صغيرة أو متوسطة ويقوم بتنقيتها العمال أنفسهم. (عبد الله ،2000،ص4)[2]

---

1 المرجع السابق، ص 4

2 عرفة عبد الله، الذهب الاصفر يتلالا في ارض السودان، العرض الاقتصادي، العدد 43، 2000، ص 4

العوامل المؤثرة في التعدين:

وضع المعدن في الطبيعة .

الموقع الجغرافي .

توفر الأيدي العاملة والخبرة الفنية .

توفر راس المال .

درجة التطور التقني .

الأسعار العالية للمعدن ودرجة الطلب عليه وسياسات الدول المنتجة. (علي، 2014،ص3) [1]

طرق واعمال التعدين:

1. التعدين السطحي (التعدين بالحفرة المكشوفة)

يتم حفر كتل الخامات المعدنية الكبيرة القريبة من السطح عن طريق عمل حفرة مكشوفة. ويتم حفر مواد الخامات المعدنية وغير المعدنية (التي تشمل التربة السطحية، الغطاء الترابي، والصخور)

باستخدام معدات التعدين السطحي، التي تشمل في العادة الشاحنات والمجارف. تعد كل حفرة مكشوفة فريدة من حيث ابعادها وحجمها ويتوقف ذلك على درجة الخام المعدني وهندسته، وتركيبه الجيولوجي، وقساوة الصخور ، والطبوغرافيا . وتصميم الحفرة عادة على هيئة نظام من الميول شديدة الانحدار ، تصل عادة الى ارتفاع 30 متراً، بين مصاطب أفقية . ويتوقف ارتفاع كل ميل بصفة اساسية على حجم معدات الحفر ، والتكوينات الجيولوجية، وقساوة الصخر . ويتم حفر العديد من الحفر المكشوفة تحت مستوى الماء الباطني مما يتسبب في تغيرات نمط تدفق المياه الجوفية اثناء التشغيل وفي بعض الاحيان اثناء فترة ما بعد اغلاق المناجم . وقد يؤدي ايضاً الى خلل في انماط الصرف السطحي . ويتم في الغالب تطوير المنجم تحت السطحي تحت الحفرة المكشوفة، وربما وجدت توصيلات بين حفريات المناجم تحت السطحي . ويتم ملء الحفر المكشوفة جزئياً بالماء السطحي والجوفي بعد الانتهاء من عمليات التعدين .

2. التعدين تحت السطح:

يتطلب التعدين السطحي بصفة عامة نظاماً معقداً من اعمال الحفر للوصول، والخدمة، والتعدين المتدرج لاستخراج الخام المعدني. وقد تكون كتل الخام المعدني متواصلة أو متقطعة، موزعة على احجام صغيرة بينها مساحات كبيرة قاحلة (لا يوجد بها خام معدني). وتحاول المناجم بصفة عامة استخراج اكبر قدر ممكن من مادة الخام المعدني الاقتصادي، مما قد يتسبب في عمل حفريات تحت سطحية كبيرة للغاية. وتتفاوت تلك الحفريات في مستويات ثباتها . ومن الممكن ردم الحفريات الكبيرة أو تركها تنهار. وتقع معظم طرق التعدين تحت السطحي ضمن الفئات العامة التالية :

1 مبارك عباس علي، مؤتمر التعدين التقليدي، وزارة المعادن، قاعة الصداقة، 2014، ص3

الانهيار المتزامن : يستخرج الخام المعدني وتترك الحفريات التحت السطحية تنهار ، ومن ثم يجب على الصخور الفوقية ان تنهار (تتداعى) بالتزامن مع استخراج الخام المعدني . ويترتب على ذلك حدوث اختلالات سطحية بشكل سريع، تبعاً لعمق حفريات المنجم.

الانهيار اللاحق: يتم استخراج الخام المعدني دون ردم على ان يحدث الانهيار في وقت لاحق بعد استخراج الخام المعدني . ومن المرجح ان تحدث اختلالات سطحية في المستقبل.

3. التعدين المتدرج المفتوح المدعم بأعمدة: تترك الاعمدة للحفاظ على الثبات اثناء استخراج الخام المعدني. ومن المرجح ان يحدث انهيار واختلالات سطحية في المستقبل .

4. التعدين بالردم: يتم ردم الفتحات التي يخلفها استخراج الخام المعدني بمواد تشمل النفايات الصخرية أو نفايات التعدين أو معجون نفايات التعدين ويقلل التعدين بالردم من احتمالات الاختلالات السطحية. (هيمي، 1997 ، ص36) [1]

5. انواع وطرق أخرى للمناجم

تعدين المعادن الصناعية: يستخدم تعبير (المعدن الصناعي) كثيراً في الاشارة الى المعادن غير الوقودية، غير الفلزية مثل احجار البناء المنحوتي (مثل الحجر الكلسي، الجرانيت، الاردواز، الى غير ذلك) الحجر المكسور او المهشم؛ الرمل والحصى؛ الخزف؛ الطفل ؛ والمعادن المقاومة للصهر (مثل الكاولين ؛ بنتونيت ؛ الطفل الصفحي) ؛ ومواد كيميائية ومواد التسميد او المخصبات (مثل البوتاس والفوسفات) يمكن تعدين هذا النطاق العريض من المواد باستخدام مجموعة متنوعة من التقنيات .

التعدين المحلولي (الحقني) والضخ الموضعي:

يشار الى التعدين المحلولي في بعض الاحيان بالضخ الموضعي نظراً لوجود سمات مشتركة تمثل في اذابة وجمع المعدن الثمين (مثل الملح ، البوتاس ،الكبريت ، اليورانيوم ،النحاس ، الذهب) في شكل محلول .يركز التعدين المحلولي على اذابة الاملاح من خلال حقن الماء في الرسابة وايجاد تجويف تحت سطحي مضغوط من محلول ملحي يتم اعادته الى السطح . ويتضمن الضخ الموعي اضافة عدد من الكواشف الى الماء وشبكة آبار الحقن لحقن المحلول في رسابة معدنية تحت سطحية من اجل احداث اذابة ، يتبعها ضخ لاسترداد المعادن المذابة (المحلول المثقل) عبر شبكة من آبار التجميع . وبعد الاستخراج يضخ الركام شكلاً آخر من اشكال استراتيجيات الاذابة ، حيث يتم اذابة المعادن المطلوبة من الخام المعدني الذي تم استخراجه بالفعل الى السطح بواسطة الوسائل التقليدية (مثل التعدين السطحي أو تحت السطحي). (حمد، 2004،ص44) [2]

1 زكريا هيمي، امير المعادن الذهب، دار هبة للنشر والتوزيع، صنعاء، الطبعة الاولى، 1997، ص36

2 امال محجوب حمد، الآثار الاقتصادية للاستثمار بقطاع الصناعة التحويلية، رسالة ماجستير، جلمعة السودان للعلوم والتكنلوجيا،2004، ص44

التعدين بالكراكة البحرية: يتضمن التعدين بالكراكة البحرية (الجرف البحري) استخراج المعادن من قاع المحيط عن طريق التكريك، وتؤدي هذه الطريقة الى احداث اختلال في قاع البحر وفقدان للموائل والكائنات الحية المرتبطة بها . كما ينتج عن ذلك تعلق مستويات مرتفعة من الرسابة في عمود الماء نتيجة للأنشطة المتصلة باسترداد المواد ورفعها الى السطح ونقلها او تخزينها من اجل معالجتها لاحقاً . ويمكن اجراء التكريك باستخدام اساليب ثابتة، او ذات دفع ذاتي، او برية ، وعادة ما يتم استخدام آلات ميكانيكية، او هيدروليكية ، او تقنية مؤتلفة.

التعدين في البحار العميقة: يتضمن التعدين في البحار العميقة استخدام معدات حفر ميكانيكية الى جانب مضخات كبيرة ، وتعدين الرواسب السطحية الموجودة في قاع البحر . وتقوم المضخات بدفع المادة المتمعدنة الى سفينة على السطح باستخدام رافعة وتؤدي هذه الطريقة في التعدين الى حدوث اختلال في قاع البحر ، وتغير في درجات حرارة المياه ، وتكوين أعمدة متصاعدة من الرسابة. (ممدوح عبد الغفور، 2014،ص30-31) [1]

الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتعدين:

اولاً: اتفاقية بازل

الهدف العام لاتفاقية بازل هو حماية صحة البشر والبيئة من أضرار النفايات الخطرة، ويشمل نطاق تطبيقها طائفة واسعة من النفايات تعرف بأنها نفايات خطرة على أساس أصلها أو تكوينها وخصائصها ، تتمحور أحكام الاتفاقية حول الأهداف الرئيسية التالية:

1. الحد من توليد النفايات الخطرة وتعزيز الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة أينما كان التخلص منها .

2. تقييد نقل النفايات الخطرة عبر الحدود حيث يعتبر متوافقا مع مبادئ الإدارة السليمة بيئيا .

3. إطار تنظيمي يُطبق على الحالات التي يكون فيها النقل عبر الحدود مسموح به .

ثانياً: اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق:

الهدف من هذه الاتفاقية هو حماية صحة الإنسان والبيئة من الانبعاثات والانطلاقات البشرية المنشأة للزئبق ومركبات الزئبق .تم تعريف التعدين التقليدي في الاتفاقية بتعدين الذهب الحرفي والضيق النطاق ، وكذلك عرف بأنه تعدين الذهب من قبل عمال مناجم (أفراد أو شركات صغيرة) باستثمار رأسمالي وإنتاج محددين .

1 ممدوح عبد الغفور حسن، الصحة والسلامة المهنية في قطاع المعاجم، المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية، دمشق، 2010، ص30-31

تعدين الذهب الحرفي والضيق النطاق ورد في المادة 7 من الاتفاقية حيث وردت التزامات واضحة وتقييد لاستخدام الزئبق على الدول التي ستوقع وفق المقابل ستكون هنالك مساهمات من المنظمات الدولية في حالة إيفا الدول بالشروط والقيود لاستخدام الزئبق. (احمد رمضان واخرون ،2003 ،ص386) [1]

المحور الثاني: أثر قطاع التعدين على الاقتصاد السوداني (2011 ـ 2021)

المؤشرات الاقتصادية الكلية هي متغيرات لها ارتباط بالنشاط الاقتصادي الكلي وتستخدم بصفة دورية لمتابعة الأداء الاقتصادي في المجتمع وذلك من اجل التعرف على التطور التنموي والأداء الكلي للاقتصاد القومي ويستعين بها في وضع وتقييم السياسات والخطط المستقبلية. ومن هذه المؤشرات البطالة، التضخم، سعر الصرف، الدخل القومي، ميزان المدفوعات. هذه المؤشرات تلعب دورا كبيرا في تحديد السياسات الاقتصادية المتخذة من قبل صناع القرار الاقتصادي في السودان.

أثر الذهب على المؤشرات الاقتصادية الكلية التالية:

أثر الذهب على البطالة:

مفهوم البطالة: تعُرف البطالة على انها التعطيل الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج وتقاس في العادة معدل البطالة وهي نسبة غير (المعطلين) من القوة العاملة إلى إجمالي قوة العمل .(المهل ،البيلي، 2004 ،ص41) [2]

معدل البطالة = عدد العاطلين عن العمل ×100 / إجمالي القوة العاملة.

أثر الذهب على البطالة في السودان:

تشير الإحصائيات إلى أن التعدين الاهلي ينتشر في81 موقعا في البلاد في كل الولايات عدا الخرطوم ، النيل الأبيض ، والجزيرة وقد بلغ عدد المعدنين مليون شخص

وأن نسبة 33% من جملة 32 مليون مواطن سوداني مستفيد من عائدات الذهب بصورة مباشرة وغير مباشرة بشقيه المنظم والأهلي إذ توفر الشركات المحلية والأجنبية قدرا كبيرا من الوظائف لخريجي الجيولوجيا والفنين والإداريين والعمال الذين لم تكن لهم فرص عمل بعد توقف النفط. فالشركة الواحدة توظف على الأقل 150 شابا في تخصصات مختلفة في

1 احمد رمضان نعمة الله واخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الاسكندري، 2003، ص286

2 عبد العظيم سلمان المهل واخرون، الاقتصاد الكلي، جامعة السودان للعلوم والتنكلوجيا، مركز التعليم عن بعد،الطبعة الاولى،2004، ص41

مجال التعدين الأمر الذي انعكس إيجابا على أوضاع كثير من الأسر ويحقق لهم استقرارا اقتصاديا. (احمد، 2003،ص13 [1])

جدول رقم (1) يوضح مساهمة التعدين في محاربة البطالة في السودان

العمل قبل التعدين	التكرار	النسبة
مزارع	15	% 15
موظف	5	% 5
اعمال حرة	14	% 14
حرفي	10	% 10
لا اعمال	46	% 46
طالب	10	% 10
المجموع	100	% 100

المصدر وزارة المعادن ، التعدين الاهلي 2012

من الجدول اعلاه يتضح ان 46% كإنو عاطلين عن العمل قبل التعدين نتيجة لعدم توفر فرص عمل لهم ، ويلاحظ ايضا ان 15% كانوا متبطلين بطالة موسمية اي بعد انتهاء الموسم الزراعي وهذا يدل على ان التعدين ساهم بشكل إيجابي في الحد من البطالة وتحرك النشاط الاقتصادي المصاحب لعمليات التعدين كالمطاعم والمحلات التجارية والطواحين واحواض الغسيل بالزئبق مما أدى إلى تحسين واقع الأفراد الاقتصادي وإخراج العديد منهم من دائرة الفقر .

جدول رقم (2) يوضح دورالشركات العاملة في مجال التعدين في خلق فرص عمل للشباب

اسم المشروع	النشاط	العمالة	الموقع	الجنسية
كاس لتعدين الذهب	تعدين ذهب	390	ولاية جنوب كردفان	سوداني
عبد السلام لتعدين الذهب	تعدين ذهب	247	ولاية القضارف	سوداني
الاعراك لتعدين الذهب	تعدين ذهب	153	ولاية القضارف	سوداني
عروسه لتعدين الذهب	تعدين ذهب	397	ولاية نهر النيل والبحر الاحمر	سوداني / لاتفي
جوان كوان لتكسير وتنقية الذهب	تكسير وتنقية الذهب	128	عبر الولايات	صيني / سوري
دلقو لتعدين الذهب	تعدين ذهب	41	عبر الولايات	سوداني / تركي

المصدر : وزارة الاستثمار 2010

1 ياسر العبيد واخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الاسكندرية، 2003، ص13

أثر الذهب على التضخم:

التضخم يعني الارتفاع المتزايد في مستوى الأسعار نتيجة لزيادة الطلب الكلي على العرض الكلي او زيادة تيار النقود عن القيمة الجارية للحجم المتاح من السلع والخدمات ولا يؤثر ذلك على مستوى العمالة والدخل القومي . يساهم التضخم باثرين هما: **الجانب الإيجابي:** تصدير الذهب يؤدي إلي توفير العملات الحرة والمساهمة في استقرار ميزان المدفوعات واستقرار سعر الصرف وزيادة إيرادات الدولة وهذا من المفترض أن يعمل على خفض معدل التضخم واستقراره ولكن تزامن ذلك مع الازمة العالمية وانفصال دولة الجنوب مما افقد السودان اكثر من 10 مليار دولار وهي عائدات النفط الأمر الذي لم يستطع الذهب من تغطية الفرق ولذلك استمر التضخم في الارتفاع.

الجانب السلبي: وهو يمثل شراء البنك المركزي للذهب الذي كان سببا من اسباب زيادة عرض النقود في الاقتصاد مما يؤثر سلبا على نسبة التضخم ويعمل على رفع معدل التضخم، ولذلك ارتفع التضخم في العام 2012 إلى35.1 ليصل إلى اكثر من 40% في العام2013. (مؤتمر التعدين التقليدي، 2014،ص4) [1]

جدول رقم (3) يوضح مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي بالنسب ويوضح نسب التضخم

السنة	نسب التضخم %	مساهمة التعدين في GDP
2011	18.1	% 0.2
2012	35.6	%0.4
2013	36.5	% 2.3
2014	36.9	% 2.5
2015	16.9	%2.1
2016	18.2	%2.7
2017	16.9	%6.0
2018	63.3	%6.1
2019	51	%9.4
2020	163	%9.4

المصدر: السودان، بنك السودان المركزي، التقارير السنوية، ، الخرطوم، للأعوام (2011-2020م).

من الجدول (3) شهد العام 2011م انفصال الجنوب وفقدان عائدات نفطه فارتفعت معدلات التضخم لتسجل"18.1%". خلال الفترة "2012-2014م" ارتفعت معدلات التضخم بصورة كبيرة كانت "35.6%، 36.5%، 36.9%" على التوالي، وقد شهدت هذه الفترة تطبيق الإجراءات الاقتصادية للبرنامج الإصلاحي الذي كان من نتائجه تخفيض سعر صرف المعاملات الحكومية ورفع الدعم جزئياً عن المحروقات، بالإضافة إلى زيادة عرض النقود بمعدلات تفوق الزيادة في عرض السلع

1 مؤتمر التعدين التقليدي، وزارة المعادن ، اثر التعدين التقليدي على البيئة والسلامة والصحة، قاعة الصداقة، مايو، 2014، ص4

والخدمات من خلال زيادة حجم مشتريات الذهب واعتماد التمويل بالعجز الموازنة "طباعة نقود"(عبد الوهاب عثمان ، 2001: 10). في عام 2015م اعتمد برنامج تحقيق الاستقرار للمستويات العامة للأسعار والنزول بمستويات متوسط معدل التضخم بنهاية العام 2015م إلى 25.9%، وذلك من خلال تحجيم النمو النقدي وتحقيق استقرار سعر الصرف، وزيادة إنتاج سلع إحلال الواردات وترقية الصادرات، بالإضافة إلى توفير مدخلات إنتاج الزراعة، بالإضافة إلى الاستمرار في دعم السلع الأساسية والخدمات، خفض الاستدانة في البنك المركزي(وزارة المالية، 2015: 6)، وقد سجل متوسط التضخم تحسناً ملحوظاً ليصل إلى 16.9% مقارنة بـ (25.9%) مستهدف بالبرنامج و(36.9%) في العام السابق 2014م، وفي العامين "2016م، 2017م" سجل معدل التضخم "18.2%، 16.9%" على التوالي نتيجة الجهود التي بذلت من بنك السودان ووزارة المالية بإحكام التنسيق بين السياسة النقدية والمالية للنزول بمعدلات التضخم إلى المستويات المعقولة باتخاذ الإجراءات والتدابير الخاصة بتحجيم الاستدانة من بنك السودان المركزي وتعديل سياسة شراء الذهب، مع انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

لكن الأعوام التي تلت وهي "2018م، 2019م، 2020م" فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً لمعدلات التضخم في ظل تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني الذي شهده السودان خلال هذه السنوات.

آثار الذهب على سعر الصرف في السودان: يعُرف سعر الصرف بانه عبارة عن نسبة تبادل العملة المحلية بالعملة الأجنبية، ويعكس سعر الصرف قيمة عملة الدولة وهي التي تحدد كأي سلعة أولى وفقاً لعوامل العرض والطلب (عثمان، 2010،ص17) [1]

جدول رقم (4) يوضح صادرات الذهب ونسب سعر الصرف في الفترة من 2011-2020

السنة	صادرات الذهب	سعر الصرف
2011	1,455.0	2.48
2012	2,158.0	3.56
2013	1,048.4	4.74
2014	1,271.3	5.75
2015	725.7	6.01
2016	1,043.8	6.18
2017	1,558.5	6.67
2018	832.2	24.34
2019	989.1	45
2020	1,840.4	55

المصدر: السودان، بنك السودان المركزي، التقارير السنوية، ، الخرطوم، للأعوام (2011-2020م)

1 الصادق عثمان حميدة، تحرير سعر الصرف واثره على النشاط الاقتصادي الكلي في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين،2010، ص 17

نلاحظ من الجدول رقم 4 ان سعر الصرف في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة، في السنوات من (2011 . 2017) الارتفاع نسبي من سنة الى اخرى، في سنة 2018 قفز سعر الصرف الى 24.34 من 6.67 في سنة 2016 وهذا يعني ان سعر الصرف في حالة تدهور مريع ومخيف، في سنتي 2019 . 2020 واصل سعر الصرف الانهيار حتى وصل الى 45 ، 55 على التوالي.

آثار الذهب على الدخل القومي في السودان:

مفهوم الدخل القومي: هو كافة الدخول التي يحصل عليها اصحاب عناصر الإنتاج نظير مساهمتهم في العملية الإنتاجية ويشمل الدخول التي يحصل عليها اصحابها مثل الأرباح غير الموزعة المحتجزة .

جدول رقم (5) يوضح الدخل القومي وصادرات الذهب

السنة	الدخل القومي	صادرات الذهب
2011	170,279.7	1,455.0
2012	223,016.6	2,158.0
2013	213,754.8	1,048.4
2014	303,644.2	1,271.3
2015	536,511.8	725.7
2016	640,954.0	1,043.8
2017	736,636.2	1,558.5
2018	1,173,836.9	832.2
2019	1,754,035.3	989.1
2020	3,646,305.1	1,840.4

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء

من الجدول رقم (5) يلاحظ ان الدخل القومي في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة وساعد في ذلك ايرادات الذهب التي احتلت الصادرات الاولى بعد خروج البترول من الموازنة العامة للدولة.

آثار الذهب على ميزان المدفوعات السوداني:

مفهوم ميزان المدفوعات :

يُعبر ميزان المدفوعات عن التدفقات النقدية بين الاقتصاد القومي والاقتصاد الدولي سواء كان مصدرها تبادل السلع او تحركات قوي راس المال او قوي العمل وهي أما ان تكون تدفقات داخلة إلى الاقتصاد القومي مثل حصيلة الصادرات و الاستثمارات الأجنبية أو تحويلات العاملين الأجانب في البلد المعين . ويصعب وجود دولة في عالم تنتج كافة السلع والخدمات اللازمة لا شباع حاجات سكانها وبالتالي يصعب ايضا وجود دولة لا تتبادل سلع وخدمات مع العالم الخارجي فالدولة تحتاج إلى سلع لا تنتج محليا ولكن بقدر كافي او مستوى اقل كفاءة من الخارج و للحصول على هذه السلع من الخارج اي

استيرادها يتعين على الدولة امتلاك العملات التي تقبل بها الدول الأخرى وذلك عن طريق تصدير جزء من انتاجها المحلي وقد تزيد الصادرات على الواردات وتحقق فائضا في التعامل الخارجي او تزيد الواردات عن الصادرات فتحقق عجزا .

اثر إنتاج وتصدير الذهب في السودان على ميزان المدفوعات كان الأثر الاكبر في الميزان التجاري والصادرات.

المحور الثالث: الدراسة التطبيقية دراسة حالة الاقتصاد السوداني

بناء وتوصيف النموذج: إن الهدف الأساسي من معظم البحوث هو تحليل وتقييم العلاقات بين مجموعة من المتغيرات بغرض الوصول إلى صيغة تصف هذه العلاقات وآثار بعضها على البعض، وتعتبر أساليب الانحدار من أهم وأقوى أساليب التحليل الإحصائي لهذه المتغيرات، وتستخدم أساليب الانحدار في معظم أساليب البحوث العلمية المُشاهدة التي غالبا ما تضم متغيرات تابعة يمكن التنبؤ بها مع متغيرات أخرى تعرف بالمتغيرات المستقلة، ويستخدم نموذج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة الأثر أو العلاقة بين المتغيرين التفسيري (المستقل) والمتغير المعتمد (التابع). اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي و التحليلي باستخدام حزمة برنامج (spss.16)، وتم اختيار طريقة المربعات الصغرى العادية (OLs) لتقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط، من خلال الشكل الرياضي لهذه العلاقة:

$$Y= a + bx + e$$

بحيث:

Y= المتغير التابع

X= المتغير المستقل

a= الثابت

e= حد الخطأ

نموذج الانحدار بين مساهمة التعدين و التضخم

جدول رقم (6) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين مساهمة التعدين و التضخم

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	2.887	14.534	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.818	12.579	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.73			
معامل التحديد (R^2)	0.54			
اختبار (F)	16.245	النموذج معنوي		
$\hat{y} = 2.887 + 0.818x$				

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، برنامج spss

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين مساهمة التعدين كمتغير مستقل و التضخم كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.73).

2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.54)، هذه القيمة تدل على ان مساهمة التعدين كمتغير مستقل تساهم بـ (54%) في التضخم (المتغير التابع).

3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (16.245) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).

4. 2.887: متوسط التضخم عندما مساهمة التعدين يساوي صفراً.

5 . 0.818 تعني زيادة مساهمة التعدين وحدة واحدة ينخفض التضخم بـ 82%.

نموذج الانحدار بين صادرات الذهب و الدخل القومي

جدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين صادرات الذهب و الدخل القومي

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	77916.233	5.942	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	75.534	4.855	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.85			
معامل التحديد (R^2)	0.72			
اختبار (F)	23.570	النموذج معنوي		
$\hat{y} = 77916.233 + 75.534x$				

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، برنامج spss

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين صادرات الذهب كمتغير مستقل و الدخل القومي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.85).

2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.72)، هذه القيمة تدل على ان صادرات الذهب كمتغير مستقل تساهم بـ (72%) في الدخل القومي (المتغير التابع).

3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (23.750) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).

4. 77916.233: متوسط الدخل القومي عندما صادرات الذهب يساوي صفراً.

5. 75.534 : تعني زيادة صادرات الذهب وحدة واحدة يزداد الدخل القومي بـ 75.5%.

نموذج الانحدار بين سعر الصرف والصادرات

جدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين الصادرات وسعر الصرف

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	2.887	14.534	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.818	12.579	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.73			
معامل التحديد (R^2)	0.54			
اختبار (F)	16.245	النموذج معنوي		
$\hat{y} = 2.887 + 0.818x$				

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، برنامج spss

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين الصادرات كمتغير مستقل و سعر الصرف كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.73).

2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.54)، هذه القيمة تدل على ان الصادرات كمتغير مستقل تساهم بـ (54%) في سعر الصرف (المتغير التابع).

3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (16.245) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).

4. 2.887: متوسط سعر الصرف عندما الصادرات تساوي صفراً.

5. 0.818: تعني زيادة الصادرات وحدة واحدة ينخفض سعر الصرف بـ 82%.

اختبار الفروض العلمية

الفرضية الاولى تنص على (يساهم قطاع التعدين المنظم بنسبة مقدرة في الاقتصاد السوداني)

اثبت التحليل الاحصائي مساهمة قطاع التعدين المنظم في الاقتصاد السوداني من خلال الاتي :

اولاً: صادرات الذهب وتاثيرها على سعر الصرف حيث :

أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين صادرات الذهب كمتغير مستقل و سعر الصرف كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.73). وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.54)، هذه القيمة تدل على ان الصادرات

كمتغير مستقل تساهم بـ (54%) في سعر الصرف (المتغير التابع). على ان 54 % من المتغيرات في سعر الصرف ترجع الى التغيرات في صادرات الذهب و46 % ترجع الى التغيرات الاخرى خلاف الذهب .

نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (16.245) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000) و2.887 : متوسط سعر الصرف عندما الصادرات تساوي صفراً. و 0.818 : وتعني زيادة الصادرات وحدة واحدة يزداد سعر الصرف بـ 82%.

ثانياً: تؤثر حصيلة صادرا ت الذهب على الدخل القومي حيث :

أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين صادرات الذهب كمتغير مستقل و الدخل القومي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.85). وقيمة معامل التحديد (R^2) (0.72)، هذه القيمة تدل على ان صادرات الذهب كمتغير مستقل تساهم بـ (72%) في الدخل القومي (المتغير التابع). وبقية النسب للمتغير التابع .

نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (23.750) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000). وان 77916.233: متوسط الدخل القومي عندما صادرات الذهب تساوي صفراً.

75.534: تعني زيادة صادرات الذهب وحدة واحدة يزداد الدخل القومي بـ 75.5%.

الفرضية الثانية تنص على (يساهم قطاع التعدين غير المنظم بنسبة مقدرة في الاقتصاد السوداني)

ساهم قطاع التعدين غير المنظم في الاقتصاد السوداني من خلال الاتي :

اولاً: مساهمة قطاع التعدين التقليدي في ميزان المدفوعات :

ميزان المدفوعات عبارة عن حساب الموازنة لكافة العمليات الاقتصادية التي تتم بين دولة وأخرى خلال فترة زمنية عادة تكون سنة . ويؤخذ في الاعتبار عند تقييم الموقف الاقتصادي للدولة أن يتضمن ذالك جانبي الحساب الجاري وحساب راس المال .

فالحساب الجاري يتكون من الميزان التجاري الذي هو عبارة عن الصادرات والواردات وصافي قيم الخدمات والدخل والتحويلات . وتضمن صادرات و مدخلات قطاع المعادن في هذا الجانب .

للحوجة الماسة لدعم ميزان المدفوعات خلال السنوات الماضية والتي كان يشكل فيها الذهب التقليدي داعما قويا للصادرات السودانية من عام 2011 ..2013. إلا أن ذالك لم يدم طويلا فتدنت صادرات

الذهب في العام 2013 بنسبة تجاوزت 57% في الأداء وهذا قطعا سينعكس سلبا على ميزان المدفوعات وبالتالي على سعر الصرف ومنها أسباب تتعلق ببنك السودان في سياسة الشراء ومنها ما هو غير ذالك .

ثانياً: مساهمة التعدين التقليدي في الناتج المحلي الإجمالي:

بالرغم من الارتفاع المستمر في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التعدين التقليدي (للأسعار الجارية) إلا أن قيمة ذلك الناتج بالأسعار الثابتة لسنة الأساس (أسعار 1982.81) ظلت متدنية لم تتجاوز 2% ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 3% لكن نجد أن عام (2011.) قد شهد نموا ملحوظا في حجم الإنتاج الاسمي والحقيقي والمساهمة في الناتج المحلي لقطاع التعدين .

الناتج المحلي الإجمالي يتم حسابه بناء على مقارنات بالقطاعات الأخرى. أن مساهمة قطاع المعادن في الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام 2011 ، 2012 ، 2013 قد أظهرت معدلات مساهمة موجبة حيث تبلغ 2% وهذا الرقم يعتبر غير حقيقي مقارنة مع القطاعات الأخرى ، بالرغم من ان هنالك معدلات نمو كبيرة مضطردة للقطاع من العام 2011 .2013 وبالحساب البسيط قد تتجاوز مساهمة المعادن في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 28% ويرجع هذا الرقم الثابت (2%) إلى الأتي حساب الناتج المحلي الإجمالي يؤخذ فقط من حساب شركات الامتياز وهذا حساب جزئي . إنتاج التعدين الأهلي والذي سيقفز بالناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 28% كمساهمة قطاع المعادن .

الفرضية الثالثة تنص على (هنالك مشاكل تواجه قطاع التعدين بشقيه المنظم وغير المنظم)

من هذه المشاكل :

قصور البنيات الأساسية ومحدودية السوق المحلي، ضعف أو قصور نشاط الاستكشاف والتحري المعدني، نقص الخبرات والمهارات الوطنية في صناعة التعدين، عدم الاستقرار الأمني في بعض المناطق مثلا جنوب وجنوب شرق (الكرمك . قيسان . يابوس) وشرق السودان (مامان) تفيد التقارير الجيولوجية بان هنالك كميات كبيرة وبمواصفات جيدة من الرخام في منطقة (مامان) كما ان معظم الذهب الرسوبي يوجد في جنوب شرق السودان وجنوب ولاية النيل الأزرق ، حيث تشهد هذه الولاية في بعض أجزائها نشاطا عشوائيا واسعا للأهالي باستخلاص الذهب من الرسوبيات .

خاتمة:

تاتي اهمية تطوير المجتمعات المحلية ومواقع التعدين بكافة ولايات السودان التي يتواجد بها النشاط التعديني من اولويات واهداف واستراتيجيات وزارة المعادن، وذلك لضمان إنعكاس نتاج النشاط التعديني على حياة العاملين به والمواطنين المتواجدين بالمنطقة، ولاستمرارية هذا النشاط بشكل علمي وطبيعي ومعافى لكي يساهم في الدخل القومي وضعت وزارة المعادن استراتيجية واضحة وهادفة بغرض تقديم الخدمات بمواقع التعدين التقليدي والاشراف عليها ومتابعتها وذالك بتخصيص ادارة للتعدين التقليدي التي تعمل على حل ومتابعة مشاكل التعدين التقليدي. كذلك اولت الوزارة ايضا اهتماما بالغاً بالتنمية الاجتماعية للمجتمعات المحلية فقد انشات ادارة متخصصة لتنمية المجتمع، والتي لها خطة واضحة مطلع كل عام لترقية المجتمعات المحلية وتطويرها ودعمها كما عملت على انشاء تجمع الشركات العاملة بالتعدين في كل منطقة، ووضعت آلية لتنفيذ اهداف التنمية الاجتماعية عبر صندوق التنمية الاجتماعية. كما كثفت حملات التوعية الوقائية الجماهيرية عبر الوسائط المختلفة

خاصة الحديثة منها، بالاضافة لعمل دراسات مسحية للامراض (المؤشرات الصحية) والتغيرات الاجتماعية وايضا دعم قطاع التعدين من خلال نفرة درء اثار السيولة والفيضانات.

اهم النتائج:

1 . يساهم قطاع التعدين بشقيه المنظم وغير المنظم بصورة فعالة في زيادة الدخل القومي ومن ثم دعم الاقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة التي غطت بعد انفصال جنوب السودان.

2 . هنالك مشاكل تواجه قطاع التعدين،عملت الدراسة الى وضع حلول من خلالها يمكن ان تساهم في حل هذه المشاكل.

3. وجود ارتباط طردي قوي بين صادرات الذهب كمتغير مستقل و سعر الصرف كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.73). وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.54)، هذه القيمة تدل على ان الصادرات كمتغير مستقل تساهم بـ(54%) في سعر الصرف (المتغير التابع). على ان 54 % من المتغيرات في سعر الصرف ترجع الى التغيرات في صادرات الذهب و46 % ترجع الى التغيرات الاخرى خلاف الذهب.

4. زيادة حصيلة الصادر من الذهب للفترة المعنية الامر الذي يجعله مرتكز اساسيا للدولة للحصول على العائدات الاجنبية حيث بلغت (1,048,4) مليون دولا في نهاية عام 2013.

5. عدم وجود إستراتيجية إحصائية تحدد ارقام انتاج المعادن وبيانات العملية الإنتاجية.

6. للذهب اثر ايجابي على ميزان الدفوعات.

7. ساهم التعدين في تحسن دخول الافراد.

اهم التوصيات:

1. تصميم استراتيجة وطنية للنهوض بقطاع التعدين التقليدي وتطوير آلياته وفق منهج علمي وتخطيط محكم وتشريع عادل.
2. ضرورة تنفيذ إستراتيجية إحصائية لقطاع المعادن ، واجراء تعدادت ومسوحات ميدانية بالتعاون مع الجهاز المركزي للاحصاء لتوضيح البيانات الخاصة للانتاج الحقيقي لتعدين التقليدي.
3. الاهتمام بتشجيع الاستثمار الرسمي لزيادة نسبة مساهمة القطاع المنظم في عائدات الذهب وتشجيع التنوع في انتاج المعادن الاخرى وفق لاستراتيجية وطنية والذي بدوره يساعد في دعم الخزينة العامة وتشجيع وتوطين صناعته محليا مما يقلل المخاطر في اهتزاز الميزان التجاري.
4. حماية الثروات المعدنية السودانية ممثلة في الذهب المنتج من التعدين التقليدي من التهريب والتسريب والتخزين الجائر من ايدي العابثين بثروات البلاد.
5. تحديد سعر واضح لشراء الذهب (التعدين الاهلي) وإلزام المنتجين بذلك بتحديد سياسات وتشريعات تحمي الثروة القومية عبر قانون صارم.
6. تطوير نموذج دراسة سياسة مالية (توسعية) تتوافق، وسياسة تحرير سلعة الذهب.
7. على الدولة جلب الاستثمار الاجنبي في مجال التعدين حتى يساهم بالنهوض بهذا القطاع.

لائحة المراجع:

1. عمر الامين محمد،(2014) مؤتمر التعدين التقليدي ، وزارة المعادن، قاعة الصداقة ص4.
2. عرفة عبد الله، (2000) الذهب الاصفر يتلالا في ارض السودان، العرض الاقتصادي، العدد 43،ص4.
3. مبارك عباس علي، (2014) موتمر التعدين التقليدي، وزارة المعادن، قاعة الصداقة، ص3.
4. زكريا هميمي،(1997) امير المعادن الذهب، دار هبة النيل للنشر والتوزيع، صنعاء، الطبعة الاولى، ص36.
5. امال محجوب حمد، الآثار الإقتصادية للاستثمار بقطاع الصناعة التحويلية،(2004) رسالة ماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص44.
6. ممدوح عبد الغفور حسن،(2010) الصحة والسلامة المهنية في قطاع المناجم، المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية، دمشق، ص30 ـ 31.
7. احمد رمضان نعمة الله واخرون، (2003) النظرية الإقتصادية الكلية، جامعة الاسكندرية، ص386.
8. عبد العظيم سليمان المهل، خالد حسن البيلي، (2004) الإقتصاد الكلي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا مركز التعليم عن بعد، الطبعة الاولى، ص41.
9. ياسر العبيد احمد رمضان نعمة الله واخرون، (2003) النظرية الإقتصادية الكلية،جامعة الاسكندرية، ص13.
10. .مؤتمر التعدين التقليدي،(2014) وزارة المعادن، اثر التعدين التقليدي على البيئة والسلامة والصحة، قاعة الصداقة، مايو ، ص4.
11. .حميدة الصادق عثمان، (2010) تحرير سعر الصرف وأثره على النشاط الاقتصادي الكلي في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، الخرطوم، ص17.
12. بنك السودان المركزي ،التقارير السنوية للفترة من 2011 ـ 2020 م.
13. الجهاز المركزي للاحصاء،(2020) .
14. وزارة الإستثمار،(2010)،ملتقى السودان الدولي للاستثمار،افاق الاستثمار في مجال النفط والكهرباء والتعدين،ص72.
15. وزارة المعادن، (2014)، مؤتمر التعدين التقليدي، اثر التعدين التقليدي على البيئة والسلامة والصحة، مايو، ص 4.

Analysais of the interna public debt and the possibility of financing investment in the environment of the Iraqi economy for the period (2004-2000)

تحليل الدين العام الداخلي وامكانية تمويل الاستثمار في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004–2020)

Dr. Nagham Hamid Abdul Khader Al-Yasiri, Wasit University Faculty of Management and Economics.

Dr. Rabab Nazim Khazam Al-Akili, Ministry of Oil, Petroleum Products Distribution Company/ Wasit branch.

Dr. Kawtar Karim Abdul Razzaq, Wasit University Faculty of Management and Economics.

Abstract:

This study aims to diagnose the course of fiscal policy on the size of domestic public debt and public borrowing and to determine the mechanism of public debt expenditure in a way that ensures financial sustainability away from debt accumulation and increase the burden of debt servicing costs, which will have a negative impact on the performance and growth of the economy, which can be diagnosed through GDP and investment, and for the purpose of achieving the objectives of the research the study relied on the analysis of the basic variables of public debt and the extent to which it affects the identification and guidance of public investment, and the study reached The lack of a relationship between domestic public debt and long-term investment spending, which requires directing the fiscal policy instrument (embodied in public debt) to investments that have an impact on the public budget by filling the fiscal deficit in light of the monopolistic rents of the economy and its reliance on a major source of public revenues embodied in (oil revenues) It is beyond the control of the economy, which makes the Iraqi economy hostage to external shocks and crises linked to global oil prices, which has influenced the country's budget strategy as well as growing debt interest and services.

Key words: Domestic public debt, investment spending, financial sustainability, GDP, fiscal policy.

الملخص:

تستهدف هذه الدراسة تشخيص مسار السياسة المالية المتعلق بحجم الدين العام الداخلي والاقتراض العام وتحديد آلية انفاق الدين العام بالشكل الذي يضمن تحقيق الاستدامة المالية بعيداً عن تراكم الديون وزيادة اعباء تكاليف خدمة الدين، الأمر الذي سينعكس سلبياً على أداء الاقتصاد ونموه والذي يمكن تشخيصه عبر الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار، ولغرض تحقيق الأهداف المنشودة من البحث اعتمدت الدراسة على تحليل المتغيرات الأساسية والمتمثلة بالدين العام ومدى تأثيره في تحديد وتوجيه الاستثمارات العامة، وتوصلت الدراسة الى عدم وجود العلاقة بين الدين العام الداخلي والانفاق الاستثماري في الآجل الطويل، الأمر الذي يتطلب توجيه أداة السياسة المالية (المتجسدة بالدين العام) الى الاستثمارات ذات الأثر في الموازنة العامة من خلال ردم العجز المالي في ظل الريعية المحتكرة للاقتصاد واعتمادها على مصدر رئيس للإيرادات العامة والمتجسد بـ(الإيرادات النفطية) يقع خارج سيطرة الاقتصاد، الأمر الذي يجعل من الاقتصاد العراقي رهينة لصدمات وأزمات خارجية مرتبطة بأسعار النفط العالمية، مما آثر على استراتيجية الموازنة العامة في البلد الى جانب تنامي فوائد وخدمات الديون.

الكلمات المفتاحية: الدين العام الداخلي، الانفاق الاستثماري، الاستدامة المالية، الناتج المحلي الإجمالي، السياسة المالية.

Introduction :

Iraq is one of the rentier countries with a one-sided economy, which depends on the oil sector to finance its expenditures, which is characterized by a significant fluctuation in the prices of its products because of its association with the prices of the world markets, and this volatility is offset by the great neglect of other economic activities and the failure to regulate the revenues it receives from this sector, as Iraq relies on balancing items in the organization of its expenditures, which is one of the oldest budgets used by governments, as this budget allocates public expenditures to various government institutions on the basis of The amounts spent by these institutions in the previous year or years, and the debt is theoretically linked to the public finance science that examines the state's revenues, expenditures and balance, and this correlation comes from the fact that state debt represents a accumulation of state loans as a type of public income that, together with other types of revenue, constitutes total State revenues ,The problems that the government has been experiencing since ancient times due to the disruption of the security and economic conditions in the phase of low world oil prices as well as the low growth rates of sectors and productive economic activities to contribute to GDP after 2009 caused increases in expenditures and reduced imports and due to poor planning and management, which led to a decline in public investment of the state and the failure of public sector projects and the failure of public sector projects and the internal public debt in Iraq during the study period was linked to oil revenues that It contributed mainly to the bulk of GDP, while there is little impact on public investment and other economic sectors in gdp formation, and the rise in iraq's domestic public debt after 2013 was caused by increases in the financial allocations of the Ministry of Defence and Interior, as well as "financing of unemployed sectors and economic activities such as industrial and agricultural sectors, electricity sector and others in exchange for lower more productive public investments.

First: Methodology

Problem

The problem of research lies in iraq's economic crises, which are drunk in increasing public expenditures on the one hand and reducing revenues, leading to a budget deficit that is covered by public debt, whether internal or external, as well as the lack of fixed and specific standards of fiscal policy in Iraq, particularly with regard to the optimal size of domestic public debt in a way that achieves financial sustainability, and as a result of which public debt has worsened both (internal and external), This has increased the burden of extinguishing it and has had negative effects on public investment in the country.

Hypotheses

Based on the nature of the research problem and in order to achieve its objectives, the research is based on the hypothesis that: The public debt (both domestic and external) in Iraq remains in a dangerous situation and has a negative impact on some variables of economic performance.

Search goal

The research aims to highlight the importance of the relationship between domestic public debt and investment financing by identifying the concept of domestic public debt and analysing the development of its structure in the Iraqi economy for the period (2004-2020).

Second: The theoretical and conceptual framework of public (internal) debt and investment

Public debt (internal)

Public debt is an important source of public revenue sought by the State when other revenues are unable to finance its public expenditures, and public debt is an official loan, and its definitions appear in the literature of economic and financial thought, defined as a set of amounts to which the State or one of its public bodies adhere to others as a result of borrowing (Shaimaa, 2018) these amounts to finance the deficit in its public budget while pledging to pay this debt with the interests it entails in accordance with the conditions agreed upon by the parties . While the IMF defined it as a group of debts contracted or guaranteed by public agencies that are paid to residents and non-residents (foreigners) in the country and are entitled to payment at a certain date, it is defined by the World Bank as being the full balance of fixed-term contractual government obligations that are payable on a given date, in other words, its coverage of both domestic and external debt, in addition to the Bank's assertion that external debt is a long-term public debt guaranteed by The government. (Obeid, 2017) Thus, the total public debt, the total amount owed by the Government to the owners of government-issued securities, represents the funds needed to transfer expenditures that exceed and take many forms of income (short-term, medium-term and long-term), while others have defined it as an amount of money collected by the State, both from the external and internal markets, which the Government undertakes to pay with interest and under certain conditions (divided into internal public and external public debt).

1. The concept of internal religion

Domestic public debt arises when the Government resorts to borrowing from natural and moral persons within the country or residents regardless of their nationality, which is the total public debt held by the Government, official bodies and public institutions towards the national economy of the country, or is what the State owes to its various creditor citizens, when the State borrows at home and issues its bonds at home and in its national local currency and is subscribed to by the nationals of that country and its residents of other individuals or economic units. (Happy, 2004) In this regard, the issuance of domestic debt is based on a range of considerations, including the extent to which surplus market ornamental savings or surplus to the need for domestic private investment are assessed, and the willingness of these savers to subscribe to loan bonds, as well as the fact that there is a surplus of market need for savings offset by the willingness of savers to subscribe to loan bonds. Because of the guarantees and benefits provided by the State, provided that it is not less than the prevailing market, the state is therefore able to maintain the internal balance of the economy while preventing inflation and fluctuations arising at foreign exchange rates and their money from negative effects

on the national economy and thus their impact on the underwriter in this loan. (Shaimaa, 2018)

2. Components of domestic public debt

A.Treasury transfers (short-term debt):

These are tradable financial values issued by the Ministry of Finance for a short period (less than a year) and are therefore a type of floating debt and are one of the most important loans, which are financial securities accepted by the banking system and some financial establishment while individuals are reluctant to buy them due to low price and short duration, and can be used to cover the deficit in the general budget and the inability to issue long-term loans, and after the passage of the Central Bank Act No. (56) of 2004 commercial banks entered into the process of providing Bids, in accordance with the instructions of the Ministry of Finance, treasury transfers are managed by public bidding in order to achieve the principle of participation with the private sector and pooling savings, and therefore have a direct impact on interest rates in the short term through the sale and purchase of treasury transfers as well as the impact on excess bank liquidity, and there are two main types of remittances:

- Treasury transfers in accordance with the electronic government bond registration system (Gsrs) which have a time of (364) days.

The second is the investment treasury transfers issued for the purposes of financing investment projects and the method of financing them is by direct borrowing, which is intended to finance self-funded public companies and is intended to pay employees' salaries.

B-Government bonds (long- and long-term debt):

We can define bonds as securities used by the government as a tool to obtain funds and enhance their liquidity aspect in order to invest them in their allocated channels and are debt instruments that contribute to the provision of funds and for specific periods of time commensurate with the period of time covering their needs, and can be used by banks to influence the offer of cash, while treasury bonds are securities (cheques) to obtain cash flow resorted to by the state with no availability of financial funds and cash liquidity when Need, the state usually issues internal bonds to the lender through auction.

Investment

1. Investment concept

Investment is generally part of the economy that has led to the progress of societies, while developing societies are still open to investment and expanding so that they can catch up with progress and advancement. Investment means that a natural or moral person in a country other than his or her own uses his or her expertise, efforts or funds to undertake economic projects, whether alone, or in partnership with a natural, local or foreign moral person, the State or its citizens in the establishment of a joint venture or project. (Reza, 1994) Investment has been defined as "investing money for the purpose of achieving return, income or (profit)" (Hardan, 1997).

2. Investment Tools

It means that they are the tools used by investors because they have a particular asset, as the investment instruments are large and we can mention the most important according to their importance in the national economy, and depending on their degree of liquidity:

A. Securities investment: It is one of the most prominent investment instruments available due to its flexibility and the advantages it carries and is in many types, as it varies in terms of return, risk and rights as follows. :(Al-Jubouri, 2015)

- Shares: An instrument that allows the owner to own part of the company's assets, which contribute to obtaining a share of those returns.

Bonds: It is a debt instrument, as the seller (issuer) of the bond undertakes to pay the amount according to the recorded date and certain interest is calculated in favour of the buyer, as it has the right to trade in the financial market, and the bond differs from the stock in terms of the degree of risk, the shares change their earnings in the change of the company's production and the return achieved as the risk is higher than the bonds because their income is fixed.

B- Investing in the real estate market: Investment in the real estate market comes in second place after securities in the investment world, and is in two forms:

Direct form: The investor buys real real properties such as buildings and land.

Indirect form: The investor purchases a mortgage issued by a real estate bank or participates in the portfolio of a real estate investment fund.

T. Investing in economic projects: Economic projects are important investment tools and receive the attention of many investors because of the high degree of security, as well as continuous income, and these projects vary between industrial, commercial and agricultural, and investment in economic projects is one of the most widespread types of investment tools because they play a major role in the production of goods, the provision of services, and the employment of a lot of labor.

W. Investment in the commodity market :(The Central Bank of Iraq, 2011) there are some goods that have special advantages, which give them the power to invest, and have formed their own markets called (stock exchanges) similar to capital markets, The most important of which is the Cotton Exchange in New York, and in Brazil the coffee exchange, and the dealing between investors in the markets through private contracts, which is known as the future undertaking, as it is a contract between the two parties, the first is a producer of the commodity and a agent or broker (brokerage office) where the product is prepared for the broker to deliver a certain amount of goods, and the date is fixed and in return for receiving coverage insurance.

Second: Analysis of the reality of iraq's internal public debt for the period (2004-2020)

First: diagnosis of the structure of internal debt

1. Components of domestic public debt

Table 1, which includes the structure of the internal public debt for the period (2004-2020), shows the acquisition of domestic debt over the Ministry of Finance, followed by treasury transfers, while the third place was in favor of loans of financial institutions, while the last place came in favor of the bond instrument, reaching Debt to the Iraqi Ministry of Finance for 2004 (4,683) million dinars, while the total public debt of the Ministry of Finance did not change during 2005,2006 to (5,055.5) million dinars, as is During 2009,2010, it stabilized at 3,955,519 million dinars, due to the postponement of the issuance of quarterly long-term remittances for the rescheduling of the remaining debt to the Ministry of Finance for the Central Bank of 3,955,519 million dinars, In 2013, the debt to the Ministry of Finance decreased to 2,755,519 million dinars due to the payment of the four installments (400) million dinars per year by the Ministry of Finance and based on the agreement on the rescheduling of banking arrangements signed between the Central Bank and the Ministry of Finance on 2 6/10/2010 (1), then the debt in the ministry of finance began to decline gradually and then remained the same during 2015, 2016 to reach (2,355,519) million dinars, after which it declined in 2018 It amounts to (1,955,519) due to the payment of the first installment amount of (200) billion dinars and according to the new agreement to reschedule the remaining debt in the ministry of finance, which is in favor of the central bank, which signed it on 18 July 2016, the commercial bank's treasury transfers increased from 4,478,530 million dinars in 2009 to (5,225,287), resulting in a rise Domestic debt from (8,434,094) million dinars in 2009 to 9,180,860 in 2010, while treasury transfers decreased in 2011 to a decrease in domestic debt to JD 7,446,859 million, and in 2011 4 Treasury transfers (7,064,500) million dinars resulting from the central bank's purchase of central treasury transfers (transfers deducted from the secondary market) to pay the salaries of members of self-financing companies, and in 2015 the treasury transfers to commercial banks (13,086,312) million dinars consisting of remittances To cover the budget deficit and treasury transfers for Rafidain, Al-Rasheed and the General Pension Authority as well as loans from the Commercial Bank of Iraq, it witnessed the emergence of bonds and loans of financial institutions as new sources of financing the Iraqi budget deficit after 2014 due to the worsening budget deficit planned at the time, which was reflected in the development and expansion of sources of internal public debt and the loans of financial institutions (10,461,057) million dinars Jd consists of loans from self-financing companies and loans from the Commercial Bank of Iraq to self-financed directorates in the Ministry of Electricity, bonds (1,452,500) million dinars, and in 2017 treasury transfers remained unchanged at (16,069,232) 1 million dinars, as did loans from financial institutions, which also remained unchanged to reach 10,546,233 million dinars, and in 2020 treasury transfers (28,855,423) million dinars remained, while the debt remained on the Ministry of Finance as As in 2019, the 1,555,519 million dinars, as well as the rise in loans from financial institutions amounted to (14,668,508) million dinars, and we note the rise in domestic debt Significantly to 64,2446.6 million dinars from 2019 (40,586,247) million dinars due to the drop in oil prices as a result of the

Covid-19 pandemic. With regard to domestic debt, it was characterized by a kind of stability during the first years of the study as the overall budgetary situation evolved and continued fiscal surpluses, reducing the need to issue domestic debt, despite the issuance of the Financial Management and Public Debt Act No. (95) of 2004, so domestic debt ranges from high to low during the period 2004-2013, registering a series of declines from the beginning of 2005 to 2008.

The internal debt of the Central Bank of Iraq to the Ministry of Finance resulting from overdrafts and treasury transfers issued by the Ministry of Finance owned by the Central Bank of Iraq has been rescheduled, and the total public debt at the end of 2005 (6,255,578) million dinars is paid in quarterly installments financed through the issuance of treasury transfers at a price (Except, 2016)

Interest (5%) per annum1, then the domestic debt increased from (4,455,569) million dinars in 2008 to (9,180,860) million dinars in 2010 as a result of the global financial crisis, and then decreased to Lows in 2012 and 2013 due to the financial abundance after the rise in crude oil prices and exceeded $108 per barrel, and after this improvement in domestic debt levels Iraq suffered a double shock represented by the significant decline in world oil prices, as well as the occupation of some areas of Iraq by ISIS and the accompanying This is from the destruction of infrastructure and the theft of public and private banks, and this requires more military and humanitarian spending, that the rise in public expenditures and the decline in public revenues prompted the state to look for alternative and rapid means, the use of borrowing from internal sources was the most appropriate option, which led to a rise in domestic debt from (9,520,019) million dinars 2014 to (32,142,805) and (47,362,251) million dinars in 2015, 2016, respectively, and domestic debt declined during 2018, 2019 as a result of economic and political stability in Iraq to reach (41,100) In 2020, the level of domestic public debt increased to 64,2446.6 million dinars due to lower oil prices and the government's resort to domestic borrowing to reduce the budget deficit gap under the General Borrowing Act 2020.

Table1Components of Iraq's domestic public debt for duration (2004-2020)

Years	Total domestic public debt	loans	Bond	Al , Din Al , Din	Treasury transfers with commercial banks
2004	(1 million dinars)	Institutions	---	Ministry of Finance	**942,000**
2005	5,925,061	Finance	---	5,137	**120,000**
2006	6,255,578	---	---	5,393	**251,000**
2007	5,307,008	---	---	5,393	**519,000**
2008	4,855,324	---	---	4,674,7	**500,000**
2009	4,455,569	---	---	3,955	**4,478,530**
2010	8,434,094	---	---	3,955,519	**5,225,287**
2011	9,180,860	---	---	3,955,519	**3,891,340**

2012	7,446,859	---	---	3,955,519	**3,392,000**
2013	6,547,519	---	---	3,955,519	**1,500,030**
2014	4,255,549	---	---	2,755,519	**7,064,500**
2015	9,520,019	---	1,452,500	2,445,519	**13,086,312**
2016	32,142,805	---	1,696,945	2,355,519	**16,538,162**
2017	47,362,251	10,461057	2,682,420	2,355,519	**16,069,232**
2018	47,678,796	10,546233	19,553189	2,155,519	**13,348,7775**
2019	41,822,918	10,546233	19,876,546	1,955,519	**13,378,8755**
2020	40,586,247	9,501,043	19,165,21	1,755,519	**28,855,423**

Source: Central Bank of Iraq, statistical site, financial statements, different years.
The Central Bank of Iraq, the annual report, for different years.

2-Analysis of financial sustainability in the Iraqi economy environment

The term financial sustainability is one of the terms used in fiscal policy and the definition of the term varies according to the intellectual visions of economists, so it can be emphasized that there is no specific agreed concept, as some define it as how the Government can increase the basic surplus not only in the short term but in the long term in such a way that it can cover its current debt. Or sustainability is expressed as a picture of a long-term financing programme in any country. Some frame it as the ability to generate net income capable of coping with accumulated debt and liabilities.1 (Safwat, 2017) Although intellectual and theoretical visions on the term financial sustainability differ and differ as consistent with the measurement of the financial sustainability of any country through a number of indicators, the most important of which is the index of the forgot of domestic public debt to GDP, This indicator is important for measuring the size of a country's financial sustainability by measuring changes in the size of domestic public debt compared to the size of GDP, as the state's budget deficit is often covered by internal borrowing from financial institutions, government institutions or individuals, which are internal debts that the state has to meet in the future, the more the state's debt increases internally the lower its credit position. Put them on early warning of a financial risk. Accordingly, table 2 data show that Iraq suffers from an increase in total public debt, the ratio of the index is also in a state of volatility according to the size of the domestic public debt on the one hand and the size of GDP on the other, the ratio (1.11%) was the flag of 2004 while in 2020 it reached (32.32%), indicating a real problem in the depth of the Iraqi economy and the confusion of its monetary and financial policies, which negatively reflect the economic reality at home and also affect the capacity at home. Credit for banks and purchasing power per capita, but the index fell to 1.6% in 2013, especially after the rise in oil prices, increased oil GDP, increased its contribution to GDP and stabilized the economic situation, but this indicator returned to (1) 6.5%) in 2015 and (24.1%) in 2016, especially after security instability and low oil prices, not to mention a decline in gdp to a situation of decline, especially after the stabilization of the security situation in 2018 and the decline Index to (16.7%), Due to global health conditions and low oil prices in 2020, the government resorted to domestic borrowing to reduce the budget deficit gap under the Public Borrowing Act 2020 to reach the ratio of public debt to GDP (32.32%).

Table (2)Total public debt to GDP index in Iraq for duration (2004-2020)

Years	Ratio of domestic debt to Gross Domestic Product	Output growth rate Gross domestic product %	GDP At current prices	Growth rate Domestic debt%	Domestic public debt1 million dinars)
2004	-		532,353,587	-	5,925,061
2005	38.12	-	735,335,986	5.57	5,925,061
2006	1.11	38.12	532,353,587	-	6,255,578
2007	0.85	29.99	735,335,986	5.57	5,307,008
2008	0.55	16.6	955,879,548	-15.16	4,855,324
2009	4.4	40.88	111,455,813	-8.51	4,455,569
2010	2.8	-16.80	157,026,061	89.29	8,434,094
2011	6.5	24.1	130,643,200	8.85	9,180,860
2012	5.7	34.1	162,064,565	8.9	7,446,859
2013	3.4	17.0	217,327,107	18.9-	6,547,519
2014	2.6	7.6	254,225,490	12.1-	4,255,549
2015	1.6	2.7-	273,587,529	35.0-	9,520,019
2016	3.6	26.9-	266,332,655	123.7	32,142,805
2017	16.5	11.25	194,680,971	237.6	47,362,251
2018	24.1	14.6	196,924,141	47.3	47,678,796
2019	21.1	21.31	221,665,709	0.7	41,822,918
2020	16.7	2.32-	268,918,879	12.3-	38,331,548

Source: The Central Bank of Iraq, Directorate General of Statistics and Research, has various annual bulletins.

Second: the development of domestic public debt and the debt burden in the Iraqi economy

Table 1 shows that domestic public debt consists of a variety of long-term public debt instruments such as government bonds and short-term debt instruments (treasury transfers), noting that domestic public debt continued to increase throughout the study period, rising from (6061) 1 billion dinars in 2004 to 6,593 billion dinars in 2005, achieving an annual growth rate of 8.77 percent, and the shocks to the Iraqi economy have contributed to the inflation of domestic debt to record Unprecedented and significant growth rates during the double shock (economic and political) phase in 2014, as the war against ISIS, coupled with lower oil prices, contributed to increased public expenditures, particularly military expenditures, offset by a sharp drop in oil prices, which required the use of public debt to finance regular and emergency expenditures, as the period (2014-2015) saw the volume of domestic debt rise from (9,520) billion dinars To (32,142) billion dinars, achieving growth rates of 123.73 percent to 237.62 percent for both years in a row, and subsequent years saw a relative decline in domestic public debt until the economy was exposed A new complex crisis, reflected in the combination of economic, social and health factors for the period (2019-2020), has helped to raise domestic debt again to achieve an annual growth rate of 67.6 percent for 2020. With regard to the debt burden, which can be described as the sum of cash payments made,

we meet the abandonment of its funds for a certain period of time, as domestic public debt has two types of burdens: the financial burden, which is embodied in the payment of interest and installments of the debt, i.e. the burden on the public treasury, while the other type of burden is the economic burden and is intended to have an impact on the economy and its benefits and costs on the national economy. (Ismail, 2020) From tracking table data (3) note the development of the debt burden increased from (242.44) billion dinars in 2004 to (1907.12) billion dinars in 2017 as a result of the growing burden of the internal year increased total public debt, as total domestic debt increased from (6303.44 billion) Dinars in 2004 to (49,585.12) billion dinars in 2017, and the debt burden in 2020 reached (2,569.8) billion dinars, to record the impact of total domestic public debt (66,816.4) billion dinars in the same year, The increasing burden of domestic public debt is reflected in additional expenditures in the country's general budget, and the weakness of public financial management makes public tunnels take an escalating form over time, which explains the growing budget deficit and thus creates a new increase in domestic public debt and that continuing in such a circle will have a negative impact on the overall financial performance of the country, particularly in a rentier country such as Iraq. The fact that the tunnels exceed public revenue requires the government to issue and sell securities to finance the budget deficit and therefore the volume of domestic public debt will increase along with the increasing burden of debt servicing, which will lead to a reduction in the ability of the Iraqi economy to meet its financial obligations as well as achieve a number of undesirable effects on the national economy.

Table3 Iraq's domestic debt and debt burden for duration (2004-2020)

Years	Total domestic debt (1 billion dinars) (4)	Debt burden (1 billion dinars)	Domestic debt growth rate%2	Domestic public debt (1 billion dinars)
2004	6303.44	242.44	-	6061
2005	6856.72	263.72	8.77	6593
2006	5870.8	225.8	14.37-	5645
2007	5400.72	207.72	8-	5193
2008	4633.2	178.2	14.21-	4455
2009	8671.36	337.36	87.07	8334
2010	9547.2	367.2	10.15	9180
2011	7743.84	297.84	18.88-	7446
2012	6808.88	261.88	12.07-	6547
2013	4425.2	170.2	35-	4255
2014	9900.8	380.8	123.73	9520
2015	33427.68	1285.68	237.62	32142
2016	49256.48	1894.48	47.35	47362
2017	49585.12	1907.12	0.66	47678
2018	43495.8	1672.9	12.28-	41822.9
2019	39864.7	1533.2	8.34-	38331.5
2020	66816.4	2569.8	67.60	64246.6

Source: (1) Central Bank of Iraq, Directorate General of Statistics and Research, various annual bulletins. - (2,3,4) of the work of researchers.

The third axis: the diagnosis of the path of domestic public debt and its impact on investment spending and some macro variables in the Iraqi economy

First: Analysis of the reality of investment spending in Iraq

Investment spending is one of the main areas in which advanced management and technology expertise can be gained, as well as a means of obtaining advanced production capacities, creating jobs to gain unemployment as well as improving the quality of products. By tracking table data (4), investment spending reached JD 3,014,733 million in 2004 and continued to rise to JD 6,027,680 million for 2006 at an annual growth rate I forgot (31.83 million dinars). While the proportion of investment expenditures from public expenditures (15.53%), it recorded a low growth rate of (28.12%) during 2007 due to the reflection of the political and security situation, which reflected negatively on the economic situation and thus on investment spending to reach 19.78%, Economic mismanagement has also negatively affected the environment of the Iraqi economy, public spending on the one hand, investment spending on the other, administrative and financial corruption and the overpowering of the public interest. Investment spending increased again in 2008 to 11,880,675 million dinars at a growth rate of 53.43 percent, and was forgotten from public expenditures (20 percent) due to higher oil prices and a relative improvement in The security situation reflected in the gradual recovery of the economic sectors as well as the increase in crude oil revenues as a result of the rise in oil exports, but continued to decline the rate of growth of investment spending to a negative rate (11.50%) due to the decline in oil prices as a result of the global financial crisis and the resulting decline on the volume of oil revenues. Investment spending (34,647,000) was 1 million dinars in 2013, the highest value reached during the research period at a growth rate of 18.04 percent. As a result of the rise in oil prices and the improvement of the economic and security situation, which reflected positively on the increase in oil revenues while the percentage of public expenditures (29.08%), and with the control of terrorism in some provinces of Iraq and thus the decline in oil prices, investment tunnels decreased to a value of (24.9%) 30,767 million dinars at a negative growth rate of (28.04%) in 2014, a decrease in public expenditure to 22.22 percent, and investment tunnels continued to decline until 2018. During 2019, investment expenditures improved to 24,422,590 million dinars at a positive growth rate of 76.71 percent, while investment expenditures from public expenditures rose to 21.85 percent from 2018. Due to the health crisis that swept through the year due to the spread of the Corona pandemic on the one hand and on the other hand the collapse of oil prices, the value of investment tunnels decreased to (3,208,905) million dinars at a negative growth rate of (86.86%) and a decrease in public expenditures to (4.21%).

Table (4) Ratio of investment spending to public spending for duration (2004-2020)

Years	Percentage of investment expenditures from public expenditures %	Total public tunnels (1 million dinars)	Growth rate %	Investment expenditures (1 million dinars)
2004	9.38	32,117,491		3,014,733
2005	17.33	26,375,175	-	4,572,018
2006	15.53	38,806,679	51.65	6,027,680
2007	19.78	39,031,232	31.83	7,723,043.7
2008	20	59,403,375	28.12	11,880,675
2009	20	52,567,025	53.83	10,513,405
2010	23	70,134,201	-11.50	16,130,866
2011	22.64	78,757,666	53.43	17,832,113
2012	27.91	105,139,576	10.54	29,350,952
2013	29.08	119,127,556	64.59	34,647,000
2014	22.22	115,937,762	18.04	24,930,767
2015	26.37	70,397,515	-28.04	18,564,676
2016	23.69	75,055,865	-25.53	15,894,009
2017	21.81	75,490,115	-14.38	16,464,461
2018	17.08	80,873,189	3.58	13,820,333
2019	21.85	111,723,523	-16.05	24,422,590
2020	4.21	76,082,443	76.71	3,208,905

Source: The Central Bank of Iraq, Directorate General of Statistics and Research, has various annual bulletins.

Second: Analysis of some of the financial and monetary effects of Iraq's domestic public debt for the period (2004-2020)

1. Monetary implications of iraq's domestic public debt

That monetary variables are linked to each other in overlapping relationships, which makes the exposure of one of these variables to a certain effect, this effect will be reflected on other variables, i.e. the increase or decrease of domestic public debt will affect the monetary supply and therefore changes in the supply of cash will move to other monetary variables such as inflation and exchange rates, i.e. there are two effects on variables, the first of which is reflected in the impact of the change in the supply of cash and the impact on the impact of the exchange rate. The second is the result of an increase or decrease in total domestic public debt, given table (5) The impact of public debt on the supply of cash can be traced in its narrow and broad sense as well as inflation and exchange rates during the period (2004-2020), as the increase in the volume of debt has been accompanied by an increase in the supply of cash and these rates have been doubled due to the permanence of the increase in cheap cash, as the acquisition of treasury remittances by the banking system has become one of the sources of increase in the new cash issue through the restriction of public debt, which requires the monetary authority to create money corresponding to its acquisition of accumulated assets of instruments Public debt in the investment portfolios of the banking system.1 Ismail, 2020) Despite the central bank's exploitation in accordance with Law 56 in 2004, under which the Central Bank is granted government lending, the central bank is allowed to purchase government securities in open market operations, data in the Table to increase growth rates in cash supply by parcel as the volume of public debt increased as a result of increased rates of public tunnels, as the period (2004-2015) saw the volume of

domestic public debt increase from (5,925,061) 1 million dinars in 2004 to (32,142,805) million dinars in 2015, reflecting this increase on the increase in the supply of cash in the narrow and broad concepts according to official data issued by the Central Bank of Iraq, as the supply of cash in the narrow sense increased from (10148626) million Dinars to (65435425) million dinars, while the increase in the supply of cash in the broad sense of (11498148) million dinars to (84527272) million dinars for the period (2004-2015), and other years saw the movement of the offer of cash in the opposite direction to domestic debt due to Influenced by expansionary fiscal policy and increased government demand for funds as a result of increased oil revenues. As for inflation rates, it is noted that they have experienced a significant decline throughout the study period, from rising from 26.8 percent in 2004 to 53.1 percent in 2006, starting to fall rapidly to achieve low decimal levels, noting that these inflationary pressures continued until 2019. This has seen a negative value reflect the contraction caused by the decline in oil revenues, while these inflationary pressures came to the fore in 2020 when they achieved a positive value of 0.6% as a result of the complex crisis and the consequent increase in government spending for economic and social purposes.

As for exchange rates, they were also not far from the impact of domestic public debt if the impact of debt moves to the exchange rate through inflation rates directly and indirectly, as high inflation rates as a result of increased cash supply in the absence of flexibility of the productive apparatus will lead to a decline in demand for the domestic state assuming the stability of the official interest rate, it will lead to a decline in the real interest rate, which will be reflected in a decline in the subscription of domestic debt bonds, and it is clear Table (5) that the exchange rate of the dinar against the dollar has declined from (1453) dinars/dollars in 2004 to (1166) dinars/dollars in 2014 in conjunction with the growth in inflation rates for that period, The year 2019 also saw the exchange rate fall to (1,196) dinars/USD from (1,209) dinars/dollars in 2018 due to the impact of achieving negative inflation rates, and then It rose again to settle at a price of (1,234) dinars/USD in 2020, which is arguably the progress of the central bank has succeeded in curbing inflation through the exchange rate because of the latter's clear impact on the stabilization of inflationary expectations.

Table 5 Total public debt and monetary variables in Iraq for duration (2004-2020)

Years	Exchange rate JD/USD	Inflation rates %	Offer of cash in a broad sense (1 million dinars)	Cash offer in a narrow sense (1 million dinars)	Domestic public debt (1 million dinars)
2004	1453	26.8	11498148	10148626	5,925,061
2005	1469	37.1	14659350	11399125	6,255,578
2006	1467	53.1	21050249	15460060	5,307,008
2007	1255	30.9	26919996	21721167	4,855,324
2008	1193	12.7	34861927	28189934	4,455,569
2009	1170	8.3	45355289	37300030	8,434,094
2010	1170	2.5	60289168	51743489	9,180,860
2011	1170	5.6	72067309	62473929	7,446,859
2012	1166	6.1	75536128	63735871	6,547,519
2013	1166	1.9	87526585	73858000	4,255,549
2014	1166	2.2	90566930	72692448	9,520,019
2015	1187	1.4	84527272	65435425	32,142,805

2016	1190	0.1	90466370	75523952	47,362,251
2017	1190	0.2	92857047	76996584	47,678,796
2018	1209	0.4	95390725	77828984	41,822,918
2019	1196	0.2-	103441131	86771000	38,331,548
2020	1234	0.6	119906000	103353556	6,424,466

Source: The Central Bank of Iraq, Directorate General of Statistics and Research, has various annual bulletins.

2. Financial implications of Iraq's domestic public debt

The rent of the Iraqi economy has made the oil supplier the main factor in achieving growth and thus economic development, as oil revenues account for the bulk of public revenues and therefore any delay affecting these revenues will work to resort to other sources, the first of which is internal debt to fill the fiscal deficit as a result of the decline in oil revenues, and table (6) shows the development of the indicators of the general budget in Iraq as well as the measurement of the ratios of these indicators in domestic public debt, as the volume of public revenues is observed during the period of The study, in addition to the increasing volume of public expenditures, saw the period (2004-2014) achieve a surplus in the general budget relative to debt from the increase and decrease of these indicators throughout the research period i.e. achieved unprecedented rates, and the years (2015-2016) saw a budget deficit The state reached 3,927.3 billion dinars (3,927.3 percent) for both years, increasing the ratio of domestic debt to actual expenditures (70.6 percent) in 2016, while the ratio of domestic debt to actual revenues increased (87 percent). For the same year, while the years (2017-2018) saw a resumption of a budget surplus as a result of increased oil revenues and a decline in total domestic debt, and years (2019-2020) official data showed a budget deficit of (4,156.6). 12,882.7 billion dinars, which increased the ratio of domestic debt to actual revenues from 35.7 percent to 101.6 percent for both years in a row, while the ratio of domestic debt to actual expenditures grew from 34.3 percent in 2019 to 84.4 percent in 2020, explaining the government's recourse. Oil this deficit through domestic debt in order to meet its obligations towards individuals.

Table 6 Total public debt and financial variables in Iraq for the period (2004-2020)

Years	100*4/1	100*3/1	*1002/1	Deficit or surplus (1 billion dinars)	Actual expenditures ($1 billion)	Actual revenue ($1 billion)	Domestic public debt (1 billion dinars)
2004							
2005	700.5	18.8	18.3	865.2	32117.5	32982.7	6061
2006	46.6	24.9	16.2	14127.9	26375.1	40503	6593
2007	55	14.5	11.5	10248.9	38806.6	49055.5	5645
2008	33.3	13.3	9.5	15568.2	39031.2	54599.4	5193
2009	21.3	7.4	5.5	20848.8	59403.3	80252.1	4455
2010	319.1	16	15.2	2642.3	52567	55209.3	8434
2011	177.5	14.2	13.2	5169.1	64352	69521.1	9180
2012	24.5	10.6	7.4	30359.2	69639.5	99998.7	7446
2013	22.5	7.2	5.4	29091.6	90374.8	119466.4	6547
2014	61.7	3.9	3.7	6894.3	106873	113767.3	4255
2015	43.6	11.3	9.03	21830.4	83556.2	105386.6	9520
2016	818.4-	45.6	48.3	3927.3-	70397.5	66470.2	32142
2017	374.1-	70.6	87	12658.2-	67067.4	54409.2	47362
2018	2582.94	63.1	61.6	1845.9	75490.1	77336	47678
2019	162.7	51.7	39.2	25696.7	80873.1	106569.8	41822.9
2020	922.1-	34.3	35.6	4156.6-	111723.6	107567	38331.5

Source: The Central Bank of Iraq, Directorate General of Statistics and Research, has various annual bulletins.

Conclusions

1. The general budget experienced a planned deficit during the period (2004-2014), and a surplus achieved in the same period while the Iraqi economy suffered only a real deficit during the years (2015-2016) as a result of a significant increase in domestic public debt and that this increase in debt was aimed at achieving even partially economic and political stability and to liberate the territories occupied by ISIS and thus bring the oil fields back to work and resume economic activity on the one hand, and the decline in oil prices that year was the last reason In increasing the volume of debt on the other hand, the years (2019-2020) also saw a real deficit in the general budget due to the political, economic and health crises that the Iraqi economy went through during that period, which also contributed to increasing the size of the domestic public debt.
2. The public debt burden increased after 2004 to 242.44 billion dinars this year to more than 2,569.8 billion dinars in 2020, indicating a imbalance in debt management while at the same time the absence of a clear strategy for its administration.
3. Resorting to domestic borrowing does not necessarily mean that there is a imbalance in the economy or gives a negative picture of it, but rather depends on how resources resulting from domestic sustainability are allocated.
4. The Central Bank has succeeded in curbing inflation by employing exchange rates to stabilize inflationary expectations by intervening to reduce or increase currency supply or demand in order to raise the value of the local currency.
5. An analysis of the relationship between cash supply and domestic debt is observed as the money supply moves in the opposite direction to domestic public debt as a result of its influence on expansionary fiscal policy.

Recommendations

1. Establish or establish a sovereign fund with the aim of investing currency reserves in income-producing sources in order to make the most of them in times of oil-related and other crises.
2. Assessing the ability of the economy to pay off domestic debt and its services before starting the issuance of debt and the underwriting process to avoid falling into the trap of indebtedness and the vicious circle of debt, and it is necessary to ensure that the accumulation of domestic debt and the obligation to pay it on due dates are not allowed to avoid high debt burdens and its economic and social implications.
3. It is essential that public spending be controlled through a policy that fights corruption first and contributes to directing funds to projects that ensure an increase in public revenues.
4. It is important to diversify the sources of public funding by developing productive sectors in a way that enables them to achieve balanced economic growth, and to work to activate the tax system to provide a source of financial resources and work to enforce the law and fight tax evasion by adopting a developed tax system that is responsible for increasing public revenues.

Bibiliographie

1. *www.data.albaunkaldawli,org.*
2. *Bassem Khamis Obeid, Estimating the impact of domestic public debt on the monetary basis in the Iraqi economy for the period (2006-2015), Journal of Economic and Administrative Sciences, Anbar University, Volume 9, Issue 19, 2017.*
3. *Central Bank of Iraq, Economic Report, 2011.*
4. *CBI, annual report, for different years.*
5. *Central Bank of Iraq, Directorate General of Statistics and Research, various annual bulletins.*
6. *Central Bank of Iraq, statistical location, financial statements, different years.*
7. *Shaimaa Fadhil Mohammed and others, measuring the impact of the development of public debt on Iraq's federal budget using the ARD model, Wasit University journal of the humanities, Volume 14, Issue 41, 2018.*
8. *Taher Haidar Hardan - Investment Principles, Al Mustaqbal Publishing and Distribution House, Jordan - Amman - First Edition, 1997.*
9. *Afra Hadi Saeed, Central Bank and Government Borrowing, Ph.D. Thesis presented to the Faculty of Economics management, University of Baghdad, 2004.*
10. *Amr Hashim Mohammed Safwat, Emad Hassan Hussein, Rationalizing Public Spending in Achieving Financial Sustainability in Iraq, Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, Wasit University, Issue (25), 2017.*
11. *Mohammed Hamad Hamid al-Jubouri, Investment Reality in Salah al-Din Province, Ma'am, Tikrit, 2015.*
12. *Maytham Laibi Ismail, Malik Abdul Rahim Mohammed Ahmed, The Development of Domestic Public Debt and Its Financial and Monetary Implications Selected Experiences with a Special Reference to Iraq, PhD Thesis, Faculty of Management and Economics, Mustansiriyah University, 2020.*
13. *Naji Idris Abdul Saidi, Public Religion and Its Reflection on Investment Tunnels in Iraq for duration (2013-2014) Journal of the Faculty of Education for Girls, Kufa University, Volume 11, Issue 21, 2017, p. 21.*
14. *Nour Shadha Adai, Analysis of Public Debt Paths for Duration (2010-2014), Ministry of Finance - Economic Department, Baghdad, 2016.*
15. *Yahya Abdel Rahman Reda, Legal Aspects of Non-National Companies, Arab Renaissance House, Egypt - Cairo - 1994.*

Impact of green intellectual capital on the environmental performance of business

تأثير رأس المال الفكري الأخضر على الأداء البيئي للأعمال

Dr. Ali Aboudi Nehme Al-Jubouri, Imam Al-Kadhum Collage (IKC).

Dr. Sanaa J. Mohammed, Technical Institute of Kufa, Al-Furat Al-Awsat.

Abstract:

The current study sought to find out the impact of green intellectual capital and green human resources management on the environment for every form of green hotel in Iraq. The data was collected using a questionnaire applied to a sample of 140 employees selected from a community of 390 employees. The results revealed that green human resources practices (training, green development and green discipline management) from the point of view of the study sample members are important indicators of green intellectual capital, and a positive contribution to the commitment of senior management. The results also demonstrated that the behavior of pro-environmental staff plays an important role in enhancing the environmental performance of hotels and that the green commitment to senior management and green intellectual capital has had a direct impact on green human resources management. The study explicitly contributes to a new line of research to understand the critical role of green human resources management practices to improve hotel environmental performance. The results of the study therefore assumed that green training and development was an essential practice for building intellectual capital and could help managers in their efforts to build it, which facilitated the generation of pro-environmental behaviors. In order to deal with the growing environmental concerns of the hotel industry, we suggest that managers must maintain green discipline by punishing or fining employees for failing to take into account hotel environmental policy. In our study, a long-term online survey of most hotel workers was used. The theoretical and practical implications were discussed. Identify future constraints and areas of research

Key words: Business organizations, green discipline, intellectual capital, green development.

الملخص:

سعت الدراسة الحالية إلى معرفة تأثير رأس المال الفكري الأخضر وإدارة الموارد البشرية الخضراء تجاه البيئة لكل شكل من أشكال الفنادق الخضراء في العراق. تم جمع البيانات باستخدام استبيان طُبقَ على عينة تألفت من 140 موظفًا تم اختيارهم من مجتمع بلغ قوامه 390 موظفا. كشفت النتائج أن ممارسات الموارد البشرية الخضراء (التدريب والتنمية الخضراء وإدارة الانضباط الأخضر) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة هي مؤشرات مهمة لرأس المال الفكري الأخضر، ومساهمة إيجابية التزام الإدارة العليا. وكذلك أثبتت النتائج أن سلوك الموظفين المؤيدين للبيئة يؤدي دورًا مهمًا في تعزيز الأداء البيئي للفنادق وإلى أن الالتزام الأخضر للإدارة العليا ورأس المال الفكري الأخضر كان لهما تأثير مباشر على إدارة الموارد البشرية الخضراء. وتساهم الدراسة بشكل صريح في خط جديد من البحث لفهم الدور الحاسم لممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء لتحسين الأداء البيئي للفنادق. لذا افترضت نتائج الدراسة أن التدريب والتنمية الخضراء هي ممارسة أساسية لبناء رأس المال الفكري ويمكن أن يساعد المديرين في جهودهم لبنائه الذي يسهل توليد سلوكيات مؤيدة للبيئة. ومن أجل التعامل مع المخاوف البيئية المتزايدة لصناعة الفنادق، نقترح أنه يجب على المديرين الحفاظ على الانضباط الأخضر من خلال معاقبة الموظفين أو تغريمهم لعدم مراعاة السياسة البيئية للفنادق. وفي دراستنا تم استخدام استطلاع طويل المدى عبر الإنترنت للأغلب العاملين في الفنادق. وتمت مناقشة الآثار النظرية والعملية. وتحديد قيود ومجالات البحث في المستقبل .

الكلمات المفتاحية: منظمات الأعمال، الانضباط الأخضر، رأس المال الفكري، التنمية الخضراء.

Introduction :

We assume that green intellectual capital, as a combination of knowledge in different positions in the organization, staff, relationships and management systems (i.e. human, relational and structural capital,), sees intellectual capital as one of those rare and specific resources that is difficult to imitate at the organization level which helps it in gaining a competitive advantage. This line of research indicates that competitive advantage depends not only on the valuable resources you have, but also on the external environment in which these resources are acquired and exploited.

Operations have recently begun to improve environmental performance, not only in the use of green products, the adoption of waste reduction and management policies, and the use of water recycling, but also in greening human resources management (Ragas et al., 2017). This is important because regulatory members are ultimately responsible for enacting green policies. It is widely known that the support of the senior management team for environmental issues leads to a positive perception of green work among employees, which in turn leads to sustainable environmental performance. Due to the local influence of senior executives within the organization hierarchy, the commitment of the senior management team to address environmental problems is not only valuable, but also rare, costly to emulate, and irreplaceable. The concept of environmental concept integration with IC (Green IC) was introduced by Chen in 2008 and has not yet emerged as an important area. (Kamasak, 2017) noted that the contribution of regulatory resources, such as IC, to the impact on the organization's environmental performance has not been well studied in academic research. The environmental performance of the organization reflects its commitment to the preservation of the natural environment. The organization's environmental performance is measured by a series of metrics such as pollution reduction, recycling efforts and waste reduction. Almost all industries have recently adopted environmental management practices and have shown increased efficiency through effective waste treatment and rapid disposal of hazardous materials. In general, this is because of the global awakening of the 1970s, which recently gained momentum in ASEAN countries and forced companies to become environmentally conscious. In this research, green intellectual capital (GIC) is an important factor leading to environmental performance for the following reason: packages of strategic resources to achieve superior performance (Barney et al.1991) Environmental hotels. In addition, to achieve a higher level of environmental performance, organizations should also use human resources to embrace green goals, thereby linking environmental performance and human resources management. Thus, the concept of green human resources management (GHRM) has been formulated as a response to the urgent need to expand the role of human resources management in environmental monitoring. They defined it as a phenomenon related to understanding the relationships between organizational activities affecting the natural environment and the design, development, implementation and impact of human resources management systems. Including when senior management is committed to the environment and green intellectual capital, it is expected that it will lead ghrm's implementation by attracting, developing and retaining environmentally interested employees. In this research we will learn about the green of human resources and

intellectual capital to see how much they affect and whether they are in a state of interdependence through the results of the research.

First: Methodology

1-Problem

The world faces the challenges of climate change and the depletion of natural resources. The ever-increasing rate of consumption has put considerable pressure on natural resources. As a result of this global challenge, many governments, communities, organizations and companies are struggling to meet the growing needs and requirements of the current generation while ensuring that natural resources are preserved for future generations as well. As a result of these challenges, we see a lack of resources such as water and food, high levels of poverty and severe natural disasters. The challenge of climate change and the depletion of natural resources is a global challenge for society. It is everyone's responsibility to monitor their carbon footprint and to preserve our limited natural resources. This will benefit current and future generations. Governments, organizations and individuals play a role in this global battle. Some sectors such as the automotive industry and in some departments such as marketing and supply chain research and product development have taken it upon themselves to do something and find solutions to this global challenge. The Human Resources Management Section has been delayed in taking responsibility, and green human resources management still does not exist in many sectors and organizations, such as sectors and organizations where resources such as energy, water, transport, paper, etc. have been misused and wasted. For example, to the extent that significant strides have been taken in research in this area of green human resources management, there is a dearth of research in terms of its implementation and application in organizations on a daily basis. Most human resources practitioners still do not see the importance of environmental management, so there is indifference and resistance to the full adoption and application of the concept to their daily activities.

2- Questions

1-What is the level of awareness and understanding of the concept of green human resources management by human resources practitioners?
2- How can human resources policies, strategies and activities be used to move towards sustainable and green practices in the organization.
3-To what extent can regulatory theories of change, culture and learning provide useful tools for establishing green and sustainable human resources practices in hotels?
4-What are the potential benefits of managing the organization's green human resources and what challenges can be met in the quest to become a green and sustainable organization?

3-Objectives

This study aimed to carry out the following objectives:
1-Investigating the level of awareness and understanding of the concept of green human resources management by human resources practitioners
2-Investigate green human resources policies, strategies and activities that the organization can use to move towards sustainable green practices

3-To determine how prevailing organizational theories of change, culture and learning can provide useful tools for including green and sustainable human resources practices in the organization

4-Investigate the potential benefits of the organization and the challenges that the Human Resources Unit can face in the search for green and sustainable environmental performance institutions.

4-Data Collection Iraqi hotels

The researcher collected data from hotel staff with at least one year of work experience in Iraqi hotels. In the first phase, the researcher received a list of 10 hotels. In the second phase, the researcher contacted the senior management or managers of the human resources departments of these hotels. The researcher also asked a short question about training or education programs in hotels to protect the environment to check whether hotels had implemented GHRM practices in the pre-existing periods. In other words, the researcher called on hotel workers who have begun green human resources management practices. The research classified the hotel as green if it had obtained any kind of green hotel certificate and non-green hotels operating without a green certificate but with GHRM practices. In short, due to ineligible hotels and refusal to participate, the researcher reduced 10 hotels to 6 hotels (3 green hotels and 3 non-green hotels). The number of employees ranged from 35 to 95 and the average was 65, the number of rooms ranged from 77 to 260 and was on average 54. In the third phase, the researcher designed the questionnaire online. In the last phase Hotel staff voluntarily participated in the questionnaire and answered questions using self-management technology. The online questionnaire consists of four parts. Part 1, introduction to the survey, dealt with the purpose of the investigation, the procedures for replying, the confidentiality of the defendants and confidentiality. The second section asked an inspection question about the duration of staff work. The survey automatically removed the replay of those who worked less than one year. The third part randomly evaluated the elements of the search scale, managed each scale to reduce the bias of the common method, and included four questions regarding the social desire used to diagnose the potential. The last section requested that respondents' age, gender, educational level, jobs and career role be determined.

To enhance data validation, the researcher handled many cases. To prevent respondents from aligning, and automatically prevent respondents from conducting the survey more than once. Out of 6 hotels, 140 employees completed their studies with 73%. After removing responses that did not meet the above-mentioned examination, the researcher retained 130 valid answers (90 employees in green hotels and 40 in non-green). For more statistical analysis. The respondents' brief demographic profile and other job-related characteristics are described here. With regard to the gender of respondents, female employees (green hotels: 66%); non-green hotels: 34% larger than males in terms of age distribution, the majority of employees were in their 20s or 30s, and green hotels: 80%; non-eco-friendly hotels: 60% received a bachelor's degree at their educational levels. The length of service of respondents in the green hotel sample ranged from one to twenty years and was 4.8 (SD = 3.2) years on average, while the sample of non-green hotels ranged from one year to fifteen Years were 3.9 (SD = 2.2) years on average.

5-Hypotheses

The first hypothesis: Green employment is largely associated with green intellectual capital.

Hypothesis II: Green training and development are largely linked to green intellectual capital.

Hypothesis 3: Green discipline management is highly linked to green intellectual capital.

Hypothesis 4: Green-bonding capital is positively linked to the competitive advantages of organizations

Hypothesis 5: The impact of green intellectual capital on the environmental performance of business organizations.

5-A set of questions for employees

1. Competitors' strategies can be predicted by analyzing information obtained from distribution outlets.
2. Learn about competitors' tactics by analyzing the information available to the company
3. The company uses marketing information to avoid competitors' surprises.
4. Information from distribution outlets contributes to identifying competitive advantage sources among competitors
5. The company is able to identify the strengths and weaknesses of competitors
6. The company continuously obtains data on competitors through market research
7. The company has the potential to expect the feedback of each competitor
8. The company's management is interested in developing new products that are competitive in the ever-changing industrial environment. Continuous development of distribution outlets to keep up with market requirements
9. The company takes advantage of its competitors' products to develop its products and achieve competitive advantage
10. The speed of product development and market delivery is an advantage for the company compared to its competitors.
11. The company is interested in after-sales services that enhance the competitiveness of the company's products.
12. The company uses an appropriate strategy to price its new products in a way that leads to increased competitiveness in the market.

Secondly: Terms definition

1- The concept of green human resources management

There is no single universally accepted definition of green human resources management, as many scientists know it in many different ways. Although many definitions of the concept differ in word selection and wording, the good thing is that in the end they all end up in the same sense. Here are some definitions of the term in the body of knowledge in the specialization of human resources.

Green Human Resources Management is defined as using human resources policies to promote sustainable use of resources within business organizations, and more generally to promote the cause of environmental sustainability. Mandip, 2012) Another

definition is that green human resources management includes all activities aimed at helping the organization implement its environmental management agenda and reducing its carbon footprint in areas related to human resource inclusion and acquisition, extrapolation, performance management, learning, development, compensation and reward management. Prasad, 2013, is directly responsible for creating a green workforce that understands values, practices green initiatives and maintains its green objectives throughout the human resources management process to recruit, train, compensate and develop the human capital of organizations. (Mathapati, 2013). Although the wording differs in the definitions above, the important thing is that it is from a number of sources so the researcher can select the main definition that specifically explains what the subject of green human resources management is. In this case, for the purpose of this research, the researcher will use the comprehensive definition of green human resources management (the use of human resources policies, practices and systems to promote the sustainable use of resources within organizations through human resources activities and processes to recruit, recruit, train, compensate and develop the organization's human capital). Human Resources Management is referred to as all activities involved in the continuous development, implementation and maintenance of a system aimed at making the organization's employees environmentally friendly. It is an aspect that is concerned with turning ordinary employees into environmentally friendly staff to achieve the environmental objectives of the organization and finally making a significant contribution to environmental sustainability. It refers to policies, practices and regulations that make the organization's staff environmentally friendly for the benefit of the individual, society, the natural environment and work. The purpose of green human resources management is to create, promote and maintain greening within each employee of the organization so that he or she makes the maximum individual contribution to each of the four roles, i.e. maintaining work, preserving the environment, non-polluting, and the institution. The best description of the 21st century is the century of culturally diverse markets that grow geographically widely around the world. Green HRM has become vital today for many reasons, such as the introduction of many negative environmental conditions. In addition, organizations use natural resources to manufacture products that lead mainly to pollution, waste, and damage to the surrounding environment. Furthermore, environmental imbalances, pollution and global warming are observed as by-products for the additional use of natural resources used as essential materials.

In developing countries, such as Bangladesh and Malaysia, interest in green practices has become widespread. One reason is that developing countries have begun to use natural resources and more energy in recent years and have therefore contributed significantly to environmental degradation (2020 Hickel & Kallis,). For example, Malaysia had average CO2 growth rates slightly above 7% per annum, almost 8.32% behind the People's Republic of China (the second largest country in the world). Most former scientists argue that the process by which green human resources management practices can be strengthened is often studied by referring to the series containing all human resources management events, such as job analysis and description, selection and employment, performance evaluation, training and development, and reparations Alam et al., 2021). Recent research discusses green human resources methods and individual human behaviors, along with new theoretical guidelines and multi-level dynamics.

Scientists have suggested that human resources management can contribute significantly to enabling the transition to green human resources management by selecting employees based on honest criteria, by providing training and development to strengthen employees in environmental management, and by providing an appropriate performance and reward assessment system. Green practices in human resources management begin now of the staff member's appointment and continue until his last day in the organization. However, sustainable third-party supervision, i.e. people, producers and the process in developing markets, is not easy, and organizations must always develop a sustainable plan to make the most of the philosophy of "label sharing" and mind sharing. General practices in human resources management and green elements have been combined; therefore, the word "green" has been included in human resources management practices to avoid misunderstandings. (Alam etal.,2021) Green HRM plays a vital role in supporting other functions to maintain the competitive advantage of the organization in different ways. The direct impact of environmental performance on competitive advantage has been higher for organizations with lower human resources practices. Organizations with reputable human resources practices gain a very balanced competitive advantage through a significant combination of better environmental and regulatory performance. Green human resources practices tend to support organizations in supporting environmental elements of their own sustainable development measures.

Green human resources requirements must be determined. There are four categories of green human resources requirements, i.e. green competencies, green attitude, green behaviors and green results. Although these key types of green human requirements are linked, they can be clearly addressed. Shows Figure 1 These requirements and dimensions are relevant to what is required of the employee to have sufficient knowledge and skills in terms of greening and without this knowledge and skills (competencies) the employee cannot become an environmentally friendly employee. The staff member also needs a correct attitude towards greening. The correct attitude means appropriate beliefs (cognitive), feelings (emotional) and intention to act (behavioral) with regard to greening, and must be identical to the belief in Figure 1. It doesn't matter what the job or the employee's field of specialization is. What matters is that he must have the right attitude towards greening. An important requirement of green human resources is green behaviour, one of which is green regulatory citizenship behaviour, which is defined as the extent to which an employee participates in positive actions aimed at helping the organization as a whole achieve greening. These actions do not become part of the requirements of the official function. They primarily represent voluntary green actions.

Figure 1 - Green HUMAN Resources Requirements

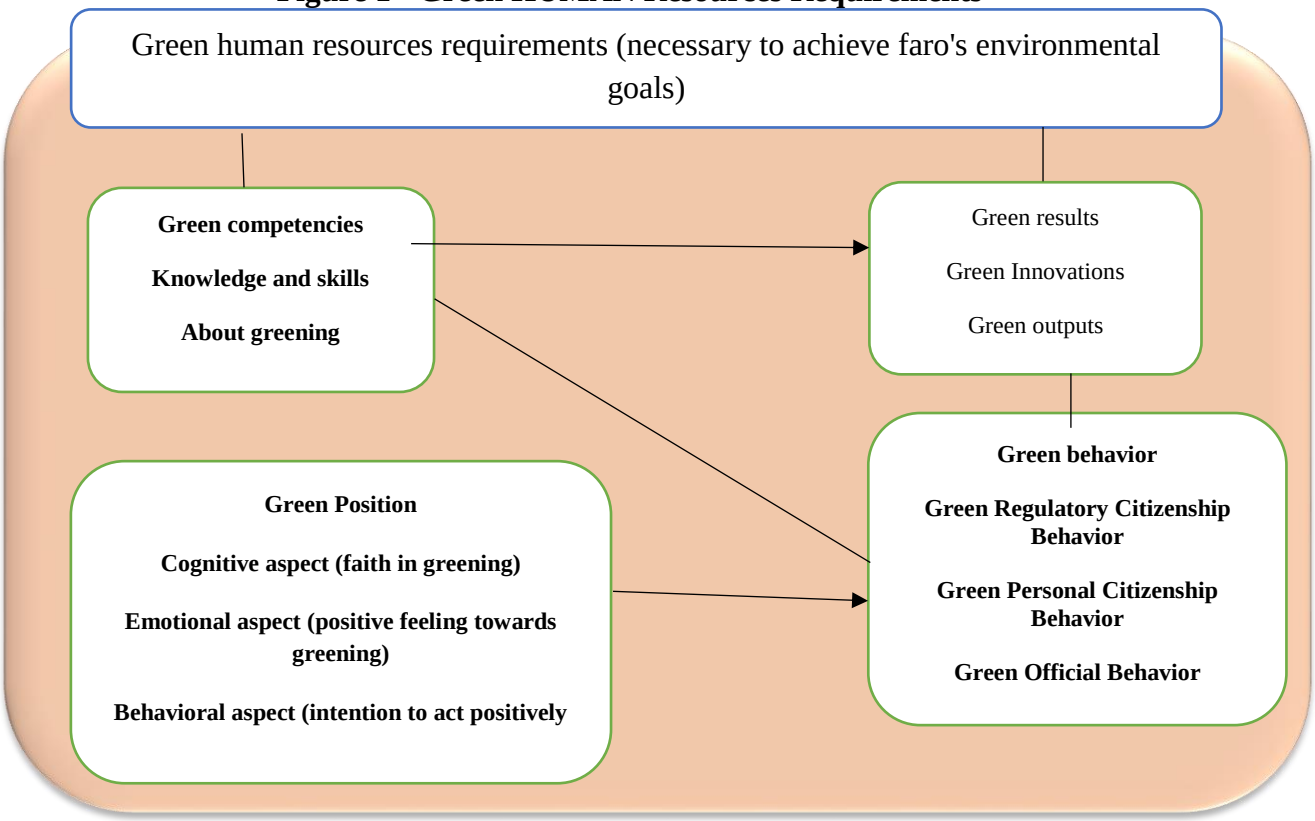

Cherian, J and Jacob, J (2012), "A Study of Green HR Practices and Its Effective Implementation in the Organization: A Review", International Journal of Business and Management, 7:21, pp. 25-33.

The conduct of the green official is the third dimension of green conduct and is defined as the extent to which the employee participates in the official duties assigned to him by the President in relation to greening. Such participation is not voluntary and is a formal requirement that must be met by the staff member. These duties may include specific procedures that an employee must follow to reduce waste and remove waste(Al-Jubouri,2020).

Green results are environmentally friendly results or outputs. Green results are defined as the extent to which an employee has achieved green results. Green results have the following two dimensions:

1-Green Innovations: New Environmental Initiatives, New Solutions to Reduce Waste, and Reduce Pollution.
2-Green results: the number of working hours with natural light or the minimum number of light bulbs, the amount of reducing electricity consumption, the amount of reduction in the current level of input waste, and the degree to which specific environmental performance targets are achieved. (Al-Jubouri,2021)

Given the green human resources requirements mentioned above, a new concept has been introduced: the performance of the green employee for the job. It is defined as the extent to which a particular employee has participated in behaviors (actions and activities) and produced results in regard to greening over a given period of time. Green competencies and the green attitude are seen as green employee inputs, green behaviour and green results are seen as a green employee's job performance, contributing to green

regulatory performance that largely meets corporate social responsibility. (Al-Jubouri,2018)

2-Green intellectual capital

First, we know intellectual capital, its inclusion and classification, which is the total stock of all intangible assets, knowledge and capabilities of an organization that can create competitive values or advantages to achieve its excellent objectives. Another definition as the total inventory of all intangible assets and capabilities in the organization can create competitive values or advantages and another definition as the group's total knowledge, information, technology, intellectual property rights, experience, organizational learning, efficiency, (Al-Jubouri,2020)collective communication systems, customer relationships and brands capable of creating values for the organization. (Chen,2008). There are therefore two types of intellectual capital studies: intellectual capital management and intellectual capital measurement. Studies on intellectual capital management have focused on how to manage intangible assets, knowledge stocks, and the organization's ability to create competitive value or advantages. Intellectual capital measurement studies on the collection, classification, analysis and evaluation of non-financial information to measure the organization's intangible assets that are insufficient in financial statements (Roos and Roos, 1997). Thus, the demonstration of intellectual capital as supplementary information for financial statements can be counted as an integral part of organizations, with structural capital being the infrastructure supporting human capital (Bontis,1999). In this sense, this research proposed a new structure for green intellectual capital, and we explored its positive impact on the competitive advantages of organizations. Most organizations always try to avoid environmental protection investments and believe they not only benefit the organization, but also hinder their future development. The research assumed that green intellectual capital was worth developing and cultivating because it could bring more competitive advantages to organizations. (Al-Jubouri,2019) Under the new economy, intangible assets have become an important determinant of competitive advantages and equal market value of the organization to its financial capital as well as intellectual capital. However, in an age of knowledge economy, the organization's intellectual capital is always greater than its financial capital. In addition, with the mainstreaming of the Internet and service industries, the gap between market value and the organization's book value is constantly increasing; therefore, the true value of the company is no longer valid in its financial statements. Since traditional accounting systems are no longer able to properly express the market value of the company at present, The valuation of the real value of the company must go from the previous valuation of tangible assets to the expression of intangible assets. Recent intellectual capital research has therefore recently attracted considerable attention on how to assess the true value of companies. (Al-Jubouri,2020)

Research on intellectual capital has received considerable attention from scientists, and the importance of international cooperation in management research has been emphasized. However, international cooperation includes environmental concepts, i.e. green IC was introduced only by Chen in 2008 and has not emerged as a critical school field until recently. Environmental IC and GREEN IC tariffs are rare in management research. In particular, Derkzen,2017) described green intellectual capital as "the full

inventory of all types of intangible assets, capabilities, relationships, knowledge, etc. in relation to green innovation or environmental safety at the individual and regulatory level within an organization." Villiers & Sharmac,2020 suggested green intellectual capital as "the comprehensive knowledge stock that the company can use in the environmental management process in order to gain competitive advantage." Intangible resources can be considered frightening and cannot be easily imitated. The prevailing belief is that competencies and intangible assets contribute significantly to higher performance and maintenance of tangible assets. They play a vital role in the survival of enterprises in ever-changing market environments. In addition, green intellectual capital makes it easier for companies to meet the required international environmental rules, to comply with increased environmental awareness among consumers, and to add value to regulatory processes. Research has found three dimensions that generally integrate the green intellectual capital category:(Alam etal.,2021)

1-Green human capital
2-Green regulatory structural capital
3-Relational green capital.

In this research, we referred to the intellectual capital classification adopted by Johnson (1999) and Wentis (1999) to classify green intellectual capital into green human capital, green structural capital and green relational capital in order to explore whether the three types of green intellectual capital have positive effects on the competitive advantages of organizations. In the face of stringent environmental trends for consumers, these environmental trends can turn into momentum that drives them to implement green intellectual capital and thus create concessions. Companies often believed that these environmental trends were obstacles to their future development, so many companies evaded or fought these environmental trends. This study focused on finding the right assessment and attitude to these environmental trends and proposed a new concept - green intellectual capital,(Al-Jubouri,2021) in accordance with these environmental trends for competitive advantages.

Thirdly: The practical aspect

1-Green Human Resources Management

The researcher derived the green human resources management scale of six elements of the Human Resources Management Scale for Corporate Social Responsibility (Shen and Benson, 2016) and the Green Intellectual Capital Component from the Hsiao et al,2014 scale. The elements of the sample were the hotel's adequate training to promote environmental management as a core regulatory value;

2-Environmental performance of hotels

The researcher built a seven-element hep scale based on inputs from Paillé et al. (year and page) Sample elements were described (environmental management within the hotel reduces purchases of non-renewable materials, chemicals and components) (in-hotel environmental management maintains water use) (and in-hotel environmental management has maintained energy use).

3-Data analysis

The researcher used two sub-samples (green and non-green hotel staff) and a combined sample for all analytical research processes. According to the formula (equation) for the lower sample size in the modeling of the common contrast-based structural equation (Westland,2010), the researcher calculated the sample size recommended at 130 employees. The researcher used structural equation modeling for partial micro-squares (PLS-SEM) that allowed a small sample to analyze the structural model and smart PLS version 3 was used to analyze the correct data. Specifically, in the first phase, the researcher produced three to four fragmented indicators of preliminary measurement elements based on previous studies (Liang et al., 2007; Little et al., 2002). In the second phase, the researcher discovered CMB in various ways proposed by Podsakoff,2003, calculating the average extracted variability (AVE), compound reliability (CR) and alpha kronbach transactions for each construction to examine the validity of the construction (compatible and discriminatory validity) and the reliability of the scale. In the last phase, the pls-SEM researcher conducted to verify the hypotheses put forward in this research.

4-Results

The common bias method in behavioral sciences

Collecting data from different sources is the most ideal research portal to avoid CMB. However, this entry has some drawbacks. First, the researchers must collect and archive the special information of the respondents (e.g. employee ID; name) to integrate binary data (Podsakoff et al., 2003) because forecasters and results are measured from different sources, each of which must link an individual response (i.e. employee) to a simultaneous response response measured by others (i.e. supervisor). Secondly, this application also reduces respondents' willingness to participate in surveys because they tend to feel that the researcher cannot guarantee anonymity. Not only to improve response rates but also to comply with identity confidentiality, the survey for this research did not adopt the method of different sources. However, the results may not be free of CMB effects because this research measured all variables of the same resources with self-management under a browser search design. However, the researcher applied procedural remedies to mitigate CMB by using several techniques to ensure that the defendants' identities were not disclosed and confidential; Furthermore, to discover a potential CMB, the researcher used three statistical techniques. First, in harman's single-factor test, the researcher conducted a major component analysis using the undirectional solution. The results show that they did not extract only four factors based on values (more than 1.0) But the general factor also represents 41% of the total variation of measurements. This result is the first indication that the fundamental variation in the common way was not at a serious level of research. Secondly, the researcher analyzed the PLS model using the underlying method factor (the so-called tag variable) that guarantees four elements of social desire. As reported in liang et al., 2007, the researcher designed the PLS chart so that each indicator has a first-class latent variable, first-class latent variables associated with each second-class structure, and then a mark variable directly associated with all underlying first-class variables. The results of the converted PLS model indicate that the primary CMB was not a major problem because the average method variation by tag variable was only ,3% (−0,078). $\leq \varphi \leq 0.059$), while the average contrast shown by the search structures was 65.8% (0,722 $\leq \varphi \leq$ 0.622). Third, the

researcher tested a complete overlapping linear relationship of a model PLS, the results indicate that the PLS model was CMB-free because all variance inflation factors (2,256 ≤ VIF ≤ 1.331) were lower than the standard values (3,2) proposed by Kock,2015). Based on the above results.

validity and reliability

Table 1 shows the results of reliability and convergence of metrics. Alpha Kronbach transactions were between 0,624 and 0,754 in the green hotel sample, and between 0,775 and 0,432 in the sample of non-green hotels. Similarly, building reliability values (CR) fluctuated between 0,765 and 0,653 in the hotel's green sample, and between 0,564 and 0,871 in the sample of non-green hotels. The results show a satisfactory level of internal consistency of metrics not only in the data collected but also in both green and non-green hotel settings. This research used the average contrast extracted (AVE) to test the converging validity. Ave values in green and non-green hotels and collected samples respectively were 0,689, 0,876 and 0,432 for GHRM; 0,545, 0,676 and 0.7 64 for ECO; 0,564, 0,500 and 0,600 for EEB; 0,700, 0,733 and 0,676 for HEP. This means that the underlying variables of this research have a high affinity validity because all AVEs were higher than the 0.30 standard recommended by Fornell and Larcke,1981). The researcher confirmed the validity of differentiation using two methods of comparing AVEs square root values with graded correlation coefficients and examining the heterogeneous ratio of associations (HTMT). Discriminatory validity occurs either when AVE square root values exceed corresponding correlations between combinations (Fornell and Larcker,1981) or when HTMT ratios are below the standard (Henseler et al., 2015). As listed in Table 1, AVEs square root values ranged from 0,689 to 0,878 in green hotels, from 0,676 to 0,787 in non-green hotels, and from 0,787 to 0,789 in the sample Combined, the corresponding correlations ranged from 0,120 to 0,789 in green hotels, from 0,567 to 0,907 in non-green hotels, and from 0,676 to 0,987 in the combined sample. Smaller AVEs square root was much higher than the highest link.

Table 1 Reliability Results

Sample	HEP	EEB	ECO	AVE GHRM	Reliability values CR	Alpha Kronbach
Green Hotels	0,700	0,564	0,545	0,689	0,765	0,624
	0,733	0,500	0,676	0,876	0,653	0,754
Non-green hotels	0,676	0,600	0,764	0,432	0,564	0,775
					0,871	**0,432**

Source: spss23 data

Six criteria for evaluating the structural model were proposed using PLS-SEM. In the first phase of evaluating the structural model, address the underlying overlapping linear relationship problems. Also, it is important to assess the importance and appropriateness of the structural model relationship by assessing the level of variation shown to the dependent variable (R2), the level of impact size (f2) and the predictive importance (Q2). It is also important to evaluate t values corresponding to track transactions using 130 samples. Through the above results we present results on our direct hypothalasts, and in support of the first forecast, GRC was found significantly and positively linked to green human resources management ($\beta = 0.208$, $t = 2.161$, $p < 0.031$), and in terms of impact size

(f2), GRC's positive impact on green human resources management can be considered minimal. Similarity was found with regard to the second GSC prediction of any significant relationship (β = 0.103, t = 1.186, p <0.236). For the third forecast statistical analysis revealed that there is a morally positive relationship between GHC and Green HRM (β = 0.274, t = 3.754, p <0.000), In terms of impact size (f2), they can be considered small. In the case of the fourth hypothesis, statistical analysis showed a positive moral relationship between EMP and Green HRM (β = 0.277, t = 3.589, p <0.000), and showed the magnitude of the effect (f2 = 0.100). Small effect. As shown in Table 2

Table 2 Results of Hypotheses

Hypotheses	OS/Beta	SM	T	P value	Resolution
H1: GRC -> Green HRM	0.208	0.193	2.161	0.031	important
H2: GSC -> Green HRM	0.103	0.114	1.186	0.236	It is not important.
H3: GHC -> Green HRM	0.274	0.274	3.754	0.000	important
H4: EMP -> Green HRM	0.277	0.279	3.589	0.000	important
OS: Original means; SM: Sample illustration					

Source: spss23 data

Furthermore, the Green HRM intermediate effect was found to be as important as value (β = 0.081, t = 1.975, p <0.049, LL = 0.0.0 012, UL = 0.168) where the p value is less than 0,005 are both positive and this means that zero (0) is not between them confirming the effect of mediation (Preacher and Hayes,2008). Similarly, the green HRM intermediate effect was found to be statistically significant as the value (β = 0.048, t = 2.102, p <0.036, LL = 0.014, UL = 0.100) as the p value is less than 0,005 and the results are both positive, which means that zero (0) is not between them, confirming the mediation effect. However, the Green HRM intermediate effect did not show a significant relationship as the value (β = 0.017, t = 0.469, p <0.639, LL = -0.0.0 057, UL = 0.086) as the p value is higher than 0,005 and the LL value is negative and UL is positive and this means zero (0) between LL and UL which confirms that there is no mediation effect. We also show the results mentioned in Table 3.

Table 3 Mediation Result (Indirect Effect)

Hypotheses	**OS (Beta)**	**LB**	**UB**	**T**	**P**	**Resolution**	**Intermediate variable**
H1: GRC -> EMP -> GreenHRM	0.081	0.012	0.168	1.975	0.049	important	**partial**
H2: GSC -> EMP -> GreenHRM	0.017	-0.057	0.086	0.469	0.639	It is not important.	**The intermediate variable is not important.**
H3: GHC -> EMP -> GreenHRM	**0.048**	**0.014**	**0.100**	**2.102**	**0.036**	**important**	**partial**

Source: spss23 data

Conclusion

Analysis of research data predicts that the practice of environmental management has a significant impact on the relationship between green human capital and green human resources management, green interconnection capital and green human resources management. Surprisingly, the practice of environmental management does not play any important intermediary role between green structural capital and green human resources management. In addition, green human capital and green bonding capital have a significant direct impact on green human resources management. However, green structural capital has no significant direct impact on green human resources management.

These findings suggest that developing countries need to adopt environmental management practices to take a synergistic step in obtaining green bonding capital and green human capital. Today's business landscape is very different from ever because of resource constraints, technological progress, emerging markets, environmental degradation and the challenges new organizations pose to traditional organizations. Increased environmental awareness has made the concept of greening a focal point for many organizations. Green drivers such as the green commitment to senior management and green intellectual capital are important for achieving a high level of environmental performance. In addition, green human resources management plays an intermediate role in linking these green impulses to the hotel's environmental performance.

The research contains some limitations that must be recognized when interpreting their results, and these restrictions indicate a number of things to investigate in the future. First, this research was conducted in a particular national context, the hospitality industry in Iraq; therefore, the results cannot extend to other industries or cultural contexts. The results should therefore be viewed with caution when circulating them. To validate the proposed model, future studies in other industries in other countries may test it. Secondly, we assume that all proposed relationships are one-way. The research therefore ignores the organization's ability to influence directly or indirectly. Feedback and learning may play a role in this complex process. It may therefore lead to an increased commitment of senior management to the environment. Third, the current research only ensures environmental performance as a result. Future studies may also explore the triple outcome of sustainability, i.e. economic, social and environmental performance.

Bibiliographie

1. *Barney, J. (1991). Firm resources and sustained competitive advantage. Journal of Management, 17(1), 99–120. https://doi.org/10.1177/014920639101700108*
2. *Chen, Y. S. (2008). The positive effect of green intellectual capital on competitive advantages of firms. Journal of Business Ethics, 77(3), 271–286. https://doi.org/ 10.1007/s10551-006-9349-1*
3. *fornell, C. (1982). A second generation of multivariate analysis: An overview. In C. Fornell (Ed.), A second generation of multivariate analysis (pp. 1–21). New York: Praeger Publishers.*
4. *Henseler, J., Ringle, C., & Sarstedt, M. (2015). A new criterion for assessing discriminant validity in variance-based structural equation modeling. Journal of the Academy of Marketing Science, 43(1), 115–135. https://doi.org/10.1007/s11747-014-0403-8*
5. *Preacher, K. J., & Hayes, A. F. (2008). Asymptotic and resampling strategies for assessing and comparing indirect effects in multiple mediator model. Behavior Research Methods, 40(3), 879–891. https://doi.org/10.3758/BRM.40.3.879.*
6. *Ragas, S. F. P., Tantay, F. M. A., Chua, L. J. C., & Sunio, C. M. C. (2017). Green lifestyle moderates GHRM's impact on job performance. International Journal of Productivity and Performance Management, 66(7), 857–872. https://doi.org/10.1108/IJPPM-04- 2016-0076*
7. *Ren, S., Tang, G., & Jackson, S. (2018). Green human resource management research in emergence: A review and future directions. Asia Pacific Journal of Management, 35 (3), 769–803. https://doi.org/10.1007/s10490-017-9532-1*
8. *Roos, R., & Roos, J. (1997). Measuring your company's intellectual performance. Long Range Planning, 30, 413–426. https://doi.org/10.1016/S0024-6301(97)90260-0*
9. *Alam Mohammad .N. Sudhaishna Khastoor. Rosima Bte Alias. Md Adnan Rahman,(2021), Does Environment Management Practice Play a Mediating Role between Green Intellectual Capitaland Green Human Resource Management?, This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License. DOI: https://doi.org/10.21203/rs.3.rs-443303/v1*
10. *Derkzen, M. L., Teeffelen, A. J., & Verburg, P. H. (2017). Green infrastructure for urban climate adaptation: How do residents' views on climate impacts and green infrastructure shape adaptation preferences? Landscape and Urban Planning Volume 157, 106-130.*
11. *Hsiao, T.-Y., Chuang, C.-M., Kuo, N.-W., Yu, S.M.-F., 2014. Establishing attributes of an environmental management system for green hotel evaluation. Int. J. Hosp. Manag. 36, 197–208. http://dx.doi.org/10.1016/j.ijhm.2013.09.005.*
12. *Podsakoff, P.M., MacKenzie, S.B., Lee, J.-Y., Podsakoff, N.P., 2003. Common method biases in behavioral research: a critical review of the literature and recommended remedies. J. Appl. Psychol. 88, 879–903. http://dx.doi.org/10.1037/0021-9010.88. 5.879.*
13. *Paillé, P., Chen, Y., Boiral, O., Jin, J., 2014. The impact of human resource management on environmental performance: an employee-level study. J. Bus. Ethics 121, 451–466. http://dx.doi.org/10.1007/s10551-013-1732-0.*
14. *Little, T.D., Cunningham, W.A., Shahar, G., Widaman, K.F., 2002. To parcel or not to parcel: exploring the question, weighing the merits. Struct. Equ. Model. Multidiscip. J. 9, 151–173. http://dx.doi.org/10.1207/S15328007SEM0902_1.*
15. *Villiers, C., & Sharmac, U. (2020). A critical reflection on the future of financial, intellectual capital, sustainability and integrated reporting. Critical Perspectives on Accounting Volume 70, 1-13.*
16. *Hickel, J., & Kallis, G. (2020). Original Articles Is Green Growth Possible? New Political Economy Volume 25, 2020 - Issue 4, 469-486.*

17. *Kamasak, R. (2017). The contribution of tangible and intangible resources, and capabilities to a firm's profitability and market performance. European Journal of Management and Business Economics, 26(2), 252–275. https://doi.org/10.1108/ EJMBE-07-2017-015*
18. *Al-Jubouri, A. A. N., Alabassi, M., & Mohammed, J. (2020). Role of Organizational Accountability in the Reduction of Social Loafing Behavior in the workplace: An Empirical Study in Al-Sadr General Hospital. Int J Psychosoc Rehabil, 24(07), 13.*
19. *AlJabouri, A. A., & Mohammed, S. J. (2020). The impact of marketing deception in the e-procurement decision/exploratory study of students of the Business Department at the Faculty of Administration and Economics at Iraqi universities. TANMIYAT AL-RAFIDAIN, 39(128), 129-149.*
20. *Al Jabouri, A. A. N., & Kadhum, S. A. (2021). Flying instruments and their impact on the national economy and the extent of their control (CTS guidelines model).*
21. *Al-Jubouri, A. A. N. (2020). The formal framework and strategic approach to HRM during the crisis: An applied research in Al-Najaf Al-Ashraf Clothes Factory.*
22. *Al Jabouri, A. A. N., & Al-Yasiri, N. H. (2022). Marketing religious tolerance and its role in peaceful coexistence between religions and its impact on the local economy is an applied study in Iraq. Ishtar Journal of Economics and Business Studies (IJEBS), 3(1), 1-14.*
23. *Al Jabouri, A. A. N., & Al-Yasiri, N. H. A. K. (2020). Viral Marketing and its Role in Making a Global Economic Crisis: COVID Virus as a Model.*
24. *Al-Jubouri, A. A. N. (2020). Museum marketing skills and how to use them to attract international tourists. Journal of El-Maqrizi for Economic and Financial Studies Volume, 4(2), 87-104.*
25. *Al-Jubouri, A. A. N., & Fleifal, A. A. (2020). The Influential Connection between Knowledge Hiding and Workplace Ostracism in Iraq.*
26. *Al Jabouri, A. A. N. The comparative role between commercial and Islamic banks in Iraq: Rafidain Commercial Bank, Tigris Bank and Islamic Euphrates-Case Studies.*
27. *Al Jabouri, A. A. N. The comparative role between commercial and Islamic banks in Iraq: Rafidain Commercial Bank. Tigris Bank and Islamic Euphrates-Case Studies.*
28. *Mohammeda, S. J., Al-Jubourib, A. A., & Abdulhasan, I. Toxic and Bullying Behaviour in the Workplace: The Relationship and Impact.*
29. *Al-Jubouri, A. A. N. The impact of banking marketing on Iraqi consumer behavior (a sample of Iraqi commercial bank employees).*
30. *Al-Jobori, A. A. N. (2019). Social media and its impact on hotel marketing strategy through proactive service (for a sample of tourist hotels in Baghdad). Adab Al-Kufa, 1(39).*
31. *Al-Jubouri, A. A. N. (2015). Employ the contracts of advanced financial options to build hedge portfolio-An Empirical Study in the Iraqi banking sector. Journal Of Babylon Center for Humanities Studies, 5(2).*
32. *Al-Jubouri, A. A., & Collage, B. I. Ethical marketing and its role in achieving cyber security for Zain Iraq Telecom employees through self-disclosure.*

The Role of Digital Technology in Stimulating Financial Inclusion

دور التكنولوجيا الرقمية في تحفيز الشمول المالي

Dr. Eman kadhim abbas

Wasit University College of Law

Abstract:

The study aims to show the impact of the use of financial digitization technology, which is represented by electronic payment methods (credit cards, electronic debt, and atm) on the reality of financial inclusion in Iraq. He outlined the importance of the digital transformation in banking by providing financial services. This has to do with the level of digestion and the volume of investment in the Iraqi economy. The researcher has reached the existence of a relationship and importance of digital technology in accelerating the process of electronic transformation and the size of financial inclusion and the absence of a financial and banking culture in the public

Key words: Financial inclusion. Digital technology. Electronic payment.

الملخص:

تهدف الدراسة الى بيان أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمية المالية والمتمثلة بوسائل الدفع الالكتروني (بطاقات الائتمان، والديون الالكتروني، والصراف الالكتروني) على واقع الشمول المالي في العراق. وبيان أهمية التحول الرقمي في العمل المصرفي المتمثل بتقديم الخدمات المالية. وعلاقة ذلك بمستوى التضخم وحجم الاستثمار في الاقتصاد العراقي. وقد توصل الباحث الى وجود علاقة واهمية للتكنولوجيا لرقمية في تسريع عملية التحول الالكتروني وحجم الشمول المالي وعدم وجود ثقافة مالية ومصرفية عند الجمهور. ومن جملة التوصيات زيادة الانفاق الاستثماري في مجال التكنولوجيا الحديثة إذا تعمل على تقليل الجهد والتكلفة والمخاطر المالية ونشر الوعي والثقافة المالية يعمل على تقليل مستوى التضخم في الأسواق

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي. التكنولوجيا الرقمية. الدفع الالكتروني.

Introduction :

The world has witnessed major revolutions and transitions in technology and a major shift in the field of financial and banking services, communications and the Internet, where digital transformations have played the role of intermediary between individuals and the government or between the client and the companies of finance and business. This has led to a significant development in financial services and a diversity of technological products that are outrageous about changing individual demand and moving towards digital financial transformation. This transformation has made the world a small region one of the pillars of innovation and technical progress, which has accelerated the process of financial inclusion at the global level, where innovation in the financial and banking sector has been a boom in financial systems at the global and Arab levels, represented by a package of financial services that include banking services, banking services, financial transformation, lending, insurance and digital currencies. Several studies have been submitted in this regard

The problem of research: - Due to the global importance of the process of northern inclusiveness and the trend of the world to digital transformation and the use of digital technology in the financial sector is the problem of research in answering the following question what is the role of financial technology in promoting the process of financial inclusion?

The importance of research: - Financial inclusion is one of the reasons for sustainable development and a key factor in stimulating economic growth, while benefiting from the role of financial technology in integrating all groups of society, especially those with limited and middle income and the women's segment, this will be a great incentive to provide resources, maximize wealth and promote the process of financial inclusion.

Research objectives: - The research aims to clarify the role and what digital technology is and to show its importance in promoting the role of financial inclusion

The research method: - The researcher used the inference in the study of what financial inclusion and financial technology is completed and used the inductive approach in demonstrating the role of technology in moving the wheel of financial inclusion at the global, Arab and local levels.

First: The concept of financial inclusion, its importance and its development

The term financial inclusion emerged when the cooperative movement emerged in India at the beginning of the 1990s, against non-institutional lending cases consisting of financial lenders that received high interest from peasants (Ezz, 2012), and then developed more broadly during the 1990s, a study by Leshon and Travette on financial services provided by a bank in south-east England, where one of its branches was closed and the population was unable to access banking services in 1993. In 1999, the term financial inclusion was used more broadly to identify challenges preventing people from accessing financial services (Abdullah, 2016), and then began to pay attention to financial inclusion in early 2000 in developing countries, if there were many international appeals by financial institutions and international organizations to highlight the policy of financial inclusion by expanding the diversity of banking

financial services to all segments of society. All kinds of financial services and the latest technology frameworks If the financial inclusion network, which organizes the membership of 94 countries represented by (119) financial institutions, is formed and the subject of financial inclusion is of great importance to the world, where many meetings and meetings were held represented at the Summit of Pittsburgh in September 2009, if the group of financial inclusion experts was established and then nine basic principles of financial inclusion were identified according to the recent digitization in 2010 at the Toronto Summit, In the same year, financial inclusion was formally recognized as one of the pillars of global development and this commitment was reinforced after a survey showed that more than 2 billion adults were excluded from financial services, and in 2013 the World Bank Group launched the Global Programme and utilized innovations to popularize public services in a variety of ways (Global, 2011).

The concept of financial inclusion

The definition of financial inclusion of researchers and their names differed, but it unites through substance and content, and the multiplicity of concepts by specialists in financial institutions, known as the access of individuals to all services in a soft way, also known as the access of individuals and small enterprises to all financial services (Bernie, 2019), and according to the World Bank definition of financial inclusion issued in 2014 in the Global Financial Development Report as the percentage of people or companies using financial services (Abdullah, 2016).

Financial inclusion is the ability of adult individuals to access a full range of high-quality and affordable financial services, including the poor, people with special needs, villages and rural areas) as defined by the Financial Inclusion Centre in Washington (The World Bank Group, 2014). According to the 2017 Joint Report of the International Monetary Fund (IMF) and the Advisory Group on The Help of the Poor, individuals and companies have access to a wide range of financial services. Meet their needs and suit their standard of living (Shanabi Surya, 2018). The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECO) and the International Financial Education Network (INFE) defined financial inclusion as "the process in which access to all official financial services and products is enhanced in time and appropriate costs. Finally, the Central Bank of Iraq defined financial inclusion in iraq's financial inclusion plan for the years (2020-2018) as "access to financial and banking services and products available to all individuals and at the most appropriate costs, contributing to financial and economic sustainability" (Iraqi Center, 2018). To promote a broader, broader definition and an internationally unified concept, the Global Financial Inclusion Alliance Financial Inclusion Group has identified a set of foundations to be provided in the Financial Inclusion Data Working Group, 2011.

1. Ensure unit measurement and comparability
2. Choose the most appropriate indicators that achieve financial inclusion policies
3. Rely on available data to save effort and cost
4. Balancing the supply and demand sides when addressing financial inclusion
5. Achieving financial inclusion varies from country to country because of the different factors affecting it, so flexibility must be provided in calculating the financial inclusion index in each country.

The importance of financial inclusion

The issue of financial inclusion is attracting the attention of many researchers, decision makers, policymakers and financial stakeholders in various sectors, and financial inclusion is a program or resource that meets many of the specific needs of individuals such as deductions, signatures, investments, many grants and financial opportunities, and the response to shocks and random and regular emergencies (Allen& Gale, 2012). Studies have shown that there are development benefits that financial inclusion can bring. Especially financial technology applications that provide financial services via mobile phones and payment cards (Demirgoch, 2017).

Financial inclusion targets

1. Achieving financial sustainability.
2. Establishing many financial institutions that provide low-cost financial services
3. Spreading cultural awareness of the benefits and benefits of digital-based financial services
4. Creates jobs and jobs for the unemployed
5. Helps people save their money and are able to achieve savings and form.
6. Remove barriers to supply and demand for digital financial services and products.

Challenges and constraints

Despite the support of international financial institutions for expanding financial coverage and developing special strategies, there are obstacles to the spread of financial coverage in such a way that the vast majority of individuals can benefit from all available financial services. Among these constraints are:

1. Supply side challenges for the number of institutions providing financial services in poor areas with poor infrastructure and technology required promoting financial and service realities and the weakness of the private sector in providing services at the lowest cost, the cost is often high and financial institutios are poorly aware of the importance of financial inclusion (camara, 2014).
2. Demand side challenges one of the most important challenges is not to save by the public and this increases the rate of inflation, and the proportion of the population below the poverty line directly affects the breadth and spread of financial coverage. So there is an inverse relationship between increased poverty rates and the size of financial coverage, on the other hand, different wage levels between the private sector and the public sector, which has made many workers financially excluded (Rajab, 2018).
3. Legal challenges of the lack of explicit laws and legislation that protect customers and are limited to the existence of instructions only.
4. The risks of identifying the customer.
5. Lack of regulatory and supervisory environment.

Secondly: Financial inclusion policies

Interest and pursuit of financial inclusion did not appear after the 2008 global crisis, but the awareness of regulatory institutions to achieve financial inclusion increased in the wake of this crisis, until this was evident in their commitment to implement policies to promote and facilitate access to financial services for individuals and all segments of society, including the financially excluded.

These institutions have motivated service providers to innovate, introduce modern technologies, diversify their services and sustain whenever they reduce cost and ensure that services reach low-income groups. Because of a gap in legal and regulatory legislation, financial institutions have worked to pass legislation that guarantees justice, transparency and consumer protection for these services (Haning&Janson, 2010). Six financial inclusion policies can be identified, four of which ensure that financially excluded groups have access to financial services and others that enable the expansion and spread of financial inclusion.

1-Banking Agency: -
A contract between the agent and the client has proved to be a great success between the banks and non-bank pos if to achieve the goal of financial inclusion must be expanded by point of sale and not limited to bank branches, so that supermarkets, post offices and libraries become agents of banks and financial coverage as well.
2-Pay through the mobile wallet: -
The mobile wallet means mobile communication devices, which have become a tool for storage and conversion and have had the greatest impact in third world countries and countries with traditional infrastructure and contributed significantly to the spread of financial services (Arab Monetary Fund, 2013).
3-Diversity and multiplicity of financial services
If technology opens the way for decision makers to make policies and plans for crisis management and licensing risks (Haning&Janson, 2010).
4.The significant expansion of electronic services in the introduction of many innovative financial offers that contain a high risk ratio may be outside the consumer's awareness and capabilities to make the right decision according to the foundations studied, so organizations should be aware of the need of the consumer and design the offers and products in line with his need and potential (Al Hashal, 2015).
5-Customer Identity Policy
He answers that the financial identity is characterized by controls, for example, by the customer's passport or personal status card, which ensures that there is no problem with remittances made by financial service providers.
6-The policy of adapting government banks is often the only institutions in rural areas and villages, so they must play a role in promoting savings, investment and access to financial services (Haning&Janson, 2010).

Thirdly: Financial Technology

Technological development is one of the most important pillars in the progress of the financial, banking and telecommunications sector, where Booz recently directed the vast majority of customers to use the latest digital applications and use smart solutions in their transactions. Financial technology has the ability to bring about real changes in the structure of financial services by making financial services delivered transparently and in faster, less expensive and safer ways (Bank, 2018), and digital transformation under new technology and innovations is an urgent necessity to keep pace with electronic development, transformation of traditional services, reduce mistakes, cost and separate citizens from service providers by moving to digital services to reduce corruption, bribery and rationalization of spending (Hazel, 2021). Despite the support of international institutions for the digitization of public finances, this change and

development is swinging between acceptances and waiting because of the concerns shown by the owners of financial institutions to the modernity of starch. According to the latest international reports, the report of the Swiss company KPMG in 2018, in which it showed the volume of international investment by startups reached $111.8 billion and trade transactions increased to about 2196 the proportions of digital users were estimated at 64% for 2018 according to the following schedule:

Table 1 Technology Utilization Rate in the World 2018

State	%	State	%
China	66	Chilean	87
India	64	Brazil	87
Russia	63	Germany	82
South Africa	63	Sweden	82
Colombia	63	New zealand	80
El, Boru	59	Australia	76
Netherlands	56	Spain	76
Mexico	51	Italy	72
Erlemda	50	Canada	71
Britain	46	United States	71
Argentine	42	Belgium	67
Hot Kong	35	France	67
Singapore	34	Japan	67
South Korea	64%	World average	67

Source: Ey Building a better working world, Ey Global Fintech Adoption Index 2019, P 07.

The concept of digital technology

Many definitions of financial technology have been identified by some as technical financial innovation, which in turn generates new innovation in business programs or application models, processes and products. (Schindler, 2017)

If financial technology is an important part of the overlap of the financial services and digital sectors with everything that would enhance the delivery of services and products in modern technical ways, financial technology is known as the industry of higher quality financial systems through companies that use technology. (Giodana, 2018)

It is therefore a term that combines financial knowledge with technological development in the provision of financial services and the efficiency of institutional performance.

Areas of technology

Technology is a new way and method in the financial sector and has a great impact due to its ease of dealing, transparency, higher quality and faster operations. Achieving better financial coverage and reducing the cost of services and the desire of traditional institutions to shift towards the use of modern digitization is to take advantage of the efficiency of services provided by financial technology companies as well as to maintain their lack of presence in the financial markets (Wahiba, 2019).

Banking

Technology was not welcome as it was seen as a threat to companies and financial institutions as it breaks into many areas and increases customer demand, so the banking sector responded to this development and has been dealt with in many areas.

1. Fund a person through a customer database that includes elements of spending, savings and tax obligations
2. These payments are manifested by the processes through which the values of the world are processed, represented by cryptocurrencies, block chains and conversion platforms.

Insurance

Technology has contributed to the advancement of the insurance sector in various stages, including:

1. Products that use innovation and artificial intelligence and provide technical solutions using data analysis.
2. Digital distribution platforms

Assets Regulation

This process is manifested by managing investments for individuals, providing services through digital platforms and offerings that use calculations through automated consultants that compensate for the presence of the traditional consultant as well as by using artificial intelligence that manages customer portfolios (Wahiba, 2019).

Stages of the development of financial technology: -

Phase 1

1-The stage of ideas as most startups are still in the process of building models and dealing with laws to win customers. At this stage, the first transoceanic cable was extended and the first electronic propulsion device was created for 1866-1967.

2-The second phase of the establishment and processing phase after the gain of customers in the first phase developed a strategy to deal with the relevant entities and institutions.

3-he advanced access phase where the focus was on concluding major deals with high value companies, and this stage extended today after 2008, after the global financial crisis if it directly affected the emergence of many startups that competed with companies and banks in the provision of financial services.

Advantages of Financial Technology

1. Offers iron skills, freshness and innovative methods
2. A tool used to achieve the desired goals of financial institutions
3. Give more security to customers and customers
4. Change from management form to better (Qadir, 2013)
5. Less expensive if there is many expenses, especially in transfers
6. Save time and effort in financial and banking operations

7. Globalization of the economy between the world and the Arab region and taking advantage of the West's experiences in the field of applications.

The role of technology in promoting financial inclusion

Clear and tangible progress has been made in expanding global financial coverage, with the number of individuals with an account in financial institutions rising by about 700 million between 2014 and 2011

However, the gap in the disparity between males and females is still clear if it reaches 7% globally and arab 9%, and the international community has given great importance to digital finance in accelerating the achievement of the Sustainable Development Goals if the report of the Special Adviser to the Secretary-General for Comprehensive Finance issued 2018 entitled (Technology, Innovation and Progress) focused on the importance of modern innovations and technologies in supporting and accelerating the wheel of comprehensive financing and called for the process of financial inclusion to be considered a necessity and work to allocate funding for the construction of infrastructure for the digital sector and to issue Laws to win the trust of citizens and ensure that everyone uses digital financial services safely and reliably (World Bank, 2014). The Global Financial Inclusion Initiative was launched globally in 2017 and is a short-term (three-year) initiative between the World Bank Group, the Payments and Infrastructure Committee for the Global Market and the International Federation. To promote financial inclusion and intensify technical efforts and innovations in the financial sector.

Regionally, the Arab world has seen somewhat marked progress since 2011, but it still registers low rates compared to the world, and only the 2017 Global Financial Inclusion Index database report, with only about 37% of adult individuals with financial accounts on the world record register registering about 68.8%, and the gap between males, females, villages, cities, low-income groups and high income groups remains very clear and influential in these ratios. Many women continue to suffer financial exclusion in terms of financial, banking and finance transactions.

The report of the Federation of Arab Banks explained the reality of financial inclusion in Arab countries and the role of digital technology issued in 2019 the importance of technical development and digital solutions that will raise the level of financial inclusion through payments through telecommunications devices, the Internet and social media applications, and the report indicates that the proportion of adults who made digital payment blinds increased from 20% in 2014 to 26% in 2017 (Economic and Social Commission for West Asia, 2019) The report showed that the Gulf countries are the most influential in these ratios due to the use of throwing technology and the high levels of income, stability and safety witnessed by these countries. Widespread demand from Gulf banks and financial institutions to introduce digitization of the field of finance and business. As for the locality, given the importance of financial inclusion as one of the most important causes of economic growth and a real driver of the wheel of sustainable development, the Central Bank of Iraq has taken several measures to enhance financial coverage, including the localization of salaries approximately (2076) spending unit and 867589-government employee in 2020. The Central Bank has launched several initiatives, including the National Pension Authority, which provides

for the continued settlement of salaries after retirement, and the Central Bank has granted three companies to work as a service provider. Strategic Plan for Duration - 2016-2020.

Conclusion

1.Technology plays a major role in the global economy through new and rapidly spreading innovations and applications.

2. Financial inclusion is the main driver of the growth process by achieving financial stability achieved by enhancing access to financial services to all the secrets of society.

3. Accelerating the process of digital financial transformation in Iraq has become a necessity for sustainable development and benefiting from the experiences of digital technology adopters

4. The weakness of the culture of society using financial technology has led to the delay of financial inclusion processes in the Arab world except some countries such as the Gulf countries.

5. The modernity of the telecommunications and digital technologies sector in Iraq and the lack of a culture of society all this contributed to the low levels of spread of financial inclusion processes.

6.Most banks, companies and banks are concentrated in large cities and their small or non-existent in small villages or rural areas, especially in the Arab and local countries, and this prevents the access of financial services to all segments of society,

7. Weakness or lack of the role of insurance companies or the control of a public company in this sector Arab and local

Recommendations

1. Raising awareness among groups that continue to question the importance of financial technology.

2. Update and enact laws and legislation that will preserve the rights of customers.

3. Addressing the gap between females, males, cities, villages, low-income groups and high-income groups.

4. Providing digital integration infrastructure and ecosystems suitable for digital transformation.

5. Concluding agreements between locally, Arably and internationally to benefit from the experiences of technologically advanced countries.

6. Adopt an annual plan for financial inclusion and auditors at the end of each year, diagnose, and address pros and cons.

7. Benefit from the expertise of students, researchers and staff seeking outside the country in the field of digital technology.

8. Encourage employees in banks, banks, payment channels and centers to develop their technical skills.

9. Updating legislation and laws that would protect individual customers and this would increase the community's demand for digital financial services.

Bibiliographie

1. *Kader 2013 Requirements for establishing banking technology in support of artificial intelligence in Algerian banks academic for social and human studies, p. 24*
2. *yman Zeid, Amina Boudra, Islamic Financial Technology Need to Innovate The Experience of the Three Banks, Journal of Ijtihad for Legal and Economic Studies, Volume 7, Issue 3,*
3. *Ibrahim Noureddine, 2017, Role of Information and Technology Associated with Conversion, Banking Magazine, Issue 85, Sudan, p6*
4. *Ibtihaj Ismail, Fayha Abdullah, Financial Technology as one of the strategies of the banking sector in the phase of the Pandemic Of Covid 19, Journal of Accounting and Financial Studies, Third International Conference and The Fourth Silt,*
5. *Annual Report of the Strategic Plan 2020, Iraqi Central Bank*
6. *Bernie, Abei, 2019, Financial Inclusion in Arab Countries, Efforts, Policies and Experiences, Abu Dhabi, IMF*
7. *Hassanein Mohammed Badr Ajour, The Role of Financial Inclusion at National Banks in Social Responsibility Investigation, Masner Letter, Islamic University, 2017, p. 24*
8. *Jalaluddin Bin Rajab, calculating the financial inclusion composite index and estimating the relationship between financial inclusion and GDP in the Arab countries. International Monetary Fund, 2018 Abu Dhabi*
9. *Mohammed Yusuf Al-Hashal, Bank Clients Protection Guide, Central Bank, Circular (2015/bb2) p. 20*
10. *IMF, mobile payment systems. Dimensions and required rules, 2015, p. 3 Financial Inclusion Mechanisms for Access to Services, Studies, Research and Reports, Issue 422, Arab Banking Union http://uabonlioe.org*
11. *Technology for Development in the Arab Region 2019, United Nations, Beirut, p. 70*
12. *Samir Abdullah and others, Malabi Inclusion in Palestine, Institute for Economic Policy Research, 2016,*
13. *Nahla Abu Al-Ezz, Following the application of financial digital technology to financial inclusion in the banking sector Cairo University, Al Rasat College, Journal of Politics and Economics, Issue 10, 2012, p. 346*
14. *ARNER,D,W,BUCKLEY.RP,&ZETASCHED*A 2018 ,fintech for fintnical inclousion,a,framework for digital financial.UWSW p18*
15. *CAMARA N.X,PEAN and D.teasta FACTOR S THAT MATTER FORFINANCIAL INCLUSION 2014.p15-16*
16. *John Schindler,fintech and financial innovation Drives and depth ,finace and ecomomics discussion series 7 sep 2017 ,p2 . https://PAPERS.SSRN.COM*
17. *Haning A and Janson S.finanaical rport and financial stability .current policy issues ,the world bank 2010.*
18. *Global findex data base 2017 https://www.albankaldawili.org.*
19. *Marco Godana 'fintech sector ;business model anelysis in the mobile payment area ;mater thesis april 2018 p14 . https://webthesis.biblio.it*
20. *https://www.Glob.patnership for financial.*

Un engagement fort en RSE : Une contribution à la performance globale de l'entreprise

التزام قوي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات: مساهمة في الأداء العام للشركة

Hind HAMMOUCH, Docteur-chercheur, Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales (FSJES) de Fès, Laboratoire des Etudes et Recherche en Management des Organisations et des Territoires (ERMOT), Maroc.

Mohamed HEMMI, Enseignant-chercheur, Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales (FSJES) de Fès, Laboratoire des Etudes et Recherche en Management des Organisations et des Territoires (ERMOT), Maroc.

Résumé:

Au tournant du 21ème siècle, le récent concept de la Responsabilité Sociétale des Entreprises, marque de son empreinte les diverses méthodes de gestion des entreprises. Considérée majoritairement comme une valeur ajoutée du point de l'efficience et de l'efficacité des gouvernances et performances, la RSE constitue d'ores et déjà un levier non négligeable. Conscientes des conséquences néfastes accrues induites par le management traditionnel orienté exclusivement vers l'économique et le lucratif, les entreprises doublent leur insistance sur le respect des normes managériales véhiculées par le concept de la RSE et qui vise à réduire les impacts pervers de leurs diverses activités sur l'environnement et la société globale, tout en n'excluant point leur essor financier et économique. Ce challenge s'avère crucial dans le cadre d'une tendance internationale à devenir de plus en plus éthique dans le domaine de la gestion des entreprises. Investir donc dans la RSE influera certes positivement la performance globale de l'entreprise.

Mots clés : Développement durable, RSE, performance, performance financière, performance globale.

الملخص:

في مطلع القرن الحادي والعشرين، ترك المفهوم الحديث للمسؤولية الاجتماعية للشركات بصماته على الأساليب المختلفة لإدارة الأعمال. وتعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات قيمة مضافة من حيث كفاءة وفعالية الحوكمة والأداء. إدراكًا منها للعواقب الضارة المتزايدة التي تسببها الإدارة التقليدية الموجهة حصريًا نحو الاقتصاد والربح، تضاعف الشركات إصرارها على الامتثال للمعايير الإدارية التي ينقلها مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات والتي تهدف إلى تقليل الآثار الضارة لأنشطتها المختلفة على البيئة والمجتمع مع عدم استبعاد الربح المادي. هذا التحدي حاسم في سياق الاتجاه الدولي ليصبح أكثر أخلاقية في مجال إدارة الأعمال. من المؤكد اذن، أن الاستثمار في المسؤولية الاجتماعية للشركات من شأنه أن يؤثر بشكل إيجابي على الأداء العام للشركة.
الكلمات المفتاحية:

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية للشركات، الأداء، الأداء المالي، الأداء العام.

Introduction :

Effective working of capital management includes designing and managing the present assets and the present responsibility in the approach that prevents the risk inability to meet the term liabilities on the one hand, to prevent the immoderate investment on to the assets on the other. The capital management is crucial for economical decisions in the industry area. Better management of working capital raises the industry value while working capital management is fundamental to the industry because it measures time investments and increases the expectations of a firm (Abbasali & Emamgholipourarchi, 2012).

Parler du développement durable et de la Responsabilité Sociétale des Entreprises dans une ère où le monde connait des problématiques financières, économiques, interventionnismes étatiques, ...etc., pourrait sembler au premier abord, en décalage total avec son temps. Paradoxalement, le développement durable n'a jamais eu une aussi grande importance sur la scène médiatique et politique. On lui confère le potentiel d'être le seul, capable de sortir le monde entier de cette crise économique.

Sa Majesté le Roi Mohammed VI a souligné que « Les questions du développement durable constituent un défi majeur, que le monde doit aujourd'hui relever, mettant en garde contre les risques qui guettent la planète, et particulièrement les pays les plus fragiles ». Notant que les questions urgentes liées à l'environnement ont des répercussions négatives qui résistent à toutes les frontières politiques ou géographiques. Par ailleurs, en inscrivant le droit à l'environnement dans sa constitution, le Maroc a franchi un nouveau cap qui vient raffermir encore son engagement déterminé en la matière, a dit le Souverain, soulignant que le Maroc concourt activement à la mise en œuvre diligente des objectifs du développement durable des Nations Unies, à l'horizon 2030. L'enjeu étant de susciter une prise de conscience accrue des enjeux sociétaux et de développement, actuels et futurs, et d'identifier les meilleurs moyens d'y faire face, en termes de gouvernance, de sciences, de technologies et de renforcement des compétences.

C'est ainsi que la prise en conscience accrue des enjeux environnementaux et sociaux, la RSE qui vise à limiter les impacts négatifs de l'activité d'une entreprise sur l'environnement tout en permettant son développement économique, est devenue un enjeu incontournable. D'ailleurs, les investisseurs s'intéressent de plus en plus à l'attitude « éthique » des entreprises. En témoigne le nombre croissant d'agences de notation « extra-financière » comme CoreRatings, Eiris ou encore le cabinet français Innovest, et la quantité de produits financiers labellisés ISR (investissement socialement responsable) proposés par les banques. Les entreprises doivent ainsi se montrer prudentes car l'image qu'elle véhicule a un impact notoire sur leur notation.

Contraintes de dépasser les simples effets d'annonce marketing, celles qui intègrent la RSE dans leur ADN bénéficient, en dépit des investissements et de la réorganisation qu'elle nécessite, de nombreux avantages compétitifs.

L'introduction de la RSE a donc modifié le rôle de l'entreprise qui s'est progressivement élargi : La mission de l'entreprise ne se limite plus seulement à

l'atteinte d'objectifs financiers à court ou à moyen terme pour satisfaire ses actionnaires mais elle inclut également aujourd'hui des préoccupations sociétales qui visent à promouvoir la durabilité de l'entreprise et de son environnement à plus long terme.

Parallèlement à cette évolution du rôle de l'entreprise dans la société, le concept de performance de l'entreprise s'est modifié : la vision traditionnelle de la performance qui se limite à une vision financière à court terme de l'entreprise est progressivement remplacée par une vision plus large et plus globale de la performance1, c'est-à-dire incluant l'atteinte non plus uniquement des objectifs économiques de l'entreprise mais d'autres catégories d'objectifs du développement durable (économiques, sociaux et environnementaux).

Dès lors, les entreprises doivent mesurer leurs progrès à partir d'une performance plus globale incluant, en dehors de la dimension économique, des dimensions sociales et environnementales. Une telle assertion génère un questionnement fédérateur : **Comment favoriser l'intégration de l'environnement dans les orientations stratégiques de l'entreprise ? Autrement dit, Que recouvre la notion de la RSE au sein des entreprises et comment peut-elle contribuer à la performance globale ?**

Nous serons donc amenés, au cours de cet humble travail, de passer en revue les principales contributions montrant le passage du développement durable à la performance globale, en passant bien évidemment par la notion de la responsabilité sociétale des entreprises.

1. Nouvelle donne du management : Développement Durable

Le développement durable représente la solution la plus appropriée pour faire face aux mutations radicales de notre planète sur le plan économique, social et environnemental et ce, en partant de l'approche globale qu'il implique et de ses finalités majeures; la préservation de la nature, l'équité sociale et la prospérité économique.

1.1. Fondements historiques du concept du Développement Durable

Le concept développement durable a été employé pour la première fois dès 1980 et ce dans le cadre de la « Stratégie Mondiale de la Conservation » qui a été organisée par le Programme des Nations Unies pour l'Environnement (PNUD) et l'Union Internationale pour la Conservation de la Nature et de ses ressources (UICN).

Suite à la publication du rapport de Brundtland en 1987, le concept de développement durable commence à se répandre et à être diffusé et ce, en recueillant dans l'ensemble, une réception plutôt positive dans le monde entier. À ce propos, Boutaud et Gondran (2009) ajoutent que même si les points de vue sont opposés, les membres de la commission Brundtland avaient tout faits pour avoir un résultat consensuel pour le contenu du rapport. Ce rapport intitulé « Notre avenir à tous » présente une définition du concept de développement durable, considéré comme étant la plus universelle et la plus répandue.

1Reynaud.E, Développement durable et entreprise : vers une relation symbiotique, Journée AIMS, Atelier développement durable, ESSCA Angers 2003, PP : 1-15.

Cinq ans plus tard, les travaux de la Commission Brundtland aboutissent à un deuxième « Sommet de la Terre », organisé en 1992 par les Nations Unies sur l'Environnement et le Développement à Rio de Janeiro. Cette deuxième conférence environnementale renforce l'idée de respecter les objectifs primordiaux énoncés par le rapport de 1987 et de mettre en évidence le concept de la durabilité qui est au centre de la nouvelle politique de développement qui en découle.

Cette nouvelle approche de la durabilité, indissociable du concept de développement durable, met davantage l'action sur les aspects sociétaux et humains que sur les aspects économiques1.

Au cours de la même année, 150 pays ont adopté le célèbre Agenda 21, sous l'égide du Programme d'Action pour le 21ème siècle. Cet agenda définit plutôt les grandes directives de la nouvelle politique de la croissance durable en assurant une vie économiquement viable et socialement vivable.

En 1997, le sommet de Kyoto a eu lieu. Dès cette date, le monde économique a commencé à parler de systèmes de quotas de permis d'émission, dont les domaines d'application portent sur les activités économiques réputées polluantes (industries polluantes) où il s'est avéré nécessaire de réduire les émissions de gaz à effet de serre, et ce à faible coût.

Par la suite, des efforts ont été consentis pour organiser le sommet mondial du développement durable qui s'est tenu à Johannesburg en 2002. Parmi les résultats de cette rencontre, on cite le partenariat et, surtout, la coopération effective entre les membres de la communauté internationale, adoptée lors de ce sommet. L'objectif de cette coopération entre les États, les institutions privées et publiques, les organismes non gouvernementaux, les chercheurs et toute personne de la société civile se résume dans la recherche de l'équilibre planétaire.

En 2005, le Protocole de Kyoto a entré en vigueur, son objectif est de lutter contre le réchauffement climatique et réduire des émissions de GES (la vapeur d'eau (H2O), le dioxyde de carbone (CO2), le méthane (CH4), le protoxyde d'azote (N2O), l'ozone (O3), les hydro chlorofluorocarbures (HCFC-22), les chlorofluorocarbures (CFC) ; le tétrafluorure de carbone (CF4) et l'hexafluorure de soufre (SF6)).

Dès lors, le monde économique subit une pression sociétale qui l'amène, à tenir compte des préoccupations autres que la satisfaction des actionnaires. En somme, le concept de développement durable répondait de plus en plus à des valeurs universelles (l'équité entre les générations, la responsabilité sociétale, la durabilité écologique, le principe de précaution, etc.) et prenait, en considération, tous les domaines de la vie en société, en allant du national à l'international, du réduit à l'intégral et du limité au global. Suivant un parcours évolutif, ce concept devenu progressivement une réalité inévitable

1 Boiral O., & Croteau G., (2004), « Du développement durable à l'entreprise durable, ou l'effet Tour Babel », Les presses de l'Université Laval, Québec, p :259.

exige de nouveaux choix de développement, de nouvelles approches, ainsi que des nouvelles réactions et attitudes plus responsables.

Suite à ces considérations, de multiples notions de développement durable apparaissent, qui divergent entre elles-mêmes. Ces divergences contribuent essentiellement à générer une complémentarité et un enrichissement et ce, afin d'attirer l'attention autour des nouvelles nécessités sociétales.

1.2. Définition du concept du Développement Durable

Le développement durable est un concept qualifié de caméléon, qui s'adapte et change d'apparence en fonction du contexte dans lequel il est développé. Il a fait l'objet de multiples définitions. Il est nécessaire de se référer à la célèbre définition citée dans le rapport Brundtland (1987) qui considère le développement durable comme un « Développement qui répond aux besoins du présent sans compromettre la capacité des générations futures de répondre aux leurs ». Cette définition a connu plusieurs extensions et enrichissements et a donné naissance à plusieurs autres définitions.

Pour cette raison, il est difficile de procéder à une revue exhaustive de l'ensemble de ces définitions et ce, au vu du caractère polymorphe du concept.

Le concept de développement durable renferme l'obligation adressée aux générations actuelles d'assurer non seulement les conditions meilleures de vivre en bon état sans négliger les besoins des générations futures. On parle ainsi de l'équité intergénérationnelle. On souligne la nécessité de tenir compte des besoins des générations ascendantes tout en assumant nos responsabilités à l'égard de nos descendants.

Barbier (1987) révèle que le développement durable est le premier objectif à cibler pour réduire la pauvreté absolue du monde et ce en réduisant au minimum l'épuisement des ressources, la dégradation environnementale, la rupture culturelle et l'instabilité sociale.

Ainsi, Daly (2002) insiste sur l'importance d'assurer les conditions favorables pour la survie de l'Humanité, tout en critiquant l'idéologie de la croissance. Il soutient que, si le rythme actuel de consommation était adopté par les générations futures, cela pourrait entrainer une destruction des ressources naturelles. En effet, par sa vision, il insistait sur la nécessité de changer la façon de vivre pour que la terre soit viable et vivable.

Dans ce contexte, André et al. (2003) suggèrent que la stratégie du développement durable doit harmoniser les décisions économiques, environnementales et sociales. Selon ces auteurs, le développement durable ne suppose donc ni conflit insurmontable ni arbitrage, mais, de préférence, des réaménagements et une conciliation inévitable entre les différents leviers.

En effet, en se basant sur ce qui précède, on résume l'ensemble de ces définitions par la présentation du fameux schéma présenté par le mathématicien britannique J. Venn, qui configure dans ce diagramme portant son nom, diagramme de Venn, les différents objectifs du développement durable qui sont la vivabilité, la viabilité et l'équité.

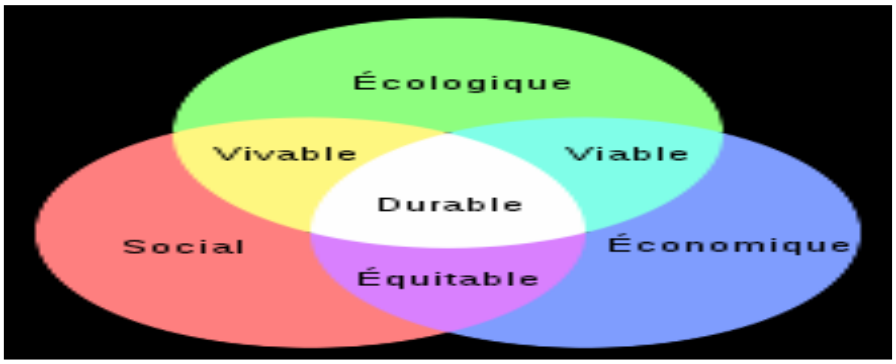

Figure 1 : Les objectifs du développement durable[1].

L'ensemble de ces réflexions sur le concept du développement durable montrent la richesse de ce concept, comme étant un concept glouton qui constitue une démarche affranchie d'une réorientation des approches socio-économiques indissociables qui visent un compromis entre l'efficacité de la croissance économique, de la cohésion intra et intergénérationnelle et de la soutenabilité écologique2.

2. Intégration du développement durable au sein de l'entreprise : La responsabilité sociétale des entreprises

Suite aux développements conceptuels qui ont été exposés précédemment, on peut affirmer que la responsabilité sociétale des entreprises (RSE) apparaît comme la stratégie managériale, définie, au niveau de l'entreprise, en liaison avec les problématiques du développement durable. Cette affirmation a été exprimée également par l'Union Européenne, dans le cadre du Sommet de Göteborg en Suède en 2001, où la RSE est définie comme « Le moyen par lequel les entreprises pourraient contribuer au développement durable des États de l'Union ».

2.1.Evolution historique de la Responsabilité Sociétale des Entreprises

Il est difficile de donner une date exacte à la genèse de la RSE dans la littérature. Les frontières étroites qui existent entre cette notion et des concepts voisins - la morale, l'éthique ou la déontologie- compliquent davantage toute tentative d'opter pour une période précise de sa genèse, et même de sa définition. La définition même du concept a évolué au cours des différentes périodes. Gond et Mullenbach3 expliquent, que « le concept s'est construit progressivement, passant par une catégorisation des responsabilités puis par une interrogation sur la manière d'agir ». Dans ce qui suit, nous allons retracer succinctement les différentes étapes de la genèse de ce concept.

1 Extrait du rapport développement durable (2003) d'Hydro-Quebec. www.hydroquebec.com, consulté le 25.12.202 I.

2 De Villers J., & Reniers J-M., (2000), « *Élaboration d'un set d'indicateurs pour le développement durable des transports en Belgique, Première partie : Approche conceptuelle et méthodologique pour l'élaboration du set d'indicateurs* », Centre d'Etudes Economiques et Sociales de l'Environnement (CEESE), ULB, Services du Premier Ministre, SSTC.

3 Gond J.P. , Mullenbach A. (2004), « Les fondements théoriques de la responsabilité sociétale de l'entreprise » , Revue des Sciences de Gestion, p: 93.

➢ Les premières réflexions portant sur la RSE : les travaux de Bowen (1953)

L'ouvrage de Bowen1 (1953) été le premier construit théorique de la notion de la RSE. Bowen pensait que les grandes compagnies américaines étaient au centre de la vie politique et sociale, et que leur comportement influençait largement la vie des citoyens sur plusieurs aspects. La vision de Bowen était que les firmes avaient une responsabilité à l'égard de la nation qui allait au-delà des simples responsabilités économique, légale ou contractuelle. Il définissait ainsi la RSE : « la RSE renvoie à l'obligation des hommes d'affaires, de mettre en œuvre les politiques, de prendre des décisions et de suivre des lignes de conduite qui répondent aux objectifs et aux valeurs considérées comme désirables par notre société ».

➢ Le développement d'un corps de doctrine : les années 1960-1970

Un des premiers auteurs, et des plus prolifiques concernant les définitions de la RSE, est Keith Davis (1966). Selon Davis, « Chaque firme devrait prendre part à la politique, au bien-être de la communauté, à l'éducation, au « bonheur » de ses employés, etc ».

Ainsi, dans la vision de Davis, l'organisation doit agir d'une manière « juste », comme tout citoyen doit le faire. Il propose en 1966, en collaboration avec Blomstrom la définition suivante de la RSE : « la RSE réfère à l'obligation des dirigeants de considérer les effets de leurs actions sur le système social (ou sociétal) dans son ensemble. Ces dirigeants appliquent la RSE lorsqu'ils considèrent que les actions de la firme risquent d'affecter les intérêts des autres personnes. Ainsi, ils doivent regarder au-delà des intérêts économiques et techniques de leur firme ».

Harold Johnson (1971), à l'instar de Davis, qualifie la RSE de « poursuite d'objectifs socioéconomiques à travers l'élaboration de normes sociales particulières permettant au monde des affaires de répondre à des situations particulières ».

Nous ne pouvons pas évoquer les travaux sur la RSE durant cette période sans rappeler les recherches de Carroll (1979) qui l'ont conduit à publier un article fondateur à l'Academy of Management Review : « A Three-Dimensional Conceptual Model of Corporate Social Performance ». A travers cet article, Carroll propose une nouvelle définition de la RSE qu'il liera avec la notion de performance sociétale des entreprises. Comme il l'affirme lui-même, sa définition tente d'élargir les champs d'application de la RSE : « la RSE couvre les attentes économiques, légales, éthiques et discrétionnaires de la société à un instant donné ».

➢ La prolifération des recherches et les extensions du concept : les années 1980-1990

La recherche sur la RSE s'est considérablement élargie et enrichie au cours de ces deux décennies. Élargie, dans le sens où la RSE a donné naissance à plusieurs concepts nouveaux et innovateurs : la performance sociétale, la sensibilité sociétale (responsiveness), les politiques publiques des organisations, l'éthique des affaires et à

1 Bowen H.R., (1953), «Social Responsibilities of the Businessman», Harpet & Roz.

un degré moindre, la théorie des parties prenantes. Enrichie, dans le sens où la RSE inclut, désormais, tous ces concepts simultanément.

Les principaux travaux durant cette période ont concerné la notion de performance sociétale des entreprises, et qui ne cesse, jusqu'aujourd'hui, de susciter des débats controversés.

Mais c'est sans conteste, Edwin Epstein qui a eu, durant cette période, un apport non négligeable à la RSE. Epstein tente en 1987 de redéfinir la RSE en insistant sur la relation entre la responsabilité sociétale, la sensibilité et l'éthique des affaires. Il considère en effet que ces trois concepts sont indissociables et doivent être pris en compte simultanément. Il propose ainsi le concept de « processus politique sociale des entreprises ». L'objectif de ce concept étant d'institutionnaliser et d'intégrer fortement la responsabilité sociétale, la sensibilité et l'éthique des affaires à l'intérieur de l'organisation.

Notons enfin que le fil conducteur qui a réuni les multiples recherches de ces deux décennies, a été la volonté des chercheurs de décliner les principes de la RSE aux niveaux institutionnel, organisationnel et managérial. C'est ce qui ressort par exemple de la définition donnée par Wood de la RSE : « la signification de la responsabilité sociétale ne peut être appréhendée qu'à travers l'interaction de trois principes : la légitimité, la responsabilité publique et la discrétion managériale, ces principes résultant de trois niveaux d'analyse, institutionnel, organisationnel et individuel »1.

Cette période, qui perdure jusqu'aujourd'hui, correspond à une phase de recherche sur la RSE ayant surtout mis l'accent sur la performance sociétale des entreprises. On est donc ici dans une perception encore plus managériale avec une orientation synthétique et intégratrice visant à améliorer les résultats sociaux de l'entreprise.

2.2. **Responsabilité Sociétale des Entreprises: Essaie de définition**

Le concept de la RSE diffère selon les sociétés, les cultures et les idéologies présentes. Mais les affaires ne peuvent pas s'établir isolément de la société, elles en dépendent de façon manifeste. Outre la nécessité des profits pour la continuité de toute entreprise, l'existence de celle-ci dépend de la société, ainsi que son développement et sa persistance. La RSE serait une des expressions de l'interdépendance et de la mutualité des intérêts entre ces deux parties. Nulle entreprise ne peut ignorer ses responsabilités sociales affirme K. Davis qui demande : « Can business afford to ignore social responsibilities ? », alors que W.C. Frederick, dans la même revue, écrit que les hommes d'affaires exercent leurs responsabilités lorsqu'ils considèrent les besoins et les intérêts de ceux qui peuvent être affectés par leurs actions. Rappelons ici les responsabilités des grandes entreprises telles qu'elles ont été définies en 1971 par le Comité du développement économique « Committee for economic development » établi aux États-Unis en 1942: la production, le maintien des emplois, l'information du consommateur,

1 Wood D.J., (1997), « Toward a theory of stakeholder identification and salience: defining the principle of who and what really counts », Academy of Management Review, vol. XXII, N 4, p: 853.

le respect de l'environnement et des conditions de travail, la lutte contre la pauvreté, le mécénat et la citoyenneté.

La RSE empêche qu'une entreprise soit réduite à un simple agent de production. L'entreprise se trouve ainsi impliquée dans un processus de gestion, celui de considérer la responsabilité sociétale comme une dimension stratégique et un facteur de développement. Cela nécessiterait donc un changement majeur dans les perceptions des dirigeants ; L'entreprise devrait, pour sauvegarder sa réputation, répondre aux revendications de toutes ses parties prenantes, elle pourrait aussi trouver un sens à ses actions et non pas strictement adapter un modèle prêt à être adopté. C'est ce que Schoemaker, Nijhof, Jonker appellent « trouver son identité spécifique et propre à ses valeurs ». En tant que personne morale, elle se doit d'intégrer les normes morales.

Les entreprises n'ont pas toutes les mêmes missions ni les mêmes valeurs pour s'engager dans des actions de RSE. Et ceci est d'autant vrai pour des entreprises se trouvant dans un même pays et dans un même secteur. Les comportements des différents « ayant droits » sont très variés et les intérêts des uns peuvent se trouver en conflit avec ceux des autres. L'impact des actions socialement responsables sur la performance de l'entreprise diffère d'une entreprise à une autre. Cela dépend de sa taille, des compétences de ses employés, de sa réputation et des diverses manières dont elle est perçue par les parties qui sont en relation avec elle.

Intégrer la RSE dans sa stratégie fait partie des tâches les plus difficiles à accomplir par l'entreprise. Comment l'entreprise peut-elle englober tous les aspects de son travail dans sa stratégie tout en veillant à ce que ceux-ci soient socialement responsables ? Selon Arenas et Mària, très peu d'entreprises seraient capables d'intégrer la RSE dans leur stratégie. En fait, les deux auteurs précités parlent de quatre types de stratégies d'entreprises qui peuvent également représenter les étapes consécutives de l'application de la RSE dans l'histoire de l'entreprise :

- Le déni de la RSE et la défense contre ceux qui l'encouragent, à la manière du courant de Friedman. N'oublions pas cependant que Friedman lui-même a insisté sur la nécessité de respecter la loi et les valeurs de la société et, malgré que ces dernières aient beaucoup changé au fil du temps, elles semblent être désormais très proches de celles réclamées actuellement pour la RSE.

- Les donations : l'entreprise donne de l'argent à différents projets indépendamment de ses affaires et sans relation directe avec son travail ; ce type d'action assimilé à la RSE par l'entreprise serait plutôt un coût.

- La réaction à des pressions extérieures en vue de réduire les risques sociaux et environnementaux qui menacent l'entreprise et son développement. Afin de préserver ses intérêts, l'entreprise se soucie d'actions RSE et soutient certains projets sans que ceux-ci fassent réellement partie de ses propres activités. Cela pourrait nous faire penser

au courant de « *Corporate Social Responsiveness* » et plus particulièrement au modèle de Votaw et Sethi[1].

- L'attitude proactive: l'entreprise entreprend des pratiques qui correspondent aux principes sociaux et environnementaux et entrent en interdépendance avec eux. Il s'agit d'une réelle intégration des valeurs sociales dans les actions de l'entreprise qui vont de pair avec sa stratégie. La RSE devient ainsi une source d'avantage compétitif pour l'entreprise qui impressionnerait alors le consommateur par ses actions allant au-delà de ses attentes. De cette façon, l'entreprise améliore son environnement compétitif, tout en investissant dans ses capacités. Autrement dit, l'activité de l'entreprise concorde avec les valeurs de la société et celles de ses parties prenantes.

Selon Lozano, l'entreprise devrait se comparer à la Terre telle que représentée par le système astrologique de Copernic ; elle ne doit pas se comporter comme si elle était le centre du monde mais plutôt agir en fonction des autres, à savoir la société et les autres parties prenantes, et se mettre même à leur service. Quand les actions menées dans le cadre de la RSE ne concordent pas avec la stratégie de l'entreprise, elles ne peuvent donc perdurer et lui restent externes, étant uniquement commandées par l'urgence et répondant aux revendicateurs sous l'effet de leur pouvoir, sans aucun lien de fond avec l'activité de l'entreprise.

3. Vers une déclinaison managériale de la RSE et réouverture de la notion de la performance globale

Gérer, administrer, organiser, piloter, manager, etc., une organisation, sont autant de termes que de définitions données à une seule mission : celle de mener à bien les objectifs et les stratégies d'une entreprise. Mais tous ces termes ont un commun un seul souci : améliorer la performance de la firme.

3.1. Performance : Une notion ambiguë aux externalités différentes

Discuter de la notion de performance nous amène avant tout aux origines historiques du terme. Pesqueux (2004)2 rappelle qu'étymologiquement, le mot performance vient de l'ancien français parformer qui, au XIIIème siècle, signifiait « accomplir, exécuter ». Au XVème siècle, il apparaît en anglais avec to perform dont vient le mot de performance. Il signifie à la fois accomplissement d'un processus, d'une tâche avec les résultats qui en découlent et le succès que l'on peut y attribuer.

Ainsi, le mot performance tire ses origines du français, auquel il revient après un détour « outre-manche ». Pour Guenoun (2009) ce détour confère deux acceptions possibles au concept : la première le définit comme le processus de formation de la perfection, mot avec lequel il partage son préfixe « per », « formance » renvoyant à l'idée de « processus en cours de formation ». L'autre définition, plus étroite et inspirée de l'anglais, renvoie à l'idée de conduire une action jusqu'à son terme, de réaliser les

1 Votaw.P. et Sethi.S, (1973*), « the corporate dilemma »*, Englewood Cliffs. NJ : Prentice Hall.

2 Pesqueux. Y, (2004), « *la notion de performance globale* », 5ème forum international sur « La Performance Globale de l'Entreprise, Université Tunis Carthage.

objectifs. La différence entre ces deux définitions repose sur la portée normative ou non du concept. La première acception lie la performance à la recherche de quelque chose que l'on ne peut améliorer, tandis que la seconde renvoie à la simple réalisation d'un acte.

C'est cette dernière acception qui a été la plus utilisée. Bourguignon (1979) rappelle que le terme, avant d'être adapté pour les entreprises, s'utilisait initialement dans deux domaines particuliers : le sport ; pour caractériser les résultats d'une compétition ou d'une course, et la mécanique pour caractériser les possibilités et les capacités techniques d'une machine. Ainsi, pour cet auteur, parler de performance pour une entreprise, revient presque à utiliser une métaphore sportive ou mécanique.

La même idée est développée par Pesqueux (2004)1 qui insiste sur toute la difficulté d'appréhension de ce terme, faute à sa très grande polysémie. Il cite pour cet effet quelques exemples d'utilisation du terme :

- Dans le domaine de la physique : la performance est considérée comme un effet « utile « au regard de l'objet qui est le sien, d'où la référence possible à la définition du Larousse : « Ensemble des qualités qui caractérisent les prestations (accélération, vitesse maximale, autonomie etc.) dont un véhicule automobile, un aéronef sont capables ».

- Dans le domaine du sport : pour Pesqueux (2004) la référence la plus courante du terme « performance « est aujourd'hui relative au sport considéré comme un jeu conventionnel, les conventions venant fixer les références à la fois de la mesure et du jugement de la performance, les deux aspects venant constituer le processus d'évaluation de la performance. La notion comprend également l'idée de la victoire acquise sur un adversaire mieux classé, donc également celle d'exploit ou de réussite remarquable, d'où le lien entre la performance (invisible car combinaison d'aspects divers et variés) et le succès (visible). Avec la performance triomphe l'aspect performatif du discours (l'effet obtenu) dont un des aspects contribue à la construction du mythe de la performance et des héros qui l'incarnent.

- Dans le domaine artistique : cette signification apparaît au début des années 1970 dans le vocabulaire de la critique d'art aux États-Unis, et s'applique à toute manifestation artistique dans laquelle l'acte ou le geste de l'exécution a une valeur pour lui-même et donne lieu à une appréciation esthétique distincte. Ce qui caractérise la performance est son aspect de jaillissement, c'est sa configuration de présence ici et maintenant (le happening) plus que son résultat.

Pesqueux conclut enfin que « le mot est en quelque sorte " attrape tout " dans la mesure où il comprend à la fois l'idée d'action (performing) et d'état (performance comme étape franchie) ».

1 Idem.

De ce qui précède, on constatera une certaine ambiguïté du terme performance. La performance n'est-elle alors pour l'organisation que le simple résultat d'une action ? Ou insinue-t-elle de facto le résultat positif des réalisations dépassant les objectifs fixés initialement ?

Pour Aubert c'est plutôt cette deuxième acception qui est en train de prendre le pas sur la première. Elle explique que l'acception sociologique du terme a évolué : de l'idée initiale d'une perfection en train de s'accomplir, la notion de performance est passée à celle d'un dépassement exceptionnel des résultats, suggérant une élévation des exigences sociales et une mise sous pression continue des individus.

3.2.D'une approche financière à une approche globale de la performance

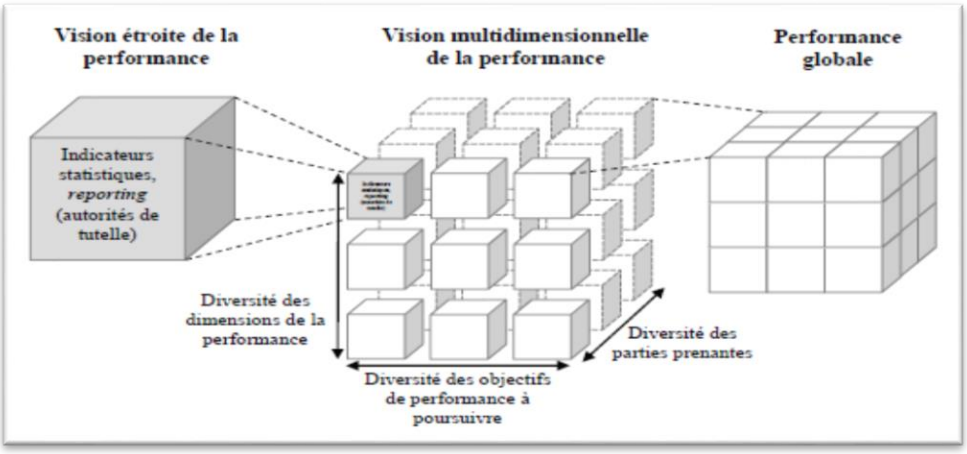

Figure 2 : D'une vision étroite de la performance à une vision plus globale

La performance a longtemps été réduite à sa dimension financière. Cette performance consistait à réaliser la rentabilité souhaitée par les actionnaires avec le chiffre d'affaires et la part de marché qui préservaient la pérennité de l'entreprise. Mais depuis quelques années, on est schématiquement passé d'une représentation financière de la performance à des approches plus globales incluant des dimensions sociale et environnementale. D'autres acteurs (appelés parties prenantes) ont fait leur apparition et la notion de performance a connu un regain d'usage. A présent, la pérennité des entreprises ne dépend plus uniquement de l'aspect financier de leurs activités, mais également de la manière dont elles se conduisent. Dès lors, la responsabilité des entreprises s'élargit, elle ne se limite plus aux seuls actionnaires, mais intègre d'autres parties prenantes (associations, ONG, syndicats, clients, fournisseurs, …). Ces nouveaux acteurs exigent d'être entendus et cette écoute devient une cible vitale pour la performance et la pérennité des entreprises. C'est dans ce contexte qu'apparaît le concept de performance globale.

La préoccupation d'une performance globale et de son évaluation apparaît dès lors que l'entreprise n'est pas seulement soumise à l'exigence d'une reddition de type financier par ses propriétaires, mais doit également rendre compte de ses comportements en matière sociétale et environnementale à une multitude de parties prenantes. Dans des travaux précurseurs (CGP, 1997), un groupe de travail du Commissariat Général au Plan français avait mis en valeur qu'une « juste évaluation » de la performance d'une entreprise devait prendre en considération trois dimensions :

– La dimension publique qui s'attache à tous les biens ou services produits qui ont, d'une manière ou d'une autre, un caractère collectif,
– La dimension écologique qui s'affirme du fait des rejets ou prélèvements de l'activité productive vis-à-vis de la nature,
– La dimension sociale qui s'exprime au travers de phénomènes tels le chômage et l'exclusion.

Ces différents aspects, appelés « externalités » par les économistes, ne sont pas spontanément pris en compte par les entreprises, puisque, par définition, elles apparaissent lorsque la satisfaction ou les bénéfices d'un agent sont affectés par les décisions d'autres agents, sans que le marché évalue et fasse payer ou rétribuer cette interaction.

La prégnance actuelle de la thématique du développement durable renforce cette exigence en développant l'idée que la contribution de l'entreprise au développement durable passe par une responsabilité pluridimensionnelle qui touche les sphères économiques, sociales et environnementales. La responsabilité en cause répond à une contrainte de légitimation de l'activité de l'entreprise qui intéresse une multitude d'acteurs dont certains peuvent n'avoir aucune relation contractuelle avec l'entreprise.

Le schéma ci-dessous, utilisé par beaucoup de pédagogues et d'entreprises, illustrant de façon claire les enjeux, fait apparaître que les trois objectifs qui en découlent ne s'harmonisent pas spontanément et que, de ce fait, le développement durable peut être considéré comme un objectif lointain, voire une utopie.

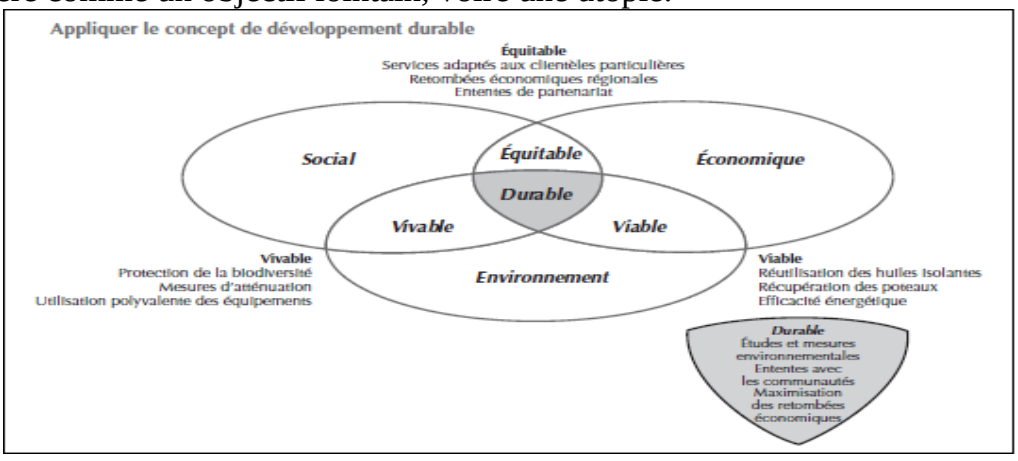

Figure 3 : Le développement durable

Les trois objectifs assignés généralement au développement durable : prospérité économique, justice sociale et qualité environnementale, lorsqu'ils sont déclinés au niveau de l'entreprise, engendrent des zones de collision ou de tension ce qui suppose de concilier des intérêts souvent opposés et par conséquent de trouver des arbitrages et des compromis susceptibles de satisfaire les différentes catégories de parties concernées1.

1Capron.M, Quairel-Lanoizelee.F, *« Evaluer les stratégies de développement durable des entreprises : l'utopie mobilisatrice de la performance globale »*, Journée Développement Durable –AIMS- IAE d'Aix-en- Provenance, P : 158.

L'intersection entre deux sphères constitue à la fois des zones de risques et d'opportunités. On ne peut parler de développement durable (ou soutenable) que si ces objectifs (ou ces conditions) sont réalisés (intersection des trois cercles). Chaque dimension fait l'objet d'informations et d'évaluations propres (comptabilité financière, bilan social, bilan écologique) et parfois d'évaluation dans l'interface entre deux sphères (par exemple mesures d'eco-efficience dans le croisement économique/environnement).

Les travaux précurseurs dans ce domaine de performance globale remontent, en 1997, au groupe de travail du Commissariat Général du Plan1, dans lesquels Marcel Lepetit définit la performance globale « comme une visée (ou un but) multidimensionnelle, économique, sociale et sociétale, financière et environnementale, qui concerne aussi bien les entreprises que les sociétés humaines, autant les salariés que les citoyens ». Cette performance se définit par des indicateurs multicritères et multi-acteurs et non plus par une mesure en quelque sorte unique.

Désormais, les rapports que les entreprises entretiennent, non seulement avec leur environnement naturel mais aussi avec leur environnement sociétal, doivent être pris en compte et évalués. Dans la littérature managériale actuelle, la performance globale est mobilisée pour évaluer la mise en œuvre par les entreprises du concept du développement durable. Cette performance globale des entreprises (PGE) se définit comme « l'agrégation des performances économiques, sociales et environnementales »2, ou se forme « par la réunion de la performance financière, de la performance sociale et de la performance sociétale »3

Le schéma suivant représente les composantes de la performance globale

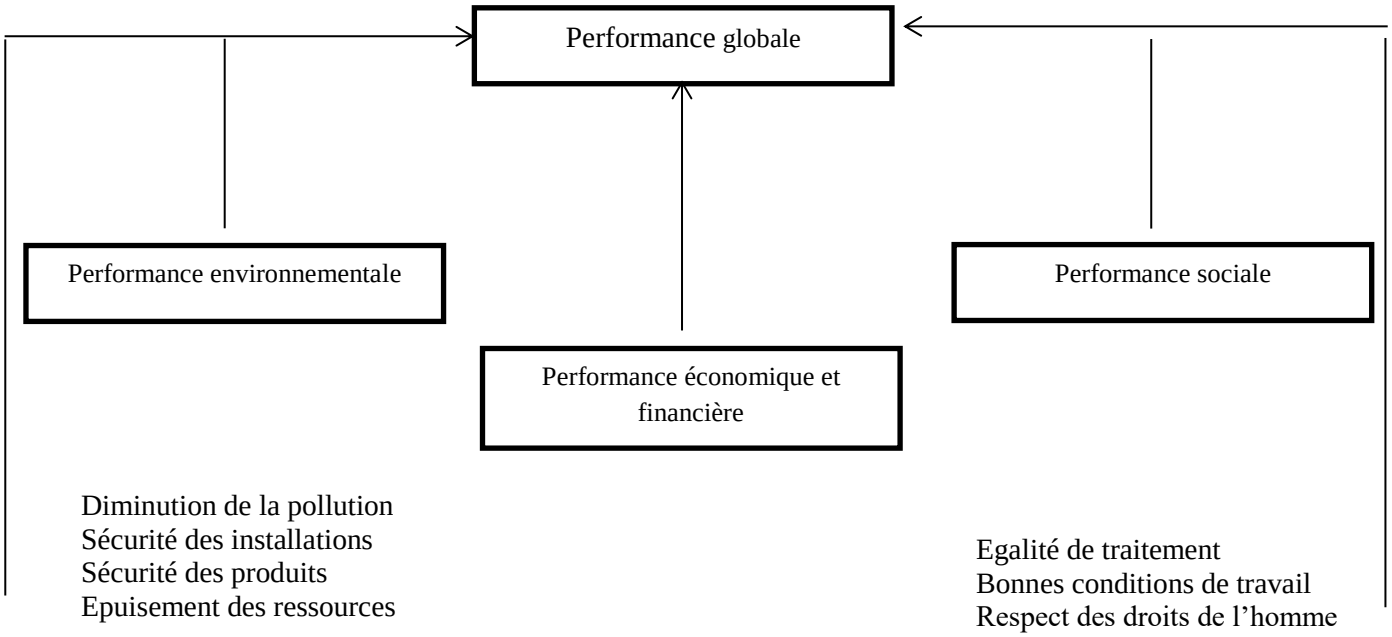

Figure 4 : La performance globale[4]

1Idem

2 Baret.P, « *L'évaluation contingente de la Performance Globale des Entreprises : Une méthode pour fonder un management sociétalement responsable ?* », PP : 1-24.

3 Germain.C, Trebucq.S, (2004) « *La performance globale de l'entreprise et son pilotage : quelques réflexions* », PP : 35-41.

4 Reynaud.E, (2003) « *Développement durable et entreprise : vers une relation symbiotique* », Journée AIMS, Atelier développement durable, ESSCA Angers, PP : 1-15.

Conclusion :

Le concept de la RSE est en pleine évolution en fonction des mesures juridiques et de la pression sociétale, il incite de plus en plus les entreprises à se soucier des effets environnementaux et sociaux de leur activité. Les entreprises devraient répondre ainsi à un objectif de dialogue et de concertation avec l'ensemble des parties prenantes afin de mettre en place un engagement fort en RSE et contribuer à la performance globale de l'entreprise.

Il en ressort, ainsi, que la prise en compte des préoccupations du développement durable dans le management et la recherche de la performance globale doit constituer aujourd'hui un nouvel enjeu stratégique pour l'entreprise.

En effet, il a été admis que la notion de la RSE traduit l'initiative des entreprises et de leurs parties prenantes de contribuer à l'amélioration de la société ainsi que de leur environnement (Bowen,1953 ; Carroll, 1999) et de décliner ainsi les préceptes du développement durable au niveau de l'entreprise. Cette déclinaison prend la forme d'une démarche organisationnelle qui influence directement les processus, la structure et les fonctions allant de la direction générale au contrôle de gestion (Al-Tuwaijri, Christensen, Hughes, 2004).

Dès lors, l'évaluation d'une performance globale relative à la stratégie d'entreprise en matière de RSE donnait généralement lieu à des évaluations séparées de performances spécifiques sur chacune des dimensions économique, environnementale, sociale/sociétale, avec des périmètres mal définis. La question de la faisabilité de leur intégration est techniquement posée et pour l'instant non résolue. On rencontre quelques tentatives dans les interfaces économique/social et économique/environnemental, mais pas d'initiatives capables d'intégrer de manière significative les trois domaines.

Bibiliographie

1. *BARET.P., (2006), « L'évaluation contingente de la Performance Globale des Entreprises : Une méthode pour fonder un management sociétalement responsable ? »*
2. *BESSIRE. D, (2006), « Sortir du face-à-face entreprise et parties prenantes, in Décider avec les parties prenantes – Approches d'une nouvelle théorie de la société civile ».*
3. *BIEKER.T, (2002), «Managing Corporate Substainability with the Balanced Scorecard: Developing a Balanced Scorecard for Integrity Management», Oikos PhD Summer Academy.*
4. *BOURGUIGNON.A, (1995), « Performance et contrôle de gestion », Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de gestion et Audit, Edition : Economica.*
5. *BOWEN. H.R, (1953), «Social Responsibilities of the Businessman», Harpet& Row.*
6. *CAPRON. M., QUAIREL-LANOIZELEE.F., (2006), « Evaluer les stratégies de développement durable des entreprises : l'utopie mobilisatrice de la performance globale », Journée Développement Durable –AIMS- IAE d'Aix-en- Provenance,*
7. *GERMAIN.C et TREBUCQ.S, (2003), « L'intégration des dimensions sociétales dans le pilotage de la performance de l'entreprise : problématiques et conjectures », Actes du Congrès de l'Association Francophone de Comptabilité, Poitiers.*
8. *GERMAIN.C., TREBUCQ.S, (2004), « La performance globale de l'entreprise et son pilotage : quelques réflexions », Edition : Economica.*
9. *GERVAIS. M, (1994), « Contrôle de gestion et stratégie de l'entreprise », Edition : Economica, Paris.*
10. *GOND.J. P. et MULLENBACHA., (2004), « Les fondements théoriques de la responsabilité sociétale de l'entreprise », Revue des Sciences de Gestion.*
11. *HILL.C.W, JONES.T.M, (1992), «Stakeholder Agency Theory », Journal of Management Studies.*
12. *JENSEN.M.C, MECKLING.W.H, 1976, «Theory of the Firm: Managerial Behaviour», Agency Costs and Ownership Structure, Journal of Financial Economics.*
13. *LEBAS.M, (1997), « Oui, il faut définir la performance », Revue Française de Comptabilité, juillet- août.*
14. *LORINO. P, (2000), « Méthodes et pratiques de la performance », Edition : d'Organisations.*
15. *PFEFFER.J, SALANCIK.G.R, 1978, « The External Control of the Organizations», Harpers and Row, New York.*
16. *REYNAUDE., (2003), « Développement durable et entreprise : vers une relation symbiotique », Journée AIMS, Atelier développement durable, ESSCA Angers.*
17. *STEPHANY.D, (2003), « Développement durable et performance de l'entreprise, Bâtir l'entreprise DD », Editions : Liaisons, Paris.*

Les PME au service du développement territorial

الشركات الصغيرة والمتوسطة في خدمة التنمية الترابية

Btissam BENFEDDOUL, Docteur au sein du laboratoire de recherche « territoire, environnement et développement», faculté des sciences humaines et sociales Ibn Tofail, Kénitra. Maroc

Rabia BOUANANI, Docteur, au sein du laboratoire de recherche « territoire, environnement et développement », faculté des sciences humaines et sociales Ibn Tofail, Kénitra. Maroc

Archane OUHAMOU, Docteur au sein du laboratoire de recherche « territoire, environnement et développement», faculté des sciences humaines et sociales Ibn Tofail, Kénitra, Maroc.

Résumé:

Dans cet article, on va mettre tout d'abord le point, dans le premier axe, sur le cadre théorique, concernant le développement territorial comme étant une finalité primordiale pour le pays. Ensuite, on va identifier les caractéristiques des PME et leurs places dans l'économie marocaine. Ensuite, on va expliquer le lien théorique entre les PME et le développement territorial, cet article a été l'occasion de traiter l'ambiguïté qui porte sur la définition du développement territorial et sur les PME. En effet, il a été constaté qu'il n'existe pas de définition unique et universelle des PME et elles sont classées selon un certain nombre de critère dont le critère quantitatif (nombre d'effectif des employés) qu'un ensemble des organismes l'utilisent. Par ailleurs, le développement durable se traduit par une responsabilité sociale et sociétale pour les PME. Elles contribuent à la protection et la durabilité de l'environnement notamment à travers la formulation d'une politique de recyclage des déchets par les PME.

Mot clés : PME, Développement Territorial, RSE, Territoire,

الملخص:

من خلال هذا المقال، سنركزً، في المحور الأول، على الإطار النظري الخاص بالتنمية الترابية كهدف أساسي للبلاد. سنتعرف على خصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الاقتصاد المغربي. بعد ذلك، سنتطرق إلى العلاقة النظرية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الترابية. تشكل هذه المقالة فرصة للتعامل مع الغموض الذي يتعلق بتعريف التنمية الإقليمية والشركات الصغيرة والمتوسطة في الواقع .

لقد وجد أنه لا يوجد تعريف واحد وعالمي للشركات الصغيرة والمتوسطة. والتي يتم تصنيفها وفقًا لعدد من المعايير. بما في ذلك المعيار الكمي (عدد المستخدمين) الذي تستخدمه مجموعة من المنظمات.

بالإضافة إلى ذلك، تُترجم التنمية المستدامة إلى المسؤولية الاجتماعية والمجتمعية للشركات الصغيرة والمتوسطة. بحيث تساهم في حماية البيئة واستدامتها، لا سيما من خلال صياغة سياسة إعادة تدوير النفايات من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: الشركات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الترابية، التراب، المسؤولية الاجتماعية للشركات.

Introduction :

Le développement territorial fait indéniablement partie de l'environnement conceptuel de la période actuelle. L'accélération des mutations économiques et la persistance de la crise, ont amené les acteurs du développement à privilégier la dimension territoriale qui, au-delà des aspects économiques, prend en considération les autres dimensions sociales ; culturelles, historiques, environnementales, etc. La réémergence du territoire dans la société moderne ne constitue pas un retour vers le territoire traditionnel, mais une reconstruction du territoire dans un environnement différent.

A ce propos dans cet article on va essayer d'aborder dans un premier temps l'ambiguïté portante sur le concept du développement territorial. Ensuite, on va présenter une vision générale sur les acteurs du développement territorial. Comme c'est indiqué dans notre objet de recherche, on va se focaliser sur les PME, c'est pour cela une description et présentation sur les PME et leur part dans l'économie marocaine s'avère importante d'être traité dans ce chapitre. Dans une vision de la géo-économie, la notion de la proximité dans ses différents volets sera traitée dans notre chapitre pour bien illustrer le rôle de la proximité pour les PME dans le cadre d'un développement territorial. Enfin, dans le cadre d'une posture et approche de durabilité, on a traité la dimension de la RSE est ses aspects.

I – Le développement territorial une notion ambiguë

Il faut reconnaître que le terme de développement territorial est ambigu. Il l'est certainement à la fois par le corpus théorique dont il s'inspire et par l'incertaine délimitation du champ territorial qu'il concerne. Le développement territorial semble reposer davantage sur « une idéologie d'action, sur un engagement, que sur une véritable théorie »1. Il doit, donc, se découvrir une méthodologie et une doctrine. Mais cette insuffisance des fondements théoriques ne doit pas masquer l'importance des contributions actuelles des praticiens du développement territorial et le renouveau du débat sur le concept en question.cf

1-Territoire

La notion du « territoire » se diffère d'une discipline à une autre. Pour les géographes2 JEAN, Yves, 2002, le territoire peut être défini comme : « un espace géographique qui regroupe en tout un système de production complexe, composé de plusieurs composantes interalliées qui travaillent ensemble »3. Selon les économistes, la notion du territoire renvoie aux ressources, à des entités socioculturelles et à la localisation sectorielle et industrielle.

Dans sa globalité, le territoire relie les sommets d'un triangle formé par l'espace (métrique et sensible), le système écologique et la société (culture, économie,

1 Bernard Pecqueur (2013), territorial development a new approach to development processes for the economies of the developing countries, interthesis volume 10 n°2, p-10.
2 Auriac et Brunet.1986 ; le Berre, 1995 ; Di Méo, 1998 ; Lévy, 1999.
3 Yves J(2002), la notion du territoire : entre polysémie, analyses critiques et intérêts In : lire les territoires (En ligne). Tours : presses universitaires François-Rabelais, p-10

politique…) dont la dimension politique est fort marquée par les différents acteurs : Etat, collectivités, société civile, entreprises…(Piot J.Y2003).

Figure 1: Les composantes du territoire

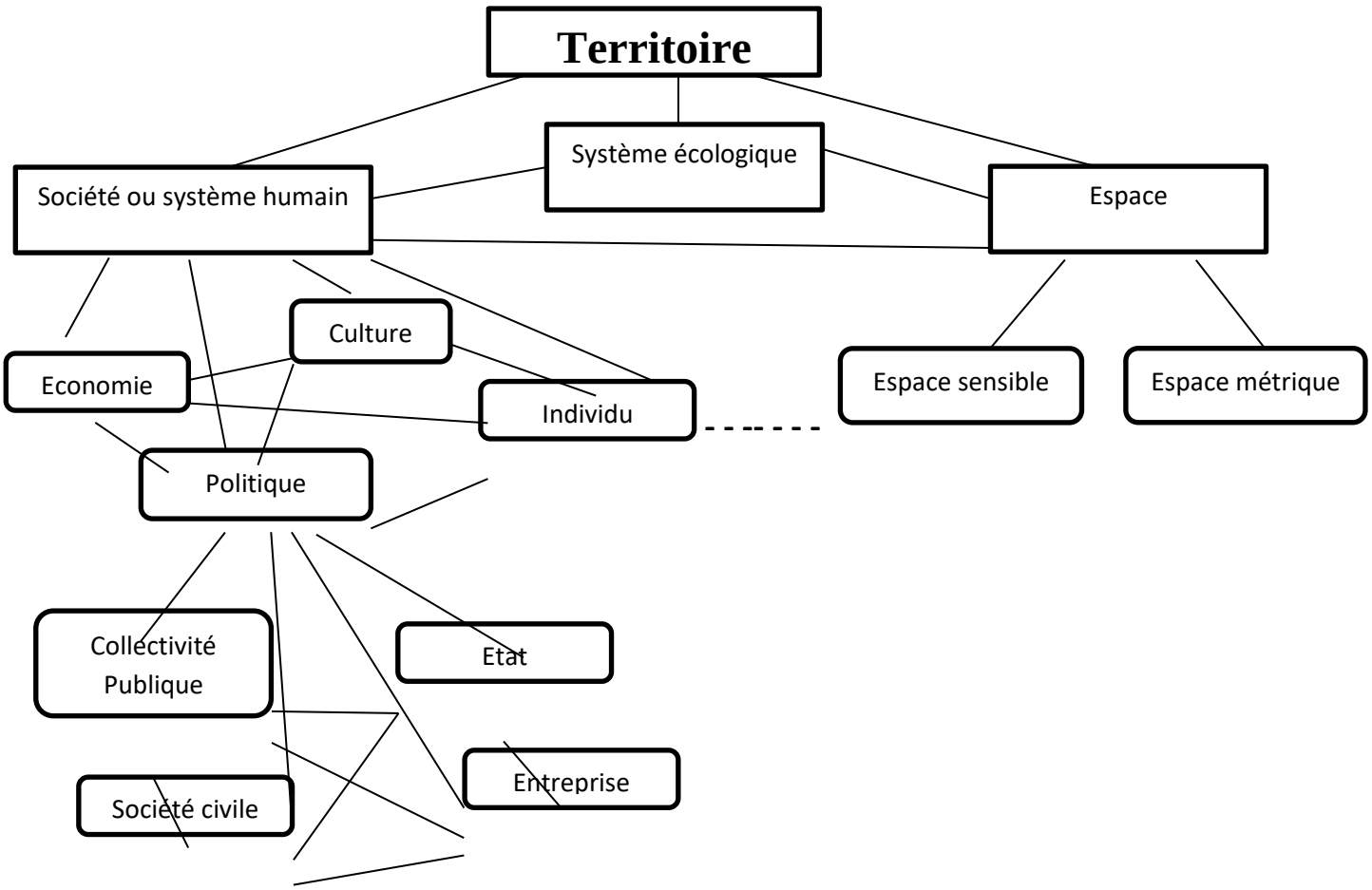

Source : Piot[1] J.Y2003

Le territoire s'appuie sur un espace socio-spatiale, appropriée et organisée qui relie la solidarité à la compétition. Il regroupe un ensemble des acteurs2 de différentes disciplines, qui exercent un pouvoir, expriment des conflits, assurent une identité, altérité et la sociabilité. Cependant, le territoire est considéré comme un lieu de proximité de vie, de travail, de parenté et d'appartenance. Il est donc un facteur clé de développement.

Le territoire paraît, donc, offrir dans la société actuelle un niveau d'analyse sans doute plus porteur et plus pertinent qu'autrefois. Néanmoins, malgré la diversité d'approches théoriques que retient le concept, il y règne toujours une certaine ambiguïté.

1 Piot J-Y : Géographie, aménagement des territoires et géo gouvernance, thèse de doctorat de géographie, p-79
2 Ellissalde Bernard (101), une géographie des territoires, l'information géographique, volume 66 n°3 p-195

2-Le territoire comme un indicateur au service du développement

Dans le temps et l'espace, le territoire est devenu un indicateur qui contribue à la production comme les autres indicateurs classique dans la théorie économique à savoir le capital, le travail et la terre.

Cependant, un ensemble de territoire ont la valeur et la qualité d'élaborer une masse de richesses et de potentialités qui permettent d'attirer les entreprises, les porteurs et promoteurs des projets, voire l'innovation à travers les économies d'échelle et d'agglomération toute en se basant sur la compétitivité et le label territorial.

Bien évidemment, le label d'un territoire reflète l'image favorable du territoire créée lors de l'histoire, d'une manière spontanée et avec les liens et les actions organisées et programmées par une communication territoriale afin de créer une image attrayante. Les mesures territoriales prises à travers les indicateurs et les ressources constituent une source de synergie et une variable de développement.

3-Développement territorial un concept multidimensionnel

Le développement territorial et les pratiques qui s'y rattachent ne renvoient pas forcément à des discours et des actions homogènes. Les stratégies de développement territorial peuvent varier d'un territoire à un autre et la signification du concept de développement territorial diffère selon les pays et les continents. Ainsi, aux Etats-Unis, et plus spécialement en Californie, on parle de développement agro-politain ou autocentré ; Friedman et Douglass le définissent comme l'expression de solidarité communaliste et d'autosatisfaction des besoins. Il s'agit d'une approche communautaire où la participation des citoyens est encouragée et souhaitée. La même notion est reprise en grande Bretagne et en Italie.

En France, les premières expériences de développement territorial apparaissent comme « une réaction collective et locale d'une population devant une menace de disparition ou de marginalisation ». Le concept du développement territorial enrichit celui du développement local par l'intégration de trois dimensions essentielles : les territoires, leurs parties prenantes et les usages des sols. Cependant, le développement local est défini comme « l'expression de la solidarité locale créatrice de nouvelles relations sociales qui manifeste la volonté des habitants d'une microrégion de valoriser les richesses locales, ce qui est créateur du développement économique » (Guigou J.L, 1983)1.

Au Maroc, avec le mouvement de la décentralisation, amorcé au début des années 70 (deuxième loi organique de 1976), la notion du développement territorial a eu une notoriété certaine parmi les formules du renouveau de l'analyse et des stratégies de développement. Le développement territorial est défini comme une stratégie s'insérant dans le processus de développement conçu dans le cadre de son espace territorial autonomisé. Cette notion est prise en charge et pilotée par les acteurs locaux capables

1 Guigou J.L (1984), « le développement local : espoir et freins » in Correspondance municipale, ADELS, n°246, p-3

d'intégrer dans leurs projets les spécificités régionales et locales (économique, sociale et culturelle) ; les collectivités territoriales se sont vues, attribuer une place de choix en la matière.

L'ensemble de ces approches théoriques, nées des concepts d'autonomie, de territorialisation et de solidarité, allaient progressivement réduire l'ambiguïté que renferme la notion de développement territorial, en mettant la lumière sur l'une de ses principales composantes à savoir la composante socio-économique. De ce fait, le développement territorial se manifeste par une volonté affirmée de la population d'un territoire de mettre en valeur ses ressources humaines et matérielles pour entamer des initiatives et des actions collectives de développement. C'est une démarche qui pousse chaque citoyen d'un territoire, à devenir un acteur engagé de son avenir.

Le développement territorial peut être envisagé également sous l'angle de relations socio-territoriales. En ce sens, cette relation favorise le lien entre les acteurs dès lors qu'une politique se met en place. Ce développement de territoire repose sur un processus de mobilisation des acteurs, de participation des habitants et d'une recherche d'effets de synergie, où l'identification du territoire fait référence à l'identité commune d'une région, d'une localité, d'un pays contenant une relative unité économique, géographique et historique.

Le développement endogène se rapporte à des actions territoriales conscientes qui impactent sur la vision ou la localisation d'activités économiques. Par action consciente, il désigne d'entendre tout acte volontaire et réfléchi d'acteurs régionaux ou locaux. L'expansion économique du territoire s'en ressent. Elle peut toutefois également être influencée par des phénomènes involontaires à savoir « l'émulation » entre acteurs ou « l'atmosphère », résultant entre autres d'un état d'esprit commun aux acteurs.

Cependant, se met en œuvre la notion d'un développement susceptible de mieux répondre aux besoins exprimés des populations en recourant au mécanisme de concertation et de participation. De nouvelles attitudes se développent : une volonté affirmée d'ancrage territorial pour des individus désireux de mettre en valeur leurs ressources humaines, physiques, financières…, une mobilisation et une solidarisation des énergies. Si le développement territorial endogène présente une réponse opportune à la crise, il suppose la mise en œuvre d'une stratégie et d'un projet global accentués sur les potentialités territoriales et qui associent les aspects économiques, sociaux et culturels de développement. Comme l'adjectif « territoire » l'indique, la source du développement est avant tout vise à chercher à l'intérieur du territoire, et non par l'intervention d'un échelon de planification plus élevé, « Miser avant tout sur ses propres forces ! », voilà le leitmotiv entendu dans toutes les économies de marché.

Certes, on est face à un fait unanimement admis, à savoir : toute approche de développement territorial se veut globale c'est-à-dire qu'elle ne concerne pas que la dimension économique. Au contraire, ce sont les interfaces multiples entre le social, le culturel, le territorial, l'institutionnel, etc., qui fondent le développement territorial. C'est une catégorie « synthèse » où convergent de nombreuses analyses.

II- Les caractéristiques du développement territorial

Dans le cadre de ressortir la notion de développement territorial de son ambiguïté, nous nous référons au caractéristiques identifiées par X.Greffe. En effet, pour cet auteur, le développement territorial s'appuie sur une conception spatiale incertaine, sur une autonomie et sur une autosuffisance. Jouant le rôle entraînant des pouvoirs publics, le développement territorial peut être caractérisé par l'innovation, une synergie et une symbiose

1-Une réalité spatiale incertaine

« Le développement territorial met en cause des territoires dont la taille et le statut ne sont pas forcément en adéquation. …. Les espaces du développement local sont a priori des espaces vécus auxquels on associe une identité culturelle et une originalité économique.

…..Ils peuvent, ou non, correspondre à des entités publiques existantes et sont des espaces où la contiguïté peut déboucher sur la solidarité. Cette nécessité de porter une attention aux territoires locaux a souvent été critiquée par ceux qui y voient alternativement une apologie irraisonnée du petit, une mode intellectuelle, un espace où des catégories sociales, ayant perdu l'influence qu'elles avaient au niveau central, recouvreraient des miettes du pouvoir, une volonté de quadriller de manière plus fine l'espace social, etc. interprétations d'ailleurs contradictoires les unes des autres »1 .

Les territoires du local se présentent souvent comme des entités spatiales aux contours plutôt indéfinis (pays, bassin d'emploi, bassin de vie) et qui ne correspondent pas facilement aux circonstances de base (communes, cantons, départements, régions).

2-Autonomie, Auto-suffisante, Auto-organisation

Le développement territorial s'appuie sur la mobilisation de l'ensemble des acteurs, aux différents niveaux administratifs et territoriaux, pour inciter à des initiatives variées. La mono-activité est trop vulnérable aux risques de perte de débouchés externes, pour fonder un développement territorial soutenu et entretenu. D'où apparaît la nécessité d'assurer une certaine auto-suffisante et de disposer d'une capacité d'auto-organisation afin de générer un développement territorial durable.

3-Information, Invention, Innovation

Le développement territorial se manifeste aussi à travers la formation et l'information des acteurs sur les potentialités du territoire, ainsi que sur ses capacités d'invention et d'innovation dans de nouveaux débouchés, etc. Les économistes européens, rassemblés dans le GREMI groupe de recherches économiques sur les milieux innovateurs), ont montré que l'incubation des interventions et les processus de

1 Greffe X, (1988), « Décentraliser pour l'emploi, les initiatives locales du développement », Economica.p.54

diffusion de l'innovation s'opèrent initialement dans les milieux locaux relativement confirmés.

Cependant, si l'innovation se déroule dans ces milieux locaux clos dans les pays développés, c'est parce qu'ils se caractérisent par un éco-développement, qui leur permet de fonctionner d'une manière adéquate. Ce qui n'est pas le cas pour les pays en développement où les milieux locaux sont sous-équipés et marginalisés.

4-Symbole, Synergie, Solidarité

Les stratégies du développement territorial proviennent aussi d'une synergie entre divers acteurs publics et privés, entre secteurs d'activités complémentaires, entre administrations de différents échelons territoriaux, etc. Cette association est favorisée par la proximité qui permet de développer des comportements coopératifs et de réaliser des intérêts mutuels et réciproques afin de partager une culture commune. Le climat de confiance qui résulte de cette proximité contribue à renforcer les liens d'entraide et de solidarité entre les différents acteurs du développement territorial.

Le développement territorial est créateur de richesse économique mais surtout des liens solidaires. Au-delà de son rôle dans la création d'emploi et la lutte contre l'exclusion, le développement territorial se présente comme un processus de diversification et d'enrichissement, qui met à profit les relations de proximité et de solidarité tissées par les populations d'un territoire.

III-Les acteurs du développement territorial

Les démarches du développement territorial font intervenir une importance masse d'acteurs économiques, sociaux et politiques dont les objectifs ne convergent pas nécessairement. Par ailleurs les outils et les méthodes d'interventions sur lesquels s'appuient ces agents peuvent être très variés et parois contradictoires.

En se référant à la typologie de Moulaert et Demazière (1996)1, on peut énumérer les agents de développement comme suit :

Les entrepreneurs locaux qui s'identifient fortement à leur communauté ;

Les institutions socio-économiques : chambre de commerce, sections syndicales territoriales ;

Les mouvements sociaux et politiques ancrés dans les communautés territoriales ;

Les décideurs politiques aux différents niveaux de la hiérarchie spatiale (administrations territoriales ; organismes supranationaux comme la commission européenne) ;

1 Mulaert F., Demazière C., (1996), le développement économique local en Europe, dans Demazière C. (èds), du local au global. Les initiatives locales pour le développement économique en Europe et en Amérique, Paris, Le Harmattan, p.53-75

Les institutions mixtes comme les agences de développement territorial gérées en partenariat entre le privé et le public.

Les initiatives de développement territorial se manifestent fréquemment sous forme de projets collectifs. Une identification des différents acteurs à ces projets et un renforcement des comportements de coopération entre ces acteurs sont des conditions primordiales pour le succès des projets élaborés et donc de la démarche de développement territorial. L'implication coordonnée de l'Etat, des entrepreneurs locaux et d'autres structures ne peut qu'améliorer la faisabilité des projets de développement territorial et leur donner une dimension importante, de sorte que leurs retombées bénéficient à l'ensemble des acteurs territoriaux. Alors, une bonne coordination des interventions des différents acteurs sur un territoire ne peut que contribuer à renforcer les initiatives de développement territorial. Elle est considérée comme la première condition de leur succès.

Les interventions des différents agents de développement territorial peuvent être indépendantes les unes des autres. Elles peuvent aussi s'arranger ainsi que se concurrencer entre-elles. L'existence, à des échelles diverses, d'un grand nombre d'interventions qui n'utilisent pas les mêmes instruments et qui n'ont pas forcément les mêmes objectifs, rend la coopération et le partenariat encore indispensables.

La nature des relations entre agents, leur fréquence et leur intensité jouent un rôle important dans la dynamique de développement. L'efficacité des opérations de développement territorial ne résulte pas d'une simple concentration d'activités ou d'acteurs différents partenaires publics et privés (Greffe X., 1984)1.

Le discours sur le développement territorial impose, donc, une réflexion sur les acteurs qui produisent le développement territorial et surtout sur le dialogue entre ces acteurs et leur territoire. De même, si l'on observe le développement territorial, à bas d'entreprise, qui semble constituer l'actuelle phase d'expansion, c'est sur des systèmes proprement locaux et sur des réseaux professionnels caractérisés par une puissante logique territoriale que les évolutions se produisent.

1-Le rôle des pouvoirs publics dans la démarche du développement territorial

Le développement territorial demeure largement dépendant de l'action des pouvoirs publics. Leur responsabilité au sein de ce processus est grande car se sont souvent eux qui auront à cristalliser des projets, et à définir les moyens ou les relais financiers nécessaires. Ces projets concernent aussi bien des activités privées que l'économie sociale ou l'économie publique. Il s'agit le plus souvent d'un rôle de coordination indirecte : susciter la mise en présence de projets, leur orientation dans un sens adapté au développement du territoire et à la mobilisation des appuis financiers et humains correspondants.

1 Greffe X., (1984), op.cit

Or, la réussite de ce rôle suppose la conjoncture des différents partenaires au sein de territoires. Il est normal que les pouvoirs publics territoriaux, garants de la cohésion d'un territoire, l'assument, ce qui ne signifie pas qu'ils en produisent directement les effets recherchés. Le partenariat reprend ici tout son sens. C'est pourquoi, les initiatives des pouvoirs publics en faveur du développement doivent être considérées à la lumière du partenariat entre agents privés et publics.

2-Un nouveau lien qui émerge entre les entreprises et leur territoire

Un territoire montre une incontournable dimension économique et sociale, à travers la population et le tissu des entreprises qui y évoluent. De ce fait, sont parties prenantes de sa configuration, des acteurs de la construction territoriale qui constituent tout un ensemble de réseaux.

« L'économie de l'intelligence, des réseaux et des échanges qui est en train d'émerger, celle qui associe la conception et la fabrication, le produit et le service, celle qui suppose un système de partenaires publics et privés, celle qui multiplie les spécialistes et les fait travailler ensemble est fondamentalement une économie urbaine (…), les entreprises s'inscrivent dans un réseau mondial. Les liens internes aux entreprises s'allègent mais les liens externes, avec des fournisseurs ou des partenaires, se renforcent. L'économie devient un ensemble de cellules, de taille plus petite qu'autrefois, reliées entre elles en un vaste système par des liens plus ou moins intenses. Les réseaux de circulation des hommes, des marchandises et des informations sont vitaux pour la cohésion de l'ensemble. Qu'ils fonctionnent mal ou soient coupés et l'ensemble du système est paralysé »1 .

Cependant, ces liens immergés décris en réseau au sein des sociétés locales contournent le marché et modifient l'approche traditionnelle des rapports inter-entreprises. Si la concurrence demeure la règle, elle s'aménage d'accepter des « solidarités d'entreprise ». Ces solidarités se développent aussi bien dans les grands groupes que dans les petites et moyennes entreprises.

En s'interrogeant sur la dynamique de réseaux locaux, il s'agit sans doute d'une action globale constatée un peu partout. Alors, la tendance à la flexibilité et à l'intensification des relations inter-entreprises est un fait reconnu et présent dans tous les tissus économiques.

3-La territorialisation des grandes entreprises

A l'ère des nouvelles politiques économiques, des stratégies de nombreux grands groupes internationaux vis-à-vis de leurs sous-traitants ont été modifiées. Cette nouvelle stratégie a été, par la recherche de productivité et de souplesse, un modèle à suivre.

La revalorisation de la sous-traitance est bien la trace que la flexibilité, le décloisonnement et la coopération industrielle prennent pied dans les stratégies de ces

1 Cette citation est empruntée au rapport rédigé par Bouvard L. et Calame P. en Mars 1988 à l'intention du ministère de l'Equipement de l'époque, cité par Pecqueur B. (1989, op.cit. P : 71)

groupes. La flexibilité et la souplesse d'adaptation apparaissent, donc, décisives dans leur existence et leur développement. Cette flexibilité s'appuie sur une vision plus large : les grands groupes ont tout d'abord été amenés à gérer les conséquences sociales de leurs retraits de certains sites. A ce propos, ils ont engagé de véritables politiques de reconversion, ils ont aussi développé des politiques de coopération avec des sous-traitants performants. De ce fait, la nécessité de construire des réseaux susceptibles d'améliorer leur interaction et leur coopération avec le tissu de PME qui les environne, s'avère d'une grande importance. En effet, en plus de l'appui financier qu'ils peuvent contribuer, les grands groupes peuvent, aussi, apporter un appui technique et scientifique, établissant ainsi un partenariat ouvert et efficace. Le mouvement de reterritorialisation des stratégies des grands groupes s'illustre par la volonté d'association avec leur milieu local : PME/PMI, centres de recherche, organismes de formation, collectivités locales.

Les grandes entreprises entament, en fait, une démarche de développement territorial qui ne doit rien à la philanthropie mais plutôt à une perception plus claire de l'enjeu que représente la richesse de l'environnement économique et particulièrement le tissu industriel local (Pecqueur B., 1989)1 .

Ce phénomène de territorialisation décrit dans la littérature plutôt pour les grandes entreprises, sous semble devoir s'appliquer avec plus de force encore pour les PME, dont l'ancrage territorial est plus affirmé.

4-Les PME et le territoire

La volonté d'adaptabilité aux contraintes de la mondialisation des relations, qui rend chaque acteur économique de plus en plus dépendant des flux qu'il ne contrôle pas, ne concerne pas seulement les grandes entreprises, mais aussi les PME. Cette volonté s'exprime à travers le développement des relations de coopération et de solidarités territoriales qui favorisent l'émergence des réseaux locaux d'entreprises. Ces derniers, en détériorant l'isolement des entreprises, facilitent la circulation de l'information, renforcent les structures financières, partagent les coûts et les risques de la recherche et confrontent les modes d'organisation du travail et la gestion des rapports sociaux.

Antoine Ribaud définit ces enjeux de coopérations inter-entreprises comme suit : « Il faut donc rechercher les liens empiriques qui permettront de rendre les entreprises plus solidaires, et partager les expériences pour que les progrès techniques et sociaux se diffusent plus rapidement. Le problème n'est pas une absence de capacité de progrès (…). Le problème est plutôt de grouper les efforts et de créer des réseaux qui unissent les entreprises pour qu'elles soient plus nombreuses à progresser »2.

A cet égard, l'introduction du territoire comme facteur de développement de la coopération inter-entreprise nous paraît tout à fait pertinent.

1 Pecqueur B. (1989), op.cit.
2 Ribaud A. (1987) « modernisation, mode d'emploi », rapport au premier ministre, collection 10/18, LIGE, p-50

En effet, les PME ne fonctionnent pas isolément les unes des autres, elles appartiennent à un réseau de dimension territoriale. Elles font partie d'un territoire qui n'est pas composé par la simple juxtaposition d'unité de production, mais d'un ensemble de liens entre acteurs publics et privés. Le territoire rassemble une culture, des structures économiques et des acteurs ayant une approche commune des problèmes et des opportunités territoriales. L'esprit d'entreprise, les comportements d'entreprise, la façon d'utiliser la technique sont autant d'éléments qui font partie intégrante du territoire.

Les PME se trouvent, ainsi, identifiée à une réalité éminemment territorialisée qui tire de son enracinement dans un environnement économico-social spécifique une grande partie des conditions de son propre dynamisme et de la poursuite de ses avantages comparatifs.

Cependant, associant une panoplie d'acteurs économiques, politiques et sociaux, le partenariat territorial se manifeste alors par une composante essentielle dans la promotion d'un développement territorial ou plus particulièrement dans la promotion d'une « économie-territoire ». Ajoutant aussi, que l'analyse sur les disparités spatiales s'est profondément renouvelée pour se focaliser sur la problématique du développement territorial et que le modèle dominant, s'est trouvé remis en cause, on a commencé à s'intéresser aux dynamiques des PME qui engendrent de nouvelles configurations spatiales, configurations qui sont liées à un phénomène de réseau tel que les systèmes productifs localisés.

IV-Aperçu global sur les PME au Maroc

Les PME au Maroc participent de manière positive à la croissance économique, à la création d'emploi… Néanmoins, leurs contributions restent largement en deçà des potentialités que ces PME peuvent faire valoir.

Cependant, l'Etat marocaine et tous les acteurs, conscients de la pertinence du rôle que joue le secteur privé dans le développement socio-économique, n'ont pas manqué de lui offrir le soutien et l'aide nécessaire tant au niveau de financement et de la formation qu'au niveau des infrastructures d'implantations et des incitations fiscales à l'investissement.

Une des premiers obstacles que l'on pourrait rencontrer lors de notre étude sur les PME marocaines, est l'ambigüité tout autour de leur définition. En effet, la charte des PME élaborées en 2002, retient deux indicateurs déterminant des PME, le premier s'appuie sur le nombre des employés permanents (moins de 200 salariés) et le deuxièmes porte sur le chiffre d'affaires ou total bilan.

Cependant, l'ANPME (Agence Nationale pour la Promotion de la Petite et Moyenne Entreprise), et la CGEM (Confédération Générale des Entreprises du Maroc), ont élaboré une nouvelle définition à l'échelle nationale qui a un objectif double. Il s'agit de disposer d'une définition unifiée qui reflète la taille que les entreprises doivent avoir pour affronter la globalisation et contribuer à la cohérence du fonctionnement du dispositif d'appui aux PME.

Dans ce cadre l'analyse des PME marocaines doit être distinguée par rapport aux grandes entreprises. Ainsi que la fragilité de leurs structures et la faiblesse de leurs moyens. Les PME sont généralement plus touchées par les contraintes de leur environnement. A ce propos, la loi 53-00 de la charte de la PME est constituée. Elle présente un cadre de référence des actions menées par l'Etat en partenariat avec le secteur privé. Cette charte s'appuie sur un aspect juridique et institutionnel particulier en faveur des PME.

1-Dispositions générales

Selon le premier chapitre de la présente loi 53-00, les PME au Maroc se manifestent par les entreprises administrées directement par les personnes physiques qui en sont les propriétaires, copropriétaires ou actionnaires et qui ne sont pas détenues à plus de 25% du capital ou des droits de vote par une entreprise ou conjointement par plusieurs entreprises. En effet, ce seuil peut être dépassé si l'entreprise est détenue par :

- Des fonds collectifs d'investissement
- Des sociétés d'investissement en capital
- Des organismes de capital risque
- Des organismes financiers dûment habilités à faire appel à l'épargne publique en vue d'effectuer des placements financiers.
- D'après le premier article de cette charte, il existe une certaine différenciation en terme des conditions entre les PME existantes et celles nouvellement créées à savoir :
- Pour les PME existantes, avoir un effectif permanent ne dépassant pas 200 personnes et avoir réalisé au cours des deux derniers exercices, un chiffre d'affaire annuel hors taxe n'excédant pas 75 millions de dirhams. Lorsqu'il s'agit d'une PME qui détient directement ou indirectement plus de 25% du capital ou des droits de vote dans une ou plusieurs entreprises, il est fait addition des effectifs permanents et des chiffres d'affaires annuels hors taxes ou des totaux des bilans annuels de la dite PME et des autres entreprises précitées, sans toutefois que le total de chacun de ces critères dépasse les seuils fixés ci-dessus.
- Pour les entreprises nouvellement créées, elles engagent un programme d'investissement initial global n'excédant pas 25 millions de dirham et respecter un ratio d'investissement par emploi de moins 250 mille dirhams. En effet, en entent par une entreprise nouvellement créée, toute entreprise ayant moins de deux années d'existences.

Cependant, l'appui à la création des PME comprend :

- L'assistance au promoteur dans la conception et la réalisation du projet
- Le soutien pour le démarrage et le développement des activités au cours des trois premières années de vie de l'entreprise.

2-Cadre institutionnel de promotion de la PME

Selon l'article 4 de la charte de la PME au Maroc, l'Agence National pour la Promotion de la PME « ANPME » a été créée. Il s'agit d'un établissement public doté de la personnalité morale et de l'autonomie financière.

Cette agence s'occupe de toute convention dont l'objet est la promotion et le développement des PME. De plus, la réalisation des accords de partenariat avec les administrations, les collectivités locales, les établissements publics, les chambres et organisations professionnelles, les organisations à but non lucratif et les établissements d'éducation et de formation publics et privés.

Cependant l'ANPME est chargée de plusieurs tâches et missions comme prévu dans l'article 5 de la loi 53-00 à savoir :

- participer à la mise en œuvre, en coordination avec les départements ministériels concernés, de la politique de l'Etat en matière de promotion et de soutien de la PME
- Encourager par son assistance technique, les programmes de promotion de création d'entreprises initiés par les collectivités locales, les chambres et les organisations professionnelles, les établissements d'éducation et de formation publics et privés et les organisations privées à but non lucratif ;
- promouvoir au profit des PME, la prestation de services d'information, de conseil, d'assistance technique, d'expertise et de formation en matière de gestion et d'administration de l'entreprise, par les organismes publics et privés spécialisés ;
- Appliquer les orientations et les normes relatives aux programmes d'action en matière de prestations de services et en matière d'aménagement fonciers, conclure pour le compte de l'Etat les conventions visées aux articles 23 et 24 de la présente loi et s'assurer de leur exécution ;
- Assister les PME, en relation avec l'administration et les organismes publics concernés, dans les domaines de l'accès aux marchés extérieurs, de l'acquisition des nouvelles technologies et du développement de l'innovation et de la qualité ;
- Promouvoir au profit des PME la prestation de services d'expertise et de formation en matière de management de l'environnement ;
- Entreprendre toute action de sensibilisation, d'information et d'assistance auprès des administrations, des collectivités locales et des organismes publics concernés, en vue de promouvoir et faciliter l'accès des PME aux marchés publics, soutenir et appuyer l'action des PME dans ce domaine ;
- Apporter son assistance pour la constitution et le fonctionnement des associations, groupements et réseaux de PME ;
- Donner son avis sur les demandes de reconnaissance d'utilité publique présentées par les associations prévues à l'article 20 de la présente loi ;

- Entreprendre toute action de sensibilisation, d'information et d'assistance en matière de simplification et d'allègement des règles juridiques et des procédures administratives applicables aux PME ;
- Diffuser par tous les moyens appropriés, la légalisation et la réglementation applicable aux PME ;
- Collecter et diffuser l'information relative au rôle de la PME, à sa contribution à l'économie nationale et à l'évolution de son activité ;
- Suivre et évaluer les actions et programmes visant la promotion de la PME ;
- Etablir un rapport annuel sur l'état de la PME.

- L'ANPME établit périodiquement un cahier des charges et sélectionne ses représentants en fonction de la qualité de leurs propositions de services et de ses besoins à l'échelon local, provincial ou régional.

3-Mesure d'aide à la PME

- Le projet de la charte de la PME au Maroc propose un ensemble d'aides et de mesures incitatives pour l'accompagnement et la promotion des PME. Ces mesures pouvant être résumées comme suit :
- Aides aux prestations de service, qui se manifestent par la prise en charge partielle des dépenses relatives aux prestations de services d'information, de conseil, d'assistance technique, d'expertise et de formation en gestion de l'entreprise. Ainsi que la prise en charge partielle des dépenses liées à la recherche de développement et de l'innovation, plus la prise en charge partielle des dépenses engagées pour la constitution des groupements et associations de la PME dont l'objet est l'accès à la commande publique et aux marchés extérieurs.
- Aides au fonciers à travers la création de pépinières d'entreprises et de parcs technologiques en vue d'accueillir les PME innovantes ou utilisant des technologies avancées. Il s'agit aussi de la prise en charge partielle des dépenses liées à l'aménagement par les promoteurs des terrains et locaux professionnels destinés aux PME.
- Accès aux marchés publics selon une réservation d'une part minimum de 20% au profit des PME et groupements de PME (directement ou par sous-traitance) dans les marchés publics.
- Accès au financement, par la création de fonds de garantie et de cautionnement mutuel, la création de fonds collectifs et de sociétés d'investissement en capital, ainsi que des sociétés régionales de financement des PME destinées au financement des petites et moyennes entreprises et enfin la constitution d'organismes de crédit mutuel et coopératif.
- Incitations fiscales qui se présentent d'après la charte de la PME à travers :
- Réduction de 25% de l'IGR dans la limite d'un plafond de 20.000 DH pour les personnes physiques qui souscrivent en numéraire au capital d'une PME, d'une

société régionale de financement, ou d'un organisme de financement en capital au profit des PME ;

- Déduction du revenu net imposable à l'IGR dans une limite de 250.000 DH du montant des pertes en capital subies du fait de la cessation ou de la liquidation de l'entreprise dans les cinq années qui suivent sa constitution ;
- Déduction par les personnes physiques ou morales des dons faits aux associations d'utilité économique pour les PME dans la limite de 50% de ces dons, et entre 1.5% et 3% du revenu imposable, selon qu'il s'agisse d'une personne physique ou morale ;
- Exonération sur 10 années de la TVA sur matériels, outillages, biens d'équipement et prestations de service pour les groupements d'intérêt économique constitués exclusivement par des PME.

V- les caractéristiques et les difficultés des PME

1-Les caractéristiques des PME

- Les PME se manifestent à travers une multitude de spécificités. D'après l'angle de leur taille, elles présentent une structure souple, mais sont fréquemment dépendantes de leur environnement et ont une activité vulnérable. De ce fait, les PME se doivent, comme les grandes entreprises, d'élaborer un diagnostic externe et interne, chose qui leur permettra d'identifier des opportunités de développement ou bien des menaces. Ce processus permet aux PME d'identifier leurs caractéristiques en termes de forces et de faiblesses.
- 1-1-Les forces de la PME
- D'une manière générale les PME constituent une structure simple et flexible chose qui leur permet d'être réactives à tout changement de l'environnement. Ces entreprises génèrent de faibles coûts de structure et cela leur offre l'opportunité d'avoir un avantage concurrentiel par rapport aux grandes entreprises. Toutefois, dans une étape d'expansion qui pourrait induire à des changements au niveau de la structure des PME, elles devront faire en sorte que ces coûts soient absorbés par les ventes futures. Cette adaptation est due aux niveaux hiérarchiques étant souvent très réduits, à la rapidité du processus de la prise de décision afin de régler les obstacles liés à l'activité. De même, l'information circule d'une façon plus efficace même si elle revêt un caractère informel. Au sein d'une PME, les employés peuvent être comme dans une grande entreprise. Cependant, ils peuvent se sentir plus impliquer dans la pérennité de la PME puisque cette dernière ne donne pas toutes les conditions d'une grande entreprise en cas de licenciement (reclassement, indemnités de licenciement par exemple). De surcroit, la taille de la PME permet aux salariés d'être majoritairement associés aux prises de décisions.

- 1-2- Les faiblesses de la PME
- Malgré que la taille de l'entreprise représente une force elle reste aussi un handicap. Toutefois, la PME est vulnérable de par son secteur d'activité. Dans le cas d'une PME mono-produit, l'effondrement de la demande impliquera directement une baisse des revenus que la PME ne pourra pas compenser par un autre produit. De plus, la PME qui s'accroche à un seul client, par exemple dans la grande distribution, ou bien à un seul fournisseur se trouve devant un risque économique très important. L'hostilité de la grande entreprise doit mener la PME à mettre en place une « veille » afin de garder sa position de leader dans son domaine d'activité. Cette « vieille » peut être couteuse à la PME. Cette dernière, peut aussi rencontrer des problèmes de financement liés à son développement.
- Certes, les banques sont généralement circonspectes à accorder des crédits tandis que les PME ne sont pas adossées à de grands groupes. Notant aussi, qu'au sein d'une PME les salariés ont des mutations de carrière (verticales et horizontales) moins importantes que dans les grandes entreprises. Un changement pourrait les induire à assumer de nouvelles fonctions pour lesquelles ils ne sont pas formés et ainsi modifier le climat social. Donc la PME devra se baser sur ses forces et limiter l'impact de ses faiblesses en vue d'élaborer une stratégie adéquate avec son activité et sa position dans l'environnement économique.

2-Les difficultés des PME marocaines

- Face à l'évolution des PME marocaines une multitude de contraintes se présente souvent en deux facteurs à savoir :
- 2-1- Facteurs intrinsèques
- Ce genre de facteur n'incite pas le développement des PME locales. Cela se traduit par la fragilité de leurs structures et d'une sous-capitalisation presque généralisée1. Ainsi, Les PME ont un manque en termes des outils techniques et financiers. Pourtant elles disposent souvent d'un capital humain qui manque d'encadrement, de formation et de compétences. Cela est dû dans la majorité du temps à une sous-performance des PME marocaines, à un manque de compétitivité et un taux d'échec élevé.
- 2-2- Facteurs externes
- Les facteurs externes se manifestent généralement par les sources de faiblesse des PME qui pourraient également être dues aux lourdeurs administratives et à la fiscalité désavantageuse dont souffrent ces entreprises. Les problématiques liées

1 St-Pierre, Josée, « La gestion du risque : Comment améliorer le financement des PME et faciliter leur développement », Éditeur: Presses de l'Université du Québec, Publication: 2004, p-22

aux financements sont également très importantes et souvent citées parmi les premiers challenges face aux développements des PME au Maroc1.

- Ces mécanismes n'encouragent pas le développement et l'évolution de la PME, et la poussent à se concentrer sur la survie au lieu d'innover ce qui est le contraire pour les pays développés.
- Certes, que l'obstacle de financement présente la contrainte la plus dominante pour les PME marocaine, de même, il constitue l'élément majeur qui bloque leur croissance. Cela est expliqué par plusieurs variables à savoir :
- La prudence des banques à financer les PME dans le cadre d'un besoin de liquidité et de concurrence ascendante surtout pour les crédits qui servent à financer les PME lors de leur création ou d'expansion.
- Le manque de savoir ou d'information des entrepreneurs et dirigeants de PME de la plate-forme des produits financiers disponibles au sein du pays.
- L'inadaptation des produits financiers aux besoins d'une grande population de PME, d'autant plus que la plupart des PME marocaines sont composées par des TPE (très petites entreprises).
- L'existence d'une forte asymétrie d'information entre l'investisseur et la PME, ainsi que le manque de transparence lié dans la plupart du temps à la fragilité de la structure de cette dernière.

VI- La proximité est un élément de base des PME

La question de la proximité reste au cœur de l'approche en termes de PME, ainsi le concept de la proximité renvoie à de multiples formes de proximité. A cet égard, se pose une question : s'il n'y avait qu'une seule forme de proximité, elle ne constituerait pas un problème ? On la réduirait à une distance particulière et on chercherait à analyser son effet sur les mécanismes économiques comme l'analyse économique l'a fait jusqu'ici. Cette notion, d'usage courant est plurivoque et se décline en de trop nombreuses catégories de proximité. Cette déclination « bloquait » les analyses, qui ne pouvaient que la constater. « Pour passer à une problématique théorique de la proximité, il faut réduire le nombre de ses dimensions en précisant quelles sont les catégories pertinentes de la proximité » estime A.Rallet (2002)2.

1- Proximité géographique

La proximité géographique traduit l'idée selon laquelle les interactions entre les PME sont localisées dans un espace-plan délimité, et renvoie à l'inscription spatiale de la production. Cependant, la proximité géographique est en effet, relative en tant qu'elle est un construit social qui dépend fondamentalement de l'échelle à laquelle on le définit,

1 ECHAFI Mona et SLIK Salma, « Le financement des PME : étude empirique sur les PME marocaines », Institut Supérieur International de Tourisme de Tanger, 2009-2010, p10.
2 Rallet A., (2002), L'émergence de la proximité, propos d'étape in Torre A. : Le local à l'épreuve de l'économie spatiale. Agriculture, environnement, espaces ruraux. Etudes et recherches sur les systèmes Agraires et le développement, P12.

de facteurs subjectifs (les représentations qui varient selon les individus et les groupes), et qui dépend des autres formes de proximité. Elle favorise l'établissement de liens entre les PME. Elle permettrait le développement des liens de types organisationnel. On peut aussi associer à la proximité géographique- lorsqu'elle se circonscrit à un espace précisément délimité et stable à un lieu commun de représentation au sein duquel on identifie des aspects tels que la culture, les traditions, les valeurs, etc. comprise en ce sens, la proximité géographique pourrait expliquer certaines ressemblances entre les PME en terme de représentations. En cela, la proximité géographique devient indissociable de la proximité organisée.

2-La proximité territoriale

La proximité territoriale constitue le cœur même de l'explication du fonctionnement des entreprises « sans préjuger de la taille respective des entreprises ». Cette proximité a des effets directs sur l'évolution des relations des PME, en permettant la récurrence des rencontres, elle favorise leur renforcement et leur complexification. De ce fait, il est possible de passer à des relations à implication plus forte au fil des rencontres et des échanges, ce qui est plus difficile à réaliser à distance, même si cela arrive lorsque les PME sont amenées à travailler fréquemment avec des partenaires extérieurs.

Par ailleurs, le territoire se présente comme étant une construction sociale permanente avec une appropriation constante. Il se construit ainsi grâce aux relations durables de proximité géographique développée entre une pluralité d'acteurs ; ces relations de « voisinage » peuvent mener à des actions concrètes voire à l'élaboration commune de normes1.

3-La proximité et la centralisation de la gestion des PME

Le système de gestion des PME est intensément centralisé, voire même personnifier en la personne du dirigeant-propriétaire. Cette centralisation qui est adoptée par les entreprises en générale et les PME en particulier, du fait de sa dépendance à la taille de l'entreprise, se caractérise par une forte proximité entre le sommet stratégique et le centre opérationnel.

La proximité entre les fonctionnels et les opérationnels favorise les contacts directs et personnels et permet aux dirigeants de bien déterminer leurs objectifs et les atteindre.

Toutefois, certaines entreprises à cause de leur éloignement géographique des points de ventes, optent pour un management à distance afin de faciliter les tâches à leurs dirigeants qui se voient obligés de déléguer certaines tâches à des responsables locaux.

VII- Les PME dans l'économie nationale : Etat des lieux

Au Maroc, les PME constituent un poids prépondérant et significatif au sein du tissu économique, d'après lequel elles indiquent 95% selon les statistiques de confédération

1 Fabienne Leloup, Laurence Moyart et Bernard Pecqueur, « la gouvernance comme nouveau mode de coordination territorial », 2005, p23

de la PME. Cette dernière occupe le centre critique de notre économie avec 40% de la production et 31% des exportations. Elle se trouve au sein de tous les domaines d'activité économique marocaine : l'agriculture, l'artisanat, le BTP, les commerces et enfin les services qui incluent le tourisme, les communications, les transports et les services financiers1.

Au sein d'une économie en voie de développement comme le cas du Maroc, la PME consacre incontestablement une place prépondérante au regard de sa forte contribution à la promotion de dimension sociale et du développement économique.

1-La PME est comme facteur de croissance économique

D'après l'ANPME, les petites et moyennes entreprises se trouvent dans la majorité des secteurs d'activité économique avec un taux de 98%.

Graphique 1: La répartition de la contribution des grandes entreprises et les PME dans l'économie

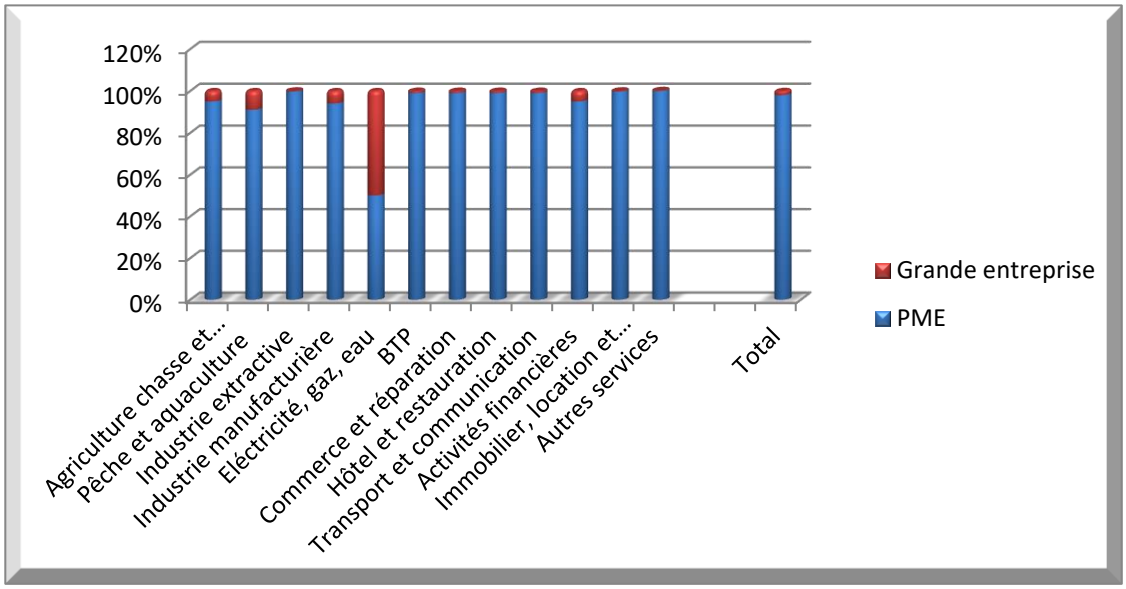

Source : Inforisk (TILFANI, 2011)

Selon le graphique en haut, on constate que la majorité des entreprises sont des PME avec plus de 90% dans toutes les branches d'activité sauf celle de la production et de la distribution d'électricité, gaz et eau, où cette participation est uniquement de 50%.

1 CDVM, financement des PME au Maroc, mai 2011, p-26

Graphique 2: La contribution des PME dans la valeur ajoutée de l'économie marocaine

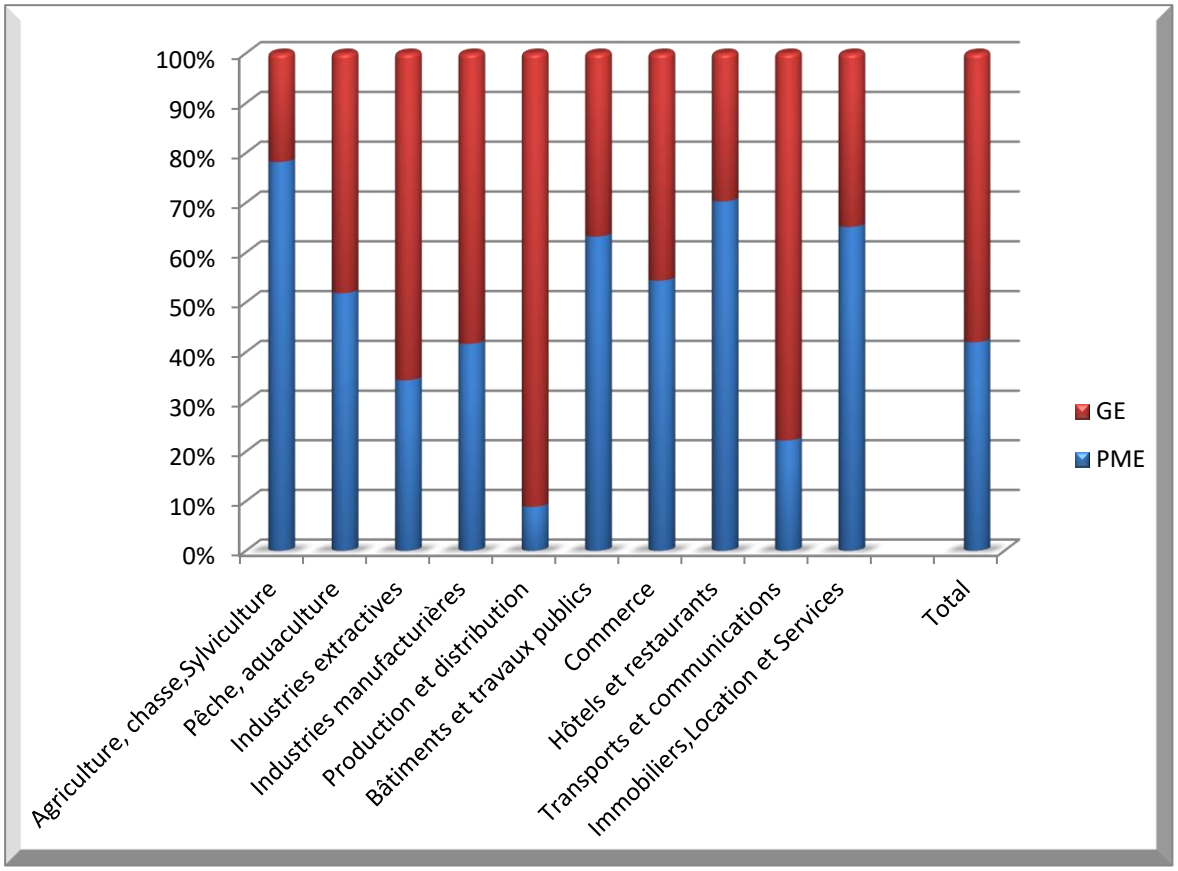

Source : Inforisk (TILFANI, 2011)

D'après Inforisk1, « la participation des PME dans la création de la valeur ajoutée globale x est de 42% », il s'agit d'une contribution très variable. Selon le graphique ci-dessous, elle participe à hauteur de 78% pour le secteur de l'agriculture, alors que la production et la contribution de l'électricité, le gaz et l'eau ne représente que 8%. Par ailleurs, il faut indiquer que d'après l'étude établie par le ministère de l'Economie et de Finance, la participation des PME dans la valeur ajoutée national est estimée à 21%. Tandis qu'Inforisk signale que les résultats de cette étude ont été basés sur l'enquête de la direction de la statistique de 1995. De ce fait on peut déduire que le tissu des PME a augmenté tout au long de cette période.

1 https://www.inforisk.ma/servlet/EspaceVisiteurServlet

Graphique 3: La part des PME de chaque activité industriel dans les exportations

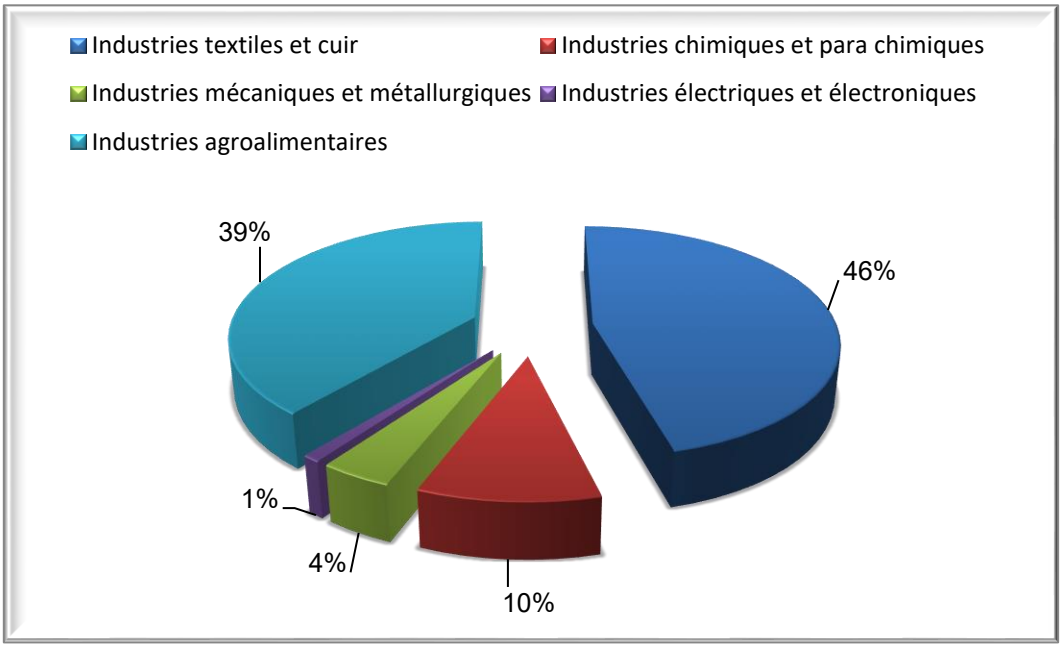

Source : Inforisk (TILFANI, 2011)

Du point de vu des exportations, le graphique n°3 précise que les PME opérantes dans le secteur des industries textiles et cuir dominent avec un pourcentage de 46%. Suivies par les PME des industries agroalimentaires à hauteur de 39%, pour celles du secteur d'industrie chimique et para-chimique, elles présentent un pourcentage de 10% et en ce qui concerne les PME d'industrie mécanique et métallurgique ainsi que celles des industries électriques et électroniques présentent respectivement un pourcentage de 4% et 1%.

En se basant sur ces statistiques, on constate que les PME marocaines reflètent l'armature de toute l'économie nationale, cela à travers leur prédominance dans tous les secteurs d'activités, leur importante participation dans les exportations et les investissements nationaux, ainsi que leur rôle dans l'absorption du chômage.

Notamment, le développement économique équilibré se base essentiellement sur une politique d'aménagement du territoire, et cela ne peut être abouti qu'à l'égard du concours actif des PME dont l'installation au sein d'un tissu économique préexistant est plus facile que celle de la grande entreprise. L'installation au sein de diverses régions du Maroc participera d'une manière efficace à la valorisation des richesses et des potentialités, ainsi elle contribuera à l'amélioration des conditions de vie des populations locales.

2-La PME est un facteur de promotion sociale

Pour s'affilier d'une façon efficace dans le processus de développement, les entreprises actuellement intègrent d'autres objectifs dans leurs stratégies. C'est la prise en compte de la dimension sociétale responsable. Cette entité peut être appréhendée comme l'intégration volontaire des préoccupations sociales et écologiques des

entreprises à leurs activités commerciales et leur relation avec leurs parties prenantes (employés, clients, médias, Etat, société civile ….). De plus la responsabilité sociales des entreprises a pour objectif de créer et contribuer à des situations où tout le monde est gagnant, les entreprises comme la société dans son ensemble, par exemple, en s'efforçant de recruter du personnel dans les groupes qui sont traditionnellement exclus du marché du travail, comme les personnes handicapées, les entreprises peuvent assurer la collaboration des salariés talentueux et motivés tout en contribuant simultanément à la cohésion sociale.

Dans le cadre d'une économie en voie de développement, notamment celle du Maroc, Les PME contribuent à la promotion d'emploi social.

Conclusion

Tout au long de cet article, on a essayé de traiter les deux variables centrales de notre recherche. La notion du territoire et de développement ont été abordée dans notre article à travers une présentation du territoire en général et leur contribution dans le développement. L'exploitation des richesses et potentialités d'un territoire contribuent dans son développement. Durant cet article, on a pu déduire que le développement territorial, s'appuie sur le fait que les potentialités présentent un facteur de différenciation des richesses, à valoriser par les acteurs en général, et les PME en particulier. Donc, le territoire constitue un facteur de développement, il intègre l'économie, l'aménagement, la planification et la gestion, de ce fait, on a abordé des sciences du territoire pour les analyser et les développer.

Dans le cadre de garder et assurer la durabilité du développement d'un territoire, les PME comme acteur principal dans leur développement, intègre une démarche de la responsabilité sociale des entreprises (RSE) dans la durée. En somme, les efforts déployés pour promouvoir la RSE au Maroc sont à encourager ; mais, il faut les renforcer par la sensibilisation des dirigeants, à la nécessité du respect de la loi, comme étape indispensable vers l'intégration de la RSE et également par un processus de diffusions et de partage d'informations d'où l'intérêt d'une démarche collective pour l'aide à l'intégration de la responsabilité sociale et sociétale par les PME.

Bibiliographie

1. *ALLALI Brahim (2005), vision des dirigeants et internationalisation des PME : une étude de cas multiples des PME marocaines et canadiennes du secteur agroalimentaire, édition publibook, Paris*
2. *ANTHEAUME Benoît, GIRAUT Frédéric (2002), Le territoire est mort Vive les territoires, Une (re)fabrication au nom du développement, institut de recherche pour le développement, Paris.*
3. *Bertacchini Y (2007), Intelligence territoriale. Le territoire dans tous ses états, Collection les ETIC, Presses Technologiques, Toulon*
4. *CARLES Joseph (2007), gouvernance des territoires et charte managériale, groupe territorial, collection -essais-*
5. *CHAUVEAU et JEAN-JACQUES Rosé (2003), l'entreprise responsable, édition d'organisation*
6. *DE LIMA Jandir Ferrera (2012), géo-économie et développement régional, édition publibook*
7. *DENIEUIL Pierre-Noel et MADOUI Mohamed (2011), entrepreneurs maghrébins : terrain en développement, édition Karthala et IRMC*
8. *DERYCKE P.-H. (1992), « Espace et dynamiques territoriales », Paris, Économica*
9. *FONTAN Jean-Marc, KLEIN Juan-luis et LEVESQUE Benoit (2003), reconversion économique et développement territorial, presses de l'université du Québec*
10. *Gollain, V, (2014), Réussir sa démarche de marketing territorial : méthode, techniques et bonnes pratiques, Territorial Éditions.*
11. *Greffe X,(1988), « Décentraliser pour l'emploi, les initiatives locales du développement », Economica*
12. *Guigou J.L (1984), « le développement local : espoir et freins » in Correspondance municipale, ADELS, n°246*
13. *JANIN Claude et autres (2011), l'ingénierie signe de l'intelligence territoriale, Economica collection Anthropos*

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

شروط وضوابط النشر
بالمجلة الدولية لدراسات الاقتصادية

معايير التحكيم الاولي لقبول النشر بالمركز:

1- **أن يكون البحث إضافة علمية أصيلة، في الجانب النظري أو التطبيقي، ضمن أحد مجالات الفكر والمعرفة الاقتصادية، أو يتعلق بقضايا ومستجدات الاقتصاد العربي والعالمي.**

2- **مطابقة البحث لتنسيقات المعمول بها بالمركز، (يعتمد المركز في انتقاء الأبحاث المواصفات الشكلية والموضوعية)**

3- **ألا يكون قد سبق نشره أو قدم للنشر إلى جهة أخرى، ويقدم الباحث تبعا لهذا تعهدا ممضيا بالأصالة والأمانة العلمية.**

4- **أن يتسم البحث بالأصالة والمنهجية العلمية في الموضوع.**

5- **ملف البحث يجب ان يكون على شكل ملف ميكروسوفت وورد doc. docs. غير مقفل أو محمي بكلمة سر.**

6- **أن يكون حجم الصفحة مقاس A4 وأن تكون هوامش الصفحة يمين ويسار وأعلى وأسفل 2.5.**

7- **ألا يقل البحث عن 10 صفحات وألا يتجاوز 25 صفحة بما في ذلك المراجع والملاحق، ويستثنى من ذلك الأبحاث ذات القيمة العلمية العالية بو اقع 30 صفحة بقرار استثنائي من رئيس التحرير ورئيس اللجنة العلمية.**

8- **ضرورة احتواء البحث على أرقام تسلسلية للصفحات في منتصف أسفل الصفحة.**

9- **يكون التهميش بطريقة الية في اخر كل صفحة من صفحات المقال.**

10- **اللغة:**

- مراعاة صحة اللغة وسلامة الأسلوب في البحث.
- تقبل المجلة الأبحاث باللغات العربية، الإنجليزية، الفرنسية. على أن تكون لغة سليمة.
- ترفض البحوث التي تعتمد ترجمة الية للعنوان والملخص العربي الإنجليزي أو فرنسي دون ضوابط اكاديمية للترجمة.

11- **عناصر الدراسة:**

- ان يكون البحث مكتمل العناصر.
- يكتب في الورقة الأولى:
  - عنوان البحث: إذا كان البحث باللغة العربية فيجب ترجمة العنوان ترجمة سليمة إلى اللغة الإنجليزية أو الفرنسية. أما إذا كان البحث بلغة غير العربية، فيجب ترجمة العنوان الى العربية.
  - يوضع أسفل العنوان بشكل مختصر، (اسم الباحث أو الباحثين والمؤسسات التي ينتمون إليها، والبلد).
  - ملخصين عن البحث أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية أو الفرنسية. ويجب ان لا يزيد عدد الكلمات في الملخص الواحد عن 250 كلمة والا تقل عن 100 كلمة، ويقدم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرائق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث. ويرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية بين (5-7) كلمات.

- المقدمة ويجب ان تتضمن اضافة الى التقديم العناصر التالية: مشكلة البحث وأسئلته، أهمية البحث، اهداف البحث.
- أجزاء ومحتويات البحث
- الخاتمة
- قائمة المراجع

12- نوع الخط:

- يجب أن يكون الخط المكتوب به عنوان البحث (Sakkal Majalla) حجم 18 غامق.
- خط من نوع (Sakkal Majalla) وحجم 14 الخط بالنسبة للمتن.
- المسافة بين السطور 1,15.
- الهوامش تكون أيضا بخط من نوع (Sakkal Majalla) وحجم الخط 12.
- قائمة المراجع بحجم خط 14.
- استعمال التدرج في حجم خطوط عناوين الدراسة البحثية من حجم خط 16 غامق بالنسبة للعناوين الرئيسية، الى 15 إلى 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية.

13- أن يكون البحث مراعيا لقواعد الضبط ودقة ووضوح معالم وأسماء الدعامات (الاشكال والجداول والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والملاحق) إن وجدت وذلك بأن تدرج في أماكنها الصحيحة، وإذا كانت ليست من إعداد الباحث تثبت مصادرها أسفل منها بحيث لا تتجاوز حجم الصفحة وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، وأن ترقم حسب تسلسل ورودها في متن البحث. وتكون عناوين الدعامات (الاشكال والجداول والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والملاحق) من حجم خط 14 غامق في الوسط، مع ادراج مصدرها في الوسط أسفل الدعامة بحجم 12 غير غامق.

14- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز، كما هو مبين في الأسفل.

15- كل الشروط السابقة الذكر ضرورية وأي ورقة بحثية لا تستوفي الشروط الشكلية والموضوعية ترفض مباشرة ولا تحوّل إلى اللجنة العلمية من أجل عملية التحكيم.

16- إرسال السيرة الذاتية للباحث عند النشر الأول في المجلة.

17- إذا رأت إدارة المجلة أن المقال يحتاج إلى بعض التعديلات الشكلية تقوم إدارة المجلة بتسليمه للباحث مشفوعا بملاحظات هيئة التحكيم.

18- تعبّر المواد المنشورة في المجلة عن الآراء والمواقف العلمية لمحرريها.

19- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس تحريرها.

20- **ترسل المواد العلمية إلى عنوان المجلة الإلكتروني:** economie@democraticac.de

أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع:

- **الكتب:**

اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرر، الطبعة، الناشر، مكان النشر، رقم الصفحة.
مثلا:
نبيل علي، (2001)، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 227.

- **الدوريات والمجلات والتقارير:**

اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، **عنوان الدراسة أو المقالة**، اسم المجلة، العدد، رقم الصفحة. مثلا:
محمد حسن، (2009) **الأمن القومي العربي**، استراتيجيات، المجلد 15، العدد 1، ص 129.

- **مقالات الجرائد الإخبارية:**

اسم المؤلف، عنوان المقالة، اسم الجريدة، تاريخ النشر. مثلا:
إيان بلاك، **الأسد يحث الولايات المتحدة لإعادة فتح الطرق الدبلوماسية مع دمشق**، الغارديان، 2009/2/17.

- **المنشورات الإلكترونية**

اسم الكاتب، عنوان المقال أو التقرير، اسم السلسة إن وجدت، اسم الموقع الالكتروني، تاريخ النشر إن وجد. مثلا:
ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4,5%، الجزيرة نت، 2012/12/24، شوهد في 2013/01/18، http://bit.ly/2bAw2OB

ويستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة للكتب والمجلات بإزالة رقم الصفحة كالتالي:

نبيل علي، (2001)، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت.

في حين يستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة لمقالات الجرائد والمنشورات الالكترونية بإزالة تاريخ المشاهدة والنشر.

- في حالة عدم معرفة اسم الكاتب أو المجلة نكتب بين قوسين (د.ن) وهي تعني دون ناشر.
- في حال عدم معرفة تاريخ النشر نكتب بين قوسين (د.ت) في القوسين الخاصين بالتاريخ وهي تعني دون تاريخ.
- كتابة المراجع باللغة الأجنبية يكون بنفس الطريقة التي تكتب بها المراجع باللغة العربية.
- لا تقسم قائمة المراجع إلى كتب ومجلات وموسوعات بل ترتب ترتيبا ابجديا حسب أسماء المؤلفين.
- توضع المراجع باللغة العربية أولا وبعدها المراجع الأجنبية.

مواعيد الإصدار واستلام الأبحاث المخصصة للأعداد القادمة لسنة 2022

	العدد	اخر موعد للتسليم	الإصدار
سنة 2022	22	01 أب/ أغسطس 2022	31 أب/ أغسطس 2022
	23	01 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022	31 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

برلين / ألمانيا

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

economie@democraticac.de

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
Democratic Arabic Center